الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الثالث

عالم الكتب

اللغة العربية – النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ – 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم – القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى – القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ – ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[التّوابع]

[تعريف التوابع]

(ص): «التوابع: كلّ ثان أعْرب بإعراب سابقه من جهة واحدة».

(ش): قوله: «كل ثان»، يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وكلّ ما أصله خبر المبتدأ، كخبَرى «كان» و «إنَّ»، وأخواتهما، ويشمل الحال، وثانى مفعولى «أعطيت».

قوله: «بإعراب سابقه»، أى: مع إعراب سابقه، يخرج الكلّ إلاَّ خبر المبتدأ، وثانى مفعولى: ظننت، وأعطيت، والحال عن المنصوب، نحو: ضربت زيداً مجرداً، والتمييز عن المنصوب نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[١].

قوله: «من جهة واحدة»، قال المصنف: يخرج هذه الأشياء، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى، وهى كونه خبر المبتدأ.

وكذا انتصاب المفعولين الأول[٢] من جهة كونه أولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأول فى: ضربت زيداً قائمًا من جهة كونه مفعولاً به، وانتصاب الثانى من جهة كونه حالاً/ . ٢٩٩

كذا فى: «وفجرنا الأرض عيونًا» انتصاب الأول، من جهة كونه مفعولاً به والثانى من جهة كونه تمييزاً.

وفيه نظر[٣]، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهى كونهما عمدتى

(١) القمر/ ١٢.

(٢) فى ط وب ٢/ ٢٧٠: «انتصاب» أول المفعولين من جهة كون أولهما».

(٣) علق السيد الشريف فى هامش ط على قوله: «وفيه نظر» فقال: «لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء، أعنى التجريد عن العوامل اللفظية ـ للإسناد، وهذا المعنى من حيث إنه يقتضى مسنداً إليه صار عاملاً فى المبتدأ.
ومن حيث إنه يقتضى مسنداً صار مماثلاً فى الخبر، فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة.
وكذلك نحو: «ضربت زيداً مجرداً من حيث أنه يقتضى محلاً يقع عليه، وهيئة له فى حال وقوعه عليه عمل فى معموليه، فليس الجهة واحدة، وقس على ذلك ما عداه.

الكلام، كما تقرر فى أول الكتاب، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهى كونها فضلات .

وإن قلنا بتغيّر الجهات بسبب تغيّر اسم كل واحد من: الأول والثانى فلنا أن نقول: ارتفاع «زيد» في: جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع الظريف، من جهة كونه صفته، وكذا باقى التوابع.

ثم نقول: الأخبار المتعددة لمبتدأ، نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُود﴾(١) الآية.

وكذا المسندات في نحو: علمت زيداً عالمًا عاقلاً ظريفًا. وكذا الأحوال المتعددة نحو: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولا﴾(٢). وكذلك المستثنى بعد المستثنى، نحو: جاءنى القوم إلا زيداً إلا عمرًا لاتتغير أسماؤها، ولا جهات إعرابها، فينبغى أن تدخل فى حدّ التوابع.

ولو قال: كل ثان أعرب بإعراب سابقه لأجله، أى إعراب الثانى لأجل إعراب الأول، لم يرد عليه ما ذكرنا.

وقوله: «كل ثان» فيه نظر أيضًا، لأن المطلوب فى الحدّ، بيان ماهيَّة الشىء، لا قصد حصر جميع مفرداته.

ويدخل فى قوله «ثان»: النعت الثانى فما فوقه، وكذا التأكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، لأن كلاّ منها: ثانٍ للمتبوع كالتابع الأول.

وأمّا الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل.

أمّا الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال:

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل فى المتبوع.

وقال الأخفش: العامل فيها معنىً، كما فى المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة.

---

(١) البروج/ ١٤. فى ب فقط ٢/ ٢٧٨ ضم الآية رقم ١٥ إلى ما قبلها.

(٢) الإسراء/ ٢٢.

وقال بعضهم: إن العامل فى الثانى مقدَّر من جنس الأول.

ومذهب سيبويه أوْلى: لأن المنسوب إلى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب إليه مه تابعه، فإن المجىء فى جاءنى زيد الظريف، ليس فى قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إلى زيد المقَّيد بقيد الظرافة. وكذا فى: جاءنى العالم زيد، وجاءنى زيد نفسه؛ فلمَّا انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنىً حتى صار التابع والمتبوع معًا كمفرد منسوب إليه، وكان الثانى هو الأول فى المعنى كان الأوْلى[1] انسحاب عمل المنسوب عليهما معًا تطبيقًا للفظ بالمعنى.

أمَّا إذا قلت: جاءنى غلام زيد: فالمنسوب إليه وإن كان الغلامَ مع زيد إلاَّ أن الثانى ليس هو الأول[2] معنىً، فلم يعمل العامل فيهما معًا.

وجعله معنويًا، كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة للَّفظىّ كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه.

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضًا، فلا يُصار إلى الأمر الخفىّ، إذا أمكن العمل/ بالظاهر الجلىّ. ٣٠٠

وأمَّا البدل، فالأخفش والرمَّانى والفارسىّ وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول استدلالاً بالقياس والسماع.

أمَّا السّماع فنحو قوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[3]،وغير ذلك من الآى والأشعار.

وأمَّا القياس فلكونه مستقلاً ومقصودًا بالذكر، ولذا لم يُشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا.

والجواب عن الأوَّل: أن «لبيوتهم»، الجار والمجرور، بدل من الجار والمجرور، والعامل، وهو «لجعلنا» غير مكرر، وكذا فى غيره.

(١) فى ط: «الأول» مكان: «الأولى» تحريف.

(٢) فى ط: «الأولى» مكان: الأول، تحريف.

(٣) الزخرف/ ٣٣.

فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور، لم يسمَّ هذا بدل الاشتمال، لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر.

وكذا فى قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾(١): مَّن آمَن، بعض الذين استضعفوا.

قلنا: لَّما لم يحصل من اللام فائدة إلاَّ التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمُّوه بدل الاشتمال، نظرًا إلى المجرور؛ ولايكرَّر فى اللفظ فى البدل من العوامل إلا حرف الجر، لكونه [كالجر من المجرور وكبعض حروفه](٢).

والجواب عن القياس أن استقلال الثانى وكونه مقصودًا يؤذنان(٣) بأن العامل هو الأول، لا مقدَّر آخر، لأن المتبوع إذًا كالساقط فكأن العامل لم يعمل فى الأول ولم يباشره، بل عمِل فى الثانى.

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف: أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه، إذ المتبوع فى حكم الطرح فكأنَّ عامل الأول باشر الثانى.

هذا، وستعرف فى باب عطف البيان: أنه فى الحقيقة هو البدل، فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل.

وأمَّا عطف النسق، ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل فى المعطوف هو الأول بواسطة الحرف.

وقال الفارسىّ فى «الإيضاح الشعرى» وابن جنّى فى «سرّ الصناعة»: إن العامل فى الثانى مقدَّر من جنس الأول، لقولك: يا زيدُ وعمرُو.

---

(١) الأعراف/ ٧٥.

(٢) فى ب فقط: «كبعض المجرور».

وفى ط: «كبعض حروف الجرّ» وما بين المعقوفين من المخطوطات.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٨٠ "«يؤذن بأن» صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

وأقول: لادليل فيه، إذ علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان فى: يا زيد والحارث أعنى اللام.

وإنما كان اللام مانعًا، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء، فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع، لا أن تُقّدر له حرفًا آخر(١).

واستدل أيضًا بقولهم: قيام زيد وعمرو، وقال: العَرَض الواحد لايقوم بمحلَّين.

والجواب: أن القيام ههنا ليس بَعَرض واحد، بل هو مصدر [فى الأصل](٢) والمصدر يصلح للقليل والكثير، بلفظة الواحد(٣)،والمراد ههنا: القيامان بقرينة قوله: وعمرو.

وكذا لا حجة له فى قيام زيد وعمرو، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير، ولو كان العامل مقدَّرًا لوجَب تعدّد الغلام فى: جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متّحد، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم: كل شاة بدرهم، وكلّ سخلتها بدرهم، والمراد: هما معًا بدرهم.

وأيضًا، لم يجز: يا زيد والحارث، ولم يجز: ما زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا، و:ليس زيد ولا(٤) عمرو ذاهبين، إذ لا يجوز تقدير «ما» و «ليس» بعد «لا».

وأيضًا لم يجز: زيد ضربت عمرًا وأخاه، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة.

وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة؛ وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل.

وفائدة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل فى الثانى غير الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول.

هذا وإنما قدّم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله/ أكثر(٥) ٣٠١

(١) فى ب فقط: «لا أنه يقدر له حرف آخر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٢٨.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٨١: «بلفظ» مكان «بلفظة».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٨١: «ليس زيد وعمرو ذاهبين».

(٥) فى ب فقط: «لكونه أكثر استعمالاً».

[النعت]

[تعريف النعت]

(ص): «النعتْ تابع يدلّ على معنىً فى متبوعه مطلقًا».

(ش): قال فى شرح المفصل: الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص.

والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، جَرَى تابعًا أو، لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو: زيد قائم، وجاءنى زيد راكبًا، إذ يقال لهما وصفان.

ونعنى بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعًا نحو: جاءنى رجل ضارب. قال: حدّ العام: ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود.

وينتقض حدُّه[1] بأسماء الآلة، والمكان والزمان، إذ: المقتل مثلاً دالّ على ذات، وهو الموضع باعتبار معنىً وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ، على ما فسَّر.

ثم سأل نفسه وقال: إن أسماء الأجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنىً، وليست بصفات، فإن «رجلاً» موضوع لذات باعتبار الذكورة والإنسانية.

قال: والجواب: أنا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود، فإن أسماء الأجناس: المقصود بها الذات[2]. والصفات: المقصود بها المعنى لا الذات.

ولقائل أن يمنع فى الموضعين، أى فى الأسماء والصفات؛ ويقول: إن أردت

(١) علق السيد الشريف على قوله: «وينتقض حده» بقوله فى هامش ط. «لا انتقاض بهذه الأسماء، لأن المراد ما دل على ذات ما، أى مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنىً معيّن. ولما اعتبر فى مفهومه المعنى المعين علم أنه المقصودُ الأصلى.

ولما اكتفى فى الذات بالإبهام أعلم أنه ليس كذلك.

ونحو «المقتل» اعتبر فيه تعين الذات، لأن معناه: مكان فيه القتل لاشىء فيه القتل».

(٢) فى ب فقط: «هو الذات» بزيادة «هو».

بقولك فـى أسماء الأجناس: أن المقصـود بها الذات وحدها من دون المـعنى، فلا نسلم، إذْ قَصد الواضع بوضع «رجل»: ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف.

وإن أردت أن المقصـود الذات، سواء كان المـعنى أيضًـا مقصودًا مـعها أو، لا فلاينفـعك، لأن الصفات أيضًا إذا ذكـرتها مجردة من متـبوعاتها فلابدَّ فـيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها.

وكذا إذا ذكرتـها مع متبوعـاتها، لأن معنى «ضـارب»: ذو ضَرْب ولاشك أن معنى «ذو»: ذات، ومعـنى «ضَرْب» معنى فى تلك الذات، ولـو لم يدل إلا على المعنى، لكانت الصفة هى الحدث، كالضرب والحبس[1].

ثم نقول: قولك فى الصفات: إن المقصود بها المعنى، لا الذات مناقض لقولك فى حدّ الصفـة العامة: ما دلَّ على ذات باعتـبار معنى، وكيف تدل بـالوضع على الذات مع أن المقصود بـها ليس ذاتًا؟ وهل دلالة اللفظ علـى شىء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشىء؟.

وإن قال: المراد بالقصد: القصد الأهم، فإن نحو ضارب، وإن دل على الذات، إلا أن المقصود الأهم به: الحدث القائم بالذات المطلقة التى د ل عليها هذا اللفظ.

فلمانع أن يمنع أن المقصود الأهمّ من هذا اللفظ بيان المعنى، بل المعنى كان يدل عليه تركيب «ض ر ب»؛ فلم تُصَغ منه هذه الصّيغة المختصة إلا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى.

وكذا نحو: المـضروب والمحبوس[2] فإنـه موضوع لذات مـطلقة يـقع عليـها الضرب والحبس.

قال: والوصف الخاص: تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقًا.

---

(١) فى ط وب ٢/ ٢٨٤: «والحسن» صوابه من المخطوطات.

(٢) كلمة: «والمحبوس» سقطت من ظ.

قال: تابع، يدخل فى «تـابع» جميع التوابع، ويخرج منه خبـر المبتدأ، والمفعول الثانى لما ذكرنا فى حدّ التابع.

وقولنا: يدل على معنى فى متبوعه يخرج عنه ما سواه.

قلت: يدخل فى البدل فى نحو قولك: أعجبنى زيدٌ علمُه.

ولو قال: يدلّ على معنى فى متبوعه أو مـتعلقه لكان أعمَّ لدخول نحو: مررت برجل قائم أبوه فيه.

ثم نقـول: أمَّا خروج البدل وعطـف البيان وعطف الـنسق والتأكيـد الذى هو تكرير لفظى أو معنوى فظاهر.

٣٠٢ وأمَّا التـأكيد المفـيد للإحاطة فـداخل فى هذا الحـد، إذ «كلهم» فـى: جاءنى/ القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم.

فإن قـال: شرط هذا المعـنى الذى يـدل عليه الـوصف: ألاَّ يفـهم من المتـبوع، والشمول يفهم من القوم وكذا فى: جاءنى الزيدان كلاهما.

فالجـواب: أن ذكر هـذا الشـرط ليـس فى حدِّك مـع أنه يـلزم مـنه ألاَّ يـكون: «واحدة» و«اثنـين» فى قوله تـعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1]،و: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[1] نعتًا.

قوله: «مطلقًا»،قَصَد به إخراج الحال فى نحر: قولك: ضربت زيداً مجرَّدًا، فإن «مجرَّدًا» دال على معنى فى زيد، لكن لا مطلقًا، بل مقَّيدًا[3] بحال الضرب.

أقول: قد خرج الحال عن الحدِّ بقوله: تابع، بـزعمه، لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة.

(١) الحاقة/ ١٣.

(٢) النحل/ ٥١.

(٣) فى ط فقط: «مقيد» مكان: «مقيداً».

هذا، ولايَبعد لو حدَدنا الوصف العامّ، أى ما وضع من الأسماء وصفًا، سواء استعمل تابعًا، أو، لا، بأن نقول: هو اسم وُضع دالاّ على معنىً غير الشمول وصاحبه، صحيح التبعية لكل ما يخصّص صاحبه.

فقولنا: اسم، يخرج الجمل الاسمية والفعلية، وإن صح وقوعها نعتًا تابعًا فى نحو: جاءنى رجل ضَرَب أبوه، أو: أبوه ضارب.

وقولنا: وُضِع يخرج ألفاظ العدد فى نحو: جاءنى رجالٌ ثلاثة، لأن وضعها لمجرد العدد، وكذا سائر المقادير، نحو: عندى زيتٌ رطل.

ويخرج أسماءَ الأجناس سواء وقعت صفات، نحو: برجل أسد، أو، لا، نحو: زيد أسد؛ فإنها وإن دلَّت على معانٍ لكنها ليست كذلك بحسب الوضع.

وكذا يخرج نحو: صَوم وعَدْل فى: «رجلٌ صوم وعدل»، لأنه ليس بالوضع، فلا يدخل فى الصفات العامة؛ بلَى، يدخل فى حدِّ الصفة الخاصة، كما يجيىء، فيقال: إن «أسد»، و«صوم» فى : برجل أسد، وبرجل صوم صفة. وكذا نحو: أىّ رجل لأنه فى الأصل للاستفهام.

وقولنا: على معنىً يخرج ألفاظ التوكيد إلاَّ التى للشمول، فإن نحو «نفسه» لايدلّ على معنىً فى شىء، بل مدلوله نفس متبوعه.

وقولنا: غير الشمول يخرج ألفاظ الشمول فى التوكيد، نحو: كلاهما، وكله، وأجمع ومرادفاته؛ وجاءنى القوم ثلاثتهم عند التميميين، كما مرَّ فى الحال، إذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه، أى: جميعها أو جميعهم.

وقولنا: وصاحبه يخرج المصادر ويدخل أسماء الزمان والمكان والآلة.

وقولنا: صحيح التبعية يخرج هذه الأسماء، لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جَرَتْ صفات فى بعض المواضع نحو: رجل مِثقب، فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى: مررت برجل حمار.

وقولنا: لكلّ ما يخصِّص صاحبه، يخرج أسماء الأجناس فإنها لايصح أن تتبع بالوضع إلا المبهم فقط دالةً على معنىً فيه نحو: هذا الرجل وأيُّها الرجل، ومع هذا فهى أسماء لا صفات عامة.

وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه، ـ كما يجيىء ـ ببعض الموصوفات.

ويدخل فى قولنا صحيح التبعية: الحال، وخبر المبتدأ، وغير ذلك فى نحو: جاءنى زيد راكبًا، وزيد عالم، والعالم زيد، فإ نها صفات، وإن لم تتبع شيئًا، لكنه يصح تبعيتها وضعًا.

وتقول فى حدّ الوصف الخاص أى التابع: هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول، فى متبوعه أو متعلقه مطلقًا، فيدخل فيه التابع فى نحو: هذا الرجل، وبرجل أىّ رجل، وبرجل تميمىّ، وبرجل حسن وجهه، وبرجل حمارٍ، وغير ذلك، ويخرج البدل فى نحو: أعجبنى زيد علمه.

[فائدة النعت]

(ص): «وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرّد الثناء، أو الذمّ، أو التأكيد نحو: «نفخة واحدة».

(ش): معنى التخصيص فى اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات، وذلك أن «رجل»/ فى قولك: جاءنى رجل صالح، كان بوضع الواضع محتملاً ٣٠٣ لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: صالح، قلّلت الاشتراك والاحتمال.

ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف، أعلامًا كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل.

قوله: «وقد يكون لمجرَّد الثناء...»، لفظة «قد» التى هى للتقليل فى المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد: قليل.

وإنما يكون لمجرد الثناد أو الذم إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب، سواء كان مما لاشريك له فى ذلك الاسم نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، إذ لاشريك له تعالى فى اسم «الله»، ونحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو كان ممَّا له شريك فيه، نحو: أتانى زيد الفاضل العالم، أو الفاسق الخبيث، إذا عرف المخاطب زيدًا الآتى قبل وصفه وإن كان له شركاء فى هذا الاسم.

وإنما يكون الوصف للتأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرَّحًا بالتضمن[1] نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2] و : ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[3].

فإن كان ذلك المعنى المصرَّح به فى المتبوع، شمولاً، أو إحاطة فالتابع تأكيد، لا صفة، نحو: الرجلان كلاهما والرجال كلهم.

وإن لم يكن، فهو صفة كما فى قوله تعالى: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو: الرجل نفسه وزيد زيد.

وقد يجيىء لمجرد الترحم نحو: أنا زيد البائس الفقير.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٨٨ «مصرّحا به بالتضمن» بزيادة به».

(٢) الحاقة/ ١٣.

(٣) النحل/ ٥١.

[النعت المشتق وغير المشتق]

(ص): ولافرق بين أن يكون مشتقًا وغيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا مثل: تميمىّ، وذى مال، أو خصوصًا مثل: مررت برجل أىِّ رجل، ومررت بهذا الرجل، وبزيد هذا.

(ش): قال فى الشرح :[(١)] يعنى أن معنى النعت: أن يكون تابعًا يدل على معنى فى متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صحَّ وقوعه نعتًا، ولافرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره، لكن، لَمَّا كان الأكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهَّم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأوَّلوا غير المشتق بالمشتق؛ هذا كلامه.

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو[(٢)] مررت برجل أسد وصفًا.

ولم يستضعف: بزيد أسدًا حالاً، فكأنه يشترط فى الوصف، لا الحال الاشتقاق؛ وفى الفرق نظر.

والنحاة يشترطون ذلك فيهما معًا؛ والمصنف لا يشترطه فيهما، ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنىً فى متبوعه مشتقّا كان أو لا، وبكون الحال: هيئة للفاعل أو المفعول.

قوله: «إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا»، أى وضع للدلالة على معنىً فى متبوعه فى جميع استعمالاته، كالمنسوب، و «ذو»[(٣)] المضاف إلى اسم الجنس، فإن لهما موصوفًا فى جميع المواضع إمَّا ظاهرًا أو مقدّرًا، فالمراد بالموضوع لغَرَض المعنى عمومًا: الوصف العام، وقد حددناه.

---

(١) الشرح هو شرح ابن الحاجب على كافيته: انظر المدرسة النحوية فى مصر والشام ص ٦٠، ٦١ للمحقق.

(٢) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٢/ ٢٨٩.

(٣) فى ط فقط: و«ذا» مكان و «ذو».

ومن الجامد الموضوع كذلك: كل موصول فيه الألف واللام، كالذى، والتى، وفروعهما، و«ذو» الطائية؛ لأن «الذى قامَ» بمعنى القائم.

قوله: «أو خصوصًا»، يعنى به أن يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته، وهى، كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة [فإنه إذًا موضوع للدلالة على معنى فيه اسم الإشارة][1] نحو: هذا الرجل، كما ذكرنا فى باب النداء.

أمَّا إذا جعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو: مررت بزيد الرجل، أى الكامل فى الرجوليَّة فليس الجنس موضوعًا لمعنى فى متبوعه، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجوليَّة ليسس وضعيًا، كما استعمال/ أسد، بمعنى شجاع فى قولك: ٣٠٤ مررت برجل أسد ليس وضعيًا.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يجز أن يوصَف بأسماء الأجناس باقيًا معناها على ما وُضعت له، سائر المبهمات التى هى غير أسماء الإشارة، كما جاز وصفها بها، فيقال: مررت بشخص رجل، وبسبع أسد، كما يقال: بهذا الرجل وبذاك الأسد، فإن شخصًا وسبعًا، مبهمان، كاسم الإشارة؟.

قلت: لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفات، إذ قولك: مررت برجل يفيد الشخصيَّة، وأسد، يفيد السبُعيَّة، بخلاف: رجل طويل، ورجل عالم، فإن العلم والطول يكونان فى غير الرجل أيضًا؛ ولهذا يحذف الموصوف فى الأغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله:

رِبَّاءُ شمّاءَ لا يأوي لقُلَّتِها إلاَّ السحابُ وإلاَّ الأوْبُ والسَّبلُ[2] =٣٧١

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٩٠.

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الموصوف قد يحذف فى الأغلب مع قرينة دالة عليه كما فى البيت، والتقدير: هو رجل ربّاء هضبة شماء، فحذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه فى الموضعين، فإن «ربّاء» فعّال وهو وصف مبالغة من قولهم: هو ربّاء لأصحابه بالهمز، ربأ يربأ من باب منع: إذا صار ربيئة لهم، أى ديدبانًا. =

وكالأورق فى الحمام، والأطلس فى الذئب، والغبراء والخضراء فى الأرض والسماء.

أمَّا قولك: هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معيَّنًا.

وفى: يا أيها الرجل: للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام.

ومن الموضوع للدلالة على معنىً فى متبوعه خصوصًا على ماقال المصنف: «أىّ»، واسم الإشارة، فى نحو: مررت برجل أىِّ رجل وبزيد هذا، فأىّ إنما تقع صفة للنكرة فقط، بشرط قصدك للمدح.

واسم الإشارة يقع وصفًا للعَلَم، وللمضاف إلى المضمر، والى العَلَم، وإلى اسم الإشارة، لأن الموصوف أخصّ، أو مساوٍ.

وأمَّا فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

والذى يَقْوَى عندى، أن «أىّ رجل» لايدل بالوضع على معنىً فى متبوعه بل هو منقول عن «أىّ»، الاستفهامية، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لايكون إلا عند جهالة المسئول عنه، فاستعيرت لوصف الشىء بالكمال فى معنىً من المعانى والتعجب من[(١)] حاله، والجامع بينهما: أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يُتَعَجَّب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه؛ ومن ثمَّ[(٢)]، قال الفراء، فى ما أحسن زيداً: إن «ما» استفهامية، ولهذا المعنى: شرط فى «أىّ» الواقعة صفة أن تكون صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل، إذ معنى أى الرجلين هو؟:

= و«الأوب»: هو النحل حين تؤوب أى ترجع، و«السبل: المطر المُسيل أى النازل وهذا البيت آخر قصيدة عدتها عشرون بيتًا للمتنخل الهذلىّ رثى بها ابْنَه أُثَيْلة.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٣٣، وابن يعيش ٣/ ٨٥، وشرح ديوان الهذليين للسكرى ٣/ ١٢٨٥ واللسان: «أوب».

(١) فى ط فقط «فى» مكان «من».

(٢) فى ط فقط: «ثمة» مكان: «ثم».

مَن هو من هذين الـرجلين؟. وكذا: أي الرجال، بخلاف: أي رجل هـو؟ فمعناه: أي فرد هو من أفراد هذا الجنس، كما مرَّ في باب الإضافة.

وإذا جاءت بعـد المعرفة فـانصبها على الحال نـحو: هذا زيد أيَّ رجـل؛ وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظًـا، إذا توافقا معنى، نحو: مررت بجارية أيِّما أَمَة، وأيَّتما أمة.

وأما اسم الإشارة فإنما يـقع وصفًا للعَلَم، والمضاف إلى المضـمر، وإلى العَلَم وإلى اسـم الإشارة، لأن الموصـوف أخص أو مسـاو، وأمَّا في غـير هذه المـواضع فلايقع صفة، فذا عُدَّ من الموضوع للدّلالة على المعنىً خصوصًا.

وجميع ما ذكر مـن الجوامد، قياسيّ، عمومًا كان كـالمنسوب، وذو، والموصول ذي اللام، وذو، الطـائية؛ أو خصـوصًا كأيّ التابـع للنكـرة، واسم الجنس الـتابع لاسم الإشارة، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا.

[الجوامد الواقعة صفة]

وقد بـقي من الجـوامد الواقعـة صفة أشـياء لم يـذكرها المصـنف، وهي عـلى ضربين: قياسيّ وسماعيّ.

فمن القياسيّ: كلّ، وجدّ، وحقّ، تابعةً للجنـس، مضافة إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنىً، نحو: أنت الرجل كلّ الرجـل، وجدّ الرجل وحقّ الرجل؛ هذا هو الأغلب الأحسن.

ويجوز على ضعف: أنت المرء كل الرجل وجدّ الرجل/ وحق الرجل. ٣٠٥

ولاتتبع غير الجنس، فلايقال: أنـت زيد كل الرجل.. وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي، فلهذا لم يحسُن[١] أنت المرء كل الرجل، وليس في زيد[٢] معنى الرجوليَّة حتى يؤكد بكل الرجل.

(١) في ط فقط: «يجز» مكان «يحسن».

(٢) وفي ب فقط ٢/ ٢٩٢: و«ليس في لفظ زيد» بزيادة كلمة: «لفظ».

ويوصف بهـا النكرات أيضًا فيـقال: أنت رجـل كل رجـل، وحق رجل، وجدّ رجل.

ومعنى كل الرجل: أنه اجتمع فيه مِن خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال.

ومعنى جدّ الرجل أى كأنَّ ما سـواك هزل، وحق الرجل، أى مَن سواك باطل، وهى من باب جَرد قطيفة[١].

ويقال أيضًا فى الذم: أنت اللئيم جدّ اللئـيم وحقّ اللئيم، وأنت لئيم جدّ لئيم، وحق لئيم.

ومنه قولـك: ما شئت من كذا مقصـوراً على نكرة، نحو قولـك: جاءنى رجل ماشئت من رجل، و«ما» إمَّا نكرةموصوفة بـالجملة بعدها، أو موصولة، وهى خبر مبـتدأ محذوف عـلى الحالـين، والجملـة صفة لـلنكـرة؛ أى: هو الذى شئـته، أو شيء[٢] شئته، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها.

وإنما استعمل «ما» دون «مَن»، لأن «ما» للمبهم أمره وإن كان من أولى العلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِين﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿إنى نَذَرْت لك ما فى بطنى مُحرَّرًا﴾[٤]،وما نحن فيه موضع الإبهام.

وفى معنى قـولك: رجل ما شئت من رجل: عـندى رجل شرعك[٥] من رجل ورجلان حـسبك من رجـلين، ورجـال نهيـك أو نهاك أو كفـيك[٦] من رجـال، ورجل همّك من رجل، وهدّك من رجل، كما ذكرنا فى باب الإضافة.

والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المـذكور هو المخصوص بالمدح من بين

---

(١) أى إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) فى ب ٢/ ٢٩٣: «أوهوشئ» بزيادة: «هو».

(٣) الشعراء/ ٢٣.

(٤) آل عمران/ ٣٥.

(٥) فى القاموس: مررْت برجل شَرْعُك من رجل، أى حسبك، يستوى فيه الواحد والجميع.

(٦) فى القاموس: «كفى»: «وكفيُك من رجل» مثلثة الكاف حسبك.

أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفُوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً، كما قلنا فى: أفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال.

ويجيىء مثل ذلك بعد كثير[1] مما يقصد به المدح والتعجب، نحو: يالك من ليل، ولله درّ زيد من رجل، وقاتله الله من شاعر، وقال عزٌ من قائل، والمعنى فى الجميع واحد، أى: هو الممدوح والمتعجّب منه خاصة من جملة هذا الجنس إذا فصِّلوا وقسِّموا هذا التقسيم.

وقولهم: همّك من رجل، مصدر بمعنى المفعول، أى: مهمومك أى مقصودك، أو من همَّه أى أذابه أى يذيبك وصف محاسنه كقولهم: هدك[2]، أى يثقل عليك عدَدُ مناقبه، من هَدَّته المصيبة، أى: أوهنته وكسرته.

ومن المقيس أيضًا أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو: صدْق، وسَوْء نحو: عندى رجلٌ رجلُ صِدق، وحمارٌ حمارُ سَوْء.

والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام: الجوْدة، لا الصدق فى الحديث، وذلك لأن الصدق فى الحديث مستحسن جيِّد عندهم، حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة، فيقال ثوبٌ صِدْقٌ، وخَلّ صادق الحُموضة.

كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشىء قالوا: كذب عليك، قال عمرو بن معد يكرب، لمَن شكا إليه المَعَص:[3] كذب عليك العسل أى العَسَلان[4] بمعنى: عليك به والزمه.

---

(١) فى ط فقط: «كثيرًا» تحريف.

(٢) فى القاموس: «هدد» «هدَّك من رجل، وتكسر الدّال، أى حسبك من رجل، الواحد والجمع والأنثى سواء. ويقال: مررت بامرأة هدّتك من امرأة، وبرجلين هدّاك، وبرجال هدُّوك، وبامرأتين هدّتاك وبنساء هدّْنك. وفى ب: «هدّك من رجل» بزيادة الجار والمجرُور.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٩٤: «المغص» بالغين، تحريف، صوابه من ط.
والنسخ المخطوطة، والفائق فى غريب الحديث ٣/ ٢٥٠، وانظر الهامش، والمعص: التواء فى عصب الرجل.

(٤) يقال: عسل الذئب أو الفرس يعسِل عسلاً وعسلانا: اضطرب فى عدْوه، وهز رأسه.

ويجوز أن يريد بالعسل: العسل المعروف وقال:

٣٧٢ = وذُبيانيّةٍ أوْصَتْ بنيها ... بأنْ كَذَبَ القراطِفُ والقُروفُ[1]

أى عليكم بهما.

والإضافة فى نحو: رجلُ صدق، و﴿ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾[2]، للملابسة وهم كثيرًا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة، نحو: خَبَرُ السُوء، أى الخبر السيىء، فمعنى رجلُ صدق: رجل صادق أى جيِّد، فكأنك قلت: عندى رجلٌ رجلٌ صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل، مع صفته صفةً للأول، كما مرَّ فى باب «لا» التبرئة فى نحو: لا ماءَ ماءً باردًا، ويجوز أن يكون الثانى / بدلاً من[3] الأول، كما قيل فى قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ٣٠٦

---

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكذب مستهجن عندهم؛ بحيث إذا قصدو الإغراء بشىء قالوا: كذب عليك، أى عليكم بهما فاغتنموهما.

وفى الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى تناول الزمخشرى هذه الكلمة بقوله: ومنه حديث عمر رضى الله عنه:«كذب عليكم الحج-كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد. ثلاثة أسفار كذبن عليكم.

وهذه كلمة مشكلة - قد اضطربت فيها الأقاويل حتى قال بعض أهل اللغة: أظنها من الكلام الذى درَج ودرَج أهلهُ ومن كان يعلمه.

وفى المسائل القصريات: قال أبو بكر: فى قول من نصب الحج، فقال: كذب عليك الحجَّ إنه كلامان كانه قال: كذب يعنى رجلاً ذم إليه الحج، ثم هيّج المخاطب على الحج، فقال: عليك الحج.

هذا وعندى قول هو القولُ، وهو أنها كلمة جرت مجرى المثل فى كلامهم ولذلك لم تُصرّف ولزمت طريقة واحدة فى كونها فعلاً ما ضيًا معلقًا بالمخاطب ليس إلا، وهى فى معنى الأمر.

والمراد بالكذب: الترغيب والحث. انظر الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى ٣/ ٢٥١ - ٢٥٣ فقد تناول هذه الصيغة بالتفصيل والتحليل. و«القراطف»: جمع قَرْطف كجعفر، وهو القطيفة أى كساء مُخْمل. والقروف: جمع قَرْف بفتح فسكون وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة بالكسر وهى قشور الرمّان، ويجعل فيه الخَلع، وبطبخ. بتوابل، فيفرغ فيه، والخَلع: لحم يطبخ بالتوابل ثم يجعل فى القرف، ويزوّد به فى الأسفار. والشاهد من قصيدة المعقّر البارقىّ.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٦٠، وسمط اللالئ ١/ ٤٨٤، واللسان: كذب.

(٢) الفتح/ ٦.

(٣) فى ظ: «بدلاً مع الأول» بوضع مع مكان «من».

خَاطِئَةٍ ﴾(١)، إلاَّ أنّ وجوب تطابقهما تعريفًا وتنكيرًا يرجح كونه صفة.

ومن القياسيّ: الوصف بالمقادير نحو عند رجال ثلاثة، قال عليه الصلاة والسلام: «الناس كإبل مائة لاتجد فيها راحلة واحدة»(٢).

وتقول: عندى برٌّ قفيزان، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك.

والسّماعىّ على ضربين: إمَّا شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: رجل صَوْم، وعَدل؛ وقد يكون بمعنى المفعول، نحو: رجل رِضىً أى مرضىّ.

قال بعضهم: هو على حذف المضاف أى: ذو صَوْم، وذو رِضىً.

والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسَّما منه.

وإمَّا غير شائع، وهو ضُروب:

أحدها: جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس آخر كقولك: برجل(٣) أسد.

قال المبرد: هو بتقدير «مثل» أى مثل أسد، ويقوِّى تأويله قولهم: مررت برجل أسدٍ شدَّةً أى يشابه الأسدَ شدَّة، فانتصاب «شدة» على التمييز نسبة «مثل» إلى

---

(١) العلق / ١٥ - ١٦.

(٢) رواه الزمخشرى فى الفائق ٢/ ٤٨: «تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة».
الأزهرى: الراحلة: البعير الذى يرتحله الرجل جملاً كان أو ناقة، بريد أن المرضى المنتجب فى عزة وجودة كالنّجب التى لا توجد فى كثير من الإبل والكاف مفعول ثان، لأن وجد بمعنى علم يتعدى إلى مفعولين، «وليست» مع ما فى حيّزها فى محل النصب على الحال، كأنه قيل: كالإبل المائة غير موجودة راحلة، أو هى جملة مستأنفة، وهذا وجه أوضح معنىً.

(٣) أى مررت برجل أسد.

ضمير المذكور كما فى قولك: الكوز ممتلئ ماءً على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم: هو زهيرٌ شعراً.

وقد يقال: برجل الأسد شدّةً، وهو بدل عند سيبويه.

ويجوز عند الخليل. أن يكون صفة بتأويل: مثل الأسد، كما ذكرنا فى قولهم: له صوتٌ صوتُ حمار.

ويقولون: مررت برجل نارٍ حُمْرةً، أى مثل نارٍ حُمرةً.

ويجوز أن يكون: أسد شدّةً، ونارٌ حُمْرةً، بمعنى كاملٍ شدةً، وكاملٍ حُمرة، فلا يكون بتقدير حذف[١] المضاف، بل يكون كقولهم: أنتَ الرجل عِلْمًا، كما ذكرنا فى باب الحال.

والمنصوب فى هذا الوجه أيضًا تمييز عن نسبة «الكامل» إلى ضمير[٢] المذكور.

وقال غير المبرد: بل بتأويل الجوهر[٣] فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى: برجل أسد، أى جرىء، وبرجل حمار أى بليد، ولا معنى للتمييز فى نحو: برجل أسد شدّةً على هذا التأويل، قال الشاعر:

٣٧٣ = وليلٍ يقول الناس من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُوُرها[٤]
كأنّ لنا منه بيوتًا حصينةً مُسوحًا أعاليها وساجًا كسورُها

(١) فى ب ٢/ ٢٩٦: «بتقدير المضاف» بإسقاط كلمة: «حذف».
(٢) فى ظ: «إلى الضمير المذكور» بإضافة «أل» إلى الضمير.
(٣) الجوهر: ضدّ العَرض، والمراد به الذات أو العين.
(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «مسوحًا» و«ساجًا» نعتان لقوله: «بيوتًا»
وصحّ النعت بهما مع أن كلاً منهما اسم جوهر، أى جسم، لتاويلهما بالمشتق فالأول يؤول بـ «سودًا» والثانى: بـ «كثيفا».
والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٧١ برواية: يقول القوم» مكان: «يقول الناس من قصيدة مطلعها.
ألا حيِّ ميًا إذا أجد بُكورها وعَرِّضْ بقول: هل يُفادى أسيُرها =

أي: سودًا أعاليها، وكثيفًا ستورها.

وثانيها: جنس يوصف به ذلك الجنس، فيكرر اللفظ بمعنى الكامل، نحو: مررت برجلٍ رجلٍ، أي كامل في الرجولية، ورأيت أسدًا أسدًا، أي: كاملاً.

وثالثها: جنس مصنوع منه الشيء، يوصف به ذلك الشيء، نحو: هذا خاتم حديدٌ.

قال سيبويه: يستكره نحو: خاتم طينٌ، وصُفَّة خزّ، وخاتم حديدٌ، وبابٌ ساجٌ في الشعر أيضًا.

قال السيرافي: إذا قلت: مررت بسرجٍ خزٍّ صفّته، وبصحيفة طين خاتَمُها، وبرجلٍ فضة حليةُ سيفه، وبدار ساجٍ بابُها، وأردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز فيها غيرُ الرفعَ، فيكون كقولك مررتُ بدابة أسدٌ أبوها، وأنت تريد بالأسد: السبُع بعينه، لأن هذه جواهر، فلا يجوز أن يُنعت بها.

وأن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز؛ هذا كلامه.

قلت، وما ذكره خلاف الظاهر، لأن معنى: فضة حلية سيفه: أنها فضة حقيقية، وكذا في: طين خاتمها، لكنه جُوِّز على قبح الوصف بالجواهر، على المعنى، بتأويل معمول من طين، ومعمول من فضة.

= ونسبه الحصري في زهر الآداب/ ٧٥١ إلى محكان السّعدي.

وفي البيان والتبيين ٣/ ١٨٦ نسب إلى مضرّس بن ربعي وكذلك في الخزانة.

من شواهد: زهر الآداب / ٧٥١، والأضداد لابن الأنباري / ٤٣ والبيان والتبيين ٣/ ١٨٦، وحماسة ابن الشجري/ ٢٠٤ وتفسير القرطبي ١/ ١٨٤.

ومطلع القصيدة في حماسة ابن الشجري:

ويوم من الشعرى كأنه ظباءه كواكب مقصور عليها ستورها.

ونقد البغدادي في الخزانة «رواية ستورها» مكان كسورها.

وذكر البغدادي أن جميع نسخ شراح الرضى «ستورها» بدل: «كسورها»، والظاهر أنه تحريف من الكتاب. ورواية الديوان : «كسورها» كما ذكر البغدادي.

وقريب منه قولهم: مررت بقاع عرفج[١] كله، أى: كائن من عرفج؛ ومررت بقوم عربٍ أجمعون، أى: كائنين عربًا أجمعون.

٣٠٧ وإن أريد التشابه كان / معنى بسرج خزٍّ صُفَّته، أى بسرج ليِّن صفته كالخزّ، وليس بخز؛ وكذا: فضة حلية سيفه، أى مشرقة وإن لم تكن فضة؛ وأمّا: طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد.

ومن غير الشائع قوله: مررت برجل أبى عشرةٍ، وأخٍ لك وأبٍ لك.

[وصف النكرة بالجملة]

(ص): «وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير».

(ش): اعلم أن الجملة ليست لا نكرة[٢] ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات إذ التعريف: جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية والتنكير: ألاَّ يشار بها إلى خارج فى الوضع ـ كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة.

وإذا لم تكن الجملة ذاتًا فكيف يعرض[٣] لها التعريف والتنكير؟ فيخص[٤] قولهم: النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلِمَ جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى، قام رجل ذَهَب أبوه أو: أبوه ذاهب: قام رجل ذاهبٌ أبوه، وكذا تقول فى، مررت برجل أبوه زيد: إنه بمعنى: كائن أبوه زيداً.

---

(١) فى القاموس: العرفج: شجر سُهْلىّ، واحده بهاء.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٩٨: «ليست نكرة» بسقوط «لا».

(٣) فى ظ: «فكيف يعرضان» بالتثنية، وسقوط كلمتى التعريف والتنكير.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٩٨: «فيخصص».

وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب، كخبر المبتدأ، والحال، والصفة، والمضاف إليه.

ولا نقول: إن الأصل. فى هذه المواضع هو المفرد، كما يقول بعضهم، وإن الجملة إنما كان لها محل لكونها فيها فرعًا[١] للمفرد، لأن ذلك دعوى بلا برهان، بل يكفى فى كون الجملة ذات محل: وقوعها موقعًا يصحّ وقوع للمفرد هناك، كما فى المواضع المذكورة.

وقال بعضهم: الجملة نكرة، لأنها حكم؛ والأحكام نكرات؛ إشارة إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغواً نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا.

وليس بشئ، لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه فى اصطلاحهم: ما ذكرنا[٢] الآن، أعنى كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة.

ولو سلَّمنا أيضًا أن كون الشيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحد، قلنا: إن ذلك المجهول المنكَّر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين، بل: المجهول انتساب[٣] ما تضمّنه الخبر والصفّة مضافًا إلى المحكوم عليه، كعِلم زيد فى جاءنى زيد العالم، وزيد هو العالم؛ وكذا زيديَّة المتكلم هى المجهولة فى: أنا زيد، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمِّن الذى هو نفس الخبر والصفة.

(١) فى ط: «لها محل فيها لكونها فيها» بزيادة «فيها الأولى» وفى ب ٢/ ٢٩٨، لكونها فرع، بسقوط: «فيها» ورفع فرع، تحريف.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٩٩: «ما ذكرت» بدل: «ما ذكرنا».

(٣) فى ظ بعد قوله: «بل المجهول» انتساب» زيادة فى ظ وهى: «العلم إلى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز: جاءنى زيد العالم، وأنا زيد، وجوازه مقطوع به».

ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لأنهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو: جاءنى زيد العالم، و: أنا زيد، وجواز هذا مقطوع به.

وإنما وَجَب فى الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية، لأنك إنما تجئ بالصفة والصلة، لتعرِّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذًا إلاَّ أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصولهُ قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هى الجملة[1] الخبرية، لأن غير الخبريّة إمَّا إنشائية نحو: بِعت، وطلَّقت، وأنت حرّ، ونحوها أو[2] طلبية كالأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعَرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما.

ولمَّا لم يكن خبر المبتدأ معرِّفًا للمبتدأ ولا مخصِّصًا له جاز كونه إنشائية ـ كما مرَّ فى بابه.

ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة ـ إذا كانت صفة أو صلة ـ معلومةَ المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول.

٣٠٨ وقد يوصف بالجملة معرَّف/ بلام لا تشير بها إلى واحد بعينه، كقوله:

٣٧٤ = * ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّنى[3] *

لأن تعريفه لفظى ـ على ما يجىء فى باب المعار ف ـ ولا تقدِر على إدخال الألف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف لفظًا فى التعريف.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٩٩ سقطت كلمة: الجملة.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٩٩ «وإما» بدل: «أو».

(٣) تمامه:

* فمضيت ثمتّ قلتُ لايَعْنينى *

هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة، وقد تقدم الحديث عنه رقم ٥٨.

وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد فى نحو: ما يَحسُن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسُن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك: إن «مثلك» وخير منك، نعتان، على نية الألف واللام.

وإنما جرَّأهم على ذلك اجتماع شيئين، كون التعريف فى الموصوف لفظيًا لا معنى تحته، فلا يجوز فى العَلَم: ما يحسن بعبد الله مثلك؛ وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه، فلا يجوز: ما يحسن بالرجل شبيه بك، لأن تقدِر على ادخال الألف واللام نحو: بالرجل الشبيه بك.

ولا يكون ذلك فى كل جملة، بل فى الجملة المصدرة بالمضارع، فلا تقول: بالرجل قال، ولا بالرجل أبوه قائم، وذلك لأن اللام فى الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرًا، وإنما تقدّر اللام فى الاسم، أو فى المضارع للاسم، نحو: يقول، ويفوهُ، ونحوه.

وقال ابن مالك: خير منك ومثلك بدل لاصفة.

قوله: «ويلزم الضمير»، إنما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته، والموصوف وصفته[1]، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة[2]، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف.

فلو قلت: مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفًا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به، فإذا قلت: قام عمرو فى داره صار الرجل متصفًا بقيام عمرو فى داره.

وقد يحذف الضمير كما مرَّ فى خبر المتبدأ.

---

(١) فى ب فقط: «بين الموصوف وصفته والموصول وصلته» وهذا الترتيب ليس فى ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط: «الصفة والصلة»، وهذا الترتيب ليس فى ط والنسخ المخطوطة.

وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف، هو النعت فى الحقيقة كقوله:

٣٧٥ = جاءوا بمذق، هل رأيت الذئب قط[١]

أى بمذق مقول عنده هذا القول؛ كما تقعُ حالاً نحو: لقيت زيدًا اضربْه أو اقتلْه، أى مقولاً فى حقه هذا القول.

ومفعولاً ثانيًا فى باب ظن، نحو: «وجدت الناس: اخبُرْ تَقْلِه»[٢].



(١) هو الشاهد الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ١٠٢.

(٢) هذا مثل ذكره همع الهوامع ٥/ ١٧٤. وعلق عليه صاحب الدرر ٦/ ١١:
وظاهره أنه شعر، وليس كذلك إنما هو مثل، وفى الميدانى: وجدتُ الناسُ بالرفع على وجه الحكاية للجملة.
ومن نصب الناس نصبه بالأمر أى اخبر الناس تقل، وجعل وجدت بمعنى عرفت هذا المثل.
والهاء فى تقله» للسّكت. بعد حذف العائد اعنى أن أصله أخبر الناس تقلهم، ثم حذف الهاء والميم، ثم ادخل هاء الوقف، وهذا المثل منسوب إلى ابى الدرداء رضى الله عنه، يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم.

[النعت الحقيقى والسببىّ]

(ص): «ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو: مررت» برجل حسن غلامه، فالأول يتبعه فى الإعراب، والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والثانى يتبعه فى الخمسة الأُوَل؛ وفى البواقى كالفعل».

(ش): قوله «بحال الموصوف» الجار والمجرور فى محل الرفع نائب فاعل «يوصف»، أى يُجعل حالُ الموصوف أى هيئته: وصفًا له، وهو الكثير كما فى: رجلٌ قائم، ومضرب وحَسَن.

وقد يُجعل حال متعلق الشىء وصفًا لذلك الشىء لتنزيله منزلة حاله نحو:.. برجل مصرى حمارُه فى حصول الفائدة بذلك.

وهذا السَّببىّ إن كان منونًا فهو يجرى على الأول رفعًا ونصبًا وجراً بلا خلاف فيه بينهم، نحو: مررت برجل ضارب أبوه[1] زيدًا، وضاربٍ أباهُ زيدٌ.

ولا يكون إذًا اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين، لما تقدم مِن أنهما لا ينصبان مفعولاً به بمعنى الماضى.

وإن كان مضافًا فلا يخلو من أن يكون صفة مشبهة أو غيرها.

والصفة يجب إضافتها إلى فاعلها إن أضيفت، نحو: برجل حسنِ الوجه، إذ لا مفعول لها.

وغير الصفة، إمَّا أن يكون ماضيًا أو غيره، فالماضى اللازم مضاف إلى الفاعل نحو: برجل قائم الغلام، ولا يتعرَّف لإضافته إلى معموله.

ولا يجوز إضافة الماضى المتعدى إلى الفاعل، لأنك إن أضفته إلى الفاعل، بلا

---

(١) فى النسخ المخطوطة: «أخوه» وفى ط، وب ٢/ ٣٠٢: «أبوه»

ذكر المفعول به، نحو: برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول[١]، فلا يُعلم أن اسم الفاعل سببىّ.

وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضًا، لأن اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولاً به/ وإن أضفته إلى المفعول به، فلا بدَّ من ذكر الفاعل بعده مرفوعًا، نحو: بزيد ضاربِ عمروٍ غلامُه أمس، وبزيد ضاربِ غلامه عمرو[٢]، إذ لو لم تذكر[٣] لكان اسم الفاعل غيرَ سببىّ، ويتعرف بالإضافة، لأنه مضاف إلى غير معموله. ٣٠٩

وإن لم يكن السببىّ ماضيًا جاز عند سيبويه، أن يُنعت به مطلقًا كما فى المنوّن، سواء كان حالاً أو مستقبلاً، نحو: برجل ضاربٍ غلامه زيدٌ الآن أو غدًا، وسواء كان علاجًا، وهو ما كان محسوسًا يُرى، كالقاتل والضارب، أو غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم.

وقال يونس: لا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً، فالحال يجب نصبه على الحال، وإن كان عن نكرة، سواء كان علاجًا، أو لا نحو: مررت برجل ضاربه عمرو، ويزيدٍ مخالطه داء؛

وألزم سيبويه: تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة، لأن المانع عنده من إجرائه على الأول الإضافة، فينبغى أن يجوز: بزيد الضارب الرجل غلامه، بنصب الضارب على الحال.

وأمَّا نصبه فى نحو[٤] بزيد المخالطه داء[٥] فربَّما لا يلزمه لارتكابه أنه ليس

(١) فى ب ٢/ ٣٠٢ «بالمعقول» بالعين والقاف خطأ مطبعى.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٠٢: بزيد ضارب غلامه عمرو أمس، بزيادة «أمس».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٠٢: لو لم تذكر الفاعل لكان «بزيادة «الفاعل».

(٤) كلمة «نحو» سقطت من ب ٢/ ٣٠٤.

(٥) فى ط فقط: «مخالطه» بدون «أل» صوابه من النسخ المخطوطة.

بمضاف إلى الضمير، وكلامنا فى المضاف، بل نقول: الضمير فى محل النصّب[١] على أنه مفعول كما مرَّ فى باب الإضافة من مذهب[٢] بعضهم.

والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجًا كان أو، لا، على أن يكَون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو: مررت برجل ضاربُه عمروٌ.

وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الأول والرفع فى الثانى، ويخالفه فى وجوبهما مستشهداً بقول ابن ميَّادة:

وَنَظَرْنَ من خَلَلِ السُّتور بأعينٍ   مَرْضَى مخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ[٣]   =٣٧٦

واسم الفاعل هـهنا للإطلاق، وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مرَّ فى باب الإضافة قال: والرواية: مخالطِها بالجر؛ وأنشد غيره:

حَمَيْنَ العراقيب العصا وتَرَكْنَهُ   به نَفَسٌ عالٍ مخالطهُ بُهْرُ[٤]   =٣٧٧

(١) فى فقط ٢/ ٣٠٤: «نصب» بدون «أل».

(٢) فى ب فقط: «على» مكان «من».

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مخالطها» بالجر صفة لأعين.

قال سيبويه: سمعنا العربَ تنشد هذا البيت جراً، ومراده الرّد على يونس فى زعمه أن الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء، ولا يجوز اتباعه لما قبله، فلو كان كما زعم لرفع الوصف، فدل رواية الجر على جواز ما زعمه.

والشاهد من قصيدة لابن ميّادة، وقبله:

وارْتَشْنَ حين أردْن يرمينَنا   نَبْلاً بلا ريش ولا بقداحِ

اشار الشاعر فى البيت الشاهد إلى انهن مصونات لا ينظرن إلا عن وراء حجاب، والعيون المرضى: التى فى طرفها فتور، وجعل ذلك الفتور والضعف الذى فى نظرها بمنزلة السَّقام فيها، وهى صحاح فى أنفسها لا علة فيها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٢٧.

(٤) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مخالطه» بالرفع صفة لـ «نفس» و «بهر» فاعله، والإضافة لفظية، والتنوين مقدَر لنيّة الانفصال كالشاهد السابق.

والشاهد للأخطل، ديوانه/ ٤٢٢ من قصيدة مطلعها: =

برفع مخالطه؛ وليونس أن يحمل رفعه على الابتداء.

وقال عيسى بن عمر: إن كان علاجًا وجب رفعه على الابتداء حالاً كان ومستقبلاً.

وأمَّا غير العلاج فإن كان حالاً وجَب نصبه على الحال، وإن كان مستقبلاً وجَب إتباعه للأول[١] وسيبويه بنازعه فى الوجوب لا فى الجواز.

والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما [٢] عنه؛ وذلك أنه قال: المضاف إضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النّحاة.

والمنون سببيًّا كان أو غيره يجوز جريه على الأول، علاجًا كان أو، لا، حالاً كان أو مستقبلاً.

وكذا ينبغى أن يكون المضاف المنون تقديراً؛ ولا سبب فى الإضافة عارض لإيجاب الرفع [أو النصب][٣] فإيجاب أحدهما بلا موجب: تحكُّم.

هذا كله إذا أردت إعمال اسم الفاعل عملَ الفعل.

أمَّا إذا لم ترد ذلك وجعلته اسمًا فليس فيه إلا الرفع على كل حال، نحو: مررت برجل ملازمُه رَجل، أى صاحب ملازمته رَجل؛ جعلتَ «ملازمه» بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل، كما تجعل: صاحبه كذلك.

= عفادَيْرُ لِبّى من أميمة فالحضْرُ ... وأقفر إلا أن يُلمّ بها سَفْرُ

قال البغدادى: وقوله: «حمين العراقيب» جواب» إذا فى بيت قبله وهو:

إذا اتّزر الحادى الكميشُ وقوّمَتْ ... سوالفَها الرّكْبانُ والحَلَق الصُّفْرُ

و«الكَميش: السريع الماضى، و«السوالف» من الإبل والخيل: ما تقدم من العنق، و«الصّفر»: النحاس.

و« البهر» فى الشاهد: تتابع النفس من التّعب. يعنى أنهن سرن سيراً شديداً فَفُتْن الحادى، فحمين عراقيبهنّ من ضربه بالعصا فأخذه البهر لشدّة عدوه خلفهن.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٢٧.

(١) فى ط فقط: «للأولى».

(٢) كلمة: «لهما» سقطت من ب. صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٠٥.

فعلى هذا تقول فى المثنى والمجموع: برجل ملازماه الزيدان، وملازموه بنو فلان.

ومِمَّا يقع سببيًا قياسًا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة: الاسمُ[(١)] المنسوب، نحو: برجل مصرىٍّ حماره، لكونه بمعنى منسوب، فيعمل عملَه.

ومما جاءَ من ذلك سماعيًا على قبح «سواء»، نحو: مررت برجل سواءٍ هو والعدم، وسواءٍ أبُوه وأمُّه.

والفصيح المشهور: رفع سواء على الابتداء والخبر؛ فعلى هذا يقبح كون: «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» في محل الرفع بأنه فاعل سواء، فى قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ/ تُنذِرْهم﴾[(٢)]؛ على أن يكون «سواء» وحده مرفوعًا على أنه خبر «إنَّ»[(٣)]؛ بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر. ٣١٠

وقد جاء: مررت برجل سواء درهمُه، أى تامٍّ، فيطلب فاعلاً واحدًا، بخلاف الأول، لأنه بمعنى «مستوٍ»، فهو منّ اثنين فصاعداً.

ومن السّماعّى القبيح قولك: برجل حسبك فضله ومررت برجلٍ رجلٍ أبوه.

وكذا المقادير نحو: برجل عشرةٍ غلمانهُ، وبِحيّةٍ[(٤)] ذراعٍ طولها.

وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو: بسرج خزٍّ صُفَّته، وبكتاب طينٍ خاتمه [وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو: مررت برجل أسد غلامُه، أى جرىء[(٥)]] وكذا قولك: برجل مثلك[(٦)] أبوه، وبرجل أبى عشرة أبوه.

---

(١) فى ط فقط: «والاسم» بالواو، تحريف.

(٢) البقرة/ ٦.

(٣) في ب ٢/ ٣٠٥: «أنّ» بفتح الهمزة، تحريف، بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ فى الآية نفسها... إلخ

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٠٦ «بجبة» بالجيم والباء والأولى ما فى ط والمخطوطات.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٠٦ صوابه من ط والمخطوطات.

(٦) فى ب فقط: «مثله» ٢/ ٣٠٦.

وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات على القياس كما تقدم ذكرها؛

[النعت الحقيقى]

قوله «فالأول يتبعه..»، أى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى أربعة أشياء من جملة العشرة[1] الأشياء المذكورة.

أحد تلك الأربعة: واحد من الثلاثة التى هى الإفراد والتثنية والجمع.

وأمَّا بُرمة[2] أعشار وأكسار، وثوب أسمال، ونطفة أمشاج، فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار، وهى قطَعها، والثوب مؤلف من قطع، كل واحد منها سمل أى خلَق، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد [3] منها مشيج؛ فلما كان مجموع الأجزاء[4]: ذلك الشىء المركب منها جاز وصفه بها.

وجرَّأهم على ذلك كون «أفعال» جمع قلة فحكمه حكم الواحد، قال الله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[5] والضمير للأنعام.

وقال سيبويه: أَفعال: واحد لا جمع[6].

وجاء: قميص شرا ذم، ولحم خراديل[7].

وثانيها: واحد من التعريف والتنكير.

---

(١) علق على قوله: «من جملة العشرة» السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «ينبغى أن يجعل بدلا» أو عطف بيان للعشرة، لامضافاً إليها العشرة، لإنه استضعف ذلك كما مرّ.

(٢)فى هامش ط: «البرمة»: القدر، والجمع: برام «بالكسر.

(٣) كلمة: «واحد» سقطت من ب ٢/ ٣٠٦

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٠٦: «مجموع تلك الأجزاء» بزيادة «تلك».

(٥) النحل/ ٦٦.

(٦) فى هامش ط: «شراذم»: جمع شرِ ذمة، وهى الطائفة من الناس والقطعة من الشىء وثواب شراذم أى مقطع.

(٧) فى هامش ط: «خردلت اللحم بالدال: قطعته صغاراً.

والخردل معروف، والواحد: خردلة.

وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالاً﴾[1]؛ والجمهور على أنه بدل، أو نعت مقطوع رفعًا أو نصبًا -كما يجيء فى موضعه.

وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: الأَولَيان صفة لآخران يقومان مقامهما[2]، والأَولى أنه بدل، أو خبر مبتدأ محذوف.

وثالثها: واحد من التذكير والتأنيث.

ورابعها: واحد من أنواع الإعراب التى هى الرفع والنصب والجر.

وإنما تبعه فى هذه العشرة، لكونه إياه فى المعنى.

[النعت السببىّ]

قوله: «والثانى يتبعه فى الخمسة الأُول»، أى: الوصف[3] بحال المتعلَّق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الأُول، أعنى: واحد من ثلاثة أنواع الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

قوله: «وفى البواقى كالفعل»، أى: هذا السّببىّ فى الخمسة البواقى، أى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث كالفعل، أى ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا أُفرِد السّببىّ كما يُفرد الفعل.

وإن كان الفاعل مذكرًا أو مؤنثًا طابقه السّببىّ كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث أو حقيقيًا مفصولاً كالفعل.

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأوَّل، وهو الوصف بحال الموصوف أيضًا فى

(١) الهمزة/ ١، ٢.

(٢) من الآية القرآنية: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة/ ١٠٧].

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٠٧: «النعت» مكان: «الوصف».

الخمسة البواقى منظوراً إلى فاعله وكائنًا كالفعل، لأن فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه، الراجع إلى موصوفه.

والفعل إذا أُسند إلى الضمير، يلحقه الألف فى التثنية، والواو فى جمع المذكر العاقل، والنون فى جمع المؤنث، ويؤنث فى الواحد المؤنث، فلذلك قلتَ:.. برجل ضارب وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة/ ضاربات، كما تقول فى الفعل: يضرب، ويضربان ويضربون، وتضرب وتضربان ويضربْنَ. ٣١١

[ضعف إلحاق علامة التثنية والجمع فى الفعل المسند إلى ظاهر المثنىّ والمجموع]

(ص): «ومن ثَمَّ[1]: حسُن: قام رجل قاعد غلمانه، وضعُف: «قاعدون، ويجوز: قُعودٌ غلمانه».

(ش): أى ومن جهة أن السببى فى هذه الخمسة كالفعل، حسُن: قاعد غلمانه، كما حَسُن: تقعد غلمانه.

وحسُن أيضًا: قاعدة غلمانه، لأن الفاعل مؤنث غير حقيقى، كما حسُن؛ تقعد غلمانه، وضعُف: جاءنى رجل قاعدون غلمانه، لأنه بمنزلة: يقعدون غلمانه.

ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجىء فى آخر الكتاب، ولكن ضَعْف: قاعدون غلمانه أقلّ من ضَعْف: يقعدون غلمانه، لأن الألف والواو، فى الفعل فاعل فى الأغلب الأكثر، وتجريدهما علامتين للتَّثنية، والجمع ضعيف- كما يجىء بخلاف الألف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وُضِعا علامتين للمثنى والمجموع ـ كما مضى فى أول الكتاب، ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر، نحو:

(١) ط: «ثمة» مكان: «ثمّ».

رأيت قاعدَين وقاعدِين؛ بل هما فى المشتق، مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو: الزيدان والزيدون.

وإنما جاز: قام رجل قعود غلمانه، وان كان «قعود أيضًا[1] جمعًا كقاعدون لأنك إذا كسَرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل لا يكسَّر، فلم يكن فى: قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلَين كما كان فى: قاعدون غلمانه، لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر، إلاَّ أن تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل المظهر بدلاً من المضمر، أو تجعل الفعل خبرًا مقدمًا على المبتدأ، فعلى هذا يضعف: مررت برجل قاعدَين أبواه، لأنه كيقعدان أبواه، بل الوجه برجل[2] قاعدٍ أبواه، أو برجل قاعدان أبواه.

[المضمر لا يوصف ولا يوصف به]

(ص): «والمضمر لا يوصَف ولا يوصف به».

(ش): اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أمَّا أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل فى وصف المعارف، أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل.

وأمَّا الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى وصف المعارف.

ولم يوصف الغائب، إمَّا لأن مفسَّره فى الأغلب لفظىّ، فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب، وإمَّا لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما.

وأمَّا أنه لا يوصف به، فلما يجىء من أن الموصوف فى المعارف ينبغى أن يكون أخصَّ أو مساويًا، ولا أخصَّ من المضمر، ولا مساوِىَ له حتى يقع صفة له.

(١) «أيضاً» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٠٩.

(٢) «برجل» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٠٩.

وقولُ بعضهم: لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنىً فيه نظر، اذ هو يدلّ على ما يدلّ عليه مفسِّره، فلو رجع إلى دالٍّ على معنى كاسم الفاعل، والمفعول[١]، والصفة المشبهة، لدلّ أيضًا عليه كقولك: زيد كريم وأنت هو.

وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٢]، وقولك: مررت به المسكين، والجمهور يحملون مثله على البدل.

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير، لأنه يتبيَّن ذلك من قوله بعد: والموصوف أخص أو مساوٍ، فإنه لا شيء أخص من المضمر ولا مساوِيَ له.

[الموصوف أخصّ أو مساوٍ]

(ص): «والموصوف أخص أو مساوٍ، ومن ثمَّ، لم يوصف ذو اللام إلا يمثله أو بالمضاف إلى مثله.

(ش): ينبغى أولاً أن نعرف[٣] أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغى أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الإفراد: أقلَّ مما يطلق عليه/ لفظ الصفة أو مساويًا له، فإن هذا لا يطرد، فى المعارف ولا فى النكرات. ٣١٢

أمَّا فى المعارف، فأنت تقول: جاءنى الرجل العاقل، وهذا الرجل، ولقيت الشيء العجيب.

وأمَّا فى النكرات فأنت تقول: رأيت شيئًا أبيض، وهذا ذات قديمة، أو واجبة الوجود.

بل مرادهم أن المعارف الخمس أعنى المضمرات والأعلامَ والمبهمات وذا اللام[٤]، والمضاف إلى أحدها لا يوصف مَا يصح وصفه منها بما يصح الوصف به

(١) فى ب فقط ٢/ ٣١٠: «واسم المفعول» بزيادة: «اسم».
(٢) آل عمران/ ٦.
(٣) فى ب فقط ٢/ ٣١١: «ينبغى أن نعرف أولاً»
(٤) فى ط: «وذ واللام» بالرفع، تحريف.

منها إلاَّ أن يكون الموصوف أخصّ، أى أعرف من صفته، أو مثلها فى التعريف؛ فقولك: الرجل العاقل، الثانى فيه وإن كان أخصَّ من الأول من جهة مدلول اللفظ، إلاَّ أنهما من جهة التعريف «الطارىء على مدلوليهما[١]الوضعيين متساويان.

وفى قولك: هذا الرجل، لفظ «هذا» أعمّ من الرجل من حيث إنه يصح أن يُشار به بوضع واحد إلى أىّ مشار إليه كان؛ لكن التعريف الإشارى أقوى من تعريف ذى اللام ـ كما يجىء.

فعلى هذا، يختص قولهم: الموصوف أخصّ أو مساوٍ بالمعرفة، فينبغى أن تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها أقوى من بعض، حتى تبنى عليه الأمر فى قولهم: الموصوف أخصّ أو مساوٍ.

فالمنقول عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرَّف باللام والموصولات.

وكون المتكلم [والمخاطب][٢] أعرف المعارف ظاهر.

وأمَّا الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسِّره جَعَله بمنزلة وضع اليد.

وإنما كان العَلَم أخصّ وأعرف من اسم الإشارة، لأن مدلول العَلَم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمِل، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع[٣]: أىّ ذات معيَّنة كانت فى[٤] تعيينها إلى المستعمِل، بإن يقترن به الإشارة الحسيِّة فكثيراً ما يقع اللّبس فى المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفًا فى كلامهم.

---

(١) ط: «على مدليهما» بدل: «على مدلوليهما» تحريف واضح.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣١٢.

(٣) فى ب ٢/ ٣١٢: «الوضع» مكان: «الواضع».

(٤) كلمة «فى» سقطت من ط وب ٢/ ٣١٢.

ولذا لم يُفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه.

وإنما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرَّف باللام، لأن المخاطب يَعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب[١] معًا، ومدلول ذى اللام، بالقلب[٢] دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب[٣] أخص مما يُعرف بأحدهما.

ولضعف تعرُّف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾[٤] كما يجىء فى باب المعرفة والنكرة.

والموصول كذى اللام وأماّ المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء، لأنه يكتسب التعريف منه[٥]. هذا عند سيبويه.

وأمَّا عند المبرد فان تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسى منه[٦]، ولذا يوصف المضاف إلى المضمر، ولا يوصف المضمر، فعنده، نحو «الظريف» فى قولك: رأيت غلام[٧] الرجل الظريف، بدلٌ لا صفة، وعند سيبويه، هو صفة لغلام.

ومذهب الكوفيين أن الأعرف العَلَم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام.

ولعلهم نظروا إلى أن العلم حين وضع[٨] لم يقصد به إلا مدلول واحد معيَّن بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله، وإن اتفق مشاركة[٩] فبوضع ثان، بخلاف سائر المعارف ـ كما يجىء فى باب المعارف.

---

(١) فى فقط: « بالقلب والعين» على التقديم والتأخير. ٢/ ٣١٢.

(٢) فى ب فقط: ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب» بزيادة «يعرف» ٢/ ٣١٢.

(٣) فى ب فقط: «بالقلب والعين» على التقديم والتأخير.

(٤) يوسف/ ١٤.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣١٣: يكتسب منه التعريف.

(٦) فى ب فقط/ ٢١٣: «يكتسى التعريف منه» بزيادة: «التعريف».

(٧) كلمة\: «غلام» سقطت من ب ٢/ ٣١٣.

(٨) فى ط وب ٢/ ٣١٣: «من حين وضع» بزيادة «من».

(٩) فى ب فقط/ ٣١٣: «مشاركته».

وعند ابن كيسان: الأوَّل المضمر، ثـم العَلَم ثم اسم الاشارة، ثم ذو اللام ثم [١] الموصول.

وعند ابن السرَّاج: أعرفها اسم الإشارة لأن تعريـفه بالعين والقلب، ثم المضمر ثم العَلَم ثم ذو اللام.

وقال ابن مالك، أعرفها ضمير المتكـلم، ثم العَلَم الخاص، أى الذى لم يتفق له مشارك، وضمير المخاطب، وجَعَلهما/ فى درجة[٢]، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام[٣] أى الذى لا يشتبه مفسره، ثـم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة؛ والمضاف بحسب المضاف إليه. ٣١٣

أقول: المشهور: الذى عليه الجمهور.

فإذا تقرر ذلك، فإن وجدت الأخص فى مذهب، تـابعًا لغير الأخص، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة، فاسم الإشارة فى قولك: بزيد هذا بدل عند ابن السّراج صفة عند غيره، وعليه فقس.

وإنما لم يجز أن يكون النعت أخصّ من المـنعوت، لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلاَّ زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة.

فإذا ثبـت ذلك رجعنا إلى الـتفصيل، وبنـينا على مذهـب سيبويه فى تـرتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر، فنقول:

المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدّم.

---

(١) «ثم » سقطت من ب ٢/ ٣١٣، وفى ب: «والموصول» بالواو.

(٢) فى ب فقط: «درجة واحدة» بزيادة كلمة: «واحدة».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣١٢: الإبهام «بزيادة «أل».

والعَلَم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعيَّنة، لا لمعنىً فى ذات، ولذلك، إذا نقل إلى العلمية عن الجنسية، اسمٌ دال على معنىً انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو أحمر، وأشقر، إذا سميت بهما.

ولا يقع من الموصولات وصفًا إلاَّ ما فى أوله اللام، نحو.. الذّى والتى، واللاتى، وبابها، لمشابهته لفظًا للصفة المشبهة فى كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً[1]، بخلاف مَن ومَا.

وأمَّا «أَىّ» الموصول فلم يقع وصفًا لأن الأغلب فيه: الشرط والاستفهام، ووقوعه موصولاً قليل فروعى ذلك الأكثر.

وإنما يوصف بذو الطائية وإن كانت على حرفين كما فى قوله.

٣٧٨= قولا لهذا المرء ذُو جاء ساعياً هلمَّ فإنّ المشرفيَّ الفرائضُ[2]

لمشابهته لذو، الموضوع للوصف بأسماء الأجناس نحو: رجل ذو مال.

وأمَّا وقوع الموصول موصوفًا، فلم أعف له مثالاً قطعيًا؛ بَلَى، قال الزجاج: إن

---

(١) فى هامش ط: ذكر أنه فى نسخة: «على ثلاثة أحرف فصاعداً» بزيادة «أحرف».

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ذو» الطائية إنما وقعت وصفاً وإن كانت على حرفين لمشابهتها لذو الموضوعة للوصف بأسماء الأجناس

وذكر البغدادى أن الشاهد أول أبيات ثلاثة لقَوّال الطائى.

والمراد بالسّاعى: الوالى على صدقة الزكاة.

والمشرفى: هو السيف، نسب إلى المشارف، وهى قرى كانت السيوف تصنع فيها.

و «الفرائض»: جمع فريضة، وهى الأسنان التى تصلح أن تؤخذ فى الصدّقات. يقال: أفرضت الماشية: أى وجبت فيها الفريضة.

وذلك إذا بلغت نصاباً.

يقول: أبلغا الذى جاء لأخذ الصدقات تعال، فإن لك عندنا السيف بدلاً من الفرائض.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٨٣، والأشمونى ١/ ١٥٧، وفى شرح المرزوقى للحماسة ٦٤٠.

وفى ب ٢/ ٣١٤= «فقولا» بزيادة الفاء.

«الموفون»(١) صفة لمن آمن ـ كما يجيء ـ والظاهر أنه مستغن بالصلة عن الصفة.

فالعَلَم ينعت بالمبهمين(٢) وذى اللام وبالمضاف إلى العَلَم، وإلى أحد المبهمين وإلى ذى اللام.

ولا ينعت بالمضاف إلى المضمر لأنه أعرف من العَلَم إذ اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف إليه.

وأمَّا اسم الإشارة فلا يوصف إلا بذى اللام والموصول- لما يجيء- وكان القياس أن يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة.

وذو اللام لا يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله أو بالموصول، لأنه مثله، على ما بيَّنَّا.

ورغم بعضهم: أنه يوصف بجميع المضافات، فأجاز: بالرجل صاحبك، وصاحبِ زيد، قال: والمنع منه تعسّف.

وعلى مذهب سيبويه، لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة.

فإن جعلنا المضاف موصوفًا قلنا: المضاف إلى المضمر ينعت(٣) بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف إلى المضمر وإلى العلم، وإلى كل واحد من المبهمَين وإلى ذى اللام.

[وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام] [وبالمضاف إلى المضمر وبالمضاف إلى العلم وإلى كل من المبهمين وإلى ذى اللام(٤)] وأمَّا المضاف إلى اسم الإشارة، فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام،

(١) (جزء من الآية الكريمة) البقرة/ ١٧٧: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾

(٢) المراد بالمبهمين: أسماء الإشارة والموصولات المقرونة باللام.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣١٥: «يوصف» بدل: «ينعت».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣١٥، وفى هامش ط سجل النص الساقط، بأنه فى نسخة أخرى.

وبالمضاف [إلى أحد هذه الثلاثة وأما المضاف إلى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف إليه][١]، وكذا المضاف إلى الموصول، ينعت بهما؛ هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور.

ولك، بعد أن عرفت مذهب غيره، أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم، وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم، فهو بدل عنده لا وصف، على ما مرَّ.

وقد تبيَّن مما ذكرنا، معنى قوله: «ومن ثمَّ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله»؛ ويوصف بالموصول أيضًا كقوله:

٣٧٩= *لهذا المرء ذو جاء ساعيًا*[٢]

[وصف اسم الإشارة بذى اللام]

(ص): «وإنما التزم وصف باب «هذا» بذى اللام، للإبهام ومن ثمَّ ضَعف: مررت/ بهذا الأبيض [وحسن هذا العالم][٣]. ٣١٤

(ش): كأنه سُئِل فقيل: كان الواجب بناءً على قولك: إن الموصوف أخصّ أو مساوٍ أن يوصَف اسم الإشارة بكلّ واحد من المبهمين، وبذى اللام، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة. و«هذا» لا يوصف إلا بذى اللام والموصول نحو: بهذا الرجل، وبهذا الذى قال كذا، وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية.

فأجاب بقوله: للإبهام، أى: اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها به؛ إمَّا بالإشارة الحسّية، أو بالصفة، فلما قصد تعيينه بالصفة، لم يمكن

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣١٥.
(٢) جزء من الشاهد السابق.
(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣١٦ صوابه من ط والمخطوطات.

تعيينه بمبهم آخر مثله، لأن المبهم مثله لا يرفع الإبهام، فلم يبق إلا الموصول أو ذو[١] اللام، أو المضاف إلى أحدهما، وتعريف المضاف بالمضاف إليه.

والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعيِّن فى نفسه كذى اللام، لا بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرَّف غيره، ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار، فاقتصر على ذى اللام، لتعيُّنه فى نفسه، وحمل الموصول عليه، لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام، فالذى ضرب بمعنى الضارب؛ وأيضًا، الموصول، الذى يقع صفة: ذو لام، وإن كانت زائدة، إلا «ذو الطائية؛

وقد ذكرنا طرفًا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع إليه.

وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول: إن ذا اللام عطف بيان لاسم الإشارة.

قوله: «ومن ثمَّ ضعُف»، أى من جهة أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها ضعُف: بهذا الأبيض، لأن الأبيض عامٌّ، لا يخص نوعًا دون آخر، كالإنسان والفرس والبقر، وغيرها، بخلاف: هذا العالِم، فإن «العالم» مختص بنوع من الحيوان فكأنك قلت: بهذا الرجل العالِم.

[بعض أحكام النعت التى أغفلها المصنف]

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت وهى أقسام:

أحدها: جمع الأوصاف مع تفرّق الموصوفات:

اعلم أنه إذا كان العامل واحدًا، وله معمولان متفقان فى الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر فإن اتفقا تعريفًا وتنكيرًا جاز إفراد كل واحد منهما بوصف، وجاز جمعهما فى وصف واحد.

فالأول نحو: جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف، والثانى نحو: جاءنى زيد

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣١٦ «وذو اللام» بالواو وليس بأو.

وعمرو الظريفان، ورأيت رجلاً وامرأة ظريفين، وإذا جمعتهما فى النعت غلَّبت التذكير على التأنيث كما رأيت، والعقلَ على غيره نحو: مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين، وكذا فى خبر المبتدأ، والحال ونحوهما، نحو: الزيدان والحُمرُ مقبلون، وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين.

وإن اختلفا تعريفًا وتنكيرًا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول: هذه ناقة وفصيلها الراتعان، ولا راتعان، لا متناع تخالف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا، فإمَّا أن تفرد كل واحد منهما بنعت، أو تجمعهما فى نعت مقطوع نحو: جاءنى رجلٌ وزيدٌ الظريفَين.

وإن اتفقا إعرابًا لا بسبب العطف، نحو: أعطيت زيدًا أباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد، بل تفرد كلاً منهما بوصف، أو تجمعهما فى نعت مقطوع، لأن التابع فى حكم المتبوع إعرابًا، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أوَّلَ وثانيًا.

فإن كان العامل واحدًا، ومعمولاه مختلفَى الإعراب، فإن اختلفا معنى أيضًا لم يجز جمعهما فى وصف واحد، فإماَّ أنَ تفرد كلاً منهما بوصف، أو تجمعهما فى نعت مقطوع.

فإن أفردت فالأَوْلَى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه نحو: لقى زيدٌ الظريفُ عمرًا الظريفَ.

٣١٥ ويجوز جمعهما نحو: لقى زيدٌ عمرًا الظريفَ الظريفُ، نعت الثانى بجنبه/ ونعت الأول بعد نعت الثانى، لأنه إذا كان لابدَّ من الفصل بين النعت ومنعوته، ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معًا كما مضى مثله فى الحال.

وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنىً نحو: ضَارَب زيدٌ عمرًا.

وأجاز هشام وثعلب جمعهما فى نعت نظرًا إلى المعنى، إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، إلاَّ أن هشامًا يغلِّب مراعاة جانب الفاعل، لأنه

معتمدَ الكلام فيرفع الوصف، نحو: ضَارَب زيدٌ عمرًا الظريفان. وثعلب يسوِّى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى.

وإن لم يكن العامل واحدًا فإمَّا أن يكون العمل واحدًا، أو، لا؛ وفى الأول: إن كان العامل مكررًا للتوكيد جاز جمعهما فى وصف نحو: قام زيد وقام عمرو الظريفان لم يكن مكررًا للتأكيد، فإن كان العاملان من نوع واحد، أى كانا رافعين أوناصبين، كانا اسمين جارَّين، أو مبتدأين أو خبرين، وكان أحدهما معطوفًا على الآخر، والمعمولان مشتركان فى اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو متبدأين؛ جاز، عند سيبويه والخليل جمعما فى وصف، إذا اتفقا تعريفًا وتنكيرًا، نحو: قام زيد وقعد عمرو الظريفان، وضربت زيدًا وأكرمت بكرًا الطويلين، وجاءنى غلام زيد وأبو عمرو الظريفين، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان، سواء كان «الظريفان» صفة للمبتد أين أو للخبرين.

والمبرد والزجاج، وكثير من المتأخرين، يأبَون جواز ذلك إلاَّ إذا اتفق العاملان معنىً مع الشروط المذكورة، نحو: جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان،

والمبرد يمنع نحو: هذا رجل وتلك[1] امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الإشارة قربًا وبعدًا خلافًا لسيبويه، فإن جَعَل خبريهما كفاعلَى الفعلين المختلفين، فإن لم يُعطف أحدهما على الآخر، أو لم يشترك المعمولان فى اسم خاص، أو لم يتفقا تعريفًا وتنكيرًا لم يجز جمعهما فى وصف، فلا تقول: هذه جاريةُ أخَوَى ابنين لفلان كرامٍ، على أن «كرام» وصف لأخَوَىْ ولابنين[2] معًا، بل تقول: كرامًا على القطع وكذا تقطع نحو: هذا فرس أخوى ابنيك العقلاء الحكماء، وذلك لأن أحدهما ليس معطوفًا على الآخر.

(١) فى ط: «وذاك» بدل: «وتلك».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣١٩: و«ابنين» بدل: «ولا بنين».

وكذا لا تقول: هذا رجل وفى الدار آخر كريمان، لأن المعمولَين لم يشتركا فى اسم خاص، لأن أحدهما مبتدأ، والآخر خبر.

وكذا لا تقول: جاءنى زيد وذهب رجل كريمان؛ بل تقطع، لاختلاف المعمولَين تعريفًا وتنكيراً.

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملَين مطلقًا، لأن العامل فى النعت والمنعوت شىء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين.

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو: ضربت زيداً وإن عمراً قائم، ونحو هذا لغلام زيد، فالجمهور منعوا جمعهما فى وصف[1].

وأجازه بعضهم، نحو: لغلام[2] زيد الظريفَين.

وإن اختلف العاملان والعمل معًا فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه، إلاَّ الكسائى فإنه أجاز جمعهما فى وصف عند تقارُب المعنى نحو: ضربت زيداً، والمُهان عمرو الظريفان، لأن زيداً وعمراً مُهانان معًا.

واعلم أنه لا يجوز نحو: مَن عبد الله[3] وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع؟ لأنّك لاتُثْنى إلاَّ على مَن أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة.

وثانيها: تفريق الصفات مع جمع الموصوفات.

٣١٦ أعلم أن الموصوف إذا كان مجموعًا متغاير الصفات، فإمَّا أن تجىء / بالصفات على وفق عدده، أو أقلّ، ففى الأول، يجوز الإتباع والقطع إلى الرفع

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٢٠: «وصف واحد» بزيادة «واحد».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٢٠: «بغلام» بالباء.

(٣) فى ب ٢/ ٣٢٠: «عمرو» مكان: «عبد الله».

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، تقول: مررت بثلاثة رجال: شاعر، وكاتب[١]، وبزَّاز؛ وإذا رفعت فالتقدير: بعضهم شاعر، وبعضهم كاتبٌ وبعضُهم بزازٌ، أو: هم شاعر وكاتب وبزاز، أو: منهم شاعر، ومنهم كاتب ومنهم بزاز.

ولو تخالفا تعريفًا وتنكيرًا، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولىَ إن لم يكن هناك للحال معنىً نحو: بالرجلين قصير وطويل، ويجوز قطعه إلى النصب أيضًا، على الحال إن كان لها معنى، نحو: بالرجلين ضاحكًا وباكيًا.

ولا يمتنع فى الوجهين الإتباع على البدل.

ويجوز القطع إلى الرفع فى خبر نواسخ الابتداء نحو قوله:

فلا تَجْعلي ضَيْفيَّ ضَيْفٌ مُقرّبٌ وآخرُ معزولٌ عن البيت جانِبُ[٢] =٣٨٠

أى منهما ضيف مقرب، ومنهما آخر معزول؛ وقوله:

فأصْبحَ في حيثُ التقينا شَرِيدُهم طَلِيقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ[٣] =٣٨١

(١) فى ب ٢/ ٣٢٠: «وكانت» بدل: «وكاتب» خطأ مطبعىّ.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز القطع إلى الرفع فى خبر نواسخ المبتدأ، فإن «جعل» هنا بمعنى صيرّ، وضيفى المفعول الأول.

و«ضيف مقرب» وآخر، بتقدير: وضيف آخر كانا فى الأصل منصوبين على أنهما مفعول ثان لجعل، وفُرِّق بينهما بالعطف لأجل وصف كل منهما بصفة تغاير صفة الآخر، فقطعا من المفعولية إلى المبتدأ، فيكون الخبر محذوفاً أى منهما ضيف مقرب، ومنهما ضيف آخر، وجملة المتبدأ والخبر فى محل نصب على أنها المفعول الثانى لجعل.

والبيت للعجير السلولى خاطب به امرأته يقول لها: سوّى بين ضيفى فى التقريب والإكرام، ولاتكرمى بعضًا، وتهينى بعضاً.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٢٢.

(٣) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم فى البيت الذى قبله من أنه يجوز القطع فى خبر النواسخ فإن أصبح من أخوات كان، وشريدهم» اسمها، وطليق وما بعده كان فى الأصل منصوبا على أنه خبر أصبح، فقطع عن الخيرية، ورفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، أى منهم طليق، ومنهم مكتوف إلخ.

أى منهم طليق... وقوله: مزعَف، أى أزعفه الموت أى قاربَه.

وفى الثانى، أى فيما كانت الصفات فيه أقلّ: الرفع لاغير على القطع نحو: رأيت ثلاثة رجال: كاتب وشاعر.

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجًا بقوله:

٣٨٢ = كأنَّ حُمولَهم لـمَّا استقلت ثـلاثةُ أكـلبٍ متُطـاردانِ(٣)

وأمَّا إن كان الموصوف متحدًا والصفات متعددة، نحو: مررت برجل شاعر كاتب بزاز، فالأولى الإتباع.

ويجوز القطع على تقدير: هو شاعر.

.. ولا يجوز تقدير: منهم كاتب ولا بعضهم كاتب.

وثالثها: قطع الصفة رفعًا أو نصبًا.

أعلم أن جواز القطع مشروط بألاَّ يكون النعت للتأكيد نحو: أمس الدابر، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٢)، لأنه يكون قطعًا للشىء عما هو متّصل به معنى، لأن

= و«الشريد»: واحد يؤدى معنى الجمع، ومعناه: الطريد. والطليق الذى أطلق عنه إساره، وهو القدّ والمزعف أى المقتول مكانه

والشاهد للفرزدق من قصيدة طويلة عدتها مائة وخمسة عشر بيتًا ديوانه ٢/ ٢٩، ومطلع قصيدته.

عزَفت بأعشاشٍ وماكدت تعزف وأنكرت من حَدْراء ماكنتَ تَعرف

من شواهد سيبويه ١/ ٢٢٢.

(١) هو الشاهد الأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعضهم أجاز وصف البعض دون بعض و«الحمول» فى الشاهد: هى الإبل التى عليها الهوادج. و«استقل القوم»: ارتحلوا و«المطاردة»: أن يحمل بعضهم على بعض فى الحرب.

وعلق البغدادى على هذا الشاهد بقوله:

لم أر هذا البيت إلا فى كتاب: «المعاياة للأخفش»، وهو على طريقة أبيات المعانى، ونصه: قال بعضهم: إن هذا شعر وضع على الخطأ ليعلم الذى يسأل عنه كيف فَهْمُ مَن يسأله؟.

(٢) الحاقة/ ١٣.

الموصوف فى مثل ذلك، نصٌّ فى معنى الصفة دالٌّ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد فى نحو[١] جاءنى القوم أجمعون أكتعون.

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيِّنه ويميِّزه، ولا قطعَ مع الحاجة؛ وكذا[٢] إذا وصفت الموصوف[٣] بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر فَلَكَ القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو: مررت بالرجل العالم المبجَّل، فإن العِلم فى الأغلب مستلزم للتبجيل.

ومع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتًا أوَّل، كقوله تعالى: ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٤]، وقولك: الحمد لله الحميدُ.

وشَرَط الزجَّاجى فى القطع تكررّ[٥] النعت؛ والآية ردٌّ عليه.

فنقول: إن كان النعت المراد قطعه معرفة، وجب ألاَّ يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته ليتبينّ ذاته[٦].

وإن كان نكرة، فالشرط سَبْقُه بنعت آخر مبيِّن، وألاَّ يكون النعت الثانى أيضًا لمجرد التخصيص، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها[٧] لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة.

والأعرف مجىء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ

---

(١) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٢/ ٣٢٢.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٢٢: «وكذلك» بدل: «وكذا».

(٣) كلمة: «الموصوف» سقطت من ب ٢/ ٣٢٢.

(٤) المسد/ ٤.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣٢٢: «تكرار» بدل «تكرّر».

(٦) فى ب فقط ٢/ ٣٢٢: «لتبيين».

(٧) فى المخطوطات: إذا احتاجت النكرة لتخصيصها إلى ألف نعت».

ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نصٌّ فى القطع، أعنى الواو، قال:

=٣٨٣ ويأوِى إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثلَ السَّعالِى(١)

ويجوز فى المعرفة، أيضًا، القطع مع الواو، كقول الخرنق:

=٣٨٤ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سمُّ العُداة وآفة الجُزْرِ(٢)

النازلين بكل معتَرَكٍ والطّيِّبون معاقد الأُزْرِ

٣١٧ والواو فى النعت المقطوع اعتراضية / نصبته أو رفعته

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا كقول تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾(٣).

وإذا كثرت نعوت شىء معلوم أُتبعت، أو قُطعت، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتباع، إذ الإتباعُ بعد القَطع قبيح.

والأكثر فى كل نعت مقطوع أن يكون مدحًا أو ذمّا أو ترحُّمًا، نحو: الحمد لله

(١) هذا الشاهد هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة، وقد تقدم ذكره رقم ١٦٢.
واستشهد به على أن الأعرف مجىء النكرة المقطوعة بالواو.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو، كما يجوز قطع نعت النكرة بها.
فقوله: «والطّيّبون» نعت - مقطوع بالواو من قومى للمدح والتعظيم بجعله خبر مبتدأ محذوف أى هم الطيبون.
و إنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو قومى لقطع النازلين قبله بجعله منصوبًا بفعل محذوف تقديره: أعنى أو أمدح أو نحوهما والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هِفّان رثث بها زوجها بشرين عمرو، ديوانها / ٤٣.
من شواهد" سيبويه ١/ ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، والمحتسب ٢/ ١٩٨ وابن الشجرى ١/ ٣٤٥، والعينى ٣/ ٦٠٢، ٤/ ٧٢، والهمع والدرر رقم ١٥٣٩، والأشباه والنظائر رقم ٦٤٩، والتصريح ٢/ ٢١٦، والأشمونى ٣/ ٦٨، ٢١٤.

(٣) الهمزة/ ١, ٢.

الحميدُ، ومررت بزيد الفاسقُ، وبعمرو المسكين، وقد يكون تشنيعًا، نحو: ... بزيد الغاصبُ حقِّى.

وقد ذكرنا فى النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات[(١)]؛ ويونس، أوجب الإتباع فى الترحم، إمّا على النّعت فيما أمكن، وإما على البدل فيما لم يمكن نحو: رأيته البائس ومررت به المسكين».

والخليل أجاز قطعه رفعًا ونصبًا، كما فى المدح والذم.

ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزَّاز، أو صاحب الثِّياب، إلا بعد بل، ولكن، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، قصدَت المعانى المذكورة، أو، لا؛ وسواء كان المعطوف عليه نعتًا، أو، لا؛ لأنهما حرفَان للاضراب والاستدارك، فهما مؤذنان بالقطع، تقول: مررت برجل قائمٍ، بل قاعدٌ، وفى غير النعت: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ، ولكن قاعد.

وربمَّا قطِع النعت الأول بالواو فقط[(٢)] والاتباع باق بحاله، إذا طال ذيل المنعوت، كما قال الزجَّاج فى: «ولكن البرَّ مَن آمَن» إلى قوله: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾[(٣)]: إن «الموفون» صفة «مَن آمن».

وهذا الذى ذكرناه من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الإتباع على النعت أيضًا، فأمَّا إذا لم يجز، كما فى الأمثلة المذكورة فى القسم الأول، أى فى جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات، فلا.

ورابعها: حذف الموصوف.

أعلم أن الموصوف يحذف كثيرًا، إن عُلِم، ولم يوصَف بظرف أو جملة،

---

(١) فى المخطوطات: «المرفوعات والمنصوبات».

(٢) كلمة «فقط» سقطت من ط وب ٢/ ٣٢٤.

(٣) البقرة/ ١٧٧.

كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾(١)؛ فإن وُصف بأحدهما جاز كثيرًا أيضًا بالشرط المذكور بعدُ، لكن لا كالأوَّل فى الكثرة لأن القائم مقام الشىء ينبغى أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف، وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح.

وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن أو فى، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾(٢)، وقال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾(٣)، أى: ما مِن ملائكتنا إلا مَلَك له مقام معلوم، وقال الشاعر:

٣٨٥ = وما الدّهرُ إلاّ تارتان فمنهما أموتُ وأُخري أبتغي العيشَ أَكْدحُ(٤)

أى: منهما تارة أموت فيها..، وحكى سيبويه: ما منهم مات إلا رأيته فى حال كذا.

وقال:

٣٨٦ = وَكلّمتُها ثِنتيْن كالماء منهما وأخرى على لَوْحٍ أحرَّ من الجَمْرْ(٥)

(١) الصافات/ ٤٨

(٢) الأعراف/ ١٦٨، وفى ب فقط ٢/ ٣٢٥: «ومنادون ذلك» وليست فى ط أو المخطوطات.

(٣) الصافات/ ١٦٤.

(٤) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، واستشهد على أن الموصوف محذوف والشاهد لتميم بن مقبل يصف فيها القحط. ديوانه/ ٢٤.

ومطلع قصيدته.

سل الديار من جنبىْ حبرٍّ فواهب إلى مَا رأى هَضْبَ القليب المُضيّحُ

و«حبرّ» و«واهب»: جبلان فى ديار بَنى سليمٍّ، والمُضيّح؛ ماء لبنى البكّاء.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٦، والحيوان ٣/ ٤٨، والمحتسب ١/ ١٢.

وحماسة البحترى/ ١٢٣، والهمع والدرر رقم ١٥٤٢، وتفسير القرطبى/ ١٩/ ٢٦٩ واللسان: كدح.

(٥) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، أعنى أن الموصوف محذوف إذا كان بعضًا من مجرور بـ «من» سواء تقدم المجرور كما مضى أو تآخر كما هنا ولهذا كرر الشاهد، فإن التقدير: كلمتها كلمتين منهما كلمة كالماء، وكلمة أخرى أحرّ من الجمر. =

وقال:

لو قُلْت ما فى قومها، لم تِيثَم يَفْضُلها فى حَسَبٍ ومِيسَم[(١)] =٣٨٧

فإن لم يكن كذا لم تقع الجملة والظرف مقامه إلا فى الشعر، قال:

أنا ابن جَلاَ وطلاَّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى[(٢)] =٣٨٨

وقال:

مالك عندى غيرُ سهمٍ وحجرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ =٣٨٩
ترمى بكفىّ كان مِنْ أرمى البشرْ[(٣)]

= والشاهد نسبه الجاحظ والقالى والحريرى إلى أبى العميثل عبدالله بن خويلد ومعنى العميثل: الأسد الضخم، والسيد الكريم.

من شواهد البيان والتبين ١/ ٢٨٠، وأمالى القالى ١/ ٩٨ حيث ذكر البيتين اللذين بعده.

وفى أمالى القالى: ذكر اسم عبدالله بن خالد، وهذا تحريف كما فى هامش البيان والتبين.

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة «يفضلها» صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بـ «فى»، يريد: ما فى قومها أحد يفضلها.

والشاهد رجز لحكيم بن مُعَيّة الرَّبعى، ونسبه ابن يعيش للأسود الجمَّانى، وهذه النسبة عن ابن يعيش.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٥، والخصائص ٢/ ٣٧٠، وابن يعيش ٣/ ٥٩، ٦١، وتفسير القرطبي ٥/ ٢٤٣، والعينى ٤/ ٧١، والتصريح ٢/ ١١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٤٣، والأشمونى ٣/ ٧٠.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٤١.

واستشهد به على أنه الاسم الموصوف بالجملة لايحذف بدون: «منْ» أو «فى» إلا فى الشعر كما هنا، فإن أصله: أنا ابن رجل جلا، فـ «جلا»: فعل ماض بمعنى كشف الأمور.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة كان مع ضميره المستتر ـ صفة لموصوف محذوف ضرورة، أى بكفى رجل أو إنسان كان.

والأول بكفى رام للقرينة.

وهذا الشاهد لم يعرف له قائل.

من شواهد: المقتضب ٢/ ١٣٩، ومجالس ثعلب ٢/ ٢٤٥ والخصائص ٢/ ٣٦٧، وشواهد الكشاف/ ٨٤. وتفسير الكشاف ٢/ ٦١٦، والمقرب ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ٣/ ٥٩، ٦٢ والمغنى =

وقال:

٣٩٠= كأنّك من جِمالِ بنى أُقيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْف رِجْلَيْه بشَن[1]

وإنما كثر بالشرط المذكـور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل علـيه قبله، فيكون كأنه مذكور.

ثم اعلم أنـه إن صلح النعت لمـباشرة العامل إيَّـاه جاز تقديمه وإبـدال المنعوت منه، نحو: مررت بظريف رجل، قال:

٣٩١= والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُها رُكبانُ مكَّةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ[2]

= رقم ٢٩٠، والهمع والدرر رقم ١٥٤٥، والتصريح ٢/ ١١٩ والأشمونى ٣/ ٧١.

وفى الدرر: الكبداء: القوس الواسعة المقبض.

و«جادت»: أى أحسنت.

وفى الخصائص روى بفتح الميم مِنْ «مَنْ» أى بكفى من هوأرمى البشر فـ «كان» على هذا زائدة.

وقوله: بـكفى متعـلق بمحذوف عـلى أنه حال، وهو مـثنىّ كفّ، وحذفـت النون للإضـافة، وفى ط والمخطوطات برواية.

كانت بكفى كان من أرمى البشر.

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضًا من مجرور بـ «من» أو «فى» لضرورة الشعر.

والتقديرة كأنك جمل من جمال بنى أُقيش، وهذا مثال لقيام الظروف مقام الموصوف لضرورة الشعر، والبيتان السـابقان لقيام الجملة مقامه كـذلك. قال البغدادى: «بنى أُقيشٍ» حىّ من «عُـكُن» وجمالهم ضعاف تنفر من كل شىء تراه.

و«يقعـقع» بالبـناء للمفـعول. والقعقـعة: تحريك الـشىء اليابس الـصلب. و«الشن»: الـقربة البـالية، وجمعها: شنان، وتقعقـعها يكون بوضع الحصا فيها وتحريكها، فيسمـع منها صوت، وهذا مما يزيدها نفوراً.

والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه/ ٢٥٢ من قصيدة مطلعها:

غشيت منازلاً بعُرَيتنات فأعلى الجزع للحىّ المُبِنّ

وفى هامش الديوان: عريتنات: اسم وادٍ مخضب و« الجزع»: متعطف الوادى و «المبنّ»: المقيم.

من شواهد: سـيبويه ١/ ٣٧٥، والمقتـضب ٢/ ١٣٦، وابن يعيش ١/ ٦١، ٣٠/ ٥٩، ٦٠، والـعينى ٤/ ٦٧، والأشمونى ٣/ ٧١.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة. =

وقريب منه قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾(١)، لأن حقّ «غربيب» أن يتبع «سود» لكونه/ تأكيدًا له، نحو: أحمر قانيء. ٣١٨

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إيَّاه لم يقدَّم إلاَّ ضرورة، والنيَّة به التأخير، كما تقول في: إن رجلاً ضربك في الدار: إنَّ ضَرَبك رجلاً(٢).

وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة قدِّم المفرد، وأُخِّر أحد الباقيين في الأغلب، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاه﴾(٣)،وليس ذلك بواجب خلافًا لبعضهم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾(٤)،وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ﴾(٥)،وقال الشاعر:

* وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب *(٦) ٣٩٢=

= واستشهد به على أن «العائذات» كان في الأصل نعتًا للطير، فلما تقدم وكان صالحًا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلاً منه فالطير بدل من العائذات، وهو منصوب إن كان العائذات منصوبًا بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان العائذات مجرورًا بإضافة المؤمن إليه.

والشاهد للنابغة الذبياني، ديوانه/ ٨٦، وقبله.:

فلا لَعمرُ الذى مسَّحْتُ كَعْبَتَه ... وما هُرِيق على الأنصاب من جَسَدِ

وبعده:

ما قلت من سيءٍ مما أُتيتَ به ... إذًا فلا رفعتْ سوطي إليّ يدي

و«الغيل»: ماء يخرج من جبل أبي قبيس. انظر هامش الديوان.

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ١١، وتفسير القرطبي ١٨/ ٤٦.

(١) فاطر/ ٢٧.

(٢) في ب فقط ٣/ ٣٢٧: «إنّ ضربك رجلاً في الدار» بزيادة «في الدار».

(٣) الأنبياء/ ٥٠.

(٤) الأنعام/ ٩٢.

(٥) المائدة/ ٥٤.

(٦) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة في الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ١٥٠.

واستشهد به على أنه يجوز أن توصف النكرة بالجملة قبل وصفها المفرد إذا اجتمعا فإن ليلا قد وصف بجملة أقاسيه قبل وصفه بقوله: بطيء. =

وربَّما نُويت الصفة ولم تذكر للعلم بها، قال:

٣٩٣= أَلاَ أيها الطّير المُربَّة بالضُّحى   على خالدٍ لقد وَقَعْتِ على لَحْمِ[١]

أى: لحم أىّ لحم.

وإذا ولى النعت «لا» و «إما» وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال، قال تعالى: ﴿لاَّ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾[٢]. وتقول: لقيتُ رجلاً إمّا عالمًا وإمّا جاهلاً.

وقد يوصف المضاف إليه لفظًا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس؛ ويقال له: الجرُّ بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجُعل ما هو نعت الأول معنىً نعت الثانى لفظًا كما يضاف لفظًا المضاف إليه إلى ما ينبغى أن يضاف إليه المضاف، نحو: هذا جحرُ ضبىٍّ، وهذا حبّ رمَّانى، والذى لك: هو الجحر والحبُّ، لا الضبّ، ولا الرمان.

والخليل يشترط فى الجرّ بالجوار: توافق المضاف والمضاف إليه إفرادًا وتثنية

= والشاهد عجز بيت هو مطلع قصيدة النابغة الذبيانى المشهورة وفى ب ٢/ ٣٢٧ أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه الصّفة، ربما تنوى ولم تذكر للعلم بها كما هنا فإن التقدير: على لحم أىّ لحم.

والشاهد منسوب إلى خراش الهذلى برواية الصدر:

* لعمر أبى الطير المرّبة بالضحى *

وانظر شرح أشعار الهذليّن ٣/ ١٢٢٦ وقد ورد ضمن ستة أبيات، وقبله:

تذكرْت شجْوًا ضافنى بعد هَجْعَةٍ   على خالد فالعينُ دائمة السّجْم

وبعده:

كُليه وربّى لا تَجيئين مثلَهُ   غداة أصابتْه المنيَّة بالرّدم

و«الشجو»: الحزن، و«السجّم»: الصّبب، والرّدم: موضع و«المرّبة» فى الشاهد: اسم فاعل، صفة الطير من أربّ بالمكان: إذا قام به.

(٢) البقرة/ ٦٨.

وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، فلا يجيز، إلاَّ: هذان جحرا ضبّ خرِبان، ولا يجيز: خربين خلافًا لسيبويه.

واستشهد سيبويه بقوله:

فإيَّاكُم وحيَّةَ بطنِ وادٍ هَموزِ النّاب ليس لكم بِسيٍّ[1] ٣٩٤=

بجر هموز.

وقال بعض البصريين[2] إن التقدير: هذا جحر ضبّ خَرِب جُحره، فحذف المضاف إلى الضمير، فاستتر الضمير المرفوع فى «خرِب» لكونه مرفوعًا، لقيامه مقام المضاف المرفوع، فيكون أصل قوله: هموز الناب: هموز ناب حيّته، ثم حذف المضاف أى حية، فبقى: هموز نابه، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه.

---

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سبويه استدل به على جر الجوار ردًا على الخليل فى زعمه أنه لايجوز إلا إذا اتّفق المضاف والمضاف إليه فى أمور ذكرها الشارح المحقق، منها اتفاقهما فى التذكير والتأنيث، وهذا البيت يرد عليه، فإن «هموز» نعت الحية المنصوبة، وجرّ لمجاورته لأحد المجرورين، وهو بطن أوواد.

والشاهد للحطيئة، ديوانه/ ١٣٩، من قصيدة يمدح بها بنى عدى بن فزارة مطلعها:

عرفت منازلاً من آل هند عفت بين المؤبل والشّوىّ

والمؤبل: الإبل، والشّوى: الشاء.

قال البغدادى فى قوله: «فإياكم وحيّة» إلخ: إيّاكم مُحذّر، و«حية» محذّرٌ منه، أى أبعدوا أنفسكم واحذروا الحيّة.

وأراد الحطيئة بالحيّة نفسه.

و«السّىء» : المثل، أى لاتستون معه، بل هو أشرف منكم.

من شواهد: الخصائص ٣/ ٢٢٠، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٤٢، وابن يعيش ٢/ ٨٥، واللسان: «سواء»، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٤١٧.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٢٨: بعض النحويين.

وفى قوله:

٣٩٥ = * كبيرُ أناسٍ في بجاد مزملِ* [١]

بجرّ «مزمل» لمجاورته لأناس تقديرًا لا لبجاد، وذلك لأن الجار والمجرور متعلق بمزمل، والتقدير: كبير أناس مزمل فى بجاد[٢] .

★★★

(١) هو الشاهد الخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة وهو لامرىء القيس من معلقته.

واستشهد به على أن قوله: «مزمل» انجرّ لمجاورته لـ «أناس» تقديرًا لا لـ «بجاد» لتأخره عن مزمل فى الرتبة، فالمجاورة على مَسمين ملاصقة حقيقية كما فى البيت السابق، وملاصقة تقديرية كما فى هذا الباب وصدر الشاهد:

* كأن ثبيرًا فى عرانين وبله *

والعرانين: الأوائل. والوبل: مصدر وبلت السماء وبلاً ..إذا أتت بالوابل، وهو ما عظم من المطر.
والبجاد: كساء مخطط، و«المزمل» الملفوف وهذا الشاهد سقط من ط وب ٢/ ٣٢٨.

من شواهد: الخصائص ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٥، وابن الشجرى ١/ ٩٠، والمغنى رقم ٩٠٨، ١١٦٢، والأشباه والنظائر رقم/ ١٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٢٨.

[عطف النسق]

[تعريف عطف النسق]

(ص): «العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسَّط بينه وبين مبتوعه أحد الحروف العشرة، وستأتى نحو: قام زيد وعمروٌ».

(ش): قوله: «مقصود بالنسبة» يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال، لأن المقصود فى هذه الثلاثة هو المتبوع، وذلك لأنك تبيِّن بالوصف المتبوع بذكر معنىً فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه.

ولاشك أنك إذا بيَّنت شيئًا بشىء فالمقصود [وعمدة الكلام][١]، هو المبيَّن والبيان فرعه.

وكذا إنما تجىء بالتأكيد: إمَّا لبيان أن المنسوب إليه مقدَّمًا هو المنسوب إليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط، ولامجاز فى نسبة الفعل إليه، وإمَّا لبيان أن المذكور [بلفظ العموم][٢] باق على عمومه غير خاص.

ويعنى بالنسبة: نسبة الفعل إليه، فاعلاً كان أو مفعولاً [أو مشبها لهما][٣] [أو غيرها][٤]، ونسبه الاسم إليه إذا كان مضافًا.

وقوله: «مع متبوعه» يخرج البدل لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه، ونذكر أن عطف البيان هو البدل.

ويخرج بقوله: مع متبوعه، العطف بلا وبل[٥]، ولكن، وأم، وإمَّا، وأو، لأن المقصود بالنسبة معها: أحد الأمرين: من المعطوف والمعطوف عليه.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٢/ ٣٣١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٣١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٣١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٣١.

(٥) كلمة: «وبل» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٣٢.

قوله: «يتوسط بينه» إلى آخره، ليس من تمام الحدّ، بل هو شرط عطف النسق، ذكره بعد تمام حدِّه قال: ولم أَستغن فى الحدّ بقولى العطف[١] تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، لأن الصفات يعطف بعضها/ على بعض ٣١٩ كقوله:

٣٩٦ = إلى الملك القَرْم وابن الهمام وليثِ الكتيبة فى المزدحمْ[٢]

وقوله:

٣٩٧ = يا لَهْف زَيَّابةَ للحارث الـ صّابح فالغانم فالآيبِ[٣]

ويجوز أن يعترض على حدِّه بمثل هذه الأوصاف، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة، إلاَّ أن يدَّعى أنها فى صورة العطف، وليست بمعطوفة، وإطلاقهم العطف عليها مجاز.

(١) كلمة: «العطف» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٣٢.

(٢) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة سبق ذكره فى باب المبتدأ والخبر رقم ٧٨.
واستشهد به على أن الصفات يعطف بعضها على بعض كما هنا.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الصفة يعطف بعضها على بعض، فإن الغانم معطوف على الصابح، والآيب معطوف على الغانم.
وأشار بالبيتين إلى أن عطف الصفات يجوز بالواو إن قصد الجمع وبالفاء إن قصد التعقيب.
وفى الدرر وهمع الهوامع: قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة: لما كانت هذه الصفات متراخية حَسُن إدخال فاء العطف، لأن الصابح قبل الغانم والغانم قبل الآيب.
و«زيابة»: أمّ الشاعر صاحب البيت، والحارث هو الحارث بن همام بن مرة والبيت من أبيات ثلاثة لابن زيابة، واسمه سلمة بن ذهل.
من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢١، والمغنى رقم ٢٩٦، والهمع والدرر رقم ١٥٤٠ والحماسة بشرح المرزوقى ١/ ١٤٧.

العطف على الضمير المرفوع المتصل
وعلى الضمير المجرور

(ص): «وإذا عُطِف على المرفوع المتّصل، أُكِّد بمنفصل، مثل: ضربت أنا وزيد إلاّ أن يقع فصل فيجوز تركه مثل: ضربت اليوم وزيد.

وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض مثل: «مررت بك وبزيد».

(ش): إنما أُكد بالمنفصل في الأول، لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظًا من حيث إنه متصل لايجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل، ومعنىً من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عُطف على بعض حروف الكلمة، فأُكد أولاً بمنفصل لأنه يظهر بذلك[١] أن ذلك المتصل، منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده[٢]، فيحصل له نوع استقلال.

ولايجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم إذًا أن يكون هذا المعطوف أيضًا تأكيدًا للمتّصل، وهو محال.

فإن كان الضمر منفصلاً نحو: ما ضرب[٣] إلاَّ أنت وزيد، لم يكن كالجزء لفظًا، وكذا إن كان متصلاً منصوبًا، نحو: ضربتكَ وزيدًا، لم يكن كالجزء معنىً.

ويجوز تأكيد المتصل المرفوع، لا لغرض العطف، نحو: ضربتَ أنت، وضربتُ أنا.

قوله: «إلاَّ أن يقع فصل فيجوز تركه»، سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله:

---

(١) في ط وب ٢/ ٣٣٣: «لأنه بذلك يظهر أن ذلك».

(٢) في ب فقط ٢/ ٣٣٣: «مما اتصل به بتأكيده» بزيادة «به».

(٣) في ب فقط ٢/ ٣٣٣: ما ضربت «مكان» «ما ضرب».

٣٩٨ = فَلَسْتَ بنازلٍ إلاَّ ألَمَّتْ برَحْلي أو خيالتُها الكذوبُ(١)

أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾(٢)،فإن المعطوف هو آباونا، و«لا» زائدة لتأكيد النفى.

ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُون﴾(٣)، و: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونه مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا﴾(٤). وقد لايؤكد والأمران متساويان، فلذا قال: ويجوز تركه، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغنى عمَّا هو الواجب، فيحذف طلبًا للاختصار، نحو قولك: حضر القاضى امرأة، و:

٣٩٩ = * الحافظو عورةَ *(٥)

بالنصب، فكيف لايغنى عما ليس بواجب بل هو الأولى؛ وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى(٦).

---

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن قوله: «خيالتُها» معطوف على الضمير المستتر. فى «المتْ»، وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف، وهو قوله: برحلى.
ذكر البغدادى فى الخزانة أن هذا الشاهد أول أبيات ثلاثة مذكورة فى الحماسة، ولم أر من نسبها إلى قائلها.
ورأيت الصّغانى نسبها فى مادة «الخيال» من «العباب» إلى رجل من بنى بُحتُر بن عتود.
من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقى ١/ ٣١٠.

(٢) الأنعام/ ١٤٨.

(٣) الشعراء/ ٩٤.

(٤) النحل/ ٣٥.

(٥) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن أصله: الحافظون عورة العشيرة، فحذف النون طلبًا للاختصار لأن الصلة قد طالت، و«عورة» منصوب به، وروى أيضًا بجرّها بالإضافة. وهذا جزء من بيت، وهو:
الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكَف
و«الوكف» العيب والإثم، وتقدم ذكر الشاهد رقم ٣٢٨.
وفى ب فقط ٢/ ٣٣٤: «الحافظو عورة العشيرة» بزيادة«العشيرة» وليست فى الأصل.

(٦) فى ب فقط ٢/ ٣٣٤: «أولى» بدون أل.

ويجوِّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لايجوز أن يرتكب.

وأمَّا الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد ولافصل من غير استقباح.

قوله: «وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض»، إنما لزم ذلك، لأن اتصال الضمير المجرور بجارِّه أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لاينفصل من جارِّه سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثَمّ يجز إذا عطفت المضمَر على المجرور إلا بإعادة الجارِّ أيضًا، نحو: مررت بزيد وبك، والمال بين زيد وبينك، وليس للمجرور ضمير منفصل ـ كما يجيىء فى المضمرات ـ حتى يؤكد به أوَّلاً ثم يعطف عليه، كما عُمِل فى المرفوع المتصل، فلم يبق إلاَّ إعادة العامل الأوَّل، سواء كان اسمًا، نحو: المال بينى وبين زيد، أو حرفًا نحو: مررت بك وبزيد.

ولايُعاد العامل الاسمىّ إلاَّ إذا لم يُشكّ أنه لم يُجلب إلا لهذا الغرض، وأنه لا معنى فى/ قولنا: بينك وبين زيد، إذ لايمكن أن يكون هناك بينان: بين بالنسبة ٣٢٠ إلى زيد وحدَه، وبَين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحدَه، لأن البينيَّة أمر يقتضى طرفين، فعرفنا[1] أن تكرير الثانى لهذا الغرض فقط؛ فإن ألبس نحو: جاءنى غلامك وغلام زيد، وأنت تريد غلامًا واحداً مشتركًا بينهما لم يجز، بَلَى يجوز لو[2] قامت قرينة دالة على المقصود.

فإن قلت: فما تقول بعد إعادة الخافض؟ أتقول: الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور أم تقول: المجرور عطف على المجرور؟.

---

(١) فى ب فقط: ٢/ ٣٣٥: «فعلمنا» مكان: «فعرفنا».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٣٥: «إذا» بدل «لو.

قلت: النظر المستقيم يقتضى أن القول بالثانى أولى، وذلك لأن القول به فى نحو: المال بينى وبينك متعيِّن، إذ لا معنى للمضاف الثانى كما مرَّ، فلايمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى.

وفى نحو: مررت بك وبزيد، وإن أمكن أن يكون للباء الثانية فيه معنىً، إذ لا تقتضى الباء الأولى من حيث المعنى اسمين ينجرَّان بها، كما اقتضى معنى «بين» ذلك، إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور، فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى، ولم[1] يمكن ذلك فى «بَين» الثانية إلاَّ أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى اجتُلبت له «بَين» الثانية بعينه وَجَب الحكم بكون المجرور ب عطفًا على المجرور ههنا، كما فى مسألة «بَين».

فإذا تقرَّر هذا فَلَنا أن نقول: المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورًا به قبل تكرره، أعنى العامل الأول، لأن وجود الثانى لأمر لفظى، وهو من حيث المعنى كالعدَم، كما قال سيبويه فى نحو: لا أبا لزيد: إنَّ جرَّ بالإضافة، لا باللام الظاهرة.

والأولى أن نحيل جرَّه على العامل المتكرر، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة، نحو: كفى بزيد، فإنها لا تلغى مع زيادتها.

وهذا الذى ذكرنا أعنى لزوم إعادة الجارَّ فى حال السَّعة والاختيار: مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطرارًا، كقوله:

٤٠٠ = فاليومَ قرَّبْتَ تهْجونا وتَشْتمُنا   فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ منْ عَجبِ[2]

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٣٥: «ولايمكن» بدل «ولم يمكن».

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حرف الجرّ قد يترك ضرورة عند البصريين أى مابك، وبالأيام عجب.

وذكر البغدادى أن قائله مجهول.

من شواهد الكشاف ١/ ٤٦٢، وفى مشاهد الإنصاف «هامشه» قيل: إنه للأعشى، وقيل: لعمرو بن معد يكرب. وقيل: لخفاف بن ندبة وقيل: لعباس بن مرداس. وقد بحثت عنه فى دواوين هؤلاء الشعراء فلم أجده.

وأجاز الكوفيون ترك الإعادة فى حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولاخلاف معها؛ وبقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[١]، بالجرّ فى قراءة حمزة[٢].

وأجيب بأن الباد مقدرة، والجرّ بها؛ وهو ضعيف، لأن حرف الجر لايعمل مقدرًا فى الاختيار إلاَّ فى نحو: الله لأفعلنَّ.

وأيضًا لو ظهر الجارّ فالعمل للأول ـ كما ذكرنا ـ.

ولايجوز أن تكون الواو للقسم لأنه إذًا يكون[٣] قسَمَ السؤال، لأن قبله: «واتقوا الله الذى تساءلون به» وقَسَم السؤال لايكون إلا مع الباء كما يجىء.

والظاهر أن حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفى، ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

وذهب الجرمى وحدَه، إلى جواز العطف على المجرور البمتصل بلا إعادة الجارّ، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررت بك أنت وزيد، قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع؛ وليس بشىء لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، و إعادة الجارّ أقرب وأخف.

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل فى نحو: جاءونى كلّهم، والإبدال منه، نحو: أعجبتنى جمالُك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل.

= وانظر الكامل للمبرد ٢/ ٤٧٩، وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس مخطوط ورقم/ ٢١٦ ومفاتيح الغيب ١/ ١٣١، والحجة لابن خالويه/ ٩٤، وسيبويه ١/ ٣٩٢ والإنصاف/ ٤٦٤، وابن يعيش ٣/ ٧٨، ٧٩، وتفسير القرطبى ٥/ ٣، والبخر ٣/ ١٥٨، والهمع والدرر رقم ٤٠٤، والأشمونى ٣/ ٤١٥.

(١) النساء/ ١.

(٢) ويشارك حمزة فى هذه القراءة المطوّعى ـ وإبراهيم النخعى، وقتادة، والأعمش. وهناك قراءة ثانية: «والأرحام» بالرفع، وقرأ بها عبدالله بن يزيد وقراءة ثالثة: «وبالأرحام» بالباء، وقرأ بها عبدالله بن مسعود. انظر معجم القراءات القرآنية رقم ١٣٥٨.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٣٦، «يكون إذًا».

وجاز أيضًا [تأكيد الضمير المجرور فى نحو: مررت بك نفسك، والإبدال منه نحو][(١)] . أعجبتُ بك جمالك من غير إعادة الجاره؛ ولم يجز العطف فى الأول إلاَّ بعد التأكيد بالمنفصل، وفى الثانى إلاَّ مع إعادة الجارِّ ؟[(٢)]

٣٢١ فالجواب: أن التأكيد والبدل ليسا بأجنبيَّين/ منفصلين عن متبوعهما، لا لفظًا ولا معنىً، أمَّا معنىً فلأن البدل فى الأغلب: إمَّا «كلّ» المتبوع أو بعضه أو متعلَّقه، والغَلَط قليل نادر؛ والتأكيد عين المؤكد.

وأمَّا اللفظ فلأنه لايفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم يُنكر جَرْى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله، ومتصل به؛ وأمَّا عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظًا بحرف العطف ومعنىً من حيث إن المعطوف فى الأغلب غير المعطوف عليه، فأُنكر جَرْى ما هو مستقل وكالأجنبى من متبوعه، على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع.

فإن قلت: فهلاَّ طَردَوا الحكم على هذا الوجه فى جميع التواكيد، إذ كلها متصلة بمتبوعاتها كما قلت، ولِمَ أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل، أوّلاً بالمنفصل قَبل التأكيد؟.

قلت: ذلك لعلة أخرى، وذلك لأنَّ النفس والعين كثيرًا ما يَليان العامل ويقعان غير تأكيد، نحو: طابت نفس فلان، ولقيتُ عينه، فلو لم نؤكد معهما أوّلاً بالمنفصل، لالتبس الفاعل إذا كان غائبًا أو غائبة بالتأكيد نحو: زيد جاءنى نفسه، وهند جاءتنى نفسها، ثم طُرِد الحكم فى البواقى، مع أن ضمائرها بارزة، نحو: ضربتَنى أنت نفسك، وإن لم يلتبس.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٣٣٧.

(٢) فى ب ٢/ ٣٣٧: «إعادة الجارَّ» بفتح الراء، تحريف ظاهر.

وأمّا «كل» و«أجمع» فلا يَلْتبسان بالفاعل فى نحو: الكتابُ قُرِىء كلُّه، لأن «كُلاّ» لايلى العوامل الظاهرة أصلاً، فلاتقول: جاءنى كلُّكم، ولاقتلت كُلَّكُم، ولامررت بِكُلِّكُم، بل قد استعمل مبتدأ لاغير، إما لأن العامل منوىّ كما هو مذهب الجمهور أو لأنه مرتبته التأخّر[١] أعنى خبر المبتدأ كما اخترنا فى أول الكتاب.

هذا، وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بأنهم كرهوا أن يؤكدّوا الجزء بما هو كالمستقلّ، قال: لأن النفس [من الظواهر][٢] يستعمل غير تأكيد، ولفظ «كلّ» لايستعمل إلاّ تأكيداً.

وهذه العلّة تبطل عليه فى قولهم: مررت بك نفسك، فالأولى ما قدمناه.

[المعطوف فى حكم المعطوف عليه]

(ص): قوله: «والمعطوف فى حكم المعطوف عليه. ومن ثمّة لم يجز فى: ما زيد بقائم أو قائمًا ولا ذاهب عمرو إلاّ الرفع.

وإنما جاز: الذى يطير فيغضب زيدٌ الذّباب، لأنهّا فاء السببيّة».

(ش): لايريدون بقولهم: إن المعطوف فى حكم المعطوف عليه: أنّ كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقًا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المعرب على المبنى وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى أو المجموع وبالعكس، بل المراد به أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما إذا لزم الضمير[٣] فى المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لكونه [جملة حالاً منه أو خبراً عنه أو صلة له لزم

(١) فى ط: «المتأخر» بالميم، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) كلمة: «الضمير» سقطت من ط.

مثله فى المعطوف والمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير][1] عائد إليه، لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف.

وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور «ربّ» أو المجرور بـ «كم» وجبَ كون المعطوف كذلك، فلذا ضَعُف:

٤٠١ = * الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبْدِها[2] *

وتقول فى «رُبَّ شاةٍ وسخلَتِها»: إن المعطوف نكرة ـ كما يجىء فى باب المُضْمَرات.

[وكان[3] يجب على الأصل المتقدم أن لايجوز نحو قوله:

٤٠٢ = * عَلَفْتُها تبنًا وماءً بارِدًا[4] *

وقوله:

٤٠٣ = * متقلدًا سَيْفًا ورمحا[5] *

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣٠.
واستشهد به على أن عطف: قوله: «وعبدها بالجرّ على المائة ضعيف. ووجه الضعف أن اسم الفاعل المقرون بـ «أل» المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرّفًا بها أيضًا لمشابهته للحسن الوجه، فإذا عطف على المضاف إليه شىء لزم أيضًا أن يكون معرّفًا بها، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه وإنما جاز عطف «عبدها» مع خلوّه من «أل» على المائة. لكونه مضافاً إلى ضمير المعرّف بـ«ال»، والتقدير: وعبد المائة، ولكونه تابعًا والتابع يجوز فيه ما لايجوز فى متبوعه.

(٣) ما بين معقوفين من قوله: «وكان يجب».. إلى قوله: «وحاملاً رمحًا. سقط من «ظ».

(٤) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائة فى الخزانة وقد سبق ذكره رقم ١٩٣.
واستشهد به على أن التقدير» وسقيتها ماء.

(٥) ليس من الشواهد المرقمة فى الخزانة، وإنما ذكر تبعًا لشواهد أخرى فى الخزانة المحققة ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢ وانفردت نسخة ط بذكر هذا الشاهد والشاهد الذى قبله فى هذا الموضع ولعلّ النسخة التى فى حوزة البغدادى خلت من هذين الشاهدين ولذلك لم يذكرهما، وهذان الشاهدان سقطا من النسخ المخطوطة التى فى حوزتى.
أما الشاهد السابق فقد علق عليه البغدادى ورقمه الحادى والثمانون بعد المائة. فقال: =

لكنه إنما جاز، لأن المنصوب بعد العاطف هاهنا معمول لعامل مقدّر معطوف على العامل الأول، حذف اعتماداً على فهم المراد، أى علقتها تبنًا وسقيها ماء بارداً، ومتقلداً سيفًا وحاملاً رُمحًا].

وكذا وجب / بناء على الأصل المتقدم أن لايجوز: يازيد والحارث لوجوب تجرُّد المعطوف عليه من[1] اللام بالنظر إلى «يا» لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام فى المعطوف جاز، كما فى: يا أيُّها الرجل. ٣٢٢

وإن وَجَب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معًا وَجَب مثله للمعطوف، إن كان فى نفسه مثل المعطوف عليه، فلذا وَجَب بناء المعطوف فى: يازيدُ وعمروٌ، لأنَّ ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة.

وكان يجب بناء المعطوف على هذا الأصل فى: لا رجلَ وامرأةٌ، كما فى النداء، لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلاء التبرئة.

وإن لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وَجَب فى المعطوف عليه، فلذا لم يُضمَّ المعطوف فى: يا زيدُ وعبدَ الله، لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط، بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة كما قلنا.

وكذا لم ينصب المعطوف فى: لا رجلَ ولا زيدٌ عندى، لأن نصب اسم «لا»

= أما هذا الشاهد: فصدره:

* ياليت زوجك قد غدا*

والشاهد فيه نصب «رمحًا» بعامل محذوف وهو: «حاملاً» لأن الرمح لايتقلد.

وفى هامش القرطبى ١/ ١٩١ نسب إلى عبد الله بن الزبعرى، وقد بحثت عنه فى شعر عبد الله بن الزبعرى فلم أجده.

من شواهد الطبرى ١/ ٨٨، والحجة لان خالويه بتحقيقى / ٦٧، والمقتضب ٢/ ٥١، والخصائص ٢/ ٤٣١، وابن الشجرى ٢/ ٣٢١، وابن يعيش، ٢/ ٥٠ وأما لى المرتضى ١/ ٥٤، ٢/ ٢١٠، والأشباه والنظائر رقم / ١٥٠، والقرطبى ١/ ١٩١.

(١) فى ط: «عن» بدل «من».

بالنظر إلى «لا» وإلى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له، لا بالنظر إلى «لا» وحدها، فنقول.

يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو: زيد أحمر ورجل شجاع، وذلك لأن الضمير فى المشتق الواقع خبرًا لم يجب لكونه خبرًا فقط، إذ خبر المبتدأ يتجرد أيضًا عن الضمير إذا كان جامدًا، بل بالنظر إلى نفسه أيضًا وهو كونه مشتقًا، إذ الخبر المشتق لابدَّ من ضمير فيه أو فى معموله.

فالمقصود: أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه.

قوله: «ومن ثَمَّة لم يَجُزْ فى: ما زيدُ بقائم أو قائمًا، ولا ذاهب عمرو إلاَّ الرفع»، وذلك لأنه لما وجب لقولك: بقائم، أو: قائمًا الضمير لكونه خبرًا مع كونه مشتقًا، فوجَب[1]، أن يثبت مثله فى المعطوف مع اشتقاقه، وهو قولك: ذاهب عمرو، لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه[2] خبرًا وكونه مشتقًا، والمعطوف مشتق مثله، ولا ضمير فى: ذاهب عمرو، بالجر، ولا فى: ذاهبًا عمرو.

فإن قلت: يجوز[3]: ولا ذاهبًا عمرو، على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر.

قلت: ليس حاله فى نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله فى حكم الإعراب، لأن الاسم فى الأول مقدم على الخبر، فجاز عمل «ما» فيهما، بخلاف الثانى، فصار فى عطف الجملة على الجملة، مثل: لا غَلام رجل، ولا زيدٌ عندى فى عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع فى «ذاهب» على عطف الاسم والخبر

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٤١: «وجب» بدون فاء.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٤١: «وإلى كونه» بزيادة «إلى».

(٣) فى ط وب ٢/ ٣٤١: «فجوز» بالفاء.

على الاسم والخبر، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر، لما تقدم من عدم الضمير.

وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفّاة قبلُ فلْيرُجَع إليه.

وإنما جاز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن، وإن لم يكن فى «قاعدَين»، ضمير راجع إلى الموصوف حملاً على المعنى، لأن المعنى: لا قاعدٌ أبواه. فهو فى حكم ما يثبت فيه الضمير، وذلك لأن الضمير المستكنّ المثنىّ فى «قاعدَين» راجع إلى المضاف مع المضاف إليه، أعنى «أبواه»، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف.

وكذا قولك: برجلٍ حَسَنةٍ جاريتُه لا قبيحةٌ، لأنه بتقدير: لا قبيحةٌ جاريته.

قوله: «وإنما جاز: «الذى يطير فيغضب زيدٌ الذباب» جواب عن سؤال مقدَّر، وهو أن يقال: إنك إذا أخبرت عن الذباب فى قولك: يطير الذباب فيغضب زيد، تقول: الذى يطير فيغضب زيد الذباب، فقولك: يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة، فوجَب أن يكون فيه ضمير، كما / فى المعطوف عليه، وهو خالٍ منه، فوجب ألا يجوز، وقد جاز بالاتفاق. ٣٢٣

وأجاب بأن هذه الفاء للسببيَّة لا للعطف المجرَّد، وكلامنا فى المعطوف؛ هذا الذى قاله المصنف.

والذى يَقوَى عندى: أن الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ، والصفة، والصلة إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى مُتراخيًا، أو، لا، أو بغير ذلك جاز تجرُّد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاءً بما فى أختها التى هى قرينتها وكجزئها، سواء كان مضمون الأولى سببًا لمضمون الثانية، كما فى مسألة الذباب، أو، لا، كما تقول مخبرًا، عن زيد فى: جاءنى زيد فغربت الشمس: الذى جاء فغربت

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٤٢: «للعطف المجرّد» بزيادة كلمة: «المجرّد».

الشمس: زيد؛ لأن المعنى: الذى يعقب مجيئه غروب الشمس: زيد، وتقول مخبراً عن الشمس: التى جاء زيد فغربت: الشمس؛ وليس مجىء زيد سبباً للغروب[١].

وكذا يجوز مع «ثُمَّ» إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى وإن كان متراخيًا، تقول: الذى جاء ثم غربت الشمس: زيد، إذ المعنى: الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس: زيد، وكذا: التى جاء زيد ثم غربت: الشمس.

وكذا تقول فى خبر المبتدأ: زيد قام فغربت الشمس، وزيد غربت الشمس فقام؛ لامنع من جميع هذا، وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير، اسمًا ظاهرًا نحو: زيد ضربته وعمرًا، أو تعطف ضميرًا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو: زيد ضربته عمراً وأَبَاه.

وإنما جاز ذلك لأن فى أجزاء الجملة المذكورة ضميرًا، لأن ذلك المفرد المعطوف صار من جملة أجزائها بسبب العطف، إذ لا يستقل المفرد، فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقُّب مضمونِها مضمونَها صارت كأحد أجزائها، فاكتفى بالضمير فى إحداهما.

وأمَّا إن لم يكن للجملة المعطوفة[٢] تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو: الذى قام وقعدت هند: زيد، لم يجز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنىً فتقول: الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال: زيد، والذى تزول الجبال ولا يزول: أنا، والذى تقوم القيامة ولا ينتبه. أنت، لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال.

وإذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز، لأن الواو لمطلق الجمع، لا دلالة فيه[٣] على الاقتران وغيره، كما كان فى الفاء وثمَّ، تعلق معنوى بين المضمونين.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٤٢: «لغروب الشمس».

(٢) كلمة: «المعطوفة» سقطت من ب ٢/ ٣٤٣ صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٤٣ «فيها».

هذا، وقولك: هند لقيت زيداً وإياها جـائز اتفاقًا، وفى المسألة إذا ذكرت مقام الواو: الفاء أو ثم أو «أو» خلاف:

فلا يجيزها قـوم: لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثـم وأو، فيحتاج إلى تقدير فـعل آخر للمعـطوف، فتبقى الجـملة الأولى بلا ضمـير عائد على المـبتدأ، بخلاف الواو، فإنها للجمع فلا تحتاج إلى تقدير فعل.

وليس بشىء؛ لأن العامـل ليس بمقدر فى المعطوف، كما تبـيَّن فى حدِّ التوابع؛ ولو سلمنا أيضًا جازت على ما ذكرنا، لأن للجملة الثانية مع الفاء وثمَّ وأو تعلقًا معنويًا بالأولى.

وأمَّا إنْ صرحت بالفعل فى الثانى مـع الواو، نحو: زيد أكرمت عمرًا وأكرمت أباه، فإن قصدت بالتكرير التأكيد جـازت المسألة، وإن قصدت الاستئناف امتنعت الأولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير.

[حكم العطف على عاملين مختلفين]

(ص): «وإذا عُطف على عاملين لم يجـز، خلافًا للفراء، إلا فى نحو: فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافًا لسيبويه».

(ش): معنى قولـهم: العطف على عاملـين: أن تعطف بحرف واحد مـعمولَين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصـوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين[1]، على معمولَى عاملـين مختلفين نحو: إن زيداً ضَرَب عمراً؛ وبـكرا خالداً، وهذا عطف متفقى الاعراب على معمولى عاملـين مختلفين / وقولك إن زيداً ضُرِب غلامُه، وبكرًا أخوه، عـطف مختلفـى الإعراب؛ ولا يعطف المعـمولان على عاملـين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف. ٣٢٤

(١) فى ط وب ٢/ ٣٤٤: «كالمنصوبين أو المرفوعيين» بزيادة: «أو المرفوعيين».

وأمَّا عطف المعمولين، متفقين كانا أو مختلفين على معمولَى عامل(١) فلا بأس به، نحو: ضرب زيد عمرًا، وبكرٌ خالدًا؛ وظننت زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا؛ أَعلَم زيدٌ عمرًا بكرًا فاضلاً، وبشرٌ خالدًا محمدًا كريمًا، وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين(٢)، ويجوز أن يكون كعامل(٣) يعمل عَمَلَين أو ثلاثة، أو أكثر.

واعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقًا، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: دخل زيد إلى عمرو، وبكرٌ خالد، فهذا لايجوز إجماعًا. منهم منْ جوَّز العطف على عاملين ومنهم(٤) من لم يجوِّز. أمَّا عند مَن جوَّز فللفصل إجماعًا، بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور».

وأمَّا عند مَن لم يجَوِّز فلهذا، وللعطف على عاملين.

وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: يجيزه بعض الكوفيين مطلقًا(٥) فإن كلَّهم أطبقوا على المنع [إذا فصل بين العاطف والمجرور، وذلك لأن حرف العطف كالعامل فى المجرور لدلالته عليه فلمّا لايفصَل بين الجار والمجرور لم يصل بين مثل الجار والمجرور](٦).

فإن ولَى المجرورَ فى المسألة المذكورة حرفُ العطف نحو: فى الدار زيد(٧) والحجرة عمرو [وزيد فى الدار والقصر عمرو](٨) أجازه الأخفش، على ما نقل عنه الجزولى وغيره؛ لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجارّ وبين المجرور ولا يجوز؛ كما لايجوز الفصل بين الجار والمجرور، وقد زال

(١) فى ب فقط: ٢/ ٣٤٤: «عامل واحد» بزيادة «واحد».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٤٤: ولا يقوى حرف واحد أن يكون كالعاملين.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٤٤: «كعامل واحد» بزيادة «واحد».

(٤) فى ط وب ٢/ ٣٤٤: «إجماعًا، منهم ممّن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز واخترت عبارة المخطوطات لأنها أوضح.

(٥) كلمة: «مطلقًا» سقطت من ب ٢/ ٣٤٥.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٤٥ صوابه من المخطوطات.

(٧) فى ط وب ٢/ ٣٤٥: «زيد فى الدار والحجرة عمرو».

(٨) ما بين معقوفين سقط من ط وب .

المانع بإيلاء المجرور للعاطف، فلهذا جوَّز الأخفش: ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو.

ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقًا، وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين، فنحو قولهم: مررت إلى الغزو بجيش، والحجّ ركب[1]، لايجوز إجماعًا، أيَّ الاسمين أوليتَ حرفَ العطف، إذ الآخر يبقى مفصولاً بينه وبين العاطف [الذى هو كالجارّ][2]، ولا يجوز ذلك؛ سواء كان الفاصل ظرفًا نحو: مررت اليوم بزيد وأمس عمرو، أو غيره، بل يجب أن تقول: وأمس بعمرو.

وأمّا الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب، فمختلف فيه، مَنَع منه الكسائى والفرّاء وأبو على فى السَّعة، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفًا، بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع، أو المنصوب الذى بعده نحو: ضرب زيد، وعمرًا بكرٌ وجاءنى زيد واليومَ عمرو، وقد فصل الشاعر بالظرف، قال:

أَتَعْرِفُ أم لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا ... منَ العام يغشاهُ ومن عامِ أوَّلا[3] =٤٠٤

قطارٌ وتاراتٍ خريقٌ كأنها ... مُضِلَّةُ بوٍّ في رعَيلٍ تَعجَّلا

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٤٥: «بركب». (٢) ما بين معقوين سقط من ك.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر قد فصل بالظرف وهو تارات بين العاطف وهو الواو، وبين المعطوف وهو خريق، والأصل: قطارٌ وخريقٌ تارات وذكر البغدادى، أن هذين البيتين للقحيف العقيلى مذكورة فى أواخر نوادر زيدٍ ولم أرها إلا فيها.

و«قطار» فاعل: «يغشاه، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من رسم . «وقطار» جمع قطر وهو المطر. و«تارات منصوب على الظرف ليغشى». و«خريق» معطوف على قطار، فصل بينه وبين الواو العاطفة للظرف. و«الخريق»: الريح الباردة الشديدة الهبوب. و«مضلة» بمعنى فقدته وأضعته، وهى صفة موصوف محذوف. و«البوّ»: ولد الناقة، يحشى إذا مات، فتعطف عليه الناقة فتدرّ. والرعيل: الجماعة من الخيْل.

شبه الريح العاصفة فى رسم الدار بناقة أضاعت ولدًا فى جمع خيل اسرع ومضى، فهى والهة تريد اللحاق به، فتسرع بأشد ما يمكنها.

من شواهد: النوادر (/ ٥٣٣).

فإن كان الفاصل، أيضًا معطوفًا على مثله، لم يُختلَف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب، وفى عدم جوازه فى المجرور، نحو : جاءنى أمس عمرو، واليومَ زيدٌ، وضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا.

ولا يجوز: مررت اليوم بزيد وأمس عمرٍو، كما لا يجوز: مررت بزيد وأمس خالدٍ.

قال أبو على: إنما قَبُح الفصل بين العاطف، والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف، لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يُتَّسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يُفصل[١] بين العامل ومعموله.

وأجاز ذلك غيرهم فى السَّعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجارّ ومعموله[٢].

٣٢٥ ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو : قام زيد ثم/ والله عمرو إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: ثم والله قعد عمرو، لأنه تكون الجملة إذًا جوابًا للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفًا على ما قبله، بل الجملة القسمية، إذًا معطوفة على ما قبلها.

ويجوز الفصل بالشرط أيضًا نحو : أكرمْ زيدًا ثم إن أكرمتنى عمرًا ، وبالظن نحو: خرج محمد أو أظن عمرو بشرط ألاَّ يكون العاطف الفاء أو الواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا «أم» لأن «أمْ» العاطفة أى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الأغلب ـ كما يجىء فى حروف العطف.

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول:

الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلاَّ ما كان فيه الفصل[٣] بين العاطف والمجرور لا غير، كما ذكرنا.

---

(١) فى ظ: «كما لا يفصل» بزيادة «لا». (٢) فى ب فقط ٢/ ٣٤٦ : بين الجار والمجرور.

(٣) فى ب فقط : «إلا ما كان فيه الفصل» بزيادة : «كان».

وسيبويه يمنعه مطلقًا، والفراء، كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما أى سيبويه والفراء، يضمران الجارّ فى كل صورة توهم العطف على عاملين، وفيها مجرور، نحو: قولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاءَ شحمةٌ(١)، أى : ولا كل بيضاء، وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾(٢) أى: وللذين.

واعتذر ابنِ السرَّاج لهما فى قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(٣) إلى قوله: ﴿آيَاتٌ﴾و﴿آيات ﴾ على القراءتين(٤) ، بأن «آيات» أعيدت توكيدًا للأولى(٥) لما طال الكلام وليس بمعطوف.

فمذهب المتقدمين: الجواز مطلقًا، كما هو مذهب الأخفش ، أو المنع مطلقًا إلا بإضمار الجارّ، كما هو مذهب سيبويه والفراء.

وأمَّا المتأخرون، فإن الأعلم الشنتمرىّ منع نحو: زيد فى الدار والحجرةِ عمرو، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف(٦)، قال: لأنه ليس يستوى آخرَ الكلام وأوله، قال: فإذا قدَّمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: فى الدار زيد

(١) انظر قصة المثل فى «مجمع الأمثال» ٢/ ٢٨١، وهو مثل يضرب فى موضع التهمة.

(٢) يونس / ٢٧.

(٣) الجاثية/ ٥.

(٤) قراءة الرفع هى قراءة حفص فى المصحف الذى بين أيدينا وقراءة الجرهى قراءة حمزة، والكسائى، ويعقوب، والأعمش، والجحدرى.
وانظر مصادر هذه القراءة فى: «الإتحاف / ٣٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٣ والإملاء للعكبرى ٢/ ١٢٤، والتبيان للطوسى ٩/ ٢٤٢، والتّيسير للدّانى/ ١٩٨ والحجة لأبى زرعة / ٦٥٨، والسبعة لابن مجاهد/ ٥٩٤، وغيث النفع / ٣٥٠ والنشر ٢/ ٣٧١.

(٥) علق السيد الشريف على قوله :«توكيداً للأولى» فقال فى هامش ط ما نصه:
«قوله: لآيات» فالنصب على لفظها، والرّفع على محلّها، ففى النصب يكون العامل إنَّ» ، وفى الرفع العامل هو الابتداء العامل فى محل الآيات.
وعلى التقديرين.. الآية من صورة العطف على عاملين.

(٦) ط فقط «العطف» بدل العاطف.

والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام(١) ، وأوّله فى تقديم الخبرين(٢) على المخبر عنهما.

قلت: يلزمه تجويز مثل قولنا: زيد خرج غلامه وعمرو أخوه، و: إن زيداً خرج غلامه، وبكراً أخوه، لاستواء أول الكلام وآخره وهو لا يجيزه.

والمصنف جوَّز بالقيد الذى ذكره الأعلم أيضًا، وهو أن يتقدم المجرور فى المعطوف عليه، ويتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو: فى الدار زيد والحجرةِ عمرو، أو إنّ فى الدار زيداً والحجرة عمراً، لكن لا للعلة التى ذكرها الأعلم، بلَ قال: لأن الذى ثبت فى كلامهم ووُجد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور، فوَجَب أنَ يُقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقًا خلاف الأصل.

فإن اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يُقس عليها، فلم يلزم المصنف ما لزم الأعلم من تجويز الصورتين المذكورتين، لكن يبقى الإشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعيَّنة بالجواز دون غيرها.

وإذا كان العطف على عاملين ومخالفًا للأصل فهلاَّ اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء، حتى لا يكون تحكمًا.

قوله: «خلافًا للفراء» يعنى أن الفراء يجيزه مطلقًا، وفى هذه الإحالة نظر على ما قلنا .

قوله: «إلاَّ فى نحو: فى الدار زيد والحجرة عمرو» أى يجوز مطلقًا، ويقاس عليه إذا كان بالضابط المذكور.

قوله: «خلافًا لسيبويه» ، أى : لا يجوز عنده مطلقًا، وإن كان بالضابط المذكور.

---

(١) علق السيد الشريف على قوله: «لاستواء آخر الكلام وأوله» بقوله: «بذلك يظهر بطلان ما ذكرمن أن أحدهما يكون مجروراً، وإلا لكان المعمولان لعامل واحد!».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٤٧: «الخبر» مكان «الخبرين».

[بقية أحكام العطف]

ولنذكر بقية أحكام العطف .

فمنها : أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل: مَن الذى اشترك هو وزيد؟ فقلت: اشترك عمرو / أى: اشترك عمرو وزيد، قال الله ٣٢٦ تعالى : ﴿ لا يَستَوِى منكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[1] الآية [أى : لا يستوى منكم من أنفق مِن قبل الفتح ومَن أنفق من بعده][2] .

وكذا «أم» مع معطوفها كقولك لمن قال: أنا أصلِّى ليلاً ونهارًا: أفى اللّيل تُصلّى أكثر ؟ يعنى أم فى النهار.

وقد تحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو على فى قوله تعالى : ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[3] أى : وقلت، وحكى أبو زيد: أكلت سمكًا لبنًا تمرًا.

وقد تحذف «أو» كما تقول لمن قال: آكل اللبن والسمك: كلْ سَمَكًا لبنًا أى : أو لبنًا، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما.

وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بَلَى» وأخواتها، تقول لمن قال: ما قام زيد: بَلَى وعمرو، أى بَلَى قام زيد وعمرو[4]، لأنها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدَّق المثبت كما يجىء فى بابها.

وكذا تقول : بَلَى فزيد، وبَلَى ثم زيد، وبَلَى أو زيد، وبَلَى لا زيد، لأن «بَلَى» للإيجاب بعد النفى فيكون التقدير: بَلَى قام زيد لا عمرو.

وتقول لمن قال، ما قام بكر: نعم، لكن زيد، أى: نعم ما قام بكر لكن زيد أى لكن قام زيد، لأن «نَعَمْ» مقرِّرة لما سبقها نفيًا كان أو إثباتًا ، ولكن، للإثبات بعدَ النفى فى عطف المفرد، كما يجىء فى حروف العطف.

---

(١) الحديد / ١٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات، وهو فى ط وب، وفى ب:«لا يستوى من أنفق» ٢/ ٣٤٨ بسقوط: «منكم».

(٣) التوبة / ٩٢.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٤٩: «بلى قام عمرو ولا زيد».

وتقول لمن قال: ما مات الناس[١]: بَلَى حتى الأنبياء.

وتقول لمن قـال: ما قام زيد: بَلَى، بَلْ عـمرو، أو نعم، بل عمـرو، أى: بَلَى قام زيد بل عمرو، ونعم، ما قام زيد بل عمرو.

ولا يحذف المعطوف عليه بعد حـروف التصديق إذا كان العاطف «أم» و«إمَّا» وذلك لأن «أم» المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة ، و«إمَّا»، تقتضى سبق «إمَّا» أخرى - كما يجىء، فى حروف العطف.

وقد يحذف المعطوف عليه بأمْ، قال الله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[٢] أى: الكافر خير، أمْ مَن هو قانت؟

ويجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، فى ضرورة الشعر على المعطـوف عليه، نحـو : ضربت وعمرًا، أو فـعمرًا أو، ثم عمـرًا، أو أو عمرًا أو لا عمرًا زيدًا[٣] بشرط: ألاَّ يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: وزيد قام عمرو، ولا: مررت وزيد بعمرو ، وذلك لأن العامل يعمـل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعملٍ ، ومرتبة الآلة، بعد المستعمل لها.

ولاستبشاع كون التابع مقدمًا على متبوعه، وعلى متبوع متبوعه أى العامل فى المتبوع[٤] [فمن ثـمة لم يتقدم عـلى معطوف علـيه التزم إضمار عـامله][٥] فلا يقال : والأسدَ إيَّاك، لأنه يكون، إذن، متقدمًا على العامل.

وكذا، لم يتقدم على معطوف عليه لـزم اتصاله بعامله، فلا يقال: وزيدٌ ضربت أنت، بالعطف على التاء.

---

(١) فى ط فقط : «مات الناس» حتى الأنبياء . وعلق السيد الشريف فى هامش ط بقوله .
«قوله: « مات الناس حتى الأنبياء» الظّاهر أن لفظة «بـلى» وقعت موقع نعم سهوًا من القلم لما يجىء من أن استعمال «بلى» فى الإيجاب شاذ أو نقول لعله: ما مات الناس.

(٢) الزمر / ٩

(٣) «زيدًا» مفعول :«ضربت» السابق.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٥٠ «فى متبوعه» وبعده سقط من ب ما بين المعقوفين .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٣٥٠.

ولم يتقدم عـلى المعطوف عليه إذا كـان مبتدأ مؤخَّر الخبر دخـله حرف ناسخ، أو، لا، فلا يجـوز: إنَّ وعمراً[١] زيداً قائمـان، وما زيد[٢] عمرو قائمـين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول: أمَّا وعمرو زيد فمنطـلقان، والذى وأبوه زيد ضاربان أنا، وهل وزيد عمرو قـائمان، وكيف وعمـرو زيد قائمان، لأنه يـتقدم على العـامل أيضًا ، وهو إمَّا الابتداء ، أو الخبر، على المذهبين.

فإذا تقدم الخبر نحو: قائمان وزيد وعمرو، وكيف وزيد عمرو، جاز اضطرارًا، لتأخره عن العامل على المذهبين.

ويشترط أيضًا فى تـقديم المعطوف اضطرارًا، ألاَّ يكون المعطـوف عليه مقرونًا بإلاَّ، أو معناها، فلا تقول: ما جاءنى وزيدٌ إلا عمرو، وإنما[٣] جاءنى وزيد عمرو، وذلك لما تقدم فـى باب الفـاعل، أن ما بـعد «إلاَّ» فى حـيِّز غيـر حيّز مـا قبلـها، لتخالفهما نفـيًا وإثباتًا، كما مرَّ / فى باب الفاعل، فلا يقع قـبلها المعطوف الذى هو فى حيِّز ما بعدها . ٣٢٧

ومنهـا أن كل ضمير راجع إلـى المعطوف بالواو أو «حـتى» مع المعطوف عـليه يطابقـهما مطلقًا نـحو: زيد وعمرو جاءانـى، ومات الناس حتى الأنبـياء وفَنوا، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه.

وأمَّا قـوله: تعـالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا﴾[٤] فالمعنى : ولا ينفقون الكنوز، لدلالة يكنزون على الكنوز.

وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٥] أى يرضوا أحـدهما ، لأن

(١) فى ط: «وعمرو» بالرفع.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٥٠: «وما وزيد بزيادة الواو فى «زيد».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٥١: ولا إنما جانى» بزيادة «ولا» .

(٤) التوبة / ٣٤

(٥) التوبة / ٦٢

إرضاء أحدهما إرضاءُ الآخر(١) [وقوله تعالى :[﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾(٢) أى إلى الرؤية](٣)

ويجوز : زيد وعمرو قام، على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثانى.

وكذا يجوز: زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الأول، أى: وعمرو كذلك.

وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت: قاما.

وأمَّا الفاء وثم فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه، ففى مطابقته لهما خلاف.

قال: بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما ، إمَّا من الأول نحو: زيد فعمرو قام، وزيد ثم عمرو قام، أى : زيد قام فعمرو قام.

وإمَّا من الثانى نحو: زيد قام فعمرو، أى فعمرو قام، أو: فعمرو كذلك .

قالوا: ولا تجوز المطابقة، لأن تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الإضمار(٤).

وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحقّ نحو: زيد ثم عمرو قاما، إذ الاشتراك فى الضمير لا يدلّ على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء، ثمَّ ، إذ قد يقال: قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والإضمار والإظهار فى هذا سواء، فقاما، وقام الرجلان، مِثْلان فى احتمال اجتماع القيامين، وترتّبهما.

وإن لم يكن الضمير فى الخبر المذكور، وجبت المطابقة اتفاقًا، نحو: جاءنى زيد فعمرو، فقلت لهما: وجاءنى زيد ثم بكر، وهما صديقاى.

وأمَّا «لا»، و«لكن» ، و«بل» ، و«أم»، و«أو» ، و:«إمَّا» ، فمطابقة الضمير

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٥١: «للآخر» بدل : الآخر.

(٢) الجمعة / ١١

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٥١، صوابه من المخطوطات.

(٤) فى ظ : «فى الضمير».

معهـا، وتركها مـوكولان إلى قصـدك، فإن قصدت أحـدهما، وذلك واجـب فى الإخبار عن المـعطوف بها مع المـعطوف عليه مـبتدأين[١]: وجب إفراد الضـمير، نحو: زيد لا عمرو جاءنى، وزيد بل عمرو قام، وزيدٌ أو عمرو أتاك.

وكذا تقول: زيدٌ أو هند جاءنى، ولا تقول جـاءتنى، إذ المعنى: أحدهما جاءنى، والغلبة للتذكير.

وتقول فى غـير الخبر: جاءنى إما زيـد وإمَّا عمرو فأكرمتـه، وأزيدًا ضربتَ أم عمرًا فأوجعته، و:ما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته.

وإن قصدت بالضمير كليهما، وجبـت المطابقة، نحو: زيد لا عمرو جاءنى مع أنى دعوتهما، و: زيد أو عمرو جاءنى وقد جئتهما وأكرمتهما.

وتقول فى «أو» الـتى للإباحة: جالس الحـسن أو ابن سيرين وباحـثه ويجوز : وباحثـهما. وكذا تـقول: هذا إمَّا جوهـر أو عرَض ، أو : وإمَّا عرَض، ثـم تقول: وهما مُحدثان، قـال الله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[٢]. وليس «أو» بمـعنى الواو كما قـاله بعضهـم، بل نقول: جواب الشـرط محذوف ، والمعنى: إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فلا تأس[٣] فإن الله أولى بالغنى والفقير معًا.

وإنما قـال الله تعـالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[٤] بإفراد الضميـر مع أن الانفضاض إليهمـا كان معًا[٥]، لأن الضمـير راجع إلى الـرؤية المدلول عليها بقوله : رأوا.

ولا يُستنكر عَود ضمير الاثنين إلـى المعطوف بأو، مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدهمـا، لأنه لما استعمـل «أو» كثيرًا فى الإباحـة فجاز الجمع بيـن الأمرين نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو، ولهذا جاز قوله:

---

(١) «مبتدأين» سقطت من ظ. (٢) النساء / ١٣٥.

(٣) فى ط وب ٢/ ٣٥٢، «فلا بأس» بالباء والأوضح بالتاء كما فى المخطوطات.

(٤) الجمعة / ١١

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣٥٣ : «كان إليهما معًا» .

٤٠٥= وكان سيّانِ ألاّ يَسْرَحُوا نَعماَ أو يَسْرَحُوهُ بِها واغبرّتِ السُّوحُ[١]

فقال/ مع سيان، أو يَسْرَحُوه، والحقّ: ويسرحوه. ٣٢٨

وتقول: أزيدًا ضربت أم عمرًا، أو أو عمرًا[٢]، وهما مستحقان للضرب.

و: ما جاءنى زيد لكن عمرو، أو : بل عمرو ، وقد دعوتهما.

ومنها: أنه يعطف الفعل على الاسم ، وبالعكس إذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى : ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا﴾[٣] ، على قراءة

---

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .

واستشد به على أن «أو » هنا بمعنى الواو.

وإنما احتيج إلى جعل أو «بمعنى» الواو، لأن سواء وسِيّيْن يطلبان شيئين فلو جعلت «أو» لأحد الشيئين لكان المعنى سِيّان أحدهما، وهذا كلام مستحيل.

وفى ط : «ألا يسرخوا» بالخاء، تحريف، وفى ط: «السّرح» مكان «السّوح» وفى ط وب والنسخ المخطوطة :«غنمًا» بالغين ، وفى الخزانة «نعمًا» بالنون والعين. وسرحت الإبل سَرْحًا من باب نفع وسروحًا : رعت بنفسها.

«والنَعَم» : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل، وقال أبو عبيد : النَعم: الجمال فقط ، وتؤنث وتذكرّ وجمعه : نُعمان كَحَمَل وحُملان، وأنعام أيضًا.

قال البغدادىّ: وجميع النحويين رووا هذا البيت كذا، وقد رأيته ملفقًا من بيتين فى قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى، وهما:

وقال راعيهمُ سِيّان سيركُمُ وأن تقيموا به واغبّرت السّوحُ
وكان مثلين ألا يَسرَحُوا نَعمًا حيث استرادتْ مواشيهمْ وتَسْرِيحُ

وعلى هذا لا شاهد فيه.

ومعنى أغبّرت السّوح : أى أغبرّت ساحات ما حولهم من الجدْب.

وقال ابن الشجرى فى أماليه : وصف سنة ذات جدب، فَرَعْى الغنم وترك رعيها سواء.

والشاهد لأبى ذؤيب من قصيدة مطلعها:

نام الخلىّ وبتُّ اللّيْلَ مُشْتَجرًا كأنَّ عَيْنَىَ فيها الصّاب مذبوحُ

والمُشْتجر: الواضع خده على يده لا ينام. يقول : إن عينى من البكاء كأن الصّاب : وهو شَجر بالطائف - شق فى عينى، ومذبوح : مشقوق ، انظر: شرح أشعار الهذليّن ١٢٠-١٢٢.

من شواهد: الخصائص ١/٣٤٨، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٦١، ٢/ ٣١٥، وابن يعيش ٢/ ٨٦، ٨/ ٩١.

(٢) «أو عمرًا» سقط من ب ٢/ ٣٥٣ وفى ط : «أم عمرًا أو عمرًا».

(٣) الأنعام / ٩٦.

عاصم، أى فَلَق الإصباح، وكذا قوله تعالى: ﴿صَافَّات وَيَقْبِضْنَ﴾[١]، أى: يصففن ويقبضن، قال:

=٤٠٦ بات يُغشِّيها بعَضْب باترِ يَقْصِد في أسْؤُقها وجائرِ[٢]

أى ويجوز.

ولا يجوز: مررت برجل طويل ويضرب، على العطف، إذ ليس الاسم بتقدير الفعل.

ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس، خلافًا لبعضهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ﴾[٣] ونحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾[٤] و﴿أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[٥]

وكذا يجوز: لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غدًا، وبالعكس.

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: زيد أبوه كريم، وعالم إخوته، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعًا عليه فى كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له فى الإعراب،

---

(١) الملك / ١٩

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .

واستشهد ه على أن : «جائر» معطوف على «يَقْصد» لكونه بمعنى الفعل . أى يقصد ويجور.

و«يغشيها» من الغشاء كالغطاء وزنًا ومعنى أى يشملها ويعمها .

وضمير المؤنث للإبل، وهو فى وصف كريم بادر بعقر إبله لضيوفه و«باتر» بمعنى قاطع، و«يقصد»: أى توسط، ولم يجاوز الحدّ .

وأسوق: جمع قِلة لساق و«جائر» من جار فى حكمه إذا ظلم .

ويُعشّيها: أى يَطعمها العَشاءَ بالفتح وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشاء بالكسر وفى رواية يغشيها بالغين المعجمة من الغشاء كالغطاء بالكسر وزنًا ومعنى.

والشاهد : رجز مجهول القائل.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٦٧، والعينى ٤/ ١٧٤، والأشمونى ٣/ ١٢٠، وحاشية الصّبان ٣/ ١٢٠، وتفسير القرطبى ١٨/ ٢١٨.

وفى حاشية الصبان برواية : «يُعَشّيهما» والضمير للمرأة لأنه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع.

(٣) الأعراف / ١٧٠. (٤) الحجّ / ٢٥. (٥) فاطر / ٩.

فنحو: مررت بـرجل شريف[١] وأبوه كـريم أولـى من نحـو: برجـل أبوه كـريم وشريف، ولا سيّما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين، لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تـطابق المبتدأ والخـبر، والحال وصاحَبهـا، ألا ترى أن الأولَّين يتطـابقان تعريفًا وتنكيرًا، دون البواقى، فقولـك: جئتك أخاف، وراجيًا، وهند أبوها كريم وشريفة، ليس فى القبح نحو : برجل أبوه كريم وشريف.

ويجوز عطف الأسمية على الفعلـية، وبالعكس ، قال ابن جنى: وذلك بالواو، دون الفاء وأخواتها ، لأصالة الواو فى العطف.

واعلـم أنه تجـوز المخالـفة فى الإعـراب ، إذا عرف المـراد نحـو : مررت بـزيد وعمرو، أى : وعمرو كذلك ، ولقيت زيدًا وعمرو، أى: وعمرو كذلك، قال:

٤٠٧= وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسحتَا أو مُجلَّف[٢]

المسحت: المـذهَب ، والمجلَّف: المأخوذ الجوانب الـذى بقيت منه بقيَّـة ، فقوله: مجلف حُمِل[٣] على المعـنى ، إذ معنى لم يَـدع إلاَّ مسحتًا: لم يـبق من جَوره إلا مُسحتٌ.

ويجوز أن يكون المعنى : أو هو مجلـف، و «أو» منقطعة، أى : بل هو مجلف كما يجىء فى حروف العطف ـ أو يكـون «مجلَّف» مصدراً عطف على «عضّ»، كما فى قوله تعالى : ﴿ومزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق﴾[٤].

★★★

(١) فى المخطوطات «ظريف» بدل «شريف ».

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنهّ تجوز المخالفة فى الإعراب إذا عرف المراد كما هنا، فإن قوله :«مجلف» معطوف على قوله: «مسحتا» وهما متخالفان نصبًا ورفعًا.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢/ ٢٦ من قصيدة مطلعها:

عزَفْت بأعشاش وما كدْتَ تعزفُ وأنكرْتَ من حَدْراء ما كنتَ تَعرفُ

ورواية الـشاهـد فى الـديوانَ «أو مـجرّف» بـدل: «أو مجـلف» وفـى هامـش الديـوان : «المجرّف» المستأصل.

مـن شواهـد : الجمـل للـزجاجـى / ٢٠٤، والخصـائص ١/ ٩١،والمحـتسـب ١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥، والإنصاف / ١٨٨.، وابن يعيش ١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣.

وتفسير القرطـبى١١/ ٢١٥، والموشح / ١٦٥-١٦٦، وانظر الحلقة المفقودة لـلمحقق / ١٠٩، وما بعدها.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٥٥: «حملاً» بدل : «حُمل».

(٤) سبأ/ ١٩.

[تعريف التأكيد]

(ص): «التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول».

(ش): قوله : «يقرِّر». معنى[١] التقرير ههنا : أن يكـون مفهوم التأكيد ومؤدَّاه ثابتًا فى المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحًا، كما كان معنى «نفسه» ثابتًا فى «زيد» فى[٢] قولك : جاءنى زيد نفسه، إذ يفهم من زيد: نفس زيد.

وكذا كان معنى الإحاطة الذى فى «كلهم» مفهومًا من القوم فى : جاءنى القوم كلـهم، إذ لا بدَّ أن يـكون القـوم إشارة إلى جـماعة معـيَّنة، فـيكون حـقيقـة فى مجموعهم.

ثم إن التأكيد يقـرر ذلك الأمر والمعنى[٣] أى يجعله مستقرًا مـتحققًا بحيث لا يُظنُّ به غيره، فرُبَّ لفظ دالٍّ وضعًا على معنى حـقيقة فيه ظَنَّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إمَّا لغفلته، أو لظنه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجوُّز.

فالغَرضَ الذى وُضِع له التأكيد: أحدثلاثة أشياء:

أحدها : أن يدفع المتكلم ضَرَر غفلة السامع عنه.

وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط.

فإذا قصد المتكلم أحد هذين/ الأمرين، فـلابدَّ أن يكرِّر اللفظ الذى ظنَّ غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظنَّ به الغلـط فيه، تكريرًا لفظيًا، نحو: ضرب زيدٌ زيدٌ، أو ضرب ضربَ زيدٌ. ٣٢٩

---

(١) كلمة «معنى» سقطت من ب ٢/ ٣٥٧.

(٢) «زيد فى» سقط من ب ٢/ ٣٥٧.

(٣) كلمة : «والمعنى» سقطت من ط و ب ٢/ ٣٥٧.

ولا ينجع هنا التكرير المعنوى، وذلك[١] لأنك لو قلت: ضرب زيدٌ نفسه، فربما ظنّ بك أنك أردت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو» وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد، فقولك: نفسه لاينفعك.

وربما يُكرر غير المنسوب، والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع عنه، أو لدفع ظنه بك الغلط، وذلك إمَّا فى الحرف، نحو : إنَّ إنَّ زيدًا قائم، أو فى الجملة نحو قوله تعالى :﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[٢] .

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد فى حدّ المصنف ، لأنه يقرر أمر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولافى الشمول[٣]، ولا يضرُّه ذلك لأنه فى حد التأكيد الاسمى .

والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوُّزًا ، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يظن به تجوزًا فى ذكر المنسوب، فربما تَنسب الفعل إلى الشىء مجازًا وأنت تريد المبالغة ، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه ، كما تقول: قُتِل زيد، وأنت تريد: ضُرب ضربًا شديدًا ، أو تقول: هذا باطل، وأنت تريد : غير كامل، فيجب أيضًا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل».

والثانى: أن يظن السامع[٤] تجوُّزًا فى ذكر المنسوب إليه المعيَّن، فربَّما نسب الفعل إلى الشىء، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه، كما تقول: قطع الأميرُ اللصَّ، أى قطع غلامُه بأمره، فيجب، إذًا، إما تكرير لفظ المنسوب إليه، نحو:

---

(١) «وذلك » سقطت من ط، وب ٢/ ٣٥٧

(٢) الشرح / ٥, ٦.

(٣) «ولا فى» سقط من ب ٢/٣٥٨.

(٤) فى ب فقط : يظن السامع به تجوزًا» بزيادة «به».

ضرب زيد زيد، أى ضرب هو، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنىً، وذلك بالنفس والعين، ومتصرِّفاتهما لا غير.

والثالث : أن يظن السامع به تجوُّزًا ، لا فى أصل النسبة، بل فى نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، لأن العمومات المتخصصة كثيرة، فيدفع هذا الوهم بذكر «كله» ،و:«أجمع» وأخواته، و:«كلاهما» ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها.

فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

قوله: «أمر المتبوع» أى ما يتعلّق به من نسبة الفعل المذكور إليه، أو كونها شاملة عامة له، فالتكرير لفظًا أو معنى يقرّر ما يتعلّق بالمتبوع من اتّصافه بكونه منسوبًا إليه الفعل ، وألفاظُ الشمول تقرّر ما يتعلقُ بالمتبوع، من اتصافه بكون ما نسب إليه عامًّا لأجزائه شاملاً.

وقوله : «فى النسبة أو الشمول»[1] ، بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه، كما يقال: شأنك فى العلوّ أعظم من أن يوصف، وأمرى فى الفقر ظاهر، أى : فى باب العلوّ ، وباب الفقر.

فالمعنى يقرر أمر المتبوع فى باب كونه منسوبًا إليه، وفى باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده.

فعلى هذا يخرج عن حدّ التأكيد، نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ[2] إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[3] فإن «اثنين» و«واحد»، وإن قررّا وحققّا أمر متبوعهما، وهو الاثنينيَّة والوحدة ، لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع

(١)علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله : «قوله فى النسبة أو الشمول بيان للأمر» : أطلق النسبة ليتناول كونه منسوبًا إليه فتأمل.

(٢) فى ب ٢/ ٣٥٩: «اثين» مكان : «اثنين » تحريف.

(٣) النحل / ٥١.

منسوبًا إليه الاتخاذ الذى فى قوله تعالى : ﴿لا تَتَّخِذُوا﴾ ، ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين.

وكذا فى قوله تعالى : ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[1] فلفظ «واحدة» لم تقرر كون «نفخة» منسوبًا إليها قوله: «نُفِخ» ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة، إذ لا آحاد لها.

وقد أورد المصنف الاعتراض[2] على نفسه بنفخة واحدة، فقال: إن لفظة «واحدة» تقرر الوحدة التى فى «نفخة» فيجب أن تكون تأكيدًا.

وأجاب بأن «نفخة» وإن دلَّت على الوحدة لكن دلالة[3] تضمن لا مطابقة، لأن مدلولها بالمطابقة : نفخٌ موصوفٌ بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنًا لا مطابقة.

ولقائل أن يقول: المدلول أعمّ من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول لمتبوع[4]، هو أمر المتبوع[5] وشأنه، سواء كان ذلك مطابقة أو تضمنًا أو التزامًا.

أيضًا: أجمعون، فى قولك: جاءنى الرجال أجمعون، يقرر مدلول القوم[6] تضمنًا لا مطابقة، لأن كونهم مجتمعين فى المجىء بحيث لم يخرج منه أحد منهم: مدلول أصل الكلمة أعنى كونهم رجالاً مجتمعين، وهو مركّب من الرجال ومن اجتماعهم.

---

(١) الحاقة / ١٣

(٢) علقّ السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «قال المصنف فى الجواب تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع ، لكن «واحدة» لا تدلّ على معنى النفخة، إذ لا دلة فيها على النفخ أصلاً وأيضًا إن « واحدة» لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بأن «واحدة» تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة. وأجاب بأن الوحدة مستفادة من النفخة ضِمْناً لا قصداً.

(٣) فى ط وب ٢/ ٣٦٠: لكن ذلك دلالة بزيادة :«ذلك».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٦٠: للمتبوع بزيادة لام الجرّ.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣٦٠ : «أمر ذلك المتبوع» بزيادة : «ذلك».

(٦) فى ب فقط ٢/ ٣٦٠ : «الرجال» بدل : «القوم».

وكذا جاءنى الرجلان كلاهما، لفظة «كلا» موضوعة للاثنينيَّة التى هى مدلول «الرجلان» ضمنًا، وهو مع ذلك تأكيد.

فإن قلت: بل معنى «كلاهما» فى :جاءنى الزيدان كلاهما: كلا الزيدين وكلا الزيدين: هما الزيدان، فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة.

[وكذا معنى : «أجمعون»: أجمعهم على ما هو مذهب الخليل، ومعنى: أجمع القوم: معنى القوم مطابقة][1].

قلت: هذا وهم، لأن التأكيد هو : كلا المضاف، ومعناه: الاثنان، لا «هما» الذى هو المضاف إليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى: كلا الزيدين: اثناهما، إلا أنه لم يستعمل لفظ «اثناهما»، والاثنان، مدلول لفظ الزيدين تضمنًا لا مطابقة.

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة، والاثنينيَّة والاجتماع، لا باعتبار نسبة الفعل، لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعانى، نحو: جاءنى رجل واحد، ورجلان اثنان ورجال جماعة، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول: رجال ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وعلى هذا القياس.

أما إذا أرادوا الوحدة والاثنينيَّة والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعانى، إلا لفظ «جميع» فإن الأغلب فيه ـ كما يجىء ـ قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل.

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب:

فبعضها: لم يجىء إلا منصوبًا على الحال وهو «وحده» فقط، تقول: جاءنى زيد وحده، أى لم يشاركه أحد فى المجىء.

وبعضها: لم يجىء إلا تابعًا على أنه تأكيد، وهو «كلا» ومعناه: اثنان – كما

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٦٠.

ذكرنا- إلا أن «اثنان» لم يستعمل مضافًا فى المشهور الفصيح، استغناء بكلا، ويستعمل العوام نحو[١] بالزيدين اثنيهما.

وأجمعون ومتصرفاته مثل «كلا» لا تجيء إلا تابعة مضافة فى التقدير، على رأى الخليل، وربَّما نصبت«جمعاء» و«جُمَع» حالين، كجاءتنى القبيلة جمعاءَ والقبائل جُمَعَ، وهو قليل.

وقد يضاف أجمع[٢] ، إضافة ظاهرة ، فيؤكد به لكن بباء زائدة، نحو: جاءنى القوم بأجمعهم، ولا يقال: جاءنى القوم أجمعهم، بخلاف: «عينه» فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونها، نحو: رأيته عينَه وبعينِه.

وأمَّا جميع، فهو بمعنى «أجمعين»، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه:

إمَّا مقطوعًا عن الإضافة، حالاً كقوله تعالى : ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾[٣] ، أى بهم أجمعين، وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجىء، وإن أردت ذلك المعنى فقل: يأتينى بهم معًا، بل معناه أنه لا يتخلَّف منهم أحد، اجتمعوا فى الإتيان أو افترقوا، كأجمعين، من حيث المعنى سواء.

وإمَّا مضافًا غير تأكيد تليه العوامل[٤] نحو: مررت بجميع القوم، ورأيت جميعهم.

وإمَّا مضافًا تأكيدًا، وهو أقل الثلاثة، نحو: جاءنى القوم جميعهم.

٣٣١ وبعضها يستعمل مرة تابعًا على التأكيد/ ، ومرة حالاً، وذلك من الثلاثة فما فوقها ـ كما مر فى باب الحال ـ نحو : جاءنى القوم ثلاثتُهم، وجاءونى ثلاثتهَم.

(١) كلمة :«نحو» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٦١

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٦١: «وقد يضاف أجمعين» مكان : «أجمع» تحريف.

(٣) يوسف / ٨٣.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٦١ «تالياً للعوامل».

ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كميَّة العدد قبل ذكر لفظ التأكيد، وإلاَّ لم يكن تأكيدًا، بخلاف الوصف فى نحو: جاءنى رجال ثلاثة.

فتبيَّن بهذا أنك تقول فى الوصف: واحد واثنان، وجماعة لغير معيَّن العدد، وثلاثة وأربعة فصاعدًا لمعيَّن العدد، وتقول فى التأكيد أو الحال وهما بمعنى واحد ههنا: وحدَه ، وكلاهما، وأجمعون وأخواته لغير معيَّن العدد، وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعيَّن العدد.

فإذا قصدت بها[1] الوصف، لم يكن فى هذه الألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها.

وإذا قصدت بها التأكيد أو الحال فلابدَّ من النظر إلى متبوعاتها أو صاحبها. [بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب][2].

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ : تواكيد وصفات، إلاَّ بالنظر إلى شمول النسبة، فلا تخرج هذه الألفاظ صفات عن حدِّ التأكيد، إلا بقوله: أو الشمول، وإلاَّ ، فمعناها تأكيدًا، وصفةً، سواء.

قال المصنف: يدخل عطف البيان فى قولنا: يقررّ أمر المتبوع[3]، ويخرج بقولنا: فى النسبة أو الشمول.

أقول: إن كان معنى التقرير ما ذكرت، وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الأول

---

(١) كلمة : «بها» سقطت من ط وب ٢/ ٣٦٢.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٢/ ٣٦٢، صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله : «أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حدّ التأكيد بقوله : يقررّ أمر المتبوع. أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به.

وأما الصفة فلأن وصفها لتدل على معنى فى متبوعها. إفادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع.

وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه، فهو يقرّر أمر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره.

ودلّ عليه، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع، ويخرج بقولنا في النسبة أو الشمول.

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت ، وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الأول ودلّ عليه، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع ، نحو: جاءنى العالم زيد، والفاضل عمرو، إذ لا دلالة للعالم على زيد، بل[1] ، ربما دلَّ بعض متبوعاته عليه[2]، وذلك مع قلة الاشتراك نحو:

٤٠٨ = *أقسمَ بالله أبو حفصٍ عمرْ*[3]

إذا فرضنا أنه ليس هناك من سُمِّى بأبى حفص إلا اثنان أو ثلاثة .

وإن كان المراد بالتقرير : التوضيح، فالوصف داخل فيه[4] أيضًا.

وإن كان شيئًا آخر فليس بواضح، وينبغى صيانة الحدود عن مثل هذه المحتملات.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٦٢: «بلى» والصواب «بل» كما فى ط والمخطوطات.

(٢) فى هامش ط بعد قوله : «دلّ بعض متبوعاته عليه » علق السيد الشريف بأنه فى نسخة عبارة :«لكن لا بعينه».

(٣) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ربما دلّ على عطف البيان بعض متبوعاته مع قله الاشتراك كأبى حفص وهو المتبوع يدل على عطف البيان.وهو عمر كما بيّنه الشارح المحقق.

وهو رجز قاله أعرابى لعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وبعده:

ما إنْ بها من نَقَب ولا دَبَرْ
اغفر له اللهم إن كان فجر

وفى الخزانة: «النقباء» من نقب البعير: إذا رقّ خُفُّه.

والدبراء: من دَبر ظهر الدابة : إذا جرح من الرحل والقتب.

من شواهد: المخصص ١/ ١١٣، وابن يعيش ٣/ ٧١، وشذور الذهب / ٥٦١ والعينى ١/ ٣٩٢، ٤/ ١١٥، وتفسير القرطبى ١٩/ ٩٣، والتصريح ١/ ١٢١، ١٣١، والأشمونى ١/ ١٢٩، واللسان: «فجر».

(٤) كلمة: «فيه» سقطت من ب ٢/ ٣٦٣.

[قِسْما التوكيد]

(ص) : «وهو لفظيّ ومعنويٌّ، فاللفظى: تكرير للفظ الأول، مثل: جاءنى زيد زيد ويجرى فى الألفاظ كلها.

والمعنوى: بألفاظ محفوظة، وهى: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكتع. وأبتع وأبصع.

فالأولان يعمَّان باختلاف صيغهما وضميرهما. تقول: نفسه، نفسها، أنفسهما :، أنفسهم، أنفسهن. والثانى: للمثنى، كلاهما كلتاهما. والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى : كله، وكلها، وكلهم، وكلهنّ، والصيغ فى البواقى: أجمع، جمعاء، أجمعون، جمع».

(ش) : اعلم أن التأكيد، إمَّا لتقرير شمول النسبة، وهو بأن يكرر من حيث المعنى، ما فهم من المتبوع تضمنًا[1]، وذلك، بكِلا، وكلّ، وأجمع، وثلاثتهم وأربعتهم، ونحو ذلك.

وإمَّا لتقرير أصل النسبة، وهو إما بتكرير لفظ الأوّل، أو بتكرير ما دلَّ عليه المتبوع مطابقة، وذلك بلفظى[2] النفس والعين، وما يتصرف منهما.

والتكرير اللفظى يجرى فى الألفاظ كلها، أسماء كانت، أو أفعالاً، أو حروفًا، مفردة كانت أو جُملاً، أو غير ذلك.

والمكرّر إمّا مستقل أو غير مستقلّ.

والمستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه .

وغير المستقل: ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل، وكل حرف إلاّ مايؤدى[3] معنى الجملة، وتحذف معه فى الغالب، وهى : لا، ونعم، وبلى، فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها.

---

(١) فى ب ٢/ ٣٦٣ «تضمنًا لا مطابقة» بزيادة : لا مطابقة.

(٢) كلمة : «بلفظى» سقطت من ب فقط ٢/ ٣٦٣.

(٣) فى ط و ب ٢/ ٣٦٣: إلا التى تؤدى».

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم، كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة، فإنه لا يكرَّر وحده إلاَّ فى ضرورة الشعر، نحو قوله :

٤٠٩= فلا والله لا يُلْفَى لِما بى ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ[١]

وقوله:

٣٣٢
٤١٠= وصاليات/ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[٢]

والكاف واللام على حرف واحد مع وجود اتصالهما بمجرور، بل يكرر مع عماده نحو: مررت بِكَ بِكَ، وإنك إنك، وضربت ضربت.

وإن كان العماد فى الأول معمولاً ظاهرًا، فالمختار: عَمد الثانى بضميره، لا بظاهره، كقولك: زيد قائم فى الدار فيها.

وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائم.

والأحسن الفصل بينهما نحو: إن فى الدار إن زيداً قائم،[وإن عمد الأول بمعمول ظاهر اختير فى عمد الثانى بضميره نحو: إن زيدًا إنه قائم][٣] وليت بكرًا ليته قائم ، ويجوز عَمدُه بظاهر. أيضًا.

وقد جوَّزوا فى تكرير الضمير المتصل وجهًا آخر غير تكرير العماد وهو أن تكرره[٤]منفصلا، فتقول فى المرفوع : ضربتَ أنت ، وهو من باب تكرير

---

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٤١ واستشهد به على أنه ضرورة حيث أكدّ اللاّم الأولى باللام الثانية بدون ذكر مجرور الأولى، والقياس: لما لما بى.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٤٢ واستشهد به على ما استشهد به فى الشاهد السابق.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٦٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٤) فى ط :«تكره» تحريف واضح.

اللفظ،وإن كان الثانى مخالفًا للأول لفظًا، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، لأنه لا يجوزتكريره متصلاً بلا عماد، لئلا يصير المتصل غير متصل.

وتقول فى المجرور: مررت بك أنت ومررت به هو، لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع.

وأما المنصوب المتصل فأصله: ألاَّ يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال: رأيتك إياك، ورأيته إياه، لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل، نحو: رأيتك أنت ورأيته هو، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظيًا لأى متّصل كان، مرفوعًا أو منصوبًا أومجرورًا ، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل، لقوَّته وأصالته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور، فتُصرِّف فيه أكثر.

ومن ثمَّ لم يقع الفصل إلا بصيغة المرفوع المنفصل، كما يجىء فى باب الضمائر، ولولا هذا النظر، لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل، لما بين الجر والنصب من الأخوَّة ، كما مرَّ فى باب المثنى وجمعى التصحيح، وباب مالا يتصرف.

وقال النحاة: إن المنفصل فى نحو: ضربتك أنت: تأكيد، وفى : ضربتك إياك بدل، وهذا عجيب، فإن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول، بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوى كما يظهر فى حد كلّ منهما.

وقال الزمخشرى فى : مررت بك بك: إن الثانى بدل، وهذا أعجب[1] من الأول، إذ هو صريح التكرير[2] لفظًا ومعنىً، فهو تأكيد لا بَدَل، وهذا مثل قوله فى باب المنادى: إن الثانى فى : يا زيد زيد: بدل، وجميع ذلك تأكيد لفظى، بَلَى

(١) فى ط فقط : «هذا عجيب من الأول» صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٦٦: «صريح فى التكرير» بزيادة «فى».

يمكن فى بدل البعض والاشتمال[١]: إبدال الضمير المنصوب من المنصوب، نحو: ثلث[٢] الرغيفين أكلتهما إياه، وعِلْم الزيدين استحسنتهما إياه ـ كما يجىء فى باب البدل.

ولا يجوز إذًا تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول[٣] أكلتهما هو، كما جاز ذلك فى التأكيد، لأن المقصود فى البدل هو الثانى، فكأنه باشره النصب[٤]، فلا يجىء مرفوعًا، ألا ترى أنك تقول فى باب النداء: يا زيد أخ، فتجعله كالنداء المستقل[٥].

هذا كله فى غير المستقل، وأمَّا المستقل فتكرره بلا فصل، نحو جاءنى زيد زيد قال:

٤١١ = فأين إلى أين النّجاء ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقون احْبسِ احْبس[٦]

وقال فى الحرف المستقل:

٤١٢ = لا لا أبوح بحب بثنة إنّها أخَذَتْ علىّ مواثقًا وعُهودا[٧]

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٦٦: وبدل الاشتمال» بزيادة «وبدل».
(٢) فى ط : «وثلاث الرغيفين» تحريف.
(٣)ف ب فقط ٢/ ٣٦٦ : «فلا يقال».
(٤) فى ط وب ٢/ ٣٦٦ : «الناصب».
(٥) فى ط : «المقبل» تحريف.
(٦) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المستقبل يجوز تكريره بلا فصل.
والظاهر أنه من تكرير المفردات لا الجمل.
وذكر البغدادى أن هذا البيت على شهرته لم يعلم له قائل.
من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٤٣، والعينى ٣/ ٣٥٣، والتصريح ١/ ٣١٨، والأشمونى ٢/ ٩٨. والهمع والدرر رقم ١٥٢٧
(٧) هو الشاهد الستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .. سبق ذكره رقم ٤١٢
استشهد به على ما استشهد به فى البيت قبله.
والشاهد من قصيدة لجميل العذرىّ، وليست فى ديوانه، تحقيق سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب- نشر مكتبة الحياة- بيروت.
من شواهد العينى ٤/ ١١٤، والتصريح ٢/ ١٢٩، والهمع والدرر رقم ١٥٦٨ والأشمونى ٣/ ٨٤، وحاشية يس ٢/ ١٣٠.

أو مع فصل ، كقوله:

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها [١] =٤١٣

وقال تعالى :﴿ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُون﴾ [٢]

ويحسن التكرير، إذا ذكرت ما يطلب شيئين، أولهما له ذيل، فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الأول، نحو، قوله تعالى : ﴿لا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ/ ٣٣٣ بِمَا أَتَوْا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ بالتاء أيضًا ﴿بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[٣] فإنه طال المفعول الأول بصلته.

ثم[٤] التأكيد اللفظى على ضربين، لأنك إمَّا أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو: جاءنى زيد زيد، وجاءنى جاءنى زيد، أو تقويه بمُوازنة مع اتفاقهما فى الحرف الأخير، ويسمَّى إتباعًا، وهو على ثلاثة أضرب:

لأنه إمَّا أن يكون للثانى معنى ظاهر، نحو: هنيئًا مريئًا، وهو سرٌّ برٌّ، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى، وإن لم يكن له فى حال الإفراد، معنىً، نحو قولك: حَسَن بَسَن فسَن، أو يكون له معنى متكلَّف غير ظاهر نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشىء، أى استخرجته.

(١) هو الشاهد الحادى والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المستقل يجوز تكريره للتأكيد مع فاصل كما جاز بدونه وبعده:
أما ترى الموْت لدى أوراكها.
والشاهد لطفيل بن يزيد الحارثى حين أغارت كندة على نعمه، فلحقهم وهو يقول ذلك الرجز .
من شواهد : سيبويه ١/ ١٢٣، ٢/ ٣٧، والمقتضب ٣/ ٣٦٩ والكامل ٢/ ٥٨٨ نشر مؤسسة الرسالة، والمخصص ١٧/ ٦٣, ٦٦ وابن الشجرى ٢/ ١١١, ١٣٥، والإنصاف / ٥٣٧، وشرح الشذور/ ١١٨، واللسان: ترك .
(٢) يوسف / ٣٧، وفصلت / ٧.
(٣) آل عمران / ١٨٨.
(٤) «ثم» سقطت من ط.

وقولهم: أكتعون[١] أبتعون أبصعون، قيل: من القسم الثانى أى لا معنى لها مفردة، وقيل: من الثالث، مشتقة من : حول كتيع أى تامّ، ومن تبصَّع العرق[٢] أى سال أو من بصع أى روِى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه[٣].

وعلى الوجهين يمكن أن يحمل ما قال ابن برهان: إن هذه الألفاظ تأكيد لـ «أجمعون» لا للمؤكد الأول، فكأنه جعلها إمَّا من القسم الثانى أو من الثالث، لأنها بالنسبة إلى «أجمعون» كحسن بسن، أو خبيث نبيث.

وباب الإتباع بعضه مبنىّ، كحيْص بَيْص[٤]، وحَيث بَيْث[٥]- كما يجىء فى المركب.

ويجب أن يراعى تجانس اللفظين فى باب الإتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو «بَوص» ياءً، وأصله : حيص بوص.

وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو: والله ثم والله، وقوله تعالى : ﴿فَلا تَحْسَبَنَّهُم﴾[٦] بعد قوله : ﴿لا تَحْسَبَنَّ﴾بخلاف التأكيد المعنوى فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض، ولا يقطع، كما جاز العطف والقطع فى الوصف، فلا يقال: جاءنى القوم كلّهُم وأجمعون، ولا جاءنى القوم كلّهم أجمعين، لأنه إنما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاًّ بنفسه مستغنيًا عما تقدّم عليه، وجاز القطع فيه تنبيهًا على المدح أو الذم أو الترحم الذى فيه، وألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض، ولا فيها معنى المدح، والذم والترحم فتقطع ، فلو عطفت أو قطعت، لكان كعطف الشىء على نفسه، وقطع الشىء عن نفسه .

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٦٧ : «وقولهم أجمعون أكتعون» بزيادة أجمعون، صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٦٧ «إذًا » مكان «أى».

(٣) فى ط : «مفرزه» تحريف واضح.

(٤) فى هامش ط : وقعوا فى حيص بيص أى فى فتنة تموج بأهلها.

(٥) فى هامش ط تركوا البلاد حيث بيث أى منتشرين مسرعين.

(٦) آل عمران / ١٨٨

[وأما جواز العطف فى بعض التأكيد اللفظى بالفاء أو ثم فلما : يجىء فى حروف العطف](١).

وقد يفيد بعض الإبدال معنى ألفاظ الشمول فيجرى مجرى التّأكيد، وذلك قولهم: ضُرِب زيد ظهرُه وبطنه، أو: يدُه ورجلهُ ، وهو بدل البعض من الكل فى الأصل، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معًا معنى «كلّه» فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل، وعلى التأكيد.

وكذا قولهم: مُطرنا سهلُنا وجَبَلُنا، ومُطرنا زرعُنا وضَرعُنا، والمراد بالضرع: المواشى، ومُطِر قومُك ليلُهم ونهارُهم، هذه الثلاثة فى الأصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد، لأن المعنى: مطرت أماكُننا كُلُّها، ومطرت أموالُنا كلُّها ، ومطرت أوقاتُهم كلُّها، على حذف المُضاف من متبوعاتها، فيجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد، ولجريها مجرى «أجمعون» جاز حذف الضمير منها، ولا يطرد ذلك فى بدل البعض وبدل الاشتمال، فقيل: ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وضُرِبَ عمرو: اليدُ والرجلُ ، ومُطرنا السهلُ والجبلُ ، ومطرنا الزرعُ والضّرْع، ومُطِر قومك الليلُ والنهارُ ، وقولنا مُطرت أوقاتُهم، كقولهم: صِيدَ عليه يومان، على إسناد الفعل/ المبنى للمفعول(٢) إلى الزمان. ٣٣٤

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبًا ، نحو: ضُرِب زيدٌ ظهرَه وبطنَه، إمَّا على أنه مفعول ثان أى على ظهره وبطنه، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾(٣) أى من قومه، أو على الظرف، أى : فى ظهره وبطنه، نحو: دخلت البيتَ ، ومشيت الشامَ، وعلى الوجهين، لا يقاس عليه، فلا يقال: ضُرِب زيدٌ اليد والرِّجْلَ.

وتقول: مَطَرتهم السماءُ ظهراً وبطنًا، نصب على الظرف أو المفعول الثانى، أو البدل.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٦٨

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٦٩: «للمجهول» بدل: «للمفعول».

(٣) الأعراف / ١٥٥ .

وكذا تقول: مطِرنا السّهلَ والجبلَ بالنصب على الظرف شاذًا.

قال الخليل: يقال أيضًا: مطِرنا الزرعَ والضرعَ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ، وتقول: مطِر قومك الليلَ والنهارَ، على الظرف.

وهذا جميع ألفاظ التوكيد:

قوله: «فالأوَّلان» يعنى نفسه وعينه. قوله: «يعمَّان» أى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، فى المذكر والمؤنث، فللواحد المؤنث تغيير(١) الضمير فقط، تقول فى نفسه وعينه: نفسها وعينها، وتغيير(٢) الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما، نحو: الرجلان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما، وقد يقال: نفساهما وعيناهما، على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب.

والأول أوْلى، لأن نحو: قلوبكما، أولى من: قلباكما ـ كما يجىء فى باب المثنى، ـ وتقول: الرجال أنفسهم وأعينهم، والنسوة أنفسهن وأعينهن.

قوله: «والثانى» يعنى «كِلا» لمثنى المذكّر»، و«كلتا» لمثنى المؤنث، تقول كلانا، وكلتاهما وكلتاكما.

قوله: «والباقى» ، أى: كله، وأجمع، إلى : أبصع، لغير المثنى أى: للمفردَين، والجمعين باختلاف الضمير فقط فى «كله» ، و«كلها» و«كلهم» ، «كلهن» .

وكذا: «جميعهم» وإن لم يذكره المصنف ، وباختلاف الصيغ فى البواقى، يعنى فى : أجمع وما بعده، تقول للواحد المذكر: أجمع أكتع أبتع أبصع(٣)، وللواحدة : جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجمع المذكر العاقل: أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجمع المؤنث: جُمع كُتَع بُتع بُصَع، عاقلاً كان أو غيره.

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٦٩ : «تغير».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٦٩: «تغير».

(٣) أكتع أبتع أبصع إتباع لأجمع.

ويجوز لك إجراء ما للواحدة: أعنى جمعاء وأخواتها على كل جمع إلاَّ جمع سلامة المذكر، لأنه لا يؤنث ـ كما يجىء ، فتقول: بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو الزينبات أو بالدُّور، كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، لتأويلك لها كلها بالجماعة.

ويجوز لك، أيضًا، إجراء جميع الجموع، إلا جمع المذكر السالم، مجرى جمع المؤنث نحو: بالقصور أو بالدور كلهنَّ جُمع كتع بتع بُصع، كما تقول: بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع[1].

وجوَّز الأندلسى فى جمع المذكر العاقل إذا كان مكسَّرًا أن تقول : بالرجال كلهنَّ جمع كتع. على تأويل الجماعات مستشهدًا بقول جرير:

أقبلن من ثَهْلان أو وادى خَيَمْ على قِلاص مثلِ خِيطانِ السَّلَم[2] =٤١٤

ومنه قولهم : الخوارج ، جمع خارجة، أى فرقة خارجة ، وقوله تعالى : ﴿وَالصَّافَّات صَفًّا﴾[3] أى الطوائف الصافات.

وليس بشىء لأن ذلك إنما جاز فى نحو: الخوارج والصافات ، لكون واحدها مؤنث اللفظ، كما ذكرنا.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٧٠: كتع بتع بصع بزيادة : بتع وبصع.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الأندلسىّ جوّز أن يقال فى جمع المذكر العاقل المكسّر الرجال كُلُّهن، مستدلاً بهذا البيت، ولم يظهر لى وجهه.

وكان وجه الاستدلال أن نون «أقبلن» ضمير العقلاء الذكور، أى الرجال أو الركب أو نحوهما، وإنما أنث لتأويله بالجماعة.

والشاهد لجرير من رجز قاله فى مدح الحكم / ٤٢٤ برواية البيت الأول:

أقبلن من جَنْبَيْ فتاخٍ وإضم

وفتاخ وإضم : موضعان، وثهلان وخيم برواية الخزانة : جبلان .

من شواهد : سمط اللآلئ / ٦٤٦، والكامل / ٦٤٧ ,١١٠٩.

(٣) الصافات / ١

وقد أجاز الكوفيون والأخفش: لمثنى المذكر، أجمعان أكعتان أبتعان أبصعان، ولمثنى المؤنث: جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع.

[شرط التوكيد بـ «كلّ»]

(ص): «ولا يؤكد بكل وأجمع، إلا ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسّا أو حُكْما نحو: أكرمت القوم كُلَّهم، واشتريت العبدَ كُلّه بخلاف: جاء زيد كُلُّه».

(ش): يعنى بالذى يصح افتراق أجزائه حسًا، نحو: القوم، والرجال، فإن له أفرادًا / [1] يتميز فى الحس بعضها من بعض، وبالذى يصح افتراق أجزائه حكمًا، مفردًا متصل الأجزاء، كالعبد والدار وزيد، فإنه تفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالشراءوالبيع، فيجوز توكيده، بالكل إذًا[2] نحو: اشتريت العبد كله، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقى، ولا تفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعضها كالمجىء والذهاب، فلا تقول: جاءنى العبد كله، وذهب زيد كله[3]، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجىء، بأن يجىء بعض منه[4] ولا يجىء الباقى. ٣٣٥

فعلى هذا القياس: لا يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأن (الزيدان)[5] لا يصح افتراقهما بالنظر[6] إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلاَّ بين اثنين أو أكثر، فلا يصح أن يقال: اختصم زيد وحده.

وأجاز الأخفش: اختصم الزيدان كلاهما، وهو مردود بما ذكرنا، وبعدم السماع.

---

(١) فى ط: «فإن له أفراد» تحريف.

(٢) ف ب فقط ٢/ ٣٧١: توكيده إذًا بالكل.

(٣) فى ط فقط سقطت كلمة: «كله».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٧٢ «بعضه» بدل بعض منه.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣٧٢: «الزيدين» وفى ط والمخطوطات: «الزيدان» لأنه قصد لفظها.

(٦) فى ب فقط ٢/ ٣٧٢: «بالنسبة مكان: «بالنظر».

وقد كان يحتمل نحو: اشتريت العبدَين واشتريت العبيد، من افتراق الأجزاء حُكمًا ما احتمل المفرد، أعنى نحو: اشريت العبد كله، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد[١] إذ لو قلت : اشتريت العبيد كلهم لِرفْع احتمال افتراق الأجزاء حكمًا لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حسًا .

والاحتمال الثانى أظهر، لكون الافتراق الثانى أشهر فيسبق الوهم[٢] إليه، فلا يحصل المقصود ، فإذا أردت رَفعَ أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبدَين وجميع أجزاء العبيد.

وإذا كان الاسم نكرة، لم يؤكد، إذ التأكيد، كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع، ورفع الاحتمال عن ذات النكرة[٣] وأنه أى شيء هو أولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته، أى الاحتمال فى النسبة، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها.

ويستثنى من الحكم المذكور- أعنى مع[٤] تأكيد النكرات شيء واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حُكمًا لا محكومًا عليه[٥]، كقوله عليه الصلاة والسلام : «فنكاحها باطل باطل باطل» ومثله قوله تعالى : ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[٦] فهو مثل: ضرب ضرب زيد، وأمَّا تكرير المنكَّر فى نحو قولك: قرأت

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٧٢ : «يالتأكيد». بأل

(٢) فى ط وب ٢/ ٣٧٢ : «النهم» بدل «الوهم» تحريف.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٣٧٢ : «المنكر».

(٤) فى ب فقط : «ضع» مكان : «مع» تحريف.

(٥) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «فلا يصح على هذا : جاءنى رجل رجل » لدفع توهم غفلة السامع أو اعتقاده غلط المتكلم.

وقد يقال: الممنوع تأكيد المنكر تأكيدًا معنويًا لا تأكيدًا لفظيًا ، وهذا أقرب ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الألفاظ معرفة.

(٦) الفجر/ ٢١

الكتاب سورةً سورةً ، وقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[١] فليس في الحقيقة تأكيدًا، إذ ليس الثانى لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى، لأن الثانى غير الأول معنىً، والمعنى: جميع السُّور، وصفوفًا مختلفة.

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكَّر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتًا [٢]، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكلّ وأخواته لا بالنفس والعين.

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت، فعلى هذا، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا عندهم، خلافًا للبصريين.

وأمَّا نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تأكيده.

واستشهد الكوفيَّة لجواز ذلك بقوله:

=٤١٥ يا ليتنى كنت صبياً مرضعا تحملنى الذّلفاء حولاً أكتعا [٣]

وقال الآخر:

=٤١٦ قد صرَّت البَكْرة يوماً أجمعاَ[٤]

---

(١) الفجر / ٢٢.

(٢) فى ط : «معلوم المقدار مؤقتًا» صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد الثالث والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين استشهدوا به على جواز توكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار، وهو حول بمعنى العام.

وفيه شاهد آخر وهو التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع.

نسبه لأعرابى نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبى يبكى، فكلمابكى قبلّته فأنشأ يقول هذا الرجز.

من شواهد : المقرب ١/ ٢٤٠، والهمع والدرر رقم ١٥٥٦.

(٤) هو الشاهد الخامس والعشرون فى الخزانة، وقد سبق ذكره رقم ٢٦.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

ونقل البغدادى نصًا لابن جنى ذكر فيه أن وجهه عنده أن أجمع هذه ليست التى تستعمل للتأكيد، ولكن التى فى قولك : أخذت المال بأجمعه وأجمعه بفتح الميم وضمها أى بكليته، فدخول العامل عليها ومباشرتها إياها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد، فذلك قوله:

يومًا أجمعًا أى يومًا بأجمعه، ثم حذف حرف الجر، ثم أبدل الهاء ألفًا فصار أجمعا.

وأمَّا قوله:

أولاك بنو خيْرٍ وشرٍّ كليهما جميعًا ومعروفٍ ألمَّ ومُنْكَرِ [١] =٤١٧

فحمل «كليهما» على البدل، عند أهل المصريين أوْلى لأن: «خير» و«شر» ليسا بمؤقتين.

ويجوز مجىء «كليهما» غير تأكيد، إذا كان تابعًا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى: ﴿إمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا﴾[٢] فإنه عطف على «أحدهما» وليس لفظ «أحدهما» تأكيدًا/ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه، وفى قراءة: ٣٣٦ «إمَّا يَبْلُغَانّ»[٣] هو بدل لكونه معطوفًا[٤] على البدل.

وقد يحذف المؤكَّد، وأكثر ذلك فى الصلة كقولك: جاءنى قوم ضربت كلهم أجمعين.

وبعدها خبر المبتدأ نحو: القبيلةُ أعطيتُ كلَّهم أجمعين، وذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة، أولى منه فى الصفة، وكونه فى

(١) هو الشاهد الرابع والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ حمْل كليهما فيه على البدل عند أهل المصريين أوْلى لأن خيرًا أو شرًّا ليسا بمؤقتين.
والشاهد لمسافع بن حذيفة العبسى وهو شاعر جاهلى.
وفى شرح الحماسة للمرزوقى ٢/ ٩٨٩ ذكر ثلاثة أبيات قبل هذا البيت وهى:

أبعد بنى عمرو أُسَدُّ بمُقْبلٍ من العيش أوْ آسى على إثْر مُدبر
وليس وراءالشىء شىء يردّهُ عليك إذا ولّى سوى الصبر فاصبْر
سلام بنى عمروٍ على حيث هامُكمْ جمالَ النّدىِّ والقنا والسّنَوّر

(٢) الإسراء / ٢٣
(٣) هى قراءة حمزة والكسائى، وخلف والمطوعى، والأعمش والجحدرىّ انظر قراءة رقم ٤٥١٥ فى معجم القراءات القرآنية.
(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٧٤: هو بدل لأنه معطوف على البدل.

الصفة أولَى منه فى خبر المبتدأ، وبعضهم مَنَع من حذف المؤكَّد، لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل، فتنافيا.

وقال هشام : إذا عطفت على شىء لم تحتج إلى تأكيده، ولعلَّه نظر إلى أن العطف عليه دالٌ على أنك لم تغلط فيه، والأولى الجواز، نحو: ضرب زيد زيد وعمرو، لأنك ربَّما تجوَّزت فى نسبة الضرب إلى زيد، أو ربَّما غلطت فى ذكر زيد وأردت: ضرب بكر، وعطفت بناء على أن المذكور بكر.

[تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين]

(ص) : «وإذا أكِّد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكِّد بمنفصل نحو : ضربت أنت نفسك»

(ش) : قد مضى شرحه فى باب العطف.

[الجمع بين ألفاظ التوكيد وترتيبها]

(ص) : «وأكتع وأخواته [(١)] : إتباع[(٢)] لأجمع، فلا تتقدم ، وذكرها دونه ضعيف».

(ش) : اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس، ثم العين، ثم الكلّ ثم أجمعين، ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين.

أمَّا تقديم النفس والعين على الكل، فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنىً فيها، فتقديم النفس على صفتها أولَى.

وأمَّا تقديم النفس على العين فلأن النفس، لفظ موضوع لماهيتها حقيقة، ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة، كالوجه فى قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[(٣)] أى ذاته .

---

(١) فى ط: وأخواه .

(٢) علق السيد الشريف بقوله : المشهور بفتح الهمزة، وفى المقروءة على المصنف بكسرها».

(٣) القصص / ٨٨

وأمَّا تقديم الكل علـى أجمع فلكونه جامدًا وإتباع المشـتق للجامد أولى، ولا سيَّما إذا كان المشتق على وزن الصفة، وهو أفعل.

وأيضًا ، أن «كلاّ» قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا تأكيدًا».

وأمَّا تـقديم أجمـع على أخـواته فلكـونه أدلَّ على مـعنى الجـمعية المـرادة من جميعها وأمَّا تقديم أكتع في الصحيـح على أخويه، فلكونه في إفادة معنى الجمع منهما، لأنه من قولهم: حول كتيع أي تام، وهذا المعنى خافٍ فيهما.

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت.

ومن «النفس» إلى «أجمع» لا يلزم أن يكون الأخـير تابعًا للمقدَّم بل لك أن تذكر العين من دون النفس، وأجمع ومتصرِّفاته وأخواته من دون كل.

وأمَّا أكـتع وأخواه، فالـبصريـون، على مـا حكى الأندلـسي عنـهم[1] جعلوا النهايـة: أبصع ومتصرِّفـاته، ولم يذكروا أبتع ومـتصرفاته، قال: وهـذا يدل على قلّته.

والبغداديَّة جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع، وكذا ذكر الجزُولي.

والزمـخشري قدَّم أبـتع علـى أبصع، وتبـعه المصـنف، ولا أدري ما صحـته؟ والمشهور: أبصع بالصاد المهملة وقيل: بالضاد المعجمة.

والمشـهور أنـك إذا ذكرت أخـوات أجمع، وجـب الابتـداء بأجـمع ثـم تجيء بأخواته على هذا الترتيب: أجمع، أكتع أبصع أبتع.

ولا خلاف في أنه لايجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته.

وقال ابن كيسان: تبد بأيهنّ[2] شئت بعد أجمع.

---

(١) في ب فقط ٢/ ٣٧٦: «حكى عنهم الأندلسي» بتقديم الجار والمجرور.

(٢) في ب فقط ٢/ ٣٧٦: «بأيها» بدل: «بأيتهن».

والقول الثالث: أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلاثة الباقية.

والقول الرابع: جواز حذف أجمع، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض.

وسُمِع: جاءنى القوم أكتعون، وسمع أيضًا، أجمع أبصع، وجُمع بُصع، وأيضًا: جُمع/ بتُع، وأيضًا: جُمع بصُعٍ بتُع.

٣٣٧

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر النفس والعين والكل وأجمع معًا وجب الترتيب المذكور.

قال ابن بَرهان: إذا قلت: جاءنى القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، فكلهم تأكيد للقوم، وأجمعون تأكيد لكلّهم، وكذا البواقى: كل واحد منها تأكيد لما قبله.

وقال غيره: الصحيح أنَّ كلَّها تأكيد للمؤكَّد الأول، كالصفات المتتالية.

وقال المبرد والزجاج فى قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾: إن «كلّهم» دال على الاحاطة. وأجمعون: على أن السجود منهم فى حالة واحدة؛ وليس بشىء، لأنك إذا قلت: جاءنى القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقًا منهم، لا اجتماعهم فى وقت واحد، فكذا يكون مع تقدم لفظ «كلهم»، وكأنهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد؛ وأىّ محذور فى ذلك مع قصد المبالغة؟

★ ★ ★

(١) الحجر/ ٣٠، وصٓ/ ٧٣.

[البدل]

(ص): «البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه».

(ش): قوله : «مقصود بما نسب إلى المتبوع» يخرج التأكيد والوصف، وعطف البيان، كما قال.

قوله: «دونه» يخرج عطف النسق، لأن المقصود هناك: التابع والمتبوع معًا، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه: الثانى دون الأول. هذا قوله.

ولا يطرد ما قاله فى نحو: جاءنى زيد بل عمرو، فإن المقصود هو الثانى دون الأول مع أنه عطف نسق.

البدل وعطف البيان

أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لِي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاَّ البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أمَّا بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بِمَن مررت؟ أو ظَنَّ أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه.

ومثله قول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[١].

ومن البدل أيضًا، قولك: مررت بقوم: عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ، والرفع جيِّد، أى: هم عبدُ الله وزيدٌ وخالد، قال:

يامــيّ إن تَفْقدِي قــوماً ولــدِتهمُ أو تُخْلَسيهمْ فإن الدَّهر خلاَّسُ[٢] =٨١٤

(١) الشورى / ٥٢، ٥٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «عمرو وعبد مناف والـذى» بدل مقطوع من «قومًا» كأنه قال: منهم أومن القوم الذين فقدوا على الابتداء، أو يكون خبر مبتدأ كانه قال: بعضهم.

ولو نُصِبَتْ عـلى البدل من القوم لجاز، وعبـاس بدل من آبى، وآبى بدل من الذى، ولو أُبْـدلت لفسد الكلام، لأنا إذا نصبنا وجب أن ينصب الذى هو بدل منه فكنا نقول: «عباسًا» هذا نص نقله البغدادى عن ابن خلف فى الخزانة. ومعنى: «تُخْلَسِيهم» بالبناء للمفعول» أى يؤخذون منك بغتة. =

عمـروٌ وعبدُ منافٍ والذي عَهِـدَتْ ببطـن عَرعَرَ آبي الضيـم عبّـاسُ

قالوا: الفرق بينهـما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان(١) فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن [ولولا المبين لم يؤت به](٢) فيكون المقصود هو الأول.

والجواب: أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط، ولا فى سائر الأبدال إلا الغلط، فإن كون الثانى فيه هو المقصود بها(٣) دون الأول ظاهر.

وإنما قلنا ذلك، لأن الأوَّل فى الأبدال الثلاثة منسوب إليه فى الظاهر ولا بدَّ أن يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر؛ كما يذكر فى كل واحد من الثلاثة(٤)، صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيَّما كلامه تعالى وكلام نبيه ﷺ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه فى الظاهر، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر.

= و«عرعر» مكان.

والضمير فى «عهدت» يرجع إلى ميّ.

والبيتان مطلعا قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى.

من شواهدهْ: سيبويه ١/ ٢٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٥، وفى ١/ ٤٣٩ نسبا لمالك بن خالد الخناعىّ.

وبعدهما:

يأمى إن سباع الأرض هالكةٌ والغُفر والأُدْم والآرام والناس

و«الغُفر»: ولد الوعل. و«الأدم»: الظباء البيض تعلوهن خطوط فيهن غيرة.

و«الأرام»: الظباء الخالصة البياض.

(١) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصودًا أصليًا. والحاصل أن مثل قوله: «جاءنى زيد أخوك إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثانى تتمة له توضيحًا، فالثانى عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثانى وجئت بالأول توطئة له مبالغة فى الإسناد فالثانى بدل».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٨٠ صوابه من المخطوطات.

(٣) كلمة: «بها» سقطت من ط وب ٢/ ٣٨٠. صوابه من المخطوطات.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٨٠: «كما يذكر فى الأبدال الثلاثة».

ثم تقول فى بدل الكل: إن الفائدة فى ذكرهما معًا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء:

إمَّا كون الأول أشهر والثانى متصفًا بصفة، نحو: بزيد رجل صالح.

أو كون أولهما متصفًا بصفة والثانى أشهر، نحو: بالعالم زيد، وبرجل صالح زيد.

وقد يكون الثانى لمجرَّد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس فى الأول فائدة ليست فى الثانى، وذلك لأن للإبهام[١] أولاً ثم التفسير ثانياً وقْعًا وتأثيرًا ليس للإتيان بالمفسَّر أولاً، وذلك نحو: برجل زيد، فإن الفائدة الحاصلة من «رجل». تحصل من زيد، مع زيادة التعريف، لكن الغَرضَ: ما ذكرنا.

ولايجوز العكس نحو: بزيد رجل، إذا لا فائدة فى الإبهام بعد التفسير.

ثم يسمَّى بعطف البيان من جملة بدل الكل: ما يكون الثانى فيه موضحًا للأول، وذلك إمَّا بأن يكون لشىء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخصَّ منه نحو قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر[٢] =٤١٩

فإن ابن الخطاب رضى الله عنه كان، بعمر، أشهر منه بأبى حفص، ولو فرضنا أنه ليس فى الدنيا مَن اسمه عُمر، ولا مَن كنيته[٣]: أبو حفص إلاَّ إيَّاه.

وإمَّا بأن يكون اسمان مطلقان على ذات، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، سواء كان أشهر من الأول لو أفرد، أوْ، لا، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد، وهناك خمسة رجال مسمَّين بزيد: أحدهم أخوك، فإذا قيل: جاءنى أخوك زيد، فزيد أحد أفراد «أخيك» أى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ «أخيك».

وكذا ان عكس فقيل: جاءنى زيد أخوك، فأخوك واحد من جملة من يطلق

---

(١) فى ظ: «لأن الإبهام».

(٢) سبق ذكره قريبًا وهو السادس والستون بعد الثلاثمائة، وسبق ذكره رقم: ٤٠٨

(٣) فى ط: «كنبة» بدل: «كنيته» تحريف.

عليهم اسم[١] زيد؛ فالثانى فى الصورتين أخصّ من الأول عند الاقتران، وأمَّا عند الانفراد فأحدهما مساو للآخر فى الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة.

والأغلب أن يكون البدل جامداً، بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثانى ولم يحتج إلى متبوع قبله [فى المعنى][٢] وإن لم يكن جامداً كقوله:

٤٢٠= فلا وأبيكِ خيْرٍ منكِ أنى ليؤْذينى التّحمحُمُ والصّهيلُ[٣]

قدر الموصوف: أى فلا وأبيك رجل خير منك، بخلاف الصفة، فإنك لو حذفت الأول فى جانى زيد العالم لاحتاج الثانى إلى مُقدر قبله، لأن الوصف لابد له من موصوف، فلذا قيل: إن الثانى فى نحو[٤]:

٤٢١= * العائذات الطير [٥]*

بدل، وفى الطير العائذات صفة.

---

(١) كلمة: «اسم» سقطت من ط وب ٢/ ٣١١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣١١.

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة .
واستشده به على أن «خير» بالجرّ بدل من أبيك بتقدير الموصوف، أى رجل خير منك، وهذا البدل بدل كل من كل. ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة، وهى أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها كقوله تعالى: ﴿بالناصية نَاصيَةٍ كَاذبَةٍ خَاطئَةٍ﴾ وهذا على رواية الجرّ. وفيه رواية أخرى وهو رفع «خير» فكأنه قال: هو خير منك. وهذه الرواية رواها البغدادى عن ابى الحسن الأخفش وهذا البيت من أبيات لشمير بن الحارث الضبّى من قصيدة مطلعها:
دعوت الله حتى خفت ألا يكون الله يسمع ما أقول.
من شواهد: نوادر أبى زيد / ٣٨١. والتحمحم: صوت الفرس: إذا طلب العلف، والصهيل: صوته مطلقاً.

(٤) كلمة: «نحو» سقط منه ب ٢/ ٣٨٢.

(٥) قطعة من بيت للنابغة الذْبياني وهو:
والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبانُ مكّة بين الغيل والسند
وهو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانه، وتقدم ذكره رقم ٣٩١.

وبخلاف التأكيد، فإنه وإن كان جامدًا، لكن كـون معناه مفهومًا من المتبوع لو سكتَّ عليه، منع من اعتباره مستقلاً.

ولما لـم يكن للـبدل معنـى فى المتبـوع حتى يحـتاج إلى المتـبوع، كما احـتاج الوصـف، ولم يفهـم معناه مـن المتبوع كـما فُهِم ذلـك فى التأكـيد جاز اعتـباره مستقلاً لفظًـا، أى صالحًا لأن يقوم مقام المتبوع. ولما كان اعرابـه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل، أخرى.

فالأول نحو: يا زيد أخ، ويأ أخانا زيدُ مبنيّين.

والثانـى نحو: ياغلام بشـرٌ وبشراً معربًـا بالوجهيـن، ويا أخانا زيداً بالـنصب، وكذا قوله:

* أنا ابن التّارك البكريّ بشرٍ [١]* =٤٢٢

بالجر.

وكذا المنـسوق يجوز جعلـه مستقلاّ نـحو: يا زيد وعمـرُو، وغير مستقـل نحو يازيد والحارث، للعلة المذكورة بعينها.

وإنما لـم يجـز: يازيد وعمراً، ولا يازيـد عمروٌ بالتنـوين كما جاز: يا غـلام بشرٌ وبشراً فى البدل، لأن العاطف كحرف النداء، والمعطوف صالح لمباشرته له.

والفائدة فى بدل البعض والاشتمال: البيـان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، لما فيه مـن التأثير فى الـنفس، وذلك أن المتكـلم يحقق [بالـثانى][٢] بعد التجوز والمسـامحة بالأول، تـقول: أكلت الـرغيف ثلـثه[٣]، فتقـصد بالرغيـف ثلث[٤]

(١) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٢٩ وتمامه:

* عليه الطير ترقبه وقوعا*

وفى ب ٢/ ٣٨٢ أضاف إليه العجز، وهذه الإضافة ليست فى الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب ٢/ ٣٧٣.

(٣)، (٤) فى ط: ثلاثة بدل: «ثلثه» تحريف.

الرغيف، ثم تبيَّن ذلك بقولك ثلث[١]؛ وكذا فى بدل الاشتمال[٢]، فإن الأول فيه يجب أن يكـون بحيث يجوز أنْ يطـلق ويراد به الثانـى نحو: أعجبنى زيـد علمهُ، وسُلِب زيد ثوبُه، فإنك قد تقول أعجبـنى زيد، إذا أعجبك علمه، وسلِب زيد، إذا سُلِبَ ثـوبه على حذف المـضاف، ولا يجوز أن تـقول: ضربت زيداً وقـد ضربت غلامه.

وقال سيبويه فى قولهم: رأيت قومك أكثرَهُم، وصرفت وجوَهها أوّلها: أنك: أرَدتَ: رأيت أكثـر قومك وصرفـت وجوهَ أولها، ولـكنك ثنّيت الاسم توكيداً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ/ الْمَلائكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٣]. وهذا الذى قاله قريب، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه. ٣٣٩

قالوا: والفرق الآخر: أن البدل فى حكم تكريـر العامل؛ ولو سلمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً، فبأى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟[٤].

ولنا أن ندَّعى ذلك فيما سمَّوه عطف البيان مع التسليم فى البدل.

وفرقوا أيـضًا بينهـما بعدم وجـوب توافق البدل والمـبدل منه تعـريفًا وتنـكيراً بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف فى المسمّى عطف بيان أيضًا.

هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى.

---

(١) فى ط: ثلاثة بدل «ثلث» تحريف.

(٢) فى ب ٢/ ٣٨٣: الاستمال «بالسّين» تحريف.

(٣) صٓ/ ٧٣.

(٤) علق السـيد الشريف فى هامـش ط بقوله: «يعرف ذلـك بمقامات الكلام وقرائـن الأحوال، فإن كان المناسب للمقام المبالغة فى الإسناد، وتكرر الحكم حمل على قصد تكرير العامل.
وإن كان المناسبة له مجرّد التوضيح حمل على عدم القصد».

[أقسام البدل]

(ص): «وهو بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط»، فالأول: مدلوله مدلول الأول.

والثانى: جزؤه، والثالث: بينه وبينه ملابسة بغيرهما.

والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره».

(ش): قوله: «فالأول مدلوله مدلول الأول» فيه تسامح، إذ مدلول قولك: «أخيك» فى: بزيد أخيك، لو كان عين مدلول زيد لكان توكيدًا ونحن نعرف أن «أخيك[1]» يدل على أخوة المخاطب، ولم يكن يدل عليها زيد، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدها يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر.

قوله: «والثانى جزؤه»، أى بدل البعض: جزء الأول، نحو كسَرتُ زيدًا يدَه.

قوله: «والثالث بينه وبينه ملابسة[2] [بغيرهما أى بين الأول والثانى ملابسة][3] بغير الكلّية والجزئية. وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط، نحو: جاءنى زيد غلامه، أو حماره، ولقيت زيدًا أخاه، ولاشك فى كونهما[4] من بدل الغلط.

وإنما قيل لهذا: بدل الاشتمال، قال ابن جعفر: لاشتمال المتبوع على التابع.

لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضيًا له بوجه ما؛ بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذِكْرٍ ثانٍ، منتظرة له، فيجيئ الثانى ملخصًا لما أجمل فى الأول مبيِّنًا له.

---

(١) فى ط وب ٢/ ٣٨٤: «لكان توكيدًا وأخوك بدل» إلخ وما فى المخطوطات أوضح.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٩٨٤: بينه وبين ملابسة بغير الكلية والجزئية، صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٣٨٤.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٨٤: كونها «بدل كونهما» تحريف.

وقال المبرد، والقولان متقاربان: سُمِّى بدل الاشتمال[١] لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البـدل، ليفيد ويتمَّ، لأن الإعجاب[٢] فى قولك: أعجبنى زيد حسنه، وهو مسـند إلى زيد لا يُكتفى به من جهـة المعنى لأنه لم[٣] يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنىً فيه.

وكذا: سُلب زيد، ظاهرٌ فى أنـه لم يُسلب نفسه[٤]، بل سلب شـيء منه، وكذا السؤال عن نَـفس الشهر فى قولـه تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾[٥] غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه غـير معيَّن. وكذا لعُن أصحاب الأخدود[٦]، مطلقا[٧] غير مفـيد، إلا لفعلهـم بذلك الأخدود ما استـحقوا به اللعـن بخلاف: ضربت زيداً[٨] عبدَه، فانه بدل الـغلط لأن ضَرْب زيد مفيد غير مـحتاج إلى شىء آخر.

ولانقول فى بدل الاشتـمال، نحو قتل الأمير سيَّافُـه، وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتمـال ألاَّ يستفاد هو من المبدل منـه معيَّناً، بل تبقى الـنفس مع ذكر الأول متوقفة على[٩] البيان للإجمال الذى فيه.

وهنا: الأول غـير مُجمل، إذ يسـتفاد عُرفًا من قـولك: قَتَل الأمير: أنَّ الـقاتل سيَّافه، وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقًا.

ودليل حصر الأبدال فى الأربعة: أنه لا يخلو مدلول الثانى من أن يكون مدلولَ الأول، أوْ، لا؛ الأول بدل الكلّ.

---

(١) فى ظ: «بدل اشتمال» دون أل.

(٢) فى ط: «إعجاب» بدون أل.

(٣) فى ط: «لايعجبك» بـ «لا» النافية.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٨٥: «يسلب هو نفسه» بزيادة «هو».

(٥) البقرة / ٢١٧: وفى ب فقط ٢/ ٣٨٥ بزيادة «قتال فيه».

(٦) فى ب فقط: «قتل» وهذه ليست قرآنا وإنما هو مثال. كما فى ط والمخطوطات.

(٧) فى ب فقط: «مطلق» بالرفع صوابه من ط والمخطوطات.

(٨) فى ط: «ضربت زيدٌ» تحريف واضح.

(٩) فى ب فقط ٢/ ٣٨٥): «مشتاق إلى» من تغييرات الناشر.

والثانى إمَّا أن يكون الثانى مـن أن يكون الثانى فيه بعض الأول أو، لا؛ والأول بدل البعض.

والثانى إمَّا أن يـكون فيه الفعل المسند إلـى المبدل منه مشتملاً عـلى الثانى، أى متقاضياً له بوجهٍ ما أوْلا، والأول بدل الاشتمال، والثانى بدل الغلط.

وهذا الذى يـسمَّى بدل الـغلط، علـى ثلاثة / أقسـام: إمَّا بُداء، وهو أن تـذكر المبدل منه عن قصد وتـعمُّد، ثم تُوهِم أنك غالط لكون الثانى أجنـبيًا وهذا يعتمده الشـعراء كثيـرًا للمـبالغـة والتفنن فـى الفصـاحة. وشرطـه أن يرتقى مـن الأدنى للأعلى، كقولك: هند نجم بدر شمس كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم، تغلط نفسك، وتُرِى أنـك لم تقصد فى الأول إلاَّ تشبـيهها بالبدر، وكذلـك قولك: بدر شمس. ٧٤٠

وإمَّا غـلط صـريح مـحقـق: كما إذا أردت، مـثلاً، أن تـقول: جـاءنى حـمار فسبقك[1] لسانك إلى «رجل»، ثم تداركت فقلت: حمار.

وإمَّا نسيان: وهو أن تعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

ولايجئ الغلط الـصرِّف، ولا بدل النسيان فى كلام الفصـحاء، وما يصدر عن رويَّة وفطانة، فلا يكون فى شعر أصلاً.

وإن وقع فى كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه ببَلْ.

ومعنى بدل الغلط: البدل الذى كان سبـب الإتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه، لا أن يكون البدل[2] هو الغلط.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٨٦: «فسبق لسانك».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٨٦: «لا أن البدل».

وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فقط لا فى التعريف والتنكير.

وأمَّا الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الإفراد والتّذكير وفروعهما أيضًا.

[البدل والمبدل منه فى الإبدال أربعة]

(ص): «ويكونان معرفتين ونكرتين، ومختلفين، وإذا كان نكرةٌ من معرفة فالنعت، مثل: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[1].

(ش): اعلم أن البدل والمبدل منه، فى الأبدال الأربعة، يقعان معرفتين، ونكرتين، والأول معرفة والثانى نكرة، وعلى العكس.

والأربعة فى أربعة: ستة عشر.

فأمثلة الكل من الكل: بزيدٍ أخيك، برجلٍ أخٍ لك، بزيد أخٍ لك، برجل أخيك.

وأمثلة البعض: بزيد رأسه، برجل رأس له، بزيد رأس له، برجل رأسه.

وأمثلة الاشتمال: بزيد علمه، برجل علم له، بزيد علم له، برجل علمه.

وأمثله الغلط: بزيد الحمار، برجل حمار، بزيد حمار، برجل الحمار.

قوله: «وإذا كان نكرة»، أى إذا كان نكرة مبدلة من معرفة، فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق، بل فى بدل الكل من الكل.

وإنْ[2] رُويتْ «نكرة» بالنصب فالمعنى: وإذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة، قال أبو على فى الحجة، وهو الحق، يجوز تركه، أى ترك وصف النكرة المبدلة من

---

(١) العلق/ ١٥، ١٦.

(٢) فى ب ٢/ ٣٨٧: «وإذا رويت» بدل: «وإن رويت».

وفى ط: «وإن درويت» تحريف واضح.

المعرفة، إذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾(١)، إذا لم تجعل «طُوى»(٢) اسم الوادى، بل كان مثل: حُطَم وخُتَع(٣) من الطىّ، لأنه قُدّس مرتين، فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر:

إنّا وَجَدْنا بنى جِلاَّنَ كُلَّهُمُ   كساعد الضّب لا طولٍ ولا قِصَرِ(٤)   =٤٢٣

أى: لا ذى طول، ولا ذى قصر، وقوله:

فلا وأبيك خير منك.. البيت(٥)   =٤٢٤

فإن لم تفد النكرة ما أفاده الأول لم يجز، لأنه يكون إيهامًا بعد التفسير نحو: بزيد رجل، وقد مرَّ أنه لا فائدة فيه.

---

(١) طه/ ١٢.

(٢) فى هامش ط علق السيد الشريف بقوله: «طوى» اسم موضع بالشام تكسر طاؤه وتضم، ولايصرف، فمن صرفه جعله اسم واد ومكان، وجعله نكرة، ومن لم يصرفه جعله بلدة وبقعة، وجعله معرفة.

(٣) فى اساس البلاغة: «ختع»، يقال: دليل خوتَع أى ماهر وفى هامش ط: و«دليل خُتَع على مثال صرد أى ماهر بالدلالة.

(٤) هو الشاهد السابع والستُّون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة، إذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كما هنا فإن قوله: «طول» المنفىّ بدل من ساعد الضب.

ومعنى الطول وما عطف عليه موجود فى «ساعد الضب».

وفيه شاهد آخر، وهو إبدال النكرة من المعرفة، والنّكرة بغير لفظ المعرفة.

وذكر البغدادى: «أن «جلان» بكسر الجيم وتشديد اللام علم لاينصرف و«جلان» قبيلة من عنزة، وهم رماة.

وقوله: «كلهم» تأكيد لبنى جلان.

والشاهد مجهول القائل.

وفى نسخة ب ٢/ ٣٨٩ تحريفان: التحريف الأول: ضبط «جلان» بضم الجيم والتحريف الثانى ضبط «كلهم» بكسر اللام.

(٥) البيت السابق ذكر آنفاً، رقم ٤٢٠ وهو الشاهد ٣٦٦ فى الخزانة.

[قسمة أخرى للأبدال الأربعة]

(ص): «ويكونان ظاهرين، ومضمرين ومختلفين، ولا يبدل ظاهر من مضمر بدلَ الكل إلاَّ مِن الغائب نحو: ضربته زيداً».

(ش): هذه قسمة أخرى مستأنفة للأبدال، وهى بهذا الاعتبار، أيضًا، ستة عشر: فهذه قسمة البدل باعتبار الإظهار والإضمار، وتلك كانت باعتبار التعريف والتنكير.

فأمثله الكل من الكل وهما مظهران: بزيد أخيك.

وإذا كانا مضمرين فنحو: لقيتهم أيَّاهم، إذا تقدم لفظا الزيدين وإخوتك، وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو: جاءنى الزيدون إخوتك.

والنحاه[1] يوردون فى هذا المقام نحو: زيد ضربته إياه، وهو تأكيد لفظى لرجوعهما إلى شىء واحد.

٣٤١ وقد اتفقوا/ كلهم فى مثل: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[2]، على أن «أنت» تأكيد، وكذا فى: مررت بك أنت، وبه هو، فكذلك هنا.

والمضمر من المظهر نحو: أخوك، لقيت زيداً إياه بتقدير: أنَّ زيداً أخوك، ولو رجع «إيَّاه» إلى «زيد» على ما يورده النحاة لكان تأكيداً لفظيًا أيضًا، لأنه يكون كقولك: رأيت زيداً زيداً، كما أن: مررت بك أنت، تكرير لفظى عندهم اتفاقًا.

والمظهر من المضمر نحو: أخوك لقيته زيداً والأخ هو زيد.

وأمثلة البعض: قطعت زيداً يده.

والمضمر من المضمر: كسرت زيداً يده ثم قطعته إياها.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٨٩: «والنحويون» بدل «النحاة».

(٢) البقرة/ ٣٥.

والمضمر من المظهر نحو: كسرت يدَ زيد وقطعت[١] زيدًا إياها.

والنحاة يوردون فى مثله نحو: يدُ زيد قطعت زيدًا إياها، ويقولون هو تكلف لإعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف إن كان من أجله.

والمظهر من المضمر نحو: زيد قطعته يدَه.

وأمثله الاشتمال: كرهت زيدًا جَهالته.

والمضمر من المضمر: كرهت جهالته وأبغضته إيَّاها.

والمضمر من المظهر: كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدًا إيَّاها.

والمظهر من المضمر: زيد كرهته جهالته.

وأمثلة الغلط: كرهت زيدًا دابة.

والمضمر من المضمر نحو: كرهته إياها، إذا تقدم ذكر زيد والدابة.

والمضمر من المظهر، كرهت زيدًا إياها مع تقدم ذكر الدابة.

والمظهر من المضمر: زيد كرهته الدابة.

وربَّما سمَّى بعضُهم بدل البعض من الكل: بدلَ الاشتمال أيضًا لاشتمال الأول على الثانى لكونه كُلاً له، ولكن المشهور إفراده بالتسمية ببدل البعض.

ولابدَّ فى بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يُعرف تعلقهما بالأول، وأنهما ليسا ببدل الغلط.

بَلَى، يجوز [على قلة][٢] ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثانى بالأول، كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِالنَّارِ﴾[٣] لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود نارًا.

---

(١) فى ط: «وقعت» مكان: «وقطعت» تحريف ظاهر.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٩٠ صوابه من المخطوطات.

(٣) البروج / ٤.

وقال الكوفيون: يجوز سدُّ اللام مسدَّ الضمير نحو قولهم: مُطِرنا السهلُ والجبلُ، أى مُطِرتْ أرضُنا السهلُ والجبلُ على حذف المضاف، أَى: سهلُها وجَبلُها، فهو نحو قوله:

٤٢٥= لحافِي لِحافُ الضَّيْفِ والبُرْدُ بُردُه ولم يُلْهِني عنه غزالٌ مُقَنَّعُ[1]

قال ابن الخشاب: لا يجوز جاءنى زيد الأخ، أى أخوه اتفاقًا.

وأمَّا الاعتذار عن نحو: مطِرنا السهلُ والجبلُ فقد مضى فى باب التأكيد.

قوله: «ولا يبدل ظاهر من مضمر» إلى آخره.

أعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهرًا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض:

٤٢٦= أوعدنى بالسِّجن والأداهِم رِجلي فرِجلى شَثَنةُ المناسم[2]

وقال فى بدل الاشتمال:

٤٢٧= ذَرينى إن أمرَكِ لن يُطاعا وما ألفيتُنى حِلمى مضاعا[3]

---

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة وقد تقدم ذكره رقم ٣٢٣.
واستشهد به على أن اللام قد تنوب عن الضمير.

(٢) هو الشاهد الثامن والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن قوله: «رِجْلى» بدل بعض من ياء المتكلم فى «أوعدنى» وفى ب ٢/ ٣٩٠: «شتنة» بالتاء، تحريف واضح.
و«الشثنة»: الغليظة الخشن: و«المناسم»: جمع مَنْسِم، وهو طرف خف البعير، استعاره للإنسان.
و«الأداهم»: جمع أدهم، وهو القَيْد.
وهذا الرجز نسبه ياقوت فى حاشية الصحاح، وتبعه العينى إلى العديل بن الفرخ، وهو شاعر إسلامى.
من شواهد: ابن يعيش ٣/ ٧٠، وشرح شذور الذهب/ ٣٨٩. والعينى ٤/ ١٩٠، والهمع والدرر رقم ١٥٨١، والأشمونى ٣/ ١٢٩ واللسان: «وعد».
والاستشهاد وبهذا الرجز أثار مشكلات نحوية فى الخزانة وفى الدرر لايتحملها الهامش.فارجع إليهما

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة. =

بخلاف بدل الكل من الكل، فإن غير الأخفش لا يجيز نحو: بِىَ المسكين مررت، ولا: عليك الكريم المعوَّل.

قالوا: لأن البدل ينبغى أن يفيد ما لَم يفده المبدل منه، ومن ثمَّ لم يجز: بزيد رجل.

وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة، لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول.

وأمَّا بدل الكل فمدلوله مدلول الأول[1] فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، أى المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص فى التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص فى الإفادة منه، إذ المدلولان واحد وفى الأول زيادة تعريف.

وجواب الأخفش بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل، كما ذكرنا فى هذا الباب، ولو اتحدا لكان الثانى تأكيداً لابدلاً، وإفادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة، من صفة المسكنة[2] والكرم/ ظاهرة. ٣٤٢

ولايضر نقصان الثانى فى التعريف عن الأول، ألا ترى إلى جواز: مررت بزيد رجل عاقل، فربَّ نكرة أفادت مالا تفيده المعرفة، وإن كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى النكرة.

= واستشهد به على أن قوله: «حلمى» بدل اشتمال من الياء فى «ألفيتنى» وفى ب فقط: «أمرك» بدل: «حكمك» وهى رواية أخرى ليست فى ط أو المخطوطات، وهى رواية سيبويه كما نص على ذلك البغدادى فى الخزانة.

وفى ط: «مضارعا» مكان: «مضاعا» تحريف واضح.

والبيت نسبه سبيويه لرجل من خثعم أو بجيلة: وعزاه الفراء والزجاج إلى عدى بن زيد.

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٨، وابن يعيش ٣/ ٦٠، ٦٥، وشرح شذور الذهب/ ٣٩٠، والعينى ٤/ ١٩٢ والهمع والدرر رقم ١٥٨٢.

وانظر الحماسة البصرية/ ٢١٨، فقد ذكر فيها أربعة أبيات بعد البيت الشاهد.

(١) فى ط فقط: «فمدلول الأول» تحريف.

(٢) فى ط: «المستكنة» بدل «المسكنة» تحريف واضح.

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾(١) .

والباقون يقولون هو(٢) نعت مقطوع للذّم أمّا مرفوع الموضع أو منصوبه، ولايلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح إتباعه نعتًا، بل يكفى فيه معنى الوصف، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ۝ الَّذِى جَمَعَ مَالاً﴾(٣).

وقال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى: «افعلْ» أمرًا، و«تفعل» فى الخطاب، و«أفعلُ ونَفعل» [إلا أنه بضمر للثانى فعل موافقاً فى المعنى لرافعها المبتوع(٤)] وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدَّر من جنس الأول، نحو: تعجبنى جمالُك، أى: تعجبنى: يعجبنى جمالك؛ ولعلَّ ذلك، استقباحًا لإبدال الظاهر مما لايقع لاظاهراً ولا بارزًا.

وإذا أبدل ممَّا تضمن معنى الاستفهام فلا بدَّ من اقتران الهمزة بالبدل نحو: مَن لقيت؟ أزيدًا أم عمرًا ليبين(٥) أنه بدل من متضمن الاستفهام.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ۝ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ﴾(٦)، فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببدل.

واختلف النحاة فى المبدل منه، فقال المبرد: إنه فى حكم الطرح معنى، بناءً على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون(٧) المبدل منه.

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبيَّن أن الأول ليس فى حكم الطرح معنىً إلاَّ فى بدل الغلط.

---

(١) الأنعام/ ١٢.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٣٩١: «إنه» بدل: «هو».

(٣) الهمزة/ ١ـ٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٣٩٢.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٣٩٢: «لبيان» بدل «ليبين».

(٦) النبأ/ ١ ـ ٢.

(٧) فى ب فقط ٢/ ٢٣٢: «لا» بدل: «دون».

ولا كلام فى أن المبـدل منه ليس فى حكم الـطرح لفظًا لوجوب عود الـضمير إليه فى بدل البعض وبدل الاشتمال.

وأيضًا فى بدل الكل إذا كان ضميرًا لايستغنى عنه نحو: ضربت الذى مررت به أخيك، أو ملتبسًا بضمير كذلك نحو: الذى ضربت أخاه، زيد كريم.

وقد يُعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى، قال:

وكـأنَّهُ لَهِـقُ السَّراة كـأنَّه ... مـا حَاجِبَيْه مُعَيَّنٌ بِسَـوادِ[1] =٤٢٨

ولم يقل: معيَّنان:

وقال:

إن السيوف غدوَّهـا ورَواحهَـا ... تركَتْ هوازنَ مِثْلَ قَرْن الأعضَب[2] =٤٢٩

---

(١) هو الشاهد السبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واسشتهد به على أنه قـد يعتبر الأول فى اللفظ دو الثانى، أى يعتبر المبـدل منه فى اللفظ دون البدل، فإن قوله: «حاجبيه» بدل من ضمير «كأنه».

ونقل البغـدادى عن أبى علىّ فى «إيضاح الشّعـر»: أن «حاجبيه بدل من الضمـير، و«ما» لاتكون إلا زائدة. وقد روعى الضمير المبدل منه فى اللفظ بجعل «معين» مفردًا.

وفى شرح ابيات سبيويه لأبى جعفر النحاس / ٧٨:

«هذا البيت حجة فى البدل، وإنما أراد: كأنه لهق السراة كأنه حاجبيه و«ما» زائدة، ووصف ثورًا فقال: هو لهق السّراه أى أبيضها».

والشاهد من الأبيات الخمسين التى لايعرف قائلها.

وفى الدرر ٦/ ٢٥٤ بتحقيقى.

«وصف ثورًا وحشيًا وشبه به بعيره فى حذقه ونشاطه فيقول: كانه لهق السّراه أى أبيض أعلى الظهر، وسراة الظهر: أعلاه، أسفع الخـدين كأنما عين بسواد، وكذلك بقر الوحش بيـض كلها إلا سفعة فى خدودها.. ويقال للأبيض: لِهِق ولهَق ونسب البيت للأعشى، وليس فى ديوانه.

من شواهد: سيبويه ١/ ٨٠، وابن يعيش ٣/ ٦٧، والهمع والدرر رقم ١٧٥٠.

(٢) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، فإن قوله: «غُدوّها» بدل من السيوف.

والأعضب: قال صاحب العُباب كما نقل البغدادى-: الشاة المكسورة القرن الداخل. وقيل: هى التى انكسر أحد قرنيها، وقد عضبت بالكسر، وكبشٌ أعضب: بيّن العضَب. =

ولو كان فى حكم الطرح لفظًا لم يعتبر هو دون الثانى.

وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثانى راجحَ البيان على الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[1]، وكقول الشاعر:

إن علىَّ اللهَ أن تُبايِعا   تؤخذَ كَرْهًا أو تجئَ طائعا[2]

=٤٣٠

ولو كان الثانى بمعنى الأول سواء، لكان تأكيدًا لا بدلاً نحو: إن تنصر تُعِز: انصرك، ولا أعرف به شاهدًا.

والذى يفصَّل به مذكور، إن كان وافيًا بما فى المذكور من الأعداد جاز فى التفصيل الإتباع والقطع رفعًا كقوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]، أى: منهم فئة، وقال الشاعر:

= والشاهد من قصيدة للأخطل، ديوانه / ٣٢٩ يمدح فيها العباس بدل بن محمد بن عبد الله بن العباس، مطلعها:

بان الشباب وربما عللته   بالغانيات وبالشراب الأصهب

من شواهد: الكامل للمبرد/ ٩٠٧، والأشمونى ٣/ ١٣٢.

وفى ط: «عدّوها» بدل «غدوها» و«وهواذن» بالذال بدل «هوازن» بالزاى، تحريف.

(١) الفرقان / ٦٨، ٦٩.

(٢) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفعل قد يبدل من الفعل إذا كان الثانى راجح البيان على الأول كما فى البيت، فتؤخذ. بدل من : «تبايع» و«تجئ» معطوف على تؤخذ.

وهذا البدل أبين من المبدل منه، والبدل فى الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه، إذْ لاتكون المبايعة إلا على أحد الوجهين من إكراه أو طاعة.

والشاهد من الأبيات التى لايعرف قائلها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٨، والمقتضب ٢/ ٦٢، والعينى ٤/ ١٩٩، والأشمونى ٣/ ١٣١.

(٣) آل عمران / ١٣ و«فى سبيل الله» زيادة فى ط وب ٢/ ٣٩٣.

وكنت كذى رِجلين: رِجْلٍ صحيحةٍ　　ورِجْلٍ رمي فيها الزّمان فشلّت[١] ـ ٤٣١

يروى: رجل رفعًا وجرًا.

وإن لم يفِ، تعيَّن الرفع[٢] نحو: مررت برجال، رجلٌ فاضل، وآخر[٣] كريم، وقد جاء نصب الوافي وغيره فى البدل بإضمار «أعنى» كما مرَّ فى باب الوصف.

★★★

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يروى: «رجل» بالجرّ على أنه بدل مع أخرى مفضّل من رجلين، ويروى بالرفع على أنه بدل مقطوع.

والشاهد لكثير عزّة ديوانه / ٥٥ من قصيدة مطلعها

خليلى هذا ربع عزّة فاعقـلا　　فلوصيكما ثم ابكيا حيث حلَّت

من شواهد: سيبويه ١/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، وشرح الجمل للزجاجى / ٢٤ والأشمونى ٣/ ١٢٨.

(٢) فى ط: «تعين لرفع».

(٣) فى ط: «ورجل» بدل: «وآخر».

[كيف ترتب التوابع؟]

واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بُدِئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق.

أمَّا الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مرَّ فى تعليل قولهم: إن النكرة لاتؤكد.

وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت؛ إذا النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد.

٣٤٣ وإنما يقدم التأكيد على البدل، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة، ومدلول التأكيد / مدلول متبوعه.

وأمَّا تقديم البدل على المنسوق، فلأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه، إمَّا بالكلية أو بالبعضية، أو بالاشتمال.

وأمَّا بدل الغلط فنادر.

والمنسوق أجنبى من متبوعه.

[تعريف عطف البيان]

(ص): «عطف البيان تابع غير صفة، يوضّح متبوعه، مثل: «أقسم بالله أبو حفص عمر». وفصله من البدل لفظًا، فى مثل: «أنا ابن التارك البكرى بشر».

(ش): قوله: «يوضح متبوعه» يخرج التأكيد، لأنه لايوضح المؤكَّد، بل يحقق أصل نسبته، أو شمول النسبة لأجزائه «وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر» وكذا البدل، عند النحاة، لأن الأول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدوم، فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان، فلما قال: غير صفة خرجت الصفة.

والأوْلى أن يُحدَّ بهذا الحدّ: الأبدال الثلاثة، فيدخل فيها عطف البيان، كما

قوله: «أقسم بالله أبو حفص عمر»؛ قصته: أنه: أتى أعرابى إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فقال: إن أهلى بعيد، وإنى على نـاقة دبراءَ عجفاء نقباء، واستحمله فظنه كاذبًا فلم يحمله، فانطلق الأعرابى فـحمل بعيره ثم استقبـل البطحاء وجعل يقول:

=٤٣٢ أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسَّها من نقب ولا دبر[١]

اغفر له اللّهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادى، فجعل إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر، قال: اللهم صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده فـقال: ضعْ عن راحلتك فوضع فإذا هى نَقبة عجفاء، فحمله على بعيره، وزوَّده وكساه.

قوله فى مثل:

=٤٣٣ * أنا ابن التارك البكري بشر[٢]*

قال: إنما قلـت «فى مثل»، إشارة إلى أن الفـرق يقع فى غير هذا الـباب أيضًا، كقولكِ: يا أخـانا الحارث، ولا يجوز لَو جُعِلَ بدلاً لعـدم جواز يا الحارث، وكذا: يا غلام زيدٌ وزيداً، ولو جُعل بدلاً لوجب الضم.

وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل

والفراءْ يجوِّز: الضارب زيدٍ، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثانى عطف بيان لا بدل.

والمبرد أنكر رواية الجر، وقال: لايجوز فى «بشر» إلا النصب بناءً على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام، المتبوع.

والبيت للمرار الأسدى، وتمامه:

(١) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وقد سبق ذكره رقم ٤٢٢.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائتين، وقد سبق ذكره رقم ٣٢٩.

* عليه الطير ترقبه وقوعا *

فعليه الطير: ثانى مفعولى (التارك) إن جعلناه بمعنى المصَيِّر وإلا فهو حال.

وقوله: ترقبه، حال من الطير إن كان فاعلاً لـ «عليه».

وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستحق المستكن فى عليه.

ونحو قولهم: أعجبنى من زيد علمُه، ومن عمرو جوده، الثانى فيهما كأنه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والأصل: أعجبنى شئ من أوصاف زيد علمهُ، وخصلة من خصال عمرو جودهٌ.

وكذا: كسرت من زيد يَدَه، أى كسرت عضواً من أعضائه يَدَه؛ حذف المعطوف عليه، وأقيم المعطوف مقامه، كما يحذف المستثنى منه ويقوم المستثنى مقامه فى نحو: ما جاءنى إلاّزيد.

(**ش**): وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء والحمد لله رب العالمين [وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه أجمعين. تم الحمد لله على دَرَك المسئول وبلوغ المأمول][(١)].

تمَّ الجزء الأول بحمده تعالى وحسن تأييده. من النسخة المشار إليها بـ«ط».

* * *

(١) ما بين معقوفين زيادة فى ط فقط.

(٢) فى المخطوطات: تَمّ «الجزء الأول من شرح نجم الدين على الكافية لابن الحاجب بمن الله وعونه».

[قسم المبنيّات من الأسماء]

[تعريف المبنيّ]

(ص): «المبنى: ما ناسب مبنى الأصل، أو وقع غير مركب».

(ش): المبنى كما مرَّ فى حد المعرب ضربان:

إمَّا مبنيّ لِفُقْدان مُوجِب الإعراب الذى هو التركيب، كالأسماء المعدَّدة، كواحد، اثنان، ثلاثة: و: ألف، با، تا، ثا، و: زيْد، عمرو، بكر.

وإمَّا مبنيّ لوجود المانع من الاعراب، مع حصول موجبه.

وذلك المانع: مشابهة الحرف، أو الماضى، أو الأمر، وهى التى سمَّاها: مبنيَّ الأصل، أو كونه اسم فعل، كما يجئ.

قال: ولايفسد الحد بلفظة «أو»، لأنها لمجرَّد أحد الشيئين ههنا. لا للشك الذى ينافى تبيين الماهية.

قال: ولم أقل فى حدِّه: ما لا يختلف آخره، كسائر النحاة، لأن معرفة انتفاء الاختلاف: فرع على تعقل ماهية المبنىّ؛ فلا يستقيم أن يُجعل تعقل ماهية المبنىّ فَرْعًا على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدى إلى الدور كما ذكر فى الإعراب. هذا كلامه.

وقد مرَّ الكلام عليه فى حدِّ المعرب فلا نعيده.

وهذا الحدّ لا يصح إلاَّ لمن يعرف ماهية المبنىّ على الإطلاق، ولايعرف الاسم المبنىّ، ولو لم يعرفها لكان تعريفًا للمبنىّ، بالمبنىّ، لأنه ذكر فى حدِّ المبنى لفظ المبنى.

[ألقاب البناء]

(ص): «وألقابه: ضم وفتح وكسر ووقف»[(١)].

(ش): أى ألقاب حركات أواخره، وسكونها، والضَمّ والفتح والكسر: ألقابُ مطلق الحركات وحدها، سواء كانت حركات المبنىّ كقولك: حيثُ مبنى على الضمّ، أو حركات المعرب كقولك، فى «زيد»: إنه متحرك بالضم فى حال الرّفع، أو، لا هذا ولا ذاك، كقولك فى جيم «رَجُل»: إنه متحرك بالضّم.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال إن: «يا زيدان» مبنىّ على الضم.

وامَّا ألقاب الإعراب، فإنها كمن تطلَق على الحركات، تطلق على الحروف أيضًا، فيقال فى نحو: جاءنى زيد، والزيدان، والزيدون: إنها مرفوعة.

هذا على مذهب المصنف.

والذى يغلب فى ظنى، أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب أيضًا، أعنى الرفع والنصب والجر إلا للحركات المعينة، فالرفع كالضم والنصب كالفتح، والجر كالكسر، ثم إنهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام / حركات الإعراب أسماء الحركات مجازًا، فقولهم فى نحو: رأيت الزيدَين: إن «الزيدَين» منصوب مجاز.

٢/٢

وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازًا فقالوا فى «السموات» و«أحمد» فى: خلق الله السموات، وبأحمد: إن الأوَّل منصوب والثانى مجرور؛ فَأَيْشٍ[(٢)] المانع، على هذا أن يطلق على الحروف

---

(١) فى هامش ط بعد قوله: «ووقف» علق السيد الشريف بقوله: «وحكمه ألا يختلف آخره لاختلاف العوامل» كذا فى المقروءة. وهذه الزيادة ليست فى المخطوطات.

(٢) هى كلمة منحوته من كلمتين هما: أى شئ.

والنحت وقع فى كلام العرب، وقد أفرد له السيوطى بابا فى كتابه «المزهر» وقال: معناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، كالبسملة من قوله: «بسم الله» والهيللة»: إذا أكثر من قول: «لا إله إلا الله» إلخ.. انظر المزهر ١/ ٤٨٢، ٤٨٣.

االقائمة مقام حركات البناء: اسماء[١] تلك الحركات مجازًا فيقال فى: لا رجلَين: إنه مفتوح، وكذا فى: لامسلمات عند مَن يكسر.

ويقال فى: يا زيدان، ويـا زيدون: إنهما مبنيّان على الضـم مجازًا، فلا يكون. إذًا لردِّ المصنف على الـنحاة إطلاقهم: إن يا زيدان مبنىّ علـى الضم، ولا رجلين على الفتح وجه.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركـات الإعراب وحركات البناء وسكونهما[٢] فى اصطلاح البصريين متقدّميهم ومتأخّريهم تقريب على السامع.

وأمَّا الكوفيّون فيذكرون ألقاب الإعراب فـى المبنىّ وعلى العكس ولا يفرقون بينهما.

[المبنيات من الأسماء وحصرها]

(ص): «وهـى المـضمـرات، وأسـمـاء الإشـارة والمـوصولات، والمـركّبـات، والكنايات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف».

(ش): حَصْر جـميع المبنيـات جملة، فلْيُـطلَب لكل واحـد منها علّة الـبناء لأن الأصل فى الأسماء الإعراب كما مرّ فى أوّل الكتاب.

وإن كان مبنيًا على الحركة فليُطْلَبْ مع ذلك علتّان أُخريان: إحداهما للبناء[٣] على الحركة فإن أصل البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة.

وأخرى للحركة المعيَّنة ولمَ اختِيرت دون الباقيتين؟

[الضمائر، وأنواعها، والمقصود منها، وعلة بنائها]

(ص): «والمضمر ما وضع لمـتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقـدم ذكره لفظًا، أو معنىً، أوحكمًا».

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٩٩: «اسم» مكان: «أسماء».

(٢) فى المخطوطات: «وسكونيهما».

(٣) فى المخطوطات: «البْناء» بدون لام الجرّ.

(ش): أعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفعُ الالتباس، فإن «أنا»، و«أنت»، لايصلحان إلا لمعيَّنين، وكذا ضمير الغائب نصٌّ فى أن المراد هو المذكور بعينه فى نحو: جاءنى زيد وإيَّاه ضربت، وفى المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار.

وليس كذا: الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمِّى المتكلم والمخاطب بعَلَمَيْهما[1] فربَّما التبس، ولو كُرِّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربَّما تُوُهِّم أنه غير الأول.

وإنما بنيت المضمرات، إمَّا لشبهها بالحروف وضعًا على ما قيل كالتاء فى «ضربت» والكاف فى «ضَرَبك»، ثم أُجرِيت بقية المضمرات نحو: أنا، ونحن، وأنتما وهما[2] مجراها طردًا للباب.

وإمَّا لشبهما بالحروف لا حتياجها إلى المفسِّر، أعنى الحضور فى المتكلم[3]، والمخاطب وتقدّم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادى.

وإمَّا لعدم موجب الاعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعانى المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعانى عن الاعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص.

قوله: «ما وُضع لمتكلم»، يُخْرِج قولَ مَن اسمه «زيد»: زيد ضَرَب، وقولك

(١) فى ط فقط: «بعينهما» بدل: «علميهما» صوابه من المخطوطات وفى هامش ط إشارة إلى ذلك كما نصّ على ذلك السيد الشريف.

(٢) «وهما» سقطت من ب ٣/ ٤٠١.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٤٠٢: «الحضور للمتكلم».

لزيد: يا زيدُ افعل كذا، وقولك لزيد الغائب: زيد فَعَل كذا، فإن لفظ «زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعًا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فإن[1] الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقًا، لا باعتبار تقدم الذكر، فمن ثمَّ قلت: يا تميم كلهم نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمَّى بزيد: زيدٌ ضرب، ولا يقول: زيد ضربت، وكذا لا تقول للمسمَّى/ بزيد: زيدٌ ضربتَ، لكنها ليست لغائب تقدم ذكره، كهو، وهى، ونحوهما. ٢/ ٤

وإنما جاز: ياتميم كلّكم، لأن «يا»، دليل الخطاب، وليس فى: زيد ضرب، دليل التكلم.

ويدخل فى حدِّه لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أى للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به.

وكذا فى حدِّ أسماء الإشارة، ينبغى أن يقيَّد فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ «المشار إليه».

قوله: «لفظًا، أو معنى، أو حُكْمًا».

قسم التقدم اللفظى قسمين: أحدهما: متقدم لفظًا تحقيقاً نحو: ضرب زيد غلامَه، والآخر: متقدم لفظًا تقديرًا نحو: ضَرَب غلامَه زيد، إذ «زيد» متقدّم فى اللفظ تقديراً لكونه فاعلاً.

وقسّم، أيضًا، التقدّم المعنوى قسمين:

أحدهما: أن يكون قبل الضمير لفظ متضمّن للمفسِّر بأن يكون المفسِّر جزءَ مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2]، أى: العدل أقرب، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان.

(١) فى ط وب ٢/ ٤٠٢: «بل الأسماء» بوضع «بل» مكان: «فإنّ».
(٢) المائدة/ ٨.

والثانى: أن يدل سياق الكلام على المفسِّر التزامًا لاتضمنًا، كقوله تعالى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا .... ﴾(١)، لأنه لما ساق الكلام قبلُ، فى ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثَمَّ مورِّث(٢) فجَرى الضمير عليه من حيث المعنى.

هذا تقدير كلامه، رحمه الله، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة، لأن عادته جَعْل التقدير قسيمَ اللفظ، لاقسْمه، كما قال فى أول الكتاب فى المعرب: «لاختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا»، وقال بُعيدُ: «التقدير فيما تعذر» ثم قال(٣): «واللفظى فيما عداه».

فجَعْلُ نحو: ضرب غلامَه زيدٌ مما تقدم معنىً أولى، إذ هو متقدم معنىً وتقديرًا، لالفظًا، فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال: ليس لفظ المفسِّر مذكوراً قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظيًا؟

فإن قال: أردت كأنه متقدم لفظًا من حيث التقدير؛ قيل: فعُدَّ نحو: «اعدلوا هو أقرب» أيضًا من هذا القسم، لأن المفسِّر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضًا فى التقدير ولا فرق بينهما، إلا أن المفسِّر فى نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، ملفوظ به، بخلاف المفسِّر فى نحو: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»(٤)، والتقدم فى كليهما ليس لفظيًا، بل هو تقديرى، وكلامنا فى التقدّم اللفظى، لا فى المفسِّر الملفوظ به أو المقدَّر.

وقد قرَّره(٥) على الصواب فى باب الفاعل وهو قوله فى ضَرَبَ غلامَه زيدٌ: لابدَّ من متقدّم يرجع إليه هذا الضمير تقدُّمًا لفظيًا، أو معنويًا، وهو راجع إلى «زيد» وهو متأخر لفظًا، فلولا أنه متقدّم عليه من حيث المعنى لم يجز؛ فَجعلَه من باب المتقدّم معنىً لا لفظًا، وهو الحق.

(١) النساء/ ١١. (٢) فى المخطوطات: «أن ثم مورث».

(٣) فى المخطوطات: فيما تعذر واللفظى بسقوط: «ثم قال».

(٤) المائدة / ٨ .

(٥) فى ط وب ٢/ ٤٠٤: «وقد قرر» بحذف الضمير.

وعلى هذا، فالحقّ أن يقول: التقدم اللفظى: أن يذكر المفسِّر قبل الضمير ذكْرًا صريحًا، سواء كان من حيث المعنى أيضًا متقدمًا نحو: ضرب زيدٌ غلامَه، لأن الفاعل من حيث المعنى متقدّم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخرًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[1] لأن المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل.

وأعلم انه[2] إذا تقدم ممَّا يصلح للتفسير شيئان فصاعدًا فالمفسِّر هو الأقرب لاغير، نحو: جاءنى زيدٌ وبكرٌ فضربتُه، أى ضربت بكرًا.

ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو: جاءنى عالم وجاهل فأكرمته.

والتقدم المعنوى ألاَّ يكون المفسِّر مصرَّحًا بتقديمه بل هناك شىء آخر[3] غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسِّر قبل موضع الضمير، وذلك ضُروب.

كمعنى الفاعلية والمقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كضَرَبَ غلامَه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو: فى داره زيدٌ. ٢ / ٥

ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدُّمه على الثانى، نحو: أعطيت درهمَه زيدًا.

وكذا نحو: ضربت فى داره زيدًا.

وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسِّر لضمير متصل بذلك الفعل نحو:

* هذا سراقة للقرآن يدرسه[4] * =٤٣٤

(١) البقرة / ١٢٤.

(٢) «وأعلم أنه» سقط من المخطوطات.

(٣) كلمة: «آخر» سقطت من المخطوطات.

(٤) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٨٦.

وفى ب ٢/ ٤٠٤ أضاف إلى الأصل العجز وهو:

* والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب *

أو منفصل عنه نحو قوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾(٢).

=٤٣٥ * إذا زُجِرَ السّفيه جَرَى إليه(٣) *

أى: إلى السّفه.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسِّر استلزامًا قريبًا، كقوله تعالى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ﴾(٤)، لأن سياق ذكر الميراث دالّ على المورّث دلالة التزاميَّة.

أو بعيدًا، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾(٥)، إذ العشىّ يدل على توارى الشمس.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾(٦)، إذ النزول فى ليلة القدر التي هى فى شهر رمضان دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾(٧).

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾(٨)، فإنّ ذكر الدابَّة مع ذكر «على ظهرها» دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض؛ وكذا الفناء مع لفظة «على » فى

---

(١) المائدة / ٨. (٢) آل عمران/ ١٨٠.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

وتمامه:

* وخالف والسّفيه إلى خلاف *

واستشهد به على أن الضمير فى «إليه» راجع على المصدر المدلول عليه بالوصف أى إلى السفيه».

والبيت قائله مجهول.

وهو من شواهد: الخصائص ٣/ ٤٩، والمحتسب ١/ ١٧٠ وابن الشجرى ١/ ٥٩، ٦٨، ١١٣، ٣٠٥، ٢/ ١٣٢، ٢٠٩ والإنصاف ١/ ١٤٠، والأشباه والنظائر رقم ٤٨٦، والهمع والدرر رقم ١٧٥.

(٤) النساء/ ١١. (٥) صٓ / ٣٢.

(٦) القدر / ١. (٧) البقرة / ١٨٥.

(٨) فاطر/ ٤٥.

قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[١].

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾[٢]، أى إن كانت الوارثة واحدة، إذ هو فى بيان الوارث.

فالتقدم[٣] الحكمى: أن يكون المفسِّر مؤخرًا لفظًا، وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدما على الضمير لا لفظًا ولا معنىً[٤] إلا أنه فى حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب.

وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدمَ المفسِّر عليه، لأنه وضَعَه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه.

فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسِّره بقى مبهمًا منكَّرًا لايُعرف المراد به حتى يأتى مفسِّره بعده، وتنكيره خلاف وضعه.

فإن قلتَ: فأى شئ[٥] الحامل لهم على مخالفة مقتى وضعه بتأخير مفسِّره عنه؟

قلتُ: قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسِّر، بأن يذكروا أوّلاً شيئًا مبهمًا، حتى تتشوَّق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسِّروه فيكون أوقع فى النفس.

وأيضًا يكون ذلك المفسِّر مذكوراً مرتين، بالإجمال أوّلاً، والتفصيل ثانيًا، فيكون آكد.

---

(١) الرحمن/ ٢٦

(٢) النساء/ ١١.

(٣) فى ط وب ٢/ ٤٠٥: «والتقدم» بالواو.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٤٠٦» فنقول: إنه وإن لم يتقدم لفظًا ولا معنىً.

(٥) فى المخطوظات: «فأى شىء» وقد تقدم ذكرها سابقًا منحوتة.
فى كلمة: «فإيش» وورد ذكرها فى ط هنا منحوتة.

فإن قلتَ: فهذا الضمير الذى هذا حاله، أيبقى على وضعه معرَّفًا أم يصير نكرة، لعدم شرط التعريف أعنى تقدم المفسِّر؟.

قلتُ: الذى أرى[١] أنه نكرة ـ كما يجىء فى باب المعرفة ـ.

وعند النحاة: يبقى معرَّفًا، لكن تعريفه أنقص مما كان فى الأوَّل، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذى فى النكرات، ولهذا جاز دخول «رُبَّ» عليه، مع اختصاصها بالنكرات.

وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف، لأنه حصل جُبران[٢] ما فاته بذكر المفسِّر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف إليه، أمَّا الجبران فى ربَّه رجلاً، ونعم رجلاً، وبئس رجلاً؛ و: ﴿سَاءَ مَثَلاً﴾[٣] فظاهر؛ لأن الاسم المميِّز المنصوب لم يؤتَ به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم، فالجبران فى مثله فى غاية الظهور؛ وقريب منه: ضمير يُبدل منه مفسِّره نحو: مررت به زيد، إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير.

وأمَّا فى ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده، وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن / بذكره مجملاً ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسِّر بالمبتدأ، سهَّل الإتيان به مبهمًا فهذا التفسير دون الأول. ٦/٢

وأمَّا تأخر المفسِّر فى باب التنازع نحو: ضربنى وضربت زيدًا، على مذهب البصريّين، فالحق أنه بعيد، لأنَّ مجوِّز تأخير المفسِّر لفظًا ومعنى: قصد تفخيم المفسِّر مع الإتيان بالمفسِّر لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلاً زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسِّر كما فى ضمير الشأن.

(١) فى المخطوطات: «قلت: الذى عندى».
(٢) فى المخطوطات: «جبران ما بذكر المفسرّ».
(٣) الأعراف / ١٧٧.

والثلاثة فى ضمير التنازع معدومة، أعنى قصد التفخيم والإتيان[١] بالمفسِّر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر[٢]، فضعُف، فمن ثمَّ حذَف الكسائى الفاعل فى مثله مع أن فيه محذورًا أيضًا.

وما أجاز المبرد والأخفش من نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية، لأن الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكبر من الاتصال الذى بين الضمير ومفسِّره على ما ذكره البصرية فى باب التنازع.

قال المصنف: أردت بالتقدم الحكمى: أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسِّر فى ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير على ذلك المتعقَّل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقَّل فى حكم المفسِّر المتقدم.

ولايتمُّ ما ذكره فى باب التنازع إذ لا يقصد هناك التفخيم.

[الاتصال والانفصال فى الضّمائر]

(ص): «وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل غير المستقل».

(ش): يعنى بالمستقل بنفسه: أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله ويكون كالتتمَّة لها بل هو كالظّاهر، سواء انفصل عن عامله نحو: ﴿ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾[٣]، و: ما ضربت إلا إيَّاك، أو اتصّل به نحو: ما أنت قائمًا عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو: ما اليومَ أنت قائمًا، فليس كالجزء مما قبله، وإلاَّ لم يجز انفصاله عما قبله.

---

(١) فى ع: «والمجىء» بدل: «والإتيان».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٠٧: «بالضمير».

(٣) يوسف / ٤٠. وقد سقطت الآية من ع.

والمتصل: ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمَّة لذلك العامل وكبعض حروفه، فالضمائر المستترة فى نحو: زيد ضَرَب، ويَضْرِب، وهند ضَرَبَتْ وتَضْرِب، واضْرِبْ، أمرًا، وأَضْرِبُ، ونَضْرِب. وتضرب فى خطاب المذكّر.

وفى الصفَات نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها كلها متصله ـ كما يجىء تحقيقها ـ وليس المستتر فيها: ما يبرز فى نحو: زيد ضرب هو وعمروٌ، و: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(١)، وهند زيد ضاربته هى؛ بل البارز [فى الجميع](٢) تأكيد للفاعل لا فاعل ـ كما يجىء شرحه ـ وهو منفصل بدليل قولك: زيد ضَرَبَ اليومَ هو وعمرو، واسكن اليوم أنت وزوجك. وهند زيد ضاربته اليومَ هى بخلاف ذلك المستتر.

[الضمائر مرفوعة ومنصوبة ومجرورة قائمة مقام الظاهر]

(ص): «وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل، والمجرور متصل فذلك خمسة أنواع، الأول: ضَرَبْت وضُربت إلى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ. والثانى: أنا.. إلى هنّ. والثالث: ضَربنى إلى ضَرَبهنَّ. والرابع: إيَّاى إلى إيّاهنّ.، والخامس: غلامِى، ولِى، إلى غلامهنَّ ولَهنَّ».

(ش): اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر، لرفع الالتباس وحدهَ، أوْ لَه، وللاختصار؛ فيكون كالظاهر مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

وإنما لم يكن المجرور إلاّ متصلاً، لأن المتصل ـ كما ذكرنا ـ هو الذى يكون كالجزء الأخير لعامله(٣) يعنى يجىء العامل أوَّلاً، ثم يجىء الضمير

---

(١) البقرة/ ٣٥. (٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٤٠٨.

(٣) بعد قوله: «العامله» وردت العبارة التالية فى ع:
«بحيث لايمكن الفصل بينهما».

بعده على وجه لا يمكن معه الفصل بينهما، والمجرور كذلك.

فإن قيل: أليس الفصل جائزًا بين المضاف / والمضاف إليه فى الشعر؟؛ قلت: ٢/ ٧ ذلك مع الظاهر قبيح[١]، فامتنع فى المضمر الذى هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر.

وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة، يكون لثمانية عشر معنىً، لأن كل واحد منها، إمَّا أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكل واحد من هذه الثلاثة إمَّا أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع صارت تسعة، وكل واحد من التسعة إمَّا أن يكون لمذكر أو مؤنث، فصارت للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة وللغائب ستة.

وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلاَّن على ستة المعانى المذكورة، كضربْتُ وضربْنا، فضَرَبتُ مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربْنا بين الأربعة: المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث.

وإنما شركوا فى المتكلم بين المذكر والمؤنث، مفردًا كان أو غيره، لأن المشاهدة تكفى فى الفرق[٢].

وإنما ارتُجِل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وهى «نا» وكذلك قولك: «نحْن»، ولم يزيدوا للمثنى ألفًا، وللجمع واوًا كما فعلوا فى مثنى المخاطب وجمعه [والغائب وجمعه][٣] لأن مثناهما اسم انضمَّ إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنك إذا قيل لك: فصِّل «أنتما» قلت: أنت يازيد وأنت ياعمرو، [وهذه حقيقة المثنى كما

(١) بعد قوله قبيح فى ع وردت العبارة التالية: «فلم يلتفت إليه الواضع فى الضمير الذى هو أشد».. إلخ.

(٢) مكان قوله: «لأن المشاهد تكفى فى الفرق» قوله فى ع: «لقلة الالتباس فى المتكلم».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤١٠.

يجىء][1]، وكذلك فى الجمع إذا قيل لك: فصِّل: «أنتم، قلت: أنت يازيد، وأنت ياعمرو، وأنت ياخالد.

وأمَّا إذا قيل: نحن، وأردت المثنى، فقيل لك فصِّل، قلت: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو.

وتقول فى الجمع: أنا وزيد وعمرو، وليس كل أفراده[2]: «أنا»، فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء فى اللفظ حاصلاً لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على [وفق ما أجرى عليه][3] سائر التَّثانى والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشركوا معه الجمع فيها للأمْن مِن اللبس بسبب القرائن.

[وكثيراً ما يجىء فى غير هذا الباب، أيضًا، المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى: «فقد صَغَت قلوبكما»][4].

وقد يقول المعظِّم: فعلنا، ونحن، وإيانا، عاداً لنفسه كالجماعة.

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ: أربعة منها نصوص، وهى: ضربتَ وضربتِ، وضربتمُ وضربتنَّ، وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وهو ضربتما.

وحكم الغائب حكم المخاطب[5] فى النصوصيَّة والاشتراك، نحو: ضَرَبَ وضرَبَتْ وضَرَبا وضربَتا وضربوا وضربْن، والضمير هو الألف المشترك بين المثنيَّيْن[6]، والتاء حرف تأنيث.

---

(١) ما بين معوفين سقط من ع.

(٢) فى ع: «وليس كل واحد من أفراده».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ع، التحريم / ٤

(٥) فى ب فقط ٢/ ٤١: «الغائبة» بدل «المخاطب» صوابه من ط والمخطوطات.

(٦) فى ب فقط ٢/ ٤١١: «المثنيتين» وفى ط: «المثنبن» بالباء، تحريف.

ويجب أن يكون المقدَّران[١] في: ضَرَبَ وضرَبَتْ متغايرين، كما في البارز نحو: هو، وهي.

هذا، وبقية الأنواع الخمسة، جارية هذا المجرى أعني أن للمتكلم لفظين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة، لثمانية عشر معنىً.

[أوّل ما بدئ بوضعه من الضمائر]

واعلم أن أوَّل ما ابتدىء[٢] بوضعه من الأنواع الخمسة: ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدَّم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل؛ لكونه أخصر، فنقول:

إنما ضَمُّوا التاء في المتكلّم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصُّو المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب.

وفتحوا للمخاطب فرقًا بين المتكلم وبينه وتخفيفًا.

وكسروا للمخاطبة فرقًا، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى.

وأيضًا هو مقدم على المؤنث، فخُصَّ للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر.

وزادوا الميم قبل ألف المثنى في «تما» وقبل واو الجمع في «تموا»، لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته.

وكان أولى الحروف بالزيادة الميم، لأن حروف العلة/ مستثقلة قبل الألف والواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغُنَّتها، ولكونها من مخرج الواو، أي[٣] شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو. ٢/ ٨

(١) في ب فقط ٢/ ٤١١: «المقدر» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) في ب فقط ٢/ ٤١١: «مابدئ به».

(٣) كلمة: «أي» سقطت من ب فقط ٢/ ٤١٢.

وحَذفُ واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها، وذلك لأنهم لما ثنوًّا الضمائر وجمعوها، والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتو بنونى المثنى والمجموع بعد الألف والوا وكما أتوا بهما فى: هذان، واللذان[١]. والذين: فوقع الواو فى الجمع، فى الآخر مضمومًا ما قبلها، وهو مستثقل حسّاً ـ كما مرَّ فى الترخيم ـ فحذفوا الواو، وسكنوا الميم التى ضموها لأجله، للأمْن من الالتباس[٢] بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع.

ومَن أثبت الواو مضمومًا ما قبلها، فلأن ذلك مستثقل فى الاسم المعرب كما يجئ فى التصريف.

وأمَّا إن وَلى ميم الجمع ضمير نحو: ضربتموه، وجب فى الأعرف رجوع الضم والواو، لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفًا.

وجوَّز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضًا؛ ولم يثبت ما ذهب إليه.

وإذا لقى ميم الجمع ساكنٌ بعدها ضمت الميم ردًا لها إلى أصلها، وقد تكسر كما يجىء.

وزِيدت للمؤنث نون مشدَّدة، لتكون بإزاء الميم والواو فى المذكر.

وإنما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنَّة للميم والواو معًا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة.

واستتر ضمير الغائب والغائبة، لأنه لما كان مفسِّرُ الغائب لفظًا متقدمًا فى

---

(١) فى ع: «اللذان، واللذون، والذين» بزيادة: «اللّذون».

(٢) فى ع: لأجل الأمن من الإلباس.

الأصل بخلاف المتكلم والمخاطب أرادوا أن تكون ضمائر الغيب أخصر[١] [من ضميريهما][٢] فابتدأوا فى المفرَدين بغاية التخفيف، وهى التقدير من دون أن يتلفَّظ بشىء منه.

واقتصروا، لمثنى مذكره ومؤنثه على الألف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو فى جمع المذكر.

وقد يُستغنى بالضمة عن الواو فى الضرورة، قال:

فلو أنَّ الأطبَّا كانُ حولي وكان مع الأطبَّاءِ الأساةُ[٣] = ٤٣٦

استثقالاً للواو المضموم ما قبلها فى الأخير.

واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو، إذ كانت واحدة.

وقول النحاة: إن الفاعل فى نحو: زيد ضرب، وهند ضربت: هو وهى: تدريس[٤] لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبَّروا

---

(١) فى ع فقط: «أخص» بدل: «أخصر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستغنى بالضمة عن واو الضمير فى ضرورة الشعر كما هنا، فان الأصل: ولو أن الأطباء كانوا حولى فحذف الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها.

وفى الدرر رقم ١٣٣ روى الشاهد مع بيت آخر على النحو التالى:

فلو أن الأطبا كانُ حولى وكان مع الأطباء الشفاءُ

إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبى وإن قيل: الشفاةُ هم الأساةُ

والأساة: جمع آس كقضاة: جمع قاض، وكذلك الشفاة: جمع شاف، ثم قال الدرر: ولم أعثر على قائلهما.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٨٥، وابن بعيش ٧/ ٥، ٩/ ٨٠، والعينى ٤/ ٥٥١، والهمع والدرر رقم ١٣٣ والأشباه والنظائر رقم ٦٧٠.

(٤) فى قوله: «تدريس لضيق العبارة عليهم» فى هامش ط توضيح لهذه العبارة: «إنما اضطروا إلى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيها لضيق العبارة عليهم».

عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكـونه مرفوعًا مثل ذلك المقدر[١]، لا أن المقدَّر هو ذلك المصرَّح به؛ وكيـف ذا، ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المـصرَّح به، نحو: ما ضرب إلا هو؟

فإن قلت: بل المفصول المصرَّح به غير المتصل، فهو تحكم.

وإلى هذا نـظر مَن قال مـن النحاة: إن المـقدر فى: ضَرَب وضَـربَتْ ينبـغى أن يكون أقلَّ من الألف[٢]: نصفه أو ثلـثه؛ وذلك لأن ضمير المفرد ينـبغى أن يكون أقل من ضمير المثنى.

وأمَّا التاء فى: ضربَتْ وضَرَبَتا، فهى حرف لـلتأنيث، لا ضمير، بدليل: ضَرَبَتْ هند. وقل[٣] جَعْلُ الألف والـواو والنون حروفًا كتـاء التأنيث ـ كمـا يجىء آخر الكتاب ـ نحو: قاما أخواك، وأكلونى البراغيث، و:

٤٣٧ = * بحَوْرانَ يَعصِرْنَ السليط أقاربُه[٤] *

(١) فى ع: «مثل المقدر» بسقوط «ذلك».

(٢) المراد: ألف التثنية.

(٣) «وقل» سقطت من ع.

(٤) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء على لغة: «أكلونى البراغيث».

وهو قطعة من بيت هو بتمامه:

ولكـــن ديافـــىٌّ أبـوه وأمُّه بحوران يعصرن السّليط أقاربه

وفى ب ٢/ ٤١٤ ذكر البيت كاملاً وهو ليس فى الأصل.

والشاهد للفرزدق، من قصيدة يهجوبها ابن عفراء الضبىّ مطلعها:

ستعلم ياعمرو بن عَفْرِي من الذى يلام إذا ما الأمر عيَّتْ عواقبه

و«دياف: قرية بالشام، والسـليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم وهو هـنا الزيت خاصّة. وحوران: من مدن الشام.

وأنث فى الشاهد ضمير الأقارب، لأنه أرد الجماعة.

من شواهد: سيـبويه ١/ ٢٣٦، وابن بعيش ٧/٧، وابن الشـجرى ١/ ١٣٣، والخصائص ٢/ ١٩٤، وتفسير القرطبى ٦/ ٢٤٨.

هذا كله في الماضي.

وأمَّا في المضارع والأمر فلم يبرز الضمير في: أَفعل، ونفعل لإشعار حرفي[١] المضارعة بالفاعل، لأن «أَفعل» مشعر بأن فاعله «أنا»، و«نفعل» مشعر بـنَحن، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون.

وكذا «يَفعل» نصٌّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز.

وأمَّا «تَفعل» فإنه، وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميره، إجراءً لمفردات المضارع مُجرًى واحداً في عدم إبراز ضميرها/ . ٢/ ٩

ولعل هذا هو الذى حمل الأخفش على أن قال: إن الياء في تضر بين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل في: هَذِى؛ والضمير لازم الاستتار، أو أنه[٢] استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى، مع أن القياس يقتضى أن يكون أخفَّ.

وأمَّا «افعلْ» أمراً، و«لاتفعل» نهيًا فحكمهما حكم «تفعل» للمخاطب لأن الأمر والنهى، مأخوذان من المضارع ـ كما يجيء في قسم الأفعال.

ومذهب المازني: أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيين[٣] والواو في جمعي المذكر[٤]، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث[٥] علامات كألف الصفات وواوها في نحو: ضاربان وحَسَنون، وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده؛ ولعلَّ ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها أي النون.

وأمَّا الضمائر المرفوعة في الصفات أعني اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة

(١) في ب فقط ٢/ ٤١٤: «حرف المضارعة» بدل حرفي المضارع، تحريف.

(٢) في ب فقط ٢/ ٤١٥: «وأنه» بالواو، دون «أو».

(٣) في ب فقط ٢/ ٤١٥: «المثنيات».

(٤) في ع: «جمعي المذكر غائبًا وحاضراً».

(٥) في ع: «جمعي المؤنث غائبات وحاضرات.

المشبهة، فلم يبرزوها، لأنها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل، فلم يظهر(١) فيها ضمير الفاعل، وكذا أسماء الأفعال، والظروف على ما يجيء بعد.

وأيضًا الألف والواو فى مثنيَّات الأسماء وجموعها الجامدة، كالزيدان والزيدون: حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب، فجُعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها، لأن الصفات فروع الجامدة، لتقدم الذوات على صفاتها، فصارت الألف علامة المثنى، والواو علامة الجمع، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع، لئلا يجتمع ألفان، وواوان، فاستكنَّ الضميران: الألف فى المثنى، والواو فى المجموع.

والدليل على أن الألف والواو الظَّاهرَيْن ليسا بضميرين: انقلابهما بالعوامل نحو: لقيت ضاربَين وضاربين، والفاعل لايتغيَّر بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك: جاءنى زيد راكبًا غلَامُه، فلم يعمل: «جاءنى» فى «غلامه».

وكذا(٢)، استكنَّ النون فى ضاربات ومضروبات تبعًا لاستتار الضمير فى جمع المذكر إذ هو الأصل، وإذا استتر فى المثنى، والمجموع، فالاستتار فى مفرداتهما(٣) أجدر، فلزم الاستتار فى الكلّ، فلا ترى الفاعل ضميراً بارزًا فى الصفات إلا فى نحو: أقائم هما؟ وما قائم أنتما؟

وأمَّا فى نحو: زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل، بل هو تأكيد لما سيجيء.

ثم لما فرغوا مِن وضع المرفوع المتصل فى الأفعال والصفات أخذوا فى وضع المرفوع المنفصل.

(١) فى ب فقط ٢/ ٤١٥: فلم يظهروا.

(٢) فى ع فقط: «ولذا».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٤١٦: «فى مفرداتها».

فقالوا: أنا للمتكلم: المذكر والمؤنث؛ وقد تبدل همزتها هاء نحو: هَنا، وقد تُمدُّ همزته نحو: آنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو[١] عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة[٢] الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأنْ الحرفية، لسكون النون، فلذا يكتب بالألف لأن الخطّ مبنيّ على الوقف والابتداء.

وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تُبيَّن فتحتها وقفاً بهاء السكت، قال حاتم: «هكذا فزدي أنه»[٣]. وقال:

٤٣٨= إنْ كنت أدْرِى فعليَّ بدنَهْ ... من كثرة التخليط أنّى مَن أنهْ[٤]

وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضًا في السَّعة، وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في الضرورة، كقوله:

---

(١) و«هو» سقطت من ع. (٢) «حالة» سقطت من ع.

(٣) في هامش ط علق السيد الشريف بقوله: «أي قصدي».

قال في الصحاح: كل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تشمّها رائحة الزّاي إذا تحرّكت، وأن تقلبها زايًا محضًا إذا سكنت.

وكان من عادة العرب يقصدون الإبل في زمن الشدّة، ويجعلون دمها في معاء ثم يشوون لإطعام الضيف.

وقد جيء بحاتم، وطلب منه أن يفصدها على عادتهم فذبحها، فقيل له: هل لافصدتها؟ فقال: هكذا فزدي».

(٤) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يبيَّنُ فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت وقال البغدادي في الشاهد: «لم أقف له على أثر» والله أعلم.

«والبدنة» قالوا هي ناقة أو بقرة. والتخليط في الأمر: الأفساد فيه و«من» عند سيبويه مبتدأ، و«أنه» خبره، وعند غيره بالعكس والجملة في محل رفع خير أنّي، وجملة «أنّى من أنه» في محل نصب ساد مسد مفعولي أدرى.

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ٩٤، وشرح شواهد الشافية / ٢٢٢.

وفي ط والمخطوطات وب ٢/ ٤١٧: «فيّ» بدل «أنّى» صوابه من الخزانة والمصادر النحويّة.

٤٣٩= أنا سيف العشيرة فاعرفونى حُميــداً قد تذرّيت السّناما(١)

وجاء فى قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبـل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة.

٢/ ١٠ قال أبو عـلى: لا أعرف فرقًـا بين الهـمزة وغيرهـا / فالأَوْلى ألاَّ يثـبت الألف وصلاً فى موضع.

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون مـن نفس الكلمة؛ وسقوطه فى الوصل فى الأغلب مع فـتح النون أو سكونه ومعاقـبة هاء السكت له وقفًـا: دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفًا.

و: نحن للمتكلـم مع غيره مثل: «نا» فى المرفوع المتصل فى صلاحـيته للمثنّى والمجموع، والعلة كالعـلة، وتحريكه للساكنين وضمّه: إمَّا لكـونه ضميراً مرفوعًا، وإمَّا لدلالته على المجموع الذى حقه الواو.

وأمَّا «أنت» إلى «أنتن»، فالـضمير عند البصريين «أنْ»، وأصله: «أنا»، وكأنَّ «أنا» عندهـم ضمير صالح لجمـيع المخاطبين والمتكـلم فابتدءوا بالمتـكلّم، وكان القياس أن يبـيِّنوه بالتاء المضمومـة نحو: أنتُ إلاّ أنّ المتكلِّم لما كـان أصلاً جعلوا ترك العلامـة له علامة، وبيَّنـوا المخاطبين بتـاء حرفية بعد «أن» كـالاسمية(٢) فى اللفظ وفى التصرف.

---

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ثبوت ألف «أنا» فى الوصل عند غير بنى تميم لايكون إلا فى الضرورة.
وقال البغدادى: نسب ياقوت فى «حاشية الصحاح» هذا البيت إلى حميد بن بحدل الكلبى.
وذكر البغدادى: «أن حميداً» روى مصغراً ومكبّراً.
وهو بدل من الياء «فاعرفونى» أو هو منصوب على المدح.
و«تذريت السّنام» بمعنى عـلوته، وهو من الذروة بالكسر والضم وهو أعلى السـنام، وحقيقته: علوت ذروة السّنام.
من شواهد: المنصف ١/ ١٠، وابن يعيش ٣/ ٩٣، والمقرب ١/ ٢٤٦، وتفسير القرطبى ٣/ ٢٨٧.

(٢) أى تاء الضمير.

ومذهب الفراء أنّ «أنت» بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة.

وقال بعضهم: إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة[١]، فكانت مرفوعة متّصلة، فلما أرادوا انفصالها دعَموها بـ «أنْ» لنستقل لفظًا، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان فى: إياك وأخواته[٢]، وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظًا لتصير منفصلة، فجعلوا «إيَّا» عماداً لها، فالضمائر هى[٣] التى تلى إيا، وإيا عمادٌ لها.

وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب فى الموضعين.

وقالوا فى الغائب: هو، وهما، وهم، وهى، وهنَّ؛ فالواو، والياء فى هو، وهى، عند البصريين، من أصل الكلمة.

وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما.

والأوَّل هو الوجه، لأن حرف الإشباع لايتحرك، وأيضًا حرف الإشباع لايثبت إلا ضرورة.

وإنما حُرِّكت الواو، والياء. لتصير الكملة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً، إذا لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكَنَتْ الواو والياء نحو: إنهوا، وبهى.

وكان قياس المثنى والجمع على مذهَبَ البصريين: هُوَمَا، وهِيَ ما وهُوَمْ، وهِيَنْ فخفف بحذف الواو والياء.

والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر، وزيادة النونين فى جمع المؤنث ـ على ما ذكرنا فى المفصّل ـ سواهٌ.

---

(١) أى التاء التى للمتكلم وللمخاطب .. إلخ.

(٢) فى ع: «وأخواتها».

(٣) كلمة: «هى» سقطت من ب ٢/٤١٨.

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضى والمضارع والأمر والصفات وليست كالمرفوعة المتّصلة، فإنه لاشركة بين الماضى والمضارع فيها إلاّ فى الألف والواو والنون ـ كما ذكرنا.

[تقول: ضرب هو وزيدٌ، وأضرب أنا وزيد، وزيد هند ضاربها هو:][(١)]

[تقول: ما ضرب إلاّ هو، وما يضرب إلا أنا، و«أضاربٌ هما؟»][(٢)].

وتسكين هاء «هو» و«هى» بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز[(٣)]. [لكون هذه الحروف عند اتصالهما بهما كبعض حروفهما، فجائز تخفيفهما تشبيهًا بتخفيف نحو: كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء فى هو وهى خفية، فاستثقل الضمة والكسرة عليها.

وشبهوا «ثمَّ» هو، «وثم» هى كقولك: «فهْو وهى لكونها حرف عطف مثلها.

وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله:

٤٤٠= * فقلت أهْى سَرَتْ أم عادنى حلم[(٤)]*][(٥)]

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ع، وط ، وب ٢/ ٤١٩. صوابه من النسخ المخطوطة الأحرى.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع، وط، وب ٢/ ٤١٩. صوابه من النسخ المخطوطة الأحرى.

(٣) بعد قوله: «ولام الابتداء جائز» وردت عبارة «كما يجئ فى التصريف، فى ط وع، وب.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط، وع، وب ٢/ ٤١٩. من قوله: لكون هذه الحروف - إلى نهاية الشاهد الشعرى.

(٥) والنص الساقط ضم الشاهد رقم ٣٧٩ فى الخزانة، وهو الذى ليس له ذكر فى ط وع، وب «وهو عجز وصدره:

* فقمت للطيف مرتاعًا فأرقنى *

واستشهد به على أن هاء: «هى» قد تسكن بعد همزة الاستفهام. والشاهد للمرّار العدوى، من قصيدة عدّتها ثلاثة وأربعون بيتاً وفى شرح الحماسة للمرزوقى نسبت القصيدة إلى زياد بن حمل. وقيل: زياد بن منقذ.

ورواية الشاهد فى الحماسة «وقمت للزور» مكان: «فقمت للطيف انظر الحماسة/ ١٣٩٦.

وفى شرح المرزوقى يقول: «قمت من مضجعى للطيف الزائر خائفًا، وطار النوم عنّى، وأخذنى القلق ووساوس النفس، فميلّتُ الفكربين شيئين: =

وقد تسكن بعد كاف الجرّ أيضاً شاذًا[١].

وقد تحذف الواو والياء اضطرارًا كقوله:

٤٤١= فبيناه يَشْرى رحلَهُ قال قائل لِمَنْ جملٌ رِخوُ المِلاط نجيبُ[٢]

وقوله:

٤٤٢= * دار لسعدى إذِه من هواكا [٣]*

ويسكّنهما قيس وأسد، ويشدّدهما همدان، قال:

٤٤٣= وإن لسانى شُهدَة يشُتفى بها وهُوَّ على من صبّهُ اللهُ علقمُ[٤]

= أحدهما: زيارتها بنفسها، والثانى، حلم نائم اعتادنى فأرانيها.

من شواهد: ابن بعيش ٧/ ١٣٩، والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠ وشواهد الشافية / ١٩٠، والمغنى رقم ٥٧، ٧٠٨ ، والأشمونى ٣/ ١٠١ وشرح الحماسة للمرزوقى / ١٣٩٦ والهمع والدرر رقم ١٤٦، ١٦٠٨.

(١) فى المخطوطات ما عدا(ع): «وبعد كاف الجر أيضًا شاذ».

(٢) هو الشاهد الثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن واو: «وهو» قد يحذف ضرورة كما هنا، فإن الأصل: فبينا هو يشرى.

قال البغدادى: و«يشرى» هنا بمعنى يبيع، وهو من الأضداد و«الملاط» بكسر الميم: الجنب، و«رخو الملاط» سهله وأملسه. وفى الخزانة قال ابن خلف: هذا البيت قد وقع صدره فى أكثر نسخ كتاب سيبويه برواية: «نجيب».

والراوية الصحيحة للبيت هى «ذلول» بدل: نجيب: قال صاحب العباب: «البيت للعجير السلولى، ويروى للمخلب الهلالى. والقطعة لامية، ووقع فى كتاب سيبويه: «نجيب» بدل ذلول» وتبعه النحاة على التحريف.

من شواهد: الخصائص ١/ ٦٩، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٨ والإنصاف / ٥١٢، وابن بعيش ٣/ ٩٦.

(٣) هو الشاهد الثالث والثمانون، وتقدم ذكره رقم ٨٧.

واستشهد به على أن الأصل: «إذْهى» فحذف الياء.

(٤) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «همدان» تشدد واو: وهو كما فى البيت و«الشهدة» بضم الشين: العسل بشمعه. والعلقم: الحنظل، نبت كريه. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن بعيش ٣/ ٩٦، والعينى ١/ ٤٥١، والتصريح ١/ ١٤٨، والهمع والدرر رقم ١٥٠ والأشمونى ١/ ١٧٤.

ثم، لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فـي وضع المنصوب، لأن النصب علاقة الفضلات بلا واسطة، والجرّ علامتها بواسطة.

فابتدأوا بمتصل المنصوب، لتقدمه على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجىء بُعَيْد، فوضعـوا لمتكلمهما ياء، إمَّا ساكنة أو مفتـوحة ـ كما ذكرنا فى باب الإضافة.

و«نا» للمتكلم مع غيره، كما كان فى متصل المرفوع.

والكـاف للمخـاطب مثل الـتاء فى الـتصرف، نحـو: كَ، كُما، كُم، كِ، كـما، ٢/١١ كنَّ.

وبعض الـعرب يلحـق بكاف المذكـر إذا اتصلت بـهاء الضمـير ألفًا، وبـكاف المؤنث ياءً.

حكى سيـبويه: أعطيتكـاه، وأعطيتكيه تـشبيهًا للكـاف بالهاء نحو: أعطـيتهاه، وأعطيتهوه.

قال أبو على: وقد تلحق الياءُ تاءَ المؤنث مع الهاء، قال:

٤٤٤ = رمَيْتِيه فأقـــصَدْتِ وما أخْطــأتِ الرَّمْيَه[1]

وربما كسرت الـكاف فى التثنية والجـمعين بعد ياء سـاكنة أو كسرة تشبيـهًا لها بالهاء نحو: بِكما وبكم وبِكنَّ، وعليكما وعليكم وعليكنَّ.

والكلام فى حذف واو «عليكمو» وإسكان الميم؛ كما مضى فى نحو: ضربتم.

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أبا على قال: تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء.

و«أقصدت» بمعنى: قتلت قال صاحب الصحاح: وأقـصد السهمُ أى أصاب فقتل مكـانه. و«الرميه»: فاعل: «أخطأت».

وبعده:

بسهمـــين مَلِيحَيْن أعـارَنْكيهِما الظَّبيهْ

ولما أرادوا وضع المتصل المنصوب الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب، فحذفوا حركة الواو والياء من «هو»، و«هى»، وقلبوا ياء «هى» ألفًا، فصار «ها»، لأن ضمير المذكّر إذا ولَى الكسر تقلب واوه ياء نحو: بهِى - لما نذكره - فخافوا التباس المؤنث بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمة، إلاَّ أن يكون قبلها ياء أو كسرة؛ فإن كان قبلها أحدهما فأهل الحجاز يُبقون ضمتها ويقولون: بِهُو، ولديهُو.

وغيرهم يكسرونها؛ وعلَّته أن الهاء حرف خفيف فهو، إذًا حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وَلِيتْ الكسرة أو الياء، فقلبت ياء، وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها.

وإن كان الساكن غير الياء، فضم الهاء متفّق عليه، إلاَّ ما حكى أبو على أن ناسًا من بكر بن[1] وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو: منهِ ومنهِما ومنهِم ومنهِنَّ، إتباعًا للكسر.

وهذا هو الكلام فى حركة الهاء.

وأمَّا الكلام فى إشباع حركتها وتركه، فنقول: ننظر فى هاء المذكر، فإن وليت المتحرك أشبعت حركتها[2] نحو: بِهِى، وبهُو، ولَهُو، وضربهُو، وغلامهو، فيتولَّد من الضم واو، ومن الكسر ياء.

وبنو عقيل، وكلاب، يجوِّزون حذف الوصل، أى الواو والياء بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو: بهِ وغلامهُ.

ويجوِّزون تسكين الهاء أيضًا كقوله:

---

(١) فى ب ٢/ ٤٢١: «من وائل» مكان: «بن وائل» تحريف واضح.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٢١: «كسرتها» مكان: «حركتها».

٤٤٥ = فبتُّ لَدَى البيت العتيقِ أُريغُهُ ومِطْوايَ مشتاقان لَهْ أَرِقَانِ[١]

وغيرهم يجوِّزونهما[٢]، أى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختياراً.

وإن وليت هاء الضمير ساكنًا حرف لين كان الساكن كعَلَيْه أو غيره كمنْه، فالمختار: اختلاس الحركة، أى ترك الوصل، لأن الهاء حرف خفىّ ـ كما قلنا ـ فكأنه التقى ساكنان.

وابن كثير يصل مطلقًا، نحو: عليهى، ومنهُو، ونحوهما.

فعلى هذا، تجىء فى هاء المذكر الذى بَعد الكسرة أو الياء، باعتبار ضمها وكسرها، واختلاسها ووصلها: أربع لغات، والكسر أكثر وأشهر[٣].

الأولى: كسر الهاء من غير وصل بياء، وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر لأن فى الأول شبه التقاء الساكنين.

والثانية: كسرها مع وصلها بياء نحو: بـهِى وعليهِى، وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء ـ لما ذكرنا.

---

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بنى عقيل وبنى كلاب يجوزون تسكين الهاء كما فى قوله «لهْ» بسكون الهاء.

والشاهد من قصيدة ليعلى الأحول الأزدى مطلعها فى رواية أبى عمرو الشيبانى:

أو يحكما ياواشِيَىْ أمِّ مَعْمَرٍ بمن وإلى من جئتما تشيان

و«أريغُه»: بمعنى أطلبه، يقال: أرغت الصيد.

و«مطواى»: مثنى مِطْو. والمطو بكسر الميم وضمها: الصاحب.

و«مشتقان»: خبر مطواى.، وكذلك: «أرقان»، وضمير له للبرق فى بيت قبله.

و«أرقان»: مثنى أرق بكسر الراء، وهو وصف من الأرق بفتحها بمعنى السّهر.

من شواهد: الخصائص ١/ ١٢٨، والمحتسب ١/ ٢٤٤، والمنصف ٣/ ٨٤.

(٢) فى ط: «يجوزولهما» تحريف.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٤٢٢: «أشهر وأكثر».

والثالثة: ضم الهاء بلا واو، نحو: عليهُ، وبهُ.

والرابعة: ضم الهاء مع الواو نحو: عليهُو، وبهُو.

ويجيء فيها إذا كانت بعد الكسر لغة خامسة، وهى إشمام كسر الهاء شيئًا من الضّمة(١) بلا وصل.

وإن حذف قبل هاء المذكر حرفُ لين جزمًا نحو: يرضَهُ وتصلَه أو وقفًا نحو: فألقِه، وأغزُه جاز إشباع حركة الهاء، اعتبارًا بالمتحرّك قبلها فى اللفظ.

وجاز اختلاسها اعتبارًا بالساكن المحذوف قبلها حذفاً عارضًا(٢).

وجاز إسكان الهاء إجراءً للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز.

وأمَّا الهاء فى المثنى والجمعين، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فهى مضمومة لاغير، نحو: لهُما وغلامَهُم، وإن كان ألفٌ أو واوٌ، أو ساكن(٣) صحيح فكذلك/ إلاَّ ما حكى أبو على من نحو: منِهما واضربِهما واضربِهم ـ على ما مضى ـ للإتباع، وعدِّ الحاجز غير حصين لسَكونه. ٢/ ١٢

وإن كان قبلها كسرة أو ياء، فمَن قال فى الواحد: بهُو وعليهو، وهم أهل الحجاز، قال فى المثنى والجمعين أيضًا بضم الهاء، نحو: إن غلامَيهُما وغلاميهُم وغلاميهُن(٤) وبعدهما وبغلاميهم وبغلاميهن(٥).

وحمزة يخص بالضّم فى جمع المذكر ثلاث كلمات: عليهم، وإليهم، ولديهم.

قيل ذلك لكون الياء فيها بدلاً من الألف، فأعطى الياء حكم أصلها، وقد جاء: عَلاَه، وإلاَه، ولَدَاه، على الأصل.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٤٢٢: «الضم» مكان: «الضمة».

(٢) كلمة: «حذفًا» سقطت من ب ٢/ ٤٢٢.

(٣) فى ع: «وساكن» بالواو.

(٤) «وغلاميهن» سقطت من ب ٢/ ٤٢٣.

(٥) «وبغلاميهن» سقطت من ب ٢/ ٢٤٣.

وكان يجب، على هذا التعليل أن يقرأ فى الواحد والمثنى وجمع المؤنث: عليهُ وعليهُما وعليهُن، ولم يُقرأ، ولعلَّ ذلك لاتِّباع الأثر.

وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء فى المثنّى والجمعين مطلقًا، كما فى الواحد، وهو الأشهر.

هذا كله فى حركة الهاء.

وأمَّا ميم الجمع التى بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من أن تقف عليها، أو، لا.

فإن وقفت عليها، فلا بدَّ من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع[1] الضمائر: تحذف صِلاتها فى الوقف، نحو: ضربَهْ، وبهْ، وبكُمْ، إلاَّ فى الألف فى: ضربتها، وبها.

وإن لم تقف عليها، فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن؛ فإن كان بعدها ساكن فكسر الميم لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أقيس، نحو: ﴿من دونهم امرأتين﴾[2]، و: ﴿عَلَيْهِمِ الذّلَّة﴾[3]، على قراءة أبى عمرو.

وباقى القرَّاء على ضم الميم، نظرًا إلى الأصل.

وإن كان بعدها متحرك، فالإسكان أشهر نحو: ﴿أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4]، وبعضهم يشبع ضمَّ الميم نحو: عليهمو غير المغضوب عليهمو، كقراءة ابن كثير، وإشباع الكسر فى مثله أقيس للإتباع[5].

فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن، الكسر والضم، كلاهما مع اختلاس، أى ترك الوصل.

---

(١) فى ط: «جمع» بدل: «جميع» تحريف.

(٢) القصص / ٢٣.

(٣) آل عمران / ١١٢.

(٤) الفاتحة/ ٧.

(٥) «للإتباع» سقطت من ع.

وثلاث قبل المتحرك: السكون، وإشباع الضم، وإشباع الكسر.

وكذا إن[١] كان الميم بعد الهاء المضمومة فى نحو: بهُم وعليهُم فى لغة أهل الحجاز؛ وفى نحو: غلامهم، ولهم، وقفاهم، على ما هو متفق عليه؛ وفى نحو منهم على الأشهر.

وكذا فى: أنتم، وضربتم، وغلامكم، فلها، أيضًا، خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن: الضم وهو الأقيس والأشهر، للإتباع والنظر إلى الأصل، والكسر نظرًا إلى الساكنين؛ وهو فى غاية القلة، ومنعه أبو على.

وثلاث قبل المتحرك:

الأولى: الإسكان وهو الأشهر.

الثانية: ضمهّا ووصلها بواو.

الثالثة: وهى مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء: كسر الميم ووصلها بياء، نحو: عليهِمى، وبهمى، فكسر الميم لمجانسة الياء أو الكسرة قبل الهاء، وقلب الواو ياء لأجل كسر الميم. ومنعها، أيضًا، أبو على.

ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل أخذوا فى وضع المنصوب المنفصل، فجاءوا بـ «إيّا» متلوًّا بصيغة ضمير المنصوب المتصل.

واختلف النحاةُ فيه فقال سيبويه، والخليل، والأخفش والمازنى، وأبو على: إن الاسم المضمر هو «إيَّا»، إلاَّ أن سيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان «إيَّا» مشتركًا؛ كما هو مذهب البصريين فى التاء التى بعد «أن» فى: أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وقد مضى.

وقال الخليل والأخفش والمازنى: ما يتصل به أسماء أضيف «إيَّا» إليها،

(١) فى ع: «وإن كان» بسقوط كلمة: «كذا».

لقولهم: «فايَّاه وإيَّا الشواب»[١]، وهو ضعيف، لأن الضمائر لاتضاف.

١٣/٢ وقال الزجاج والسيرافى: «إيَّا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات كأنَّ / «إيَّاك» بمعنى نفسك.

وقال قوم من الكوفيين: إياك، وإياه، وإياى: أسماء بكمالها، وهو ضعيف، إذ ليس فى الأسماء الظاهرة، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافًا، وهاءً وياءً.

وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هى اللاحقة بإيًا، وإيَّا، دعامة لها، لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول ببعيد من الصواب، كما قدمناه فى: أنت.

وقد تفتح همزة «إيَّا»، وقد تبدل الهمزة، مفتوحة ومكسورة، هاءً؛ ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب، لأن المجرور مفعول لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل، [لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى؛ فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل[٢]] سواء.

[المضمرات المستترة]

(ص): «فالمرفوع المتصل خاصة، يستتر فى الماضى للغائب والغائبة ، وفى المضارع للمتكلّم مطلقًا، والمخاطب والغائب، وفى الصفة مطلقًا».

(ش): اعلم أنه لايستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوَّزوا فى باب الضمائر

---

(١) فى فن الألغاز فى الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٦ بتحقيقى ورد اللغز الآتى:

وأى مضمر مضاف خافض وأى أشيـاء هما شيّان

يعنى بالمضاف من المضمرات قول العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، بناء على أن «إيا» هو الضمير.

ويعنى بالأشياء عبارة عن شيئين فى مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم/ ٤] والمراد: قلبان خاصة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

المتصلة التى وَضعُها للاختصار: استتار الفاعل، لأن الفاعل، وخاصة الضمير المتصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه[١]، كما يحذف فى آخر الكملة المشتهرة شيء، ويكون فيما بَقِى دليل على ما ألقى كما مضى فى الترخيم.

وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت؛ ولا يظهر أصلاً الضمير المتصل فى غائب الماضى وغائبته، وفى المضارع فى: أفعل، ونَفعل، ويفعل وتفعل مخاطبًا وغائبًة، وافعلْ، وفى جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف.

وفى خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهراً ولا مضمراً، وهى: أفعل، ونفعل، وتفعل مخاطبًا، وافعل أمرًا، واسم فاعل الأمر مطلقًا، أى فى الواحد والمثنى والمجموع.

وما يظهر فى نحو: «﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٢]، تأكيد للمستتر لا فاعل بدليل أنك لا تقول: لا أفعل إلا أنا، ولاتفعل إلا أنت.

وفى: فَعَل، وفَعَلَتْ، ويَفعل، وتفعل للغائبة، يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو: ضرب زيد، [وما ضربت إلا هى] [٣] وما ضرب إلا هو، وتضرب هند، وما يضرب إلا هى، وكذا فى الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان، وما قائم هما.

وكذا فى الظرف عند أبى على، إذا اعتمد، نحو: أفى[٤] الدار زيد، وما فى الدار إلاّ هو.

وكذا فى اسم الفعل إذا كان خبراً[٥]؛ يظهر الفاعل الظاهر نحو: هيهات زيد، والضمير المنفصل، نحو: هيهات هما[٦].

---

(١) «عنه» سقطت من ع.
(٢) البقرة/ ٣٥.
(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٢٦.
(١) فى ط: «فى الدار زيد» بسقوط همزة الاستفهام، تحريف.
(٥) المراد بالخبر المقابل للإنشاء.
(٦) فى ع: هيهات هو.

[لايسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل]

(ص): «ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذّر المتصل، وذلك بالتقديم على عامله، أو بالفصل[١] لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا أو حرفًا والضمير مرفوع، أو بكونه [مسندا إليه][٢] صفة جرت على غير من هى له، نحو: إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشّر، وأنا وزيد، وما أنت قائمًا، وهند زيد ضاربته هى».

(ش): اعلم أن أصل[٣] الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال؛ فلا يقال: ضرب أنا، لأن «ضربت» مثله معنى وأخصر منه لفظًا.

أقول: الضمير المرفوع والضمير المنصوب، يصلحان، كما مرَّ لأن يكونا[٤] متصلين ومنفصلين، دون الضمير المجرور؛ فلنذكر مواقعهما، فنقول:

إن الأصل فى الضمير[٥] المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل، لأن المتصل ـ كما مرَّ ـ كالجزء الأخير من الكلمة التى يليها، وكون الشىء كجزء الكلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية له بالأصالة، ومن حيث الطبع والذات، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومن/ ثمَّة لايخلو فعل منه[٦] فصحَّ أن يُجعل الضمير المرفوعُ كالجزء الأخير منه. ٢/ ١٤

وأمَّا سائر ما يَرفع، فهو إمَّا ابتداء عند البصريين، ولا يصح اتصال المرفوع به لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، والابتداء معنىً وليس بكلمة؛ وإمَّا مبتدأ

(١) فى ب ٢/ ٤٢٧، ط: «وبالفعل» بالواو.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٢٧.
(٣) كلمة: «اصل» سقطت من ع.
(٤) فى ط: «لان يكون» بدون الف التثنية، تحريف.
(٥) فى ع: «فى المنصلين» بدل: فى الضمير.
(٦) فى ب فقط ٢/ ٤٢٨: «لايخلو منه فعل».

وخبر، كما اخترنا فى أول الكتاب، والمبتدأ اسم، وليس الاسم فى اقتضاء المرفوع كالفعل[١] إذا ليس كل اسم رافعًا، والخبر إمَّا اسم وإمَّا جملة، وليس المرفوع، أيضًا، من لوازم أحدهما.

وأمَّا «ما» الحجازية فليست أيضًا كالفعل فى طلب المرفوع، إذ هى حرف نفى، ودخولها على الفعل أولى، ومن ثَمَّ كان النصب فى: ما زيدًا ضربته، أولى من الرفع[٢] وأيضًا، عملها للرفع بالمشابهة لا بالأصالة.

وأمَّا «إنَّ» وأخواتها، فالاسم المرفوع بها لايجوز اتصاله بها نحو إن زيدًا أنت، لما عرفت، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء، إذًا إلا منفصلاً.

وأمَّا اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفعل، أو الظرف أو الجار والمجرور فهى أيضًا لاترفع بالذات، بل بالحمل على الفعل.

ويتصل المرفوع، من هذه الأشياء، بغير المصدر، لكن بشرط الاستتار، كما يجىء.

وكذا نقول: الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة؛ وسائر ما ينصب الضمائر وهو إنَّ وأخواتها، وما الحجاز نحو: ما زيد إياك[٣]، واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل: إنما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه.

[وكان حق المنصوب أيضًا ألاَّ يتصل إلا بالفعل، أو الأسماء المشبهة له، كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات، والبواقى بالحمل عليه، لكنه لما جاز فى الأصل، أى الفعل: أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل أيضًا إذ تشابهه - كما يجىء][٤].

---

(١) فى ظ: «كالفعل لأن كل فعل رافع».

(٢) فى ظ: «ولضعفها عن العمل لم يعلمها أهل الحجاز» بعد قوله: أولى من الرفع.

(٣) «ما زيد إياك» سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فإذا تقرر هذا قلنا: الضمير المرفوع والمنصوب؛ إمَّا أن يعمل فيهما الفعل أو غيره، وفى الأول يجب اتصاله بعامله إلاَّ فى ثلاثة مواضع:

الأول: إذا تقدم على عامله، ولا يكون إلا منصوبًا، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١).

الثانى: إذا كان الفعل محذوفًا نحو قولك: إنْ إيَّاه ضربته(٢)، وإن أنت ضربتَ، ونحو: إياه لمن قال: مَن أضرب؟؛ وقد مرَّ فى باب التحذير أنَّ: إياك والأسد، مِن باب تقدُّم المفعول على ناصبه.

وإنما لزم الانفصال فى الموضعين، لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء الأخير(٣) من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان إمَّا(٤) مؤخرًا أو محذوفًا فكيف يكون كالجزء الأخير من(٥) عامله؟

الثالث: إذا فصل عن عامله لغرض لا يتم إلاَّ بالفصل، وذلك فى مواضع:

منها أن يكون تابعًا: إمَّا تأكيدًا، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(٦)، ولقيتك إيَّاك؛ أو بدلاً، كقولك بعد ذكرِ لفظة «أخيك»: لقيت زيدًا إيَّاه؛ أو عطفَ نسق نحو: جاءنى زيد وأنت.

ولا يقع الضمير وصفًا كما تقدم.

ومنها: أن يقع بعد «إلاَّ» نحو: ما ضربت إلا إيَّاك، وما ضرَب إلاَّ أنا؛ وأمَّا قوله:

٤٤٦ = وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنَا ... ألاَّ يجاوِرنَا إلاَّك ديَّار(٧)

---

(١) الفاتحة/ ٥.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٢٩: «ضربت» بدون الضمير.

(٣) كلمة: «الآخير» سقطت من ظ.

(٤) «إمّا» سقطت من ط.

(٥) فى ظ: «منه» مكان «من عامله».

(٦) البقرة/ ٣٥.

(٧) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن وقوع الضمير المتصل بعد إلا شاذ.
والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو: أن لايجاودنا إلا إياك ديّار». والشاهد قائله مجهول. =

فشاذ لا يقاس عليه.

وكذا إذا وقع بعد معنى «إلاَّ» كقوله:

٤٤٧= كأنّا يوم قُــرَّى إنّـــــــ ـــمــا نَقْتُل إيّـانـا[١]

ومنها: أن يَلِى «إمَّا»[٢]، نحو: جاءنى إمَّا أنت أو زيد، ورأيت أو زيد، ورأيت إمَّا إيَّاك أو عمراً، والغرض منها: إفادة الشك من أول الأمر.

ومنــها: أن يكــون ثانى مـفعولــى «علـمت»، أو «أعطـيت»، ويورث اتـصالُ الضميـر التباسَه بالمفـعول الأول، كما إذ أخبرت عـن المفعول الثانى فـى: علمت زيداً[٣] عمراً قلت: الذى علمت زيداً إيَّاه: أبوك، والذى أعطيت زيداً إيَّاه: عمرو.

ولا يجــوز أن تقول: الـذى علـمته زيـداً أبوك[٤]، ولا: الذى أعـطيتـه/ زيداً عمرو[٥] لأنه يلتبس المفعول الثانى بالأول. ٢/ ١٥

= من شواهدك الخصـائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، وابن بعيش ٣/ ١٠١ - ١٠٣ وهامش العـينى على الأشمـونى ١/ ٢٥٣، والـهمـع والدرر رقـم / ١٣١ والأشبـاه والنـظائـر رقم ١٦٨، والأشـمونـى ١/ ١٠٩.

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «إيانا» فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلاّ وهو شاذ.

والشاهد من أبيات لذى الأصبع العدوانى ونسبه سيبويه إلى بعض اللّصوص، وقبله:

لقينا منهم جمعــا فأوفى الجمع ما كانا

وبعده:

قتلنــا منهــمُ كـــل فـتىً أبيـض حُسّـانا

مـن شواهـد سيـبويـه ١/ ٢٧١، ٣٨٣، والخصـائـص ٢/ ١٩٤، وأمالـى ابن الـشجـرى ١/ ٣٩، والإنصاف/ ٦٩٩ وابن يعيش ٣/ ١٠١.

(٢) فى ظ: «وإما أن يأتى» بدل: «ومنها أن يلى».

(٣) فى ط: «زيرا» بالراء بدل: «زيد» بالدال، تحريف.

(٤) «أبوك» سقطت من ط وب ٢/ ٤٣٠.

(٥) «عمرو» سقطت من ط وب ٢/ ٤٣٠.

فأمَّا إذا[١] لم يلتبس، فالاتصال[٢] فى باب: «أعطيت» أولى، والانفصال فى باب «علمت»، كما إذا أخبرت عن المفعول الثانى فى: أعطيت زيدًا درهمًا؛ فقولك: الذى أعطيته زيدًا: درهم أولى من قولك: الذى أعطيت زيدًا إيَّاه: درهم، لأنك تقدر على المتصّل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى.

ومَن جوَّز المنفصل، فتوطئة لإزالة اللبس فى المفعولين الذين[٣] يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو: أعطيت زيدًا عمرًا.

وإذا أخبرت عن الثانى فى: علمت زيدًا قائمًا، فقولك: الذى علمت زيدًا إيَّاه: قائم أولى من قولك: الذى علمته زيدًا قائم، وذلك للتوطئة المذكورة، أو لرعاية أصل المفعول الثانى، إذ العامل فيه فى الأصل ما يجب انفصاله عنه، كما فى: كنت إيَّاه على ما يجيىء.

وإن كان الضمير مع غير الفعل، فإمَّا أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا؛ فالمرفوع لا يكون[٤] إلا منفصلاً، إذا كان مبتدأ، أو خبرًا، أو خبر «إنَّ» وأخواتها، أو اسم «ما» لما مرّ.

وأمَّا إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول، أو الصفة المشبهة أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور فإن فُصل عن عامله لغرض لا يتمُّ إلا بالفصل ـ كما ذكرنا فى الفعل ـ وجب انفصاله[٥] نحو: زيد قائم أخوه وأنت، وضاربٌ إمَّا هو أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجل فى الدار أخوه وأنت.

---

(١) فى ب فقط: «فأمّا إذا».

(٢) فى ظ «كان الاتصال» بدل: «فالاتصال».

(٣) فى ط: «الذى» بدل «الّذين»، تحريف.

(٤) وردت العبارة فى ظ على النحو التالى:

«فالمرفوع لايكون إذا كان مبتدأ أو خبراً أو خبر إن واخواتها أو اسم ما إلا منفصلا لما مرّ».

(٥) فى ظ: «وجب كونه منفصلاً».

ومثله الضمير البارز بعد[1] الصفة إذا جَرَت على غير ما هى له، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها، لا فاعلها، كما فى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾، وذلك لأنك تقول مطردًا نحو: الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان ضارباهما هما؛ وقد عرفت ضعف نحو: جاءنى رجل قاعدون غلمانه.

وقال الزمخشرى فى أحاجيه: بل تقول: ضاربهم نحن، وضارِبُهما هما، فإن ثبت ذلك فهو فاعل، كما قيل.

وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف، إذا كانا مع المرفوعَين جملتين، وذلك إذا اعتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفى نحو: ما قائم أنتما، و: أقدَّامَك[2] هما؟ وأفى الدار أنتما؟ عند أبى علىّ.

وذلك لأنه يعرض لهما، إذن، كونهما مع مرفوعيهما جملتين، فاعتُنى بالمرفوع لكونه أحد جزأى الجملة، فأُظهر إذًا إلى اللفظ، فرقًا بينه كائنًا أحدَ جزأى الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإن الضمير المرفوع به: أحدُ جزأى الجملة أبدًا، فلم يحتج إلى الفرق فاطراد استكنان الضمير فيه على ما هو حقّ ما شابه الفعل - كما يجيىء.

فإن لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين - على ما مرَّ - وجب اتصال المرفوع بهما، لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل، والظرف وأخيه: سادَّة مسدَّ الأفعال من غير حاجة إلى ضممية، كما احتاج المصدر فى تقديره بالفعل إلى «أَنْ».

لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكنًا، لكونها أضعف من الفعل فى اقتضاء المرفوع، إذ هى فروع عليه فى ذلك، فلم يُجعل المرفوع بها كجزء من أجزائها فى الظاهر، كما جُعِل فى الأصل الذى هو الفعل كذلك.

---

(١) فى ظ: «فى» بدل «بعد».

(٢) فى ظ «وما قدامك هما» بـ «ما» النافية.

وأمَّا الضمير[١] المرفوع بـالمصدر فلا يكون إلا مـنفصلاً، وإن ولَيه بـلا فصل، لأنه لا يقدَّر بالفعل إلا مع ضميمة «أن» ، تقول: أعجبنى ضربٌ أنتَ زيدًا، إذا لم تُضِف، والإضافة أكثر، لأن الكلام بها أخفُّ، وأعجبنى الضرب أنت زيدًا.

هذا كله فى الضمير المرفوع مع غير الفعل.

وأمَّا الضـمير المنـصوب، فكان حـقه، أيضًا ألاَّ يـتصل إلا بالـفعل كالمـرفوع، لطلـب/ الفعل له بـالذات، والبواقى بـالحمل عليـه، لكنه لما جـاز فى الأصل أى الفعل[٢] أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فـضلة جاز اتصاله بغير الفعل، أيضًا إذا شابهه. ٢/ ١٦

فإذا كـان من غير الـفعل، فإن كـان العامل ممـا وجب انفصـاله عن المنـصوب وضعًا، كـ «ما» الحجازية، نحو: ما زيدٌ إيّاك.

أو فُصِل بينهما لغرض لايتمُّ إلا بالفصل وجب انفصاله ـ كما ذكرنا فى ضمير الفعل ـ نحو: ما أنا ضارب إلاَّ إيَّاك، وأنا ضارب إمَّا إيَّاك وإمَّا زيدًا، وأنا ضاربك إيَّاك.

وإن لم يكن كذلك، فـلا يخلو من أن يكون الناصب حـرفًا، أو اسم فعل، أو مصدرًا، أو صـفة؛ فالحرف يجب اتـصال الضميـر به نحو: إنك قائـم، وإنك فى الدار، وليتك قاعد.

ولاتقـول: إن فى الدار إيـاك، وذلك لأن الحرف غـير مـستقـل، فالاتصـال به واجب مع الإمكان.

وكذا يجب الاتصال بـاسم الفعل [لأنه وإن كان فى الأصل مسـتقلاً من حيث الاسميـة غير محتـاج إلى منصوب إلا أنه لمـا صار معناه مـعنى الفعـل سواء كان

(١) فى ظ: «المضمر» بدل: «الضمير».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٣٢: «الذى هو الفعل» بدل: «أى هو الفعل».

كالفعل فى وجوب الاتصال به][(١)]. قال:

* تراكها من إبل تراكها[(٢)]* =٤٤٨

وتقول: رويدَه، وحَيْهَله. وحكى يونس: عليكنى.

وإنما وجب الاتصال فى القسمين لما ذكرنا من أن المنفصل لايجىء إلا عند تعذّر المتصل.

وجاز أيضًا الانفصال فيما اتصل به الكاف من أسماء الأفعال نحو: رويدَكه، ورويدَك إياه، وعليكه وعليك إيَّاه تشبيهًا بنحو: أعطاك إياه ـ كما يجىء ـ وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف[(٣)].

وأما المصدر، فإن كان منونًا: لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضادّ بين التنوين الدّال على تمام الكلمة، والضمير المتصل الدّال على عدم تمامها، مع ضعف مشابهة المصدر للفعل، فيجب أن تقول: أعجبنى ضربٌ إيَّاك، إن لم تضف، والإضافة أكثر.

ولايمتنع، على ماهو مذهب الأخفش فى نحو ضاربك وضارباك، وضاربوك، أن يكون حذف التّنوين فى: ضَرْبك، أيضًا، للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضمير منصوبًا ـ كما مرّ فى باب الإضافة.

وإن كان المصدر ذا لام فالأشهر انفصال الضمير بعده نحو: أعجبنى الضرب إيَّاك، لمعاقبة الألف واللام للتنوين فى تمام الكلمة به[(٤)].

وجوَّز الأخفش الضربك، والضمير منصوب.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٤٣٣، صوابه من المخطوطات وهامش ط حيث أشار السيد الشريف إلى هذا النص الساقط.

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد الثلاثمائة فى الخزانة - وتقدم ذكره رقم ٤١٣.

(٣) لأن الكاف المتصلة باسم الفعل حرف، والمتصلة بالاسم اسم.

(٤) كلمة: «به» سقطت من ط وب ٢/ ٤٣٤.

وأمَّا اسما الفاعل والمفعول، ففى اتصال الضمير المنصوب(١) بهما منوَّنين كانا أو، لا: خلافٌ كما مضى فى باب الإضافة، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر، لكون مشابهتهما للفعل أكثر من مشابهة المصدر له [ومع هذا فالأولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو: ضارب إياك](٢) تقول: ضاربك، وضاربٌ إياك، والضاربك والضارب إيَّاك، والمعطى إياك والمعطاك، ومعطىً إيَّاك ومُعطاك.

وأمَّا الظرف، والجار والمجرور، فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم، لا يجىء بعدهما ضمير منصوب بهما.

ولنعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المصنف.

قوله: «أو بالفصل لغرض»، احترازٌ عن نحو: ضرب زيد إيَّاك، فإنه يجوز ذلك مع وجود الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه، إذ قولك: ضربَك زيد، بمعناه.

فإن قلت: أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مُفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهمّ، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم؟

قلت: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون لاتساع الكلام؛ بلَى، قيل: إن تقديم المفعول على الفِعل يفيد كونه أهمّ.

والأولى أن يقال: إنه يفيد القصر كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾(٣)، أى: لا تعبد إلاَّ الله؛ وكذا تقول فى المفعول المطلق: ضربته زيداً، أى ضربت زيداً ضربًا، ولا تقول: ضربت زيداً إياه.

وكذا تقول: يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول: لقيت زيداً إياه.

وأما نحو قوله:

---

(١) كلمة «المنصوب» سقطت من ب ٢/ ٣٣٤.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٤٣٤ صوابه من المخطوطات مع الإشارة إليه فى هامش ط.

(٣) الزمر/ ٦٦.

= ٤٤٩ * ضمنت ... إيَّاهم الأرض[١] *

فضرورة.

قوله: «أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على / غير مَن هي له»، قد ذكرنا أنه ٢/ ١٧ ليس بمسند إليه الصفة، بل هو تأكيد للمسند إليه.

ثم نقول: إنما برز هذا الضمير تأكيدًا إذا جرت الصفة على غير مَن هى له، ونعنى بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

ونعنى بالجَرى أن تكون نعتًا نحو: مررْتُ هند برجل ضاربته هى، أو حالاً نحو: جئتمانى وجاءنى زيدٌ ضارِبَيْه أنتما؛ أو صلة نحو: الضاربه أنت: زيد، أو خبرًا نحو: زيد هند ضاربها هو.

فنقول: إذا اختلف ما جَرَى عليه متحمِّل الضمير المؤكد، وما هو له فى الإفراد أو فرعَيه[٢]، أعنى التثنية والجمع، وفى التذكير أو فرعه[٣] أى التأنيث فلا لَبس سواء كان المتحمِّل للضمير صفة أو فعلاً نحو: زيد هند ضاربها هو، أو: يضربها هو، فلو لم تأت بالضمير فى: ضاربها أيضًا لعُلم أن الضارب لزيد لا لهند.

وإن اتفقا فى الإفراد أو فرعيه، وفى التذكير أو فرعه، فإن اتفقا فى الغيبة

---

(١) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فصل الضمير ضرور، والقياس: ضمنتهم الأرض.
والشاهد قطعة من بيت وهو:
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير
وفى ب ٢/ ٤٣٥ ذكر الشاهد بتمامه مع أنه ليس فى الأصل كذلك. و«الوارث» و«الباعث»: اسمان من أسماء الله الحسنى أقسم بهما.
والشاهد للفرزدق، ديوانه ١/ ٢٦٤. والباء في «بالباعث» متعلقة بقوله:
إني حلفت ولم أحلف علي فند فناء بيت من السّاعين معمور.
من شواهد: الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، وابن الشجري ١/ ٤٠، والإنصاف/ ٦٩٨ وأوضح المسالك ١/ ٦٦، العيني ١/ ٢٧٤ والهمع والدرر رقم ١٥٤، والاشباه والنظائر رقم ١٦٧، والاشموني ١/ ١١٦.
و«الدهارير»: الزمان السالف. وقيل: أول الأزمنة السالفة
(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٣٥: «وفرعيه» بالواو، صوابه من ط والمخطوطات.
(٣) فى ب فقط ٢/ ٤٣٥: «وفرعه» بالواو، صوابه من ط والمخطوطات.

أيضًا، فاللبس حاصل، فعلاً كان المتحمل، أو صفة، ولا يرتفع ذلك اللبس بالإتيان بالمنفصل، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أو ضَرَبه هو؛ والزيدان العمران ضارباهما هما، أو يضربانهما هما، وكذا فى المؤنث والجمعين.

وإن اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكّلم فاللبس مُنتف فى جميع الأفعال، نحو: أنا زيد ضربتُه أو أضربُه، والزيدان نحن ضربَانا أوَ يضربانِنا؛ وهند أنا ضربتنى أو تضربنى إلاَّ فى غائبة المضارع مع المخاطب، وفى غائبتيه مع المخاطَبين، نحو أنَت هند تضربها وهند أنت تضربك، وأنتما الهندان تضربانهما، والهندان أنتما تضربانكُما، فإن اللبس حاصل ههنا، ويرتفع بإبراز الضمير.

وأما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف المذكور، ويرتفع بالتأكيد بالضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، ونحن الزيدان ضارباهما نحن، والزيدون نحن ضاربوناهم.

وكقول المؤنث: أنا هند ضاربتها أنا؛ فلما رَفَع الإتيانُ بالمنفصل اللّبسَ فى هذه الصورة طُرِد الإتيان به عند البصريين فى صُور الصفة الثلاث، أعنى إذا كان لبس ويرتفع بالضِمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن.

وأما الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل فى الصفة إن أُمِن اللبس، نحو: هند زيد ضاربته: قال:

٤٥٠ = وإنّ امرأً أسري إليكَ ودونه ... من الأرض مَوْماةٌ وبيداء سَمْلَق[1]

لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوتهِ ... وأن تعلمى أن المُعان مُوفَّقُ

---

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا ترك التأكيد بالمنفصل فى الصفة الجارية على غير من هى له، إن أمن اللبس، فإن قوله: «لمحقوقة» خبر عن اسم إنّ، وهو فى المعنى للمرأة المخاطبة، ولم يقل: لمحقوقة أنت.

والبيت الأول من هذين البيتين أنشده الشارح فى الشاهد الرابع بعد المائتين من باب الحال.

والشاهد للأعشى. ديوانه / ٢٣٦ ورواية الشطر الثانى فِى البيت الأول:

فياف تنوفاتٌ وبيداءُ خيفقُ

وفى خزانة الأدب: «فياف»: جمع فيفاء، وهى الفلاة، و«تنوفات»: جمع تنوفة، والسملق»: الأرض المستوية.

[وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير][1]، ولا بُعد فى مذهبهم.

وأمَّا الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنّه لا يجب تأكيد ضميره، أَلْبس أو لم يُلبس، لأن التأكيد فيه لايرفع اللبس إلا فى أربعة مواضع فقط ـ كما ذكرنا ـ وهى:

أنت هند تضربها، وأنتما الهندان تضربانهما، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما.

بخلاف الصفة فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها فى كل موضع اختلف فيه مَن جرَت عليه ومَن هى له غيبة وخطابًا وتكلمًا.

فإن قلت: ضمير المفعول مع هذا الاختلاف، رافع للَّبس، ففى نحو قولك: أنا زيد ضاربه، بالهاء يعرف أن «ضارب» مسند إلى «أنا»، إذ لو كان مسندًا إلى زيد لقلت [أنازيدٌ][2]: ضاربى، فلِم لَمْ يكتفوا فى رفع اللبس بهذا الضمير؟.

قلت: لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرَّد رفع اللبس وكان ممَّا يجوز حذفه، خيف الالتباس على تقدير حذفه، فأُتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس[3].

[مواضع اتصال الضمير وانفصاله]

(ص): «وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرف وقدَّمته، فلك الخيار فى الثانى، نحو: أعطيتكه وضرْبيك، وإلا فهو منفصل مثل أعطيته إياك وإيّاه.

(ش): إذا ولَى ضميران عاملاً / ـ من موانع اتصال الضمير به ٢/ ١٨

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٣٧.

(٣) العبارة فى ظ «فأتى لمجرد رفع اللبس بضمير لايجوز حذفه».

المذكورة[(١)] - فإن كان الثاني تابعاً، فلا بدَّ من اتصال الأول وانفصاله، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ﴾[(٢)]، ورأيتك إيَّاك، لأن التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه.

وإن لم يكن، فإن كان أحدهما مرفوعًا متصلاً، فالواجب تقدمه على المنصوب، [لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً][(٣)] فى الاتصال وكائنًا[(٤)] كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة.

وكل ضمير وَلِى ذلك المرفوع فلا بدَّ من كونه متصلاً، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو: ضربتنِى، أو لا، نحو: ضربتُك، وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

وإنما وجب اتصال الثانى لكونه المتصل بنفس العامل[(٥)]، لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه - على ما مرَّ.

وإن وَلِى العامل المذكور[(٦)] منصوبٌ متصل بلا مرفوع قبله نحو: أعطاك زيد، أو جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو: أعطيتك، فالضمير الذى يَلِى ذلك المنصوب إمَّا أن يكون أنقص مرتبة منه فى التعريف، أو أعرف، أو مساويًا، فالأول يجب اتصاله عند سيبويه.

وغيرُ سيبويه: جوَّز[(٧)] الاتصال والانفصال[(٨)] نحو: أعطاكه زيد، وأعطاك إيَّاه زيد، وأعطيتكه، وأعطيتك إيَّاه، وكذا خلتكه وخلتك إياه؛

---

(١) فى هامش ط بعد قوله «عاملاً» بإضافة: «خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة» وأشار إلى أنه في نسخة.
وقد سقطت العبارة من ط، وظ، وك، وفى هامش ط: من نسخة أخرى .
(٢) البقرة/ ٣٥.
(٣) ما بين معقوفين بدله فى ظ: «لما ذكرنا أن المتصل المرفوع توغل».
(٤) فى ظ: «وصار» بدل: «وكائنا».
(٥) فى ب فقط: «ذلك» العامل ٢/ ٤٣٨، وفى ط: «بنفس الفعل العامل».
(٦) كلمة «المذكور» سقطت من ب ٢/ ٤٣٨. وفى ظ: «وإن ولى الفعل المذكور».
(٧) فى ظ: «يجوز».
(٨) فى ط: «ولا انفصال»، تحويف.

وجه اتصاله: أن المتصل الأول، أشرف منه بسبب كونه أعرف، فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال.

ووجه انفصاله: أن المتصل الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع.

والانفصال فى باب «خلت» أوْلى منه فى باب «أعطيت»، لأن المفعول الأول فى باب «أعطيت» فاعل من حيث المعنى، كما مضى فى باب ما لم يسمَّ فاعله فكأنَّ الثانى اتصل بضمير الفاعل، وفى مفعولى: «خلت»، فإذا بَعُد[١] رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب[٢] اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى فى الثانى الانفصال رعاية لأصل[٣].

والثانى: أعنى الأعرف، يجب انفصاله عند سيبويه؛ وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال أيضًا نحو: أعطاهوك وأعطاهانى، قال: إنما هو شىء قاسوه، ولم تتكلّم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها.

واستجاد المبرد مذهب النحاة.

وإنما لم يجىء فى الثانى الاتصال ههنا سماعًا، لأن الثانى أشرف من الأول لكونه[٤] أعرف فيأنف من كونه متعلقًا بما هو أدنى منه، والذّى جوَّز ذلك [قياسًا لاسماعًا][٥] نظر[٦] إلى مجرَّد كون الأول متصلاً.

وأمَّا الثالث، أعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول:

---

(١) فى ظ: «بعْد» مكان: «فإذا بَعُد».

(٢) فى ب فقط: «ووجب» بزيادة الواو.

(٣) فى ب فقط: «لأصله».

(٤) فى ط و ب: «بكونه» بالباء

(٥) «قياسًا لاسماعًا» سقط من ظ.

(٦) فى ظ: «نظرًا».

إن كانا غائبين نحو: أعطاهوها(١)، وأعطاهاه، قال سيبويه: جاز الاتصال، وهو عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم، بل الأكثر: انفصال الثانى؛ وإن لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياساً على الغائبين.

ومنعه سيبويه.

وألزم النحاة القائلين بجواز: أعطاهوك، وأعطاهانى تجويزَ(٢): منحتنينى إذا منحته نفسه(٣) وهذا دليل على أنهم لايقولون به.

وإنما كان الانفصال ههنا أيضًا أولى(٤)، لأنه يأنف الثانى من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله.

وإنما جاز ذلك فى الغائبَين [لعَود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر](٥) بخلاف المخاطَبين والمتكلمين، إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظًا ومعنىً.

[وإنما لم يجىء فى التابع نحو: ضربتهوه، كما جاء: أعطاهوه، لأن طلب الفعل المتعدى للمفعول ضرورىّ من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد، فلما كان جذبه للمفعول أشدّ، كان اتصاله به أليق من اتصال التأكيد](٦).

٢/ ١٩ هذا. كله فى الضميرين بعد الفعل؛ وأمَّا إذا كان بعد الاسم، والأول / منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستترًا ـ كما مرّ ـ نحو: زيد ضاربك، فقد ذكرنا قبل، جواز اتصال الثانى وانفصاله، أيضًا: نحو: زيد ضارب إيَّاك.

---

(١) فى ط: «أعطاها» تحريف.

(٢) فى المخطوطات: «أن يجوز».

(٣) فى ط وب ٢/ ٤٣٩: «أى منحتنى نفسى».

(٤) فى ط وب ٢/ ٤٤٠: «مشهور» بدل «أولى» كما فى المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «لرجوع كل واحد منهما إلى غير ما رجع إليه الآخر».
بدل: «لعود كل واحد منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر».

(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ وك.

وإن كان الأول مجروراً فإن كان الثانى منصوبًا فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب[أى: ينظر إلى الثانى، هل هو أنقص تعريفًا، أو أزيد، أو مساو؟ وتقول فى الأنقص: ضَرَبْكها، وضربك إياها][1] قال:

فلا تَطْمَعْ أبيتَ اللعن فيها ومَنْعُكَها بشيء يُستطاع[2] =١٥٤

وكذا: اسم الفاعل نحو: معطيكها ويجوز[3]معطيك إيَّاها، فهو مثل: أعطيتكه وأعطيتك إياه؛ إلاَّ أن الانفصال فيما وَلِى الضمير المجرور أولىَ من الانفصال فيما وَلِى الضمير المنصوب.

لان الفعل أقعد فى اتصال الضّمير به من المصدر واسم الفاعل، لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته، وهما لمشابهته[4].

[وكذا يشذّ الاتصال فى الثانى فيهما إذا كان أزيد، أو مساويًا، نحو: ضَرَبْهوك، وضربهوه قال:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات، ومكانه فى المخطوطات: «يعنى إذا كان ما بعد الضمير المجرور أنقص تعريفًا كان فيه الاتصال والانفصال».

(٢) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ما بعد الضمير المجرور إذا كان انقص تعريفًا جاز فيه الانفصال والاتصال، فإنه كما جاز «منعكها» يجوز: منعك إياها، وكاف المخاطب محلها الجر بإضافة المصدر إليها، وهو المنع، وضمير الغائب أنقص تعريفًا من ضمير المخاطب.

وهذا الشاهد ـ كما قال البغدادى ـ آخر أبيات أربعة أوردها أبو تمام فى الحماسة، ونسبها إلى رجل من بني تميم، وقد طلب منه ملك من الملوك فرسًا يقال له: سكاب، فمنعه إياها وقال:

أبيت اللعن إن سكابِ علِقٌ نفيس لايعارُ ولايباعُ

و«علق نفيس» أى مال يبخل به.

من شواهد: المغنى ١/ ١١٧، والعينى ١/ ٣٠٢، والأشمونى ١/ ١١٨، ١٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقى ١/ ٢٠٩.

(٣) «ويجوز» سقطت من ط وب ٢/ ٤٤٠.

(٤) فى المخطوات وفى هامش ط وردت العبارة على النحو التالى: «لأن الفعل يطلبه بنفسه، وهما يطلبانه بالمشابهة، ومن ثمَّ لم يجوز هاهنا: ضربهوك، وضربهوه، مَن جوّز هناك: أعطاهوك، وأعطاهاه».

٤٥٢ = وقد جَعَلَتْ نفسي تَطِيبُ لضَغْمَةٍ   لِضَغْمِهِماها يقرَعُ العَظْمَ نابُها][(١)(٢)

وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بدَّ من كونه منفصلاً، سواء كان أعرف من المجرور أو أنقص أو مساويًا؛ إذ البارز(٣) المرفوع المتصل، لايتصل إلا بالفعل، كما ذكرنا، نحو: ضَرِبُك هو، وضَرْبُك أنا، وضَرْبه هو(٤)، [ولا يكون الأوّل منهما منصوبًا إلاَّ عند هشام والأخفش ـ كما مرَّ ـ فى باب الإضافة فى نحو: ضاربك، فحكم الضمير الذى يليه عندهما حكم الضمير الذى يَلِى المجرور ـ كما مرَّ](٥).

قوله: «وليس أحدهما مرفوعًا»؛ لأنه إن كان مرفوعًا وجب تقديمه واتصال الثانى ، ـ كما تقدّم ـ سواء كان الأول أعرف أو، لا.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ وك.

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير الثانى إذا كان مساويًا للأول شذّ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميرى الغيبة فى الاتصال وكان القياس لضغمهما إيّاها.

والشاهد لمغلس بن لقيط، وكان له إخوة ثلاثة: أحدهما أطيط بالتصغير، وكان أطيطٌ به بارّا، والآخران وهما مدرك ومرّة مُمَا ظّيْن، والمماظّة: المخاصمة، فلما مات أطيط أظهرا له العداوة، ومطلع قصيدته:

أبقت لك الأيّام بعدك مدركا   ومرّة والدنيا قليل عتابها

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٤، وابن الشجرى ١/ ٨٩، وابن يعيش ٣/ ١٠٥ والعينى ١/ ٣٣٣، واللسان: «جعل» وتفسير القرطبى ١/ ٢٢٨ وفى الخزانة قال النحاس والأعلم: إنما كان وجه الكلام: ضغمهما إياها، لأن المصدر لم يَسْتَحكمْ فى العمل والإضمار، واستحكام الفعل. و«جعل» هنا من أفعال الشروع، ونفسى: اسمها، وجملَة تطيب خبرها.

و«الضغمة» بفتح الضاد، وسكون الغين المعجمتين: العضّة.

وقد اختلف الناس فى معنى هذا البيت، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجرى فى أماليه قال: يقول: جعلت نفسى تطيب لأن أَضغمهما ضغمة ـ يقرع لها الناب العظم.

وصف ضغمة بالجملة والمصدر الذى هو الضغم مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، التقدير: لضغمى إياهما، والهاء التى فى قوله: بضغمهاها عائدة إلى الضغمة فانتصابها إذاً انتصاب المصدر.

(٣) فى ظ: «المتصل المرفوع» بدل: «البارز المرفوع».

(٤) فى ط: «وضربه وهو» بزيادة الواو، تحريف.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قولـه: «فإن كـان أحدهمـا أعرف»، إنما كـان ذلك لأنـه إن لم يكـن أحدهـما أعرف، ولـم يكن أحـدهما مـرفوعًا وجب انـفصال الـثانى نـحو: أعطـاك إياك، وضْربى إياى.

قوله: «وقدَّمتـه»، أى قدَّمت الأعرف، لأنه إذا كان أحدهمـا أعرف وأخَّرته[١] وليس أحدهما مرفوعًا وجب انفصال الثانى نحو: أعطاه إيَّاك.

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة:

أحدها: ألاَّ يكون أحدهما مرفوعًا.

والثانى: أن يكون أحدهما أعرف.

والثالث: أن يكون الأعرف مقدمًا كان لك الخيار فى الثانى، وعِلَلُ جميع ذلك مفهومة مما قدَّمنا.

قوله: «وإلاَّ فهو منفصل»، أى إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إيَّاك، أو إن كان أعرف لكـنه ليس بمقدم، كـأعطاك إيَّاى وأعطاه إيَّاك، فـالثانى منفـصل كما رأيت.

[المختار فى خبر كان وأخواتها الأنفصال]

(ص): «والمختـار فى خـبر كـان: الانفصـال، والأكثـر: لولا أنـت إلى آخـرها وعسيت إلى آخرها، وجاء: لولاك وعساك إلى آخرها».

(ش): إنما كـان المختار فـى خبر «كـان» وأخواتهـا الانفصـال، لأن اسمهـا فى الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عـامله، بل الفاعل فى الحقيقة مضمون الجملة، لأن الكائن فـى قولك: كان زيد قائمًا: قيام زيد ـ كمـا يجىء فى الأفعال الناقصة. قال عمر بن أبى ربيعة:

---

(١) فى ظ: «ولم تقدمه» بدل: «وأخرته».

٤٥٣= لئن كان إيّاهُ لقد حـال بعـدَنا عـن العهد والإنسان قد يتغيَّر[١]

وقال:

٤٥٤= لـيت هـذا الـليـلَ شـهرٌ لا نـرى فيـه عَـرِيبا[٢]
لـيـس إيـايَ وإيـا ك، ولا نـخشى رقـيـبـا

وقد جاء، على ما حكى سيبويه: «ليسنى» و«كانَنى»، قال:

٤٥٥= عَدَدْت قومـي كعديـد الطَّيْسِ إذْ ذهـب القوُم الكـرامُ ليسى[٣]

وقيل لـبعض العرب: إن فلانًـا يريدك، فقال: «علـيه رجلاً ليسنـى»، وقال أبو الأسود:

---

(١) هو الشاهد التسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشـهد به على أن المخـتار فى خبر كـان وأخواتها إذا كان ضـميرًا الانفصـال كما هنا، لأنـهّ خبر والأصل فى الخبر الانفصال.
والشاهد لعمر بن أبى ربيعة ديوانه / ١٢١، من قصيدة مطلعها:
آمن آل نُعْم أنت غاد فمبكر غداةَ غدأم رائح فمُهَجِّرُ؟
مـن شواهـد: المقـرّب ١/ ٩٥، وابنٍ بـعيـش ٣/ ١٠٧، والعـينـى ١/ ٣١٤، والتـصريـح ١/ ١٠٨، والأشمونى ١/ ١١٩.

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدم قـبله من أن الفصل هو المختار فى خبر كان وأخواتهـا كما قال: ليس إياى، ولو وصل لقـال: ليسي، و«عـريب» من الألفـاظ والملازمة للـنّفي، واسم لـيس ضمير مستتـر. راجع إلى عريب، وإياى خبرها بتقدير مضاف أى ليس عريـب غيرى وغيرك، فحذف «غير، وانفصل الضمير، وقام مقامه فى النصب، وجـملة: «لانرى فيه» خبر ثان لليت، وجملة: «لانخـشى - رقيبًا»، معطوف عليه، والرابط محذوف أى فيه.
والشاهد لعمر بن أبى ربيعة، ديوانه / ٤٣١.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨١، والهمع رقم ١٦٥. والمقتضب ٣/ ٩٨، والمنصف ٣/ ٦٢، وابن بعيش ٣/ ٧٥، ١٠٧.

(٣) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه جاء متصلاً.
والشاهد لرؤبة: انظر ملحق ديوانه / ١٧٥، وروايته: «إن ذهب» مكان: «إذ ذهب».
من شواهد: ابن بعيش ٣/ ١٠٨، والهمع والدرر رقم ١٦٦.

فإن لا يَكُنْـها أو تَكُنْـهُ فإنه أخوها غَـذَتْه أُمُّه بلبانها[١] =٤٥٦

ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، فـ «كنته» كـ «ضربته».

٢/ ٢٠

قوله: «والأكثر لولا أنت / إلى آخرها»، يعنى أن الأولى[٢] أن يجىء بعد لولا غير التحضيضية ضميرٌ مرفوع منفصل، لأنه: إمَّا مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بلولا ـ على ما مرَّ فى باب المبتدأ فيجب على الأوجه الثلاثه: الانفصالُ.

وقد يجىء بعدها ضمير مشترك[٣] بين النصب والجر، إلا عند المبّرد فإنه مَنَعه، وقال[٤] هو خطأ.

والصحيح وروده، وإن كان قليلاً، كقوله:

* لولاك في ذا العام لم أحجُج[٥]* =٤٥٧

---

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ «كان» والقياس: فإن لايكن إياها، أو تكن إياه.

والشاهد لأبى الاسود الدؤلى ديوانه/ ١٢٨، وروايته فى الديوان «أرضعته أمهّا» مكان: «غذته أمه».

ورواه ابن قتيبة فى أدب الكاتب / ٤٠٧:

* أخوها غذته أمه بلبانها *

من شواهد: سيبويه ١/ ٢١، والمقتضب ٣/ ٩٨، والإنصاف / ٨٢٣، والمقرب ١/ ٩٦، والعينى ١/ ٣١٠.

(٢) فى ظ: «الأكثر» بدل: «الأولى».

(٣) فى ط وب ٢/ ٤٤٤: «الضمير المشترك» بالتعريف.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٤٤٤، «قال» بدون واو.

(٥) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلة بعد لولا، ولولا حرف جر عند سيبويه.

والشاهد عجز، وصدره:

* أومت بِعَيْنيها من الهودج* =

وقوله:

٤٥٨ = وكَمْ موطنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قلَّة النِّيق مُنْهوِى[١]

والضمير، عند سيبويه مجرور بلولا[٢] و«لولا» عنده حرف جر هـهنا خاصة، قال: ولا يبـعد[٣] أن يكـون لبعض الـكلمات مـع بعضهـا حال، فتكـون «لولا» الداخلة على الضمير المذكور حرف جرّ، مع أنها مع غيره غير عاملة، بل هى حرف يبتدأ بعدها نحو:[لولا زيد، ولولا أنت][٤].

ومثَّل ذلك بلَدُن، فإنـها تجر ما بعدها[٥] بالإضافة، إلاَّ إذا وليتـها «غدوة» فإنّها تنصبها ـ كما يجىء.

وفى قوله نظر، وذلك أن الجارَّ إذا لم يكن زائدًا[٦] كما فى: بحسبك، فلا بدَّ له

= وفى ط: «لولاك هذا العام أحجج» تحريف واضح.

والشاهد لعمر بن أبى ربيعة، ديوانه/ ٨٠.

وفى الدرر: الأشبه أن يكون من جيميّة للعرجى.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٨١، وابن يعيـش ٣/ ١١٩، والعينى ٣/ ٦٤، عرضًا، والهمع والدرر رقم ١١٢٣.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

قال البغدادى: «وكم موطن»: كم هنا لإنشاء التّكثير، وهو مبتدأ، خبره محذوف، تقديره: لك.

وجملة: «طحت» فى موضع النعت لـ «موطن» والرابط محذوف، تقديرهُ: فيه.

وطاح يطوح، ويطيح أيضًا بمعنى هلك وسقط.

و«النيق»: أرفع الجبل، وقلته: «ما استدق من رأسه» و«منهوى» ساقط. وهو فاعل «هوى».

والشاهد ليزيد بن الحكم.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٨، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٢١٢، وأمالى القالى ١/ ٦٨، والهمع والدرر رقم ١١٢٢. وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس / ١٥٣، والأشمونى ٢/ ٢٠٦.

(٢) «بلولا» سقطت من ط وب ٢/ ٤٤٤.

(٣) فى ظ: «ويصح» بدل: «ولايبعد».

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «فإنها تجرّ بالإضافة» بدون: «ما بعدها».

(٦) كلمة: «زائدًا» سقطت من ب ٢/ ٤٤٥.

من متعلَّق، ولا متعلق فى نحو: لولاك لم أفعل ظاهرًا، ولايصح تقديره.

وقال أبو سعيد السيرافى: الجار والمجرور [أى: لولاك][١]، فى موضع الرفع بالابتداء، كما فى: بحسبك درهم.

وفيه نظر، لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار[٢]، وإذا لم يكن زائدًا[٣] فلا بدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ.

وعند الأخفش والفراء أن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع، كما ناب المرفوع عن المجرور فى: ما أنا كأنت.

وإن رُجِّح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير «لولا» وجعلها حرف جر يرجحّ مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض، ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير «لولا» بجعلها حرف جرّ.

وارتكابُ خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ.

وكذلك: الأولى أن يجىء بعد «عَسَى» ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا إلى عسين، لأنه فعل، وما بعده فاعله.

وقد جاء بعد «عسى» الضمير المرفوع للنصب[٤] نحو: عساك.

وفيه ثلاثة مذاهب:

قال سيبويه: عسى محمول على «لعلّ» لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والاشفاق، تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على «لعلَّ» فى اسمه، فتنصبه به ويبقى خبره مقترنًا بـ «أن» كما كان مقتضاه فى الأصل، أعنى فى نحو: عسى زيد

(١) «أى لولاك» سقطت من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «إذا كان الجار زائدًا».

(٣) فى المخطوطات: «وأما إذا لم يكن» بدون كلمة: «زائدًا».

(٤) فى ط وب ٢/ ٤٤٥: «المنصوب المتصل».

أن يخرج فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر «لعلّ» وهو كونه فى محل الرّفع.

ومن وجه مُبقًّى على أصله وهو اقترانه بأنْ [لأن خبر «لعلّ»[١] فى الأصل: خبر المبتدأ، ولا يقال: أنت أن تفعل، فاقتران المضارع بأن فى: عساك أن تفعل لا يناسب خبر «لعلّ»][٢] .

وقد يقال: عساك تفعل من غير «أن»، واستعماله أكثر من استعمال: عسى زيد يخرج، وذلك لحملهم «عسى» على «لعلّ» فى اسمه، فأجْروا خبره أيضًا فى طرح «أن» مجرى خبره، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال: عساك خارج، كما يقال: لعلك خارج.

وربما يجيء خبر «لعل» مضارعًا بأن، حملاً لها على «عسى» فى الخبر وحده، كما حمل «عسى» فى: عساك أن تفعل، على «لعل» فى اسمه وحده، قال:

٤٥٩ = * لعلك يوماً أن تلمَّ ملمة[٣] *

وقال بعضهم: إن الخبر محذوف أى: لعلك تهلك أن تلم ملمة، أى لأن تلمَّ.

وهذا الاستعمال فى لعل كثير فى الشعر قليل فى النثر.

٢/ ٢١ فعلى مذهب سيبويه: عسى، مغيَّر عن أصله والضمائر جارية على / القياس

---

(١) فى ظ وك: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسمًا صريحًا أو فعلاً بغير «أن».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يجيء خبر لعل مضارعًا مقرونًا بـ «أن» حملاً لها على عسى.

وعجز الشاهد:

* عليكَ من اللاّئى يد عْنك أجدعا *

وفى ب ٢/ ٤٤٦ أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل.

والشاهد من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابى رثى بها أخاه مالك بن نويرة لما قتله خالد بن الوليد متهمه بالرِّدّة.

من شواهد: المقتضب ٣/ ٧٤، وابن يعيش ٨/ ٦٦، واللسان: «عل» والأشباه والنظائر رقم ٢٠١.

وانظر: الكامل للمبرد ١/ ٢٥٤.

تبعًا لتغير «عسى» كما قال فى «لولاك»، وحَمْل «عسى» على «لعل» فى نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرًا، كما كان جرّ «لولا» عنده مختصًا بالضمير، فلا يقال: عسى زيدًا يخرج اتفاقًا منهم.

واستدل على كون الضمير منصوبًا بلحوق نون الوقاية فى: عسانى.

قال:

ولى نفس أقول لهـــا إذا ما تنُازِعنى لعلِّى أو عسانى[1] =٤٦٠

لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة.

وقال الأخفش: عسى باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة اسمًا لعَسَى، وقولك: أن تفعل، أو: تفعل، منصوب المحل خبرًا لها كما كان فى: عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل.

ونقل عن المبرد وجهان فى نحو:

يا أبتا علَّك أو عســـاكا[2] =٤٦١

---

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه استدلّ على كون الضمير، وهو الياء منصوبا بلحوق نون الوقاية فى عسانى.

والشاهد لعمران بن حطان الخارجى وقبله:

ومن يقصدْ لأهل الحقّ منهمْ فإنـــىّ اتّقيه كمـــا أتّقَانى
علّى بـذاك أن أحْميـــه حقًا وأرعـاه بذاك كما رعانـــى

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٨، والمقتضب ٣/ ٧٢، والخصائص ٣/ ٢٥ وابن بعيش ٣/ ١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ٧/ ١٢٣، والمقرب ١/ ١٠١، والعينى ٢/ ٢٢٩.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف خبر منصوب المحلّ واسم عسي ضمير مستتر على أحد قولى المبّرد

والشاهد رجز منسوب لرؤبة بن العجاج، انظر ملحقات ديوانه / ١٨١ وقبله:

تقول بنتى قد أنى إناكا

أى حان وقت رحيلك، إلى من نلتمس منه مالاً ننفقه. =

أحدهما: أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها[١] واسم[٢] مضمر فيها مرفوع، فيكون كقولهم: عَسَى الغُوير أبؤسًا[٣].

وهو ضعيف من وجوه:

أحدها: أن مجيء خبر «عسى» اسمًا» صريحًا شاذ.

والثانى: أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب: الفعل المضارع مع «أنْ» أو مجردًا، نحو: عساك أن تفعل، أو تفعل، إلاَّ أن يجعل «أن تفعل» بدلاً من الكاف، بدل الاشتمال، أى عسى الأمرُ إيَّاك فعلَك، ويكون «تفعل» فى: عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام [كما تقول فى عساك تظفر بالمراد: عسى الواصل إيّاك ظافرًا، أو يكون المضارع بتقدير: أن كما فى قولهم][٤]: «تسمع بالمعيدى[٥]» فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف كما فى: عساك أن تفعل.

وكل هذا تكلّف، وأيضًا، ليس لذلك المضمر مفسِّر ظاهر؛ [وأيضًا لو كان كذا لكان عسى إياك أولى كما قلنا فى: كنت إياك، لأنه خبر المبتدأ][٦].

= من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٨، ٢/ ٢٩٩، وابن يعيش ٣/ ١٢٠، والمغنى رقم ٢٧١، ٢٧٧، ٧٩٩، والهمع والدرر رقم ٤٩٠، والأشباه والنظائر رقم ٩٤. وحاشية يس ١/ ٢١٣، والاشمونى ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٥٨.

(١) فى ب فقط ٢/ ٤٤٧: خبرًا لها.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٤٧: «والاسم» بـ «أل».

(٣) «الغوير»: تصغير غار، و«الأبؤس» جمع بؤس، وهو الشدّة.

وأصل هذا المثل فيما يقال: ـ قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤسًا» أى لعل الشرّ يأتيكم من قبل الغار.

انظر مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ١٦.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) هذا جزء من مثل هو بتمامه: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه».

«حكى عن المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السَماء، قاله لشقّة بن ضَمْرة التميميّ، وكان سمع بذكره، فلما رآه اقتحمته عينه، فقال: هذا المثل. قال: شقة: أبيتَ اللعن: إن الرّجال ليسوا بجزُر تراد منها الأجسام «انظر كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام ٩٧/ ٩٨.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٤٤٨ صوابه من المخطوطات.

وثانى الوجهين المنقولين عنه: أن الضمير المنصوب خبر، قدِّم إلى جانب الفعل فاتصل به، كما فى: ضَرَبك زيدٌ، والاسم إمَّا محذوف كما فى قوله:

يا أبتا علَّك أو عساكا[1]

على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف فى قولهم: جاءنى زيد ليس إلاَّ، أى ليس الجائى إلا زيداً.

وإمَّا مذكور كما فى قولك: عساك أن تفعل وكذا فى عساك تفعل، بتقدير «أن».

أقول: إن أراد بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر فى «ليس» فهو الوجه[2] الأول.

والظاهر أنه قصد الحذف الصريح، فيكون ذهب مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل كما مرَّ فى باب التنازع، ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب.

ويكون: عساك أن تفعل، عنده، بمنزلة قاربك الفعل[3] كما كان[4]: عسيت أن تخرج عند النحاة، بمنزلة قاربتَ الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً، لأن أحدهما جُثَّة[5] والاخر حَدَث، إلاَّ أن يقدَّر فى أحدهما مضاف أى: عسى حالك أن تفعل، أو: عساك صاحب أن تفعل كما يجىء فى أفعال المقاربة.

---

(١) هو الشاهد السابق.

(٢) كلمة: «الوجه» سقطت من ب ٢/ ٤٤٨.

(٣) فى ط: «الخروج» بدل الفعل، تحريف.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٤٤٨: «كما أن».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٤٤٨: «جنة» بالنّون مكان: «جثة»، تحريف صوابه من ط و المخطوطات.

[نون الوقاية ونون الإعراب]

(ص): «ونون الوقـاية مع اليـاء لازمة فى الماضى، ومـع المضارع عُرْيًـا عن نون الإعراب.

وأنت مع النّون ولَدُن، وإنّ وأخواتها مخيّر.

ويختار فى ليت، ومن، وعن، وقد، وقط، وعكسها لعلّ».

(ش): اعلم أن نون الـوقاية إنما تدخل الـفعل لتقيـه من الكسر، لأن ما قـبل ياء المتكلم يجب كسره ـ كما مرّ ـ فى باب الإضافة.

ولـمّا منعوا الفعل الجرّ، وكانت الكسرة هى أصل علامات الجرّ، والفتح والياء فَرْعًا ـ كما تبيّن فى أول الكتاب ـ كرهوا أن يوجد فيه ما يكون فى بعض الأحوال علامة الجرّ مبالغة فى تبعيده(١) من الجرّ.

ودخولها فى نـحو: أعطانى ويُعْطينـى إمّا طـردًا للباب أولكون الـكسر مقدّرًا على الألف والياء لولا النون كما فى: عصاىَ، وقاضِىّ(٢).

٢/ ٢٢ ودخولها مع نـون الإعراب نحو: يَضْرِبُوننـى، ونون التوكيد نحو / اضـربَنِّى، ومع ضمير المـرفوع المتصل نحو: ضَرَبْتَنـى، وَضربْتِنى، ويَضْرِبْنَنـى إنما جاز لكون نونى الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كـجزء الفعل، ولـم يحفظوا الفعل من الكسر الذى(٣) للساكنـين فى نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّه﴾(٤)، واضرب اضـربْ، لأن الكسرة العارضة للياء ألـزم من العارضة للساكنين فى نـحو: «قل ادعوا» إذ الياء لكـونها ضمـيرًا متّـصلاً كجـزء الكلمـة، وثانيـة الكلـمتين فـى نحو: قـل ادعوا مستقلة(٥).

(١) فى المخطوطات: «فى فراره».

(٢) فى المخطوطات: «على الألف والياء كما فى عصاى وقاضى لولا النون».

(٣) كلمة «الذى» سقطت من المخطوطات.

(٤) الإسراء/ ١١٠.

(٥) فى ط: «مستثقلة» بزيادة الثاء.

فنقول: تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضى، وتلزم[١] من المضارع ماليس فيه نون الإعراب.

والذى فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير الأول نحو: ضربننى[٢]، يضرِبْنَنِي، أونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة أوْ، لا، وقوله:

هَلْ تُبْلِغَنِّى دارها شـــدَنِيَّةٌ ... لُعِنتْ بمحروم الشّراب مُصرَّمِ[٣] =٤٦٢

نونه الأولى فيه خفيفة، والثانية نون الوقاية.

وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونونى التأكيد وإن كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلاً - لأن نون الإعراب لامعنى له كنون الوقاية، إذا إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريّين - على ما يأتى فى قسم الأفعال - فكلاهما لأمر لفظىّ بخلاف نون الضمير، ونونى التأكيد. هذا على مذهب من قال: المحذوف نون الوقاية كالجُزولى، لأن الثقل جاء منها لأمن نون الإعراب.

أمَّا على قوله سيبويه، وهو أن المحذوف نون الإعراب، لأنها المعرضة للحذف

(١) كلمة: و«تلزم» ساقطة من المخطوطات.

(٢) كلمة: «ضربننى» سقطت من ط.

(٣) هو اشاهد التاسع والتسعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن النون الأولى فى تبلغنى نون التوكيد الخفيفة والنون اثانية نون الوقاية.
والشاهد من معلقة عنترة.
وقوله: «شدنية» أى ناقة منسوية إلى «شدن» وهو حىّ باليمن وقوله: لُعنَت، دعا عليها بانقطاع لبنها بأن يحرم ضرعها من اللبن فيكون أقوى لها، وأصبر على معاناة شدائد الأسفار، لأن كثرة الحمل والولادة يكسبها ضعفًا وهزالاً.
وقوله: «بمحروم الشراب» أى بضرع ممنوع شرابه.
و«المصرّم» الذى أصاب أخلافه شىء فقطعه من صرار او غيره. وفى ظ سقط العجز من هذا الشاهد.

بالجزم والنّصْب، ولامعنى لها، فالعلة فـى عدم حذف نون الضمير، ونونى التأكيد ظاهرة، لأنها لبست معرّضة للحذف، ولها معنى.

وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة، قال:

٤٦٣ = تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسكًا يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِى[١]

ولايجوز أن يكون المحذوف نون الضمير، إذ الفاعل لايحذف.

وقد تدغم نون الإعراب فى نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه: حذف إحداهما، وإدغام نون الإعراب فى نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغام وقرىء قوله تعالى: ﴿ أَتُحَاجُّونِّى﴾[٢] على الثلاثة.

قوله: «ولدن»، حذف نون الوقاية من «لدن» لايجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة.

وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السبع.

---

(١) هو الشاهد الموفى الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: فلينني، بنونين.

والشاهد من أبيات لعمرو بن معد يكرب، قالها لامرأة لأبيه تزوجها بعده فى الجاهلية، ديوانه / ١٦٩.

وقال البغدادى: الثغام بفتح المثلثة والغين المعجمة: نبت له نَوْر أبيض يشبه به الشيب، وواحدته: ثغامة.

وعللته ماء عللاً من باب طلب: سقيته السّقية الثانية.

وعلّ هو يَعِل من باب ضرب: إذا شرب.

وقوله: يسوء الفاليات، فاعله ضمير الشّعر، والفالبات مفعوله والفالية: هى التى تفلى الشعر أى تخرج القمل منه.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٤، والحجة لابن خالويه / ١٨١ وشواهد المغنى للبغدادى ٢/ ٤٩٨، ٩٤٧، مخطوط، والأشباه والنظائر رقم ٢٨، والهمع والدرر رقم ١٧٣.

(٢) الأنعام / ٨٠، وقراءة حفص عن عاسم: «أتحاجّونّى» بالإدْغام وقرأ ابن عامر، ونافع، وهشام: أتحاجّونى بنون واحدة انظر قراءة رقم ٢٢٢٣ فى معجم القراءات.

وعلى كل حال كان حق «لدن» أن يذكره المصنف، إمّا مع الماضى أو مع ليت ومن، وعن، لكنه تبع الجُزولىّ، فإنه قال فى «لـدن»: أنت مخيّر والقراءة حملتهما على ما قالا.

وإلحاق نون الوقايـة فى لَدُن، وإن لم يكن فعلاً لـلمحافظة على سـكون النون اللازم.

وإنَّما لم يأتوا بها فى: علىّ، وإلىّ، ولـدىّ، وإن كان آخرها أيضًا ساكنًا سكونًا لازمًا، لأمنـهم من انكسار ذلـك السّاكن لكونـه حرف علّة، وذلك أن ما قـبل ياء المتكـلم إذا كان ألفـاً أو واواً، أو ياءً تحركت الـياء بالفتـح ويبقى مـا قبلهـا على سكونـه ـ كما تبين فـى باب الإضافة ـ فلـذلك لم يجلـبوا نون الوقاية فـى نحو: فقاىَ، ورحاىَ، وعـصاىَ، وقاضىّ فى قاضىّ، ومسـلمىّ فى مسلمـين، وعشرىّ ومسلمىّ فى: عشرون ومسلمون أو عشرين ومسلمين.

فإن قـلت: فـكان يجـب أن لاتجلـب أيضًا فـى نحـو: يدعونـى، وضربـونى، واضربونـى، ورمانى، وضربانـى، واضربانى، واضربـينى، وأن يقولـوا: يدعىّ[1] وضربىّ ورماىَ / واضرباى، واضربىّ. ٢/ ٢٣

قلت: ذلك إجراء لباب الفعل مجـرىً واحدًا، وحملاً للفرع على الأصل، لأن الفعل أعنى الصحيح[2] اللاّم الخالى من الضمائر المرفـوعة المتصلة، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر، فحمل عليـه مالم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضًا، وهو المعتلّ اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة.

قوله: «وإنّ وأخواتها» يعنى بأخواتها: أنّ، وكأنّ، ولكنّ.

وأمَّا ليت ولعلّ ـ فسيجىُ حكمهما بعد.

وإنّما جاز إلحاق نون الوقايـة بـ «إنّ» وأخواتها لمشابتهما الفـعل ـ على ما يجئ فى الحرف.

---

(١) فى ظ: «مدعى» بالميم. (٢) فى ط: لأن الأصل الفعل هو الصحيح، وفى العبارة اضطراب.

وأمَّا جواز حذفها فلأن الإلحاق للمشابهة، لا بالإصالة ولاجتماع الامثال فى: إن وأن، وكأن، ولكن إن ألحقت مع كثرة استعمالها[١].

قوله: «ويختار فى ليت» المشهور فى «ليت» أن حذف نون الوقاية لايجوز فيه إلاّ لضرورة الشعر، لا فى السعة، كذا قال سيبويه وغيره، قال:

٤٦٤ = كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتى أصادفُه وأَفْقِد بعْضَ مالى[٢]

قوله: «من، وعن، وقد، وقط» كذا قال الجزولى: إن الإثبات فيها هو الأشهر.

وعند سيبويه: الحذف فى هذه الكلم ضرورة، لايجوز إلاّ فى الشعر، قال:

٤٦٥ = أيّها السّائل عَنْهُمْ وعَنِى لستُ من قَيْسَ ولا قيسُ منِى[٣]

وقال:

٤٦٦ = قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِي ليس الإمامُ بالشحيح المُلحدِ[٤]

(١) فى ظ: ولكن مع الإلحاق فى كثرة الاستعمال.

(٢) هو الشاهد الحادى بعد الأربعمائة - فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف نون الوقاية من «ليتى» ضرورة.

والشاهد لزيد الخيل - رضى الله عنه - ديوانه / ١٣٧، من قصيدة عدّتها ١٣ بيتًا ذكر فيها أن مزْيدًا، وهو رجل من بنى أسد أعلن مُتَبَجِّحاً لويلقى زيد الخيل، فغزا زيد قوم الرجل، ولما برز له أدركَ أنه لاقبل له به فآثر الفرار، وذكر ذلك زيد فى شعره:

تمنى مَزْيد زيداً فـــلاقى أخاثقة إذا اختلف العوالى

ورواية الديوان: «جل مالى»، ورواية سيبويه: «بعض مالىً».

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٦، ونوادر أبى زيد/ ٠٦٨، والمقرب ١/ ١٠٨، وابن يعيش ٣/ ٩٠، ١٢٣ والعينى ١/ ٣٤٦، والهمع والدرر رقم / ١٦٧ والأشمونى ١/ ١٢٣ واللسان: «ليت».

(٣) هو الشاهد الثانى بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف النّون ضرورة عند سيبويه، والقياس عنّى ومنّى.

وقائله مجهول.

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٢٥، والعينى ١/ ٣٥٣ والأشباه والنظائر رقم ٣٠.

و«قيس» فى الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنه بمعنى القبيلة.

(٤) هو الشاهد الثالث بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ هذا ضرورة، والقياس: قَدْنى بالنون والبيتان من أرجوزة لحميد الأرقط. =

وإنما ألحق النون فى هذه الكلم لما قلنا فى «لدن» أى للمحافظة[١] على السكون اللازم وإنما حوفظ على السكون اللازم، ولم يحافظ على الفتح والضمّ اللازمين.

قال سيبويه: يقال فى «لد»: لدى.

ولو أضفت الكاف الجارة إلى الياء لقلت: ما أنت كى، لأن الاسم والحرف المبنيَّيْن على السّكون يشابهان الفعل نحو: خُذْ، وزنْ، ويبعدان[٢] من الأسماء المتمكّنة بلزومهما السكون الذى لايدخلها، فأجريا مجرى الفعل فى إلحاق النون.

قوله: «وعَكْسُها لعلّ» ففى[٣] حذفها معه أولى لاجتماع اللاّمات فيه، وهى مشابهة للنون، قريبة منها فى المخرج. وليس بين الأولى والأخيرتين الآحرف واحد، أعنى العين، ولأنّ من لُغاتها: لعنّ.

وكذا الحرف فى: «بجل» أولى من الإثبات.

وإن كان ساكن الآخر مثل: قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتَعسُّر النطق بها.

= قال البغدادى: قوله: «من نصر الخُبَيْبَيْن»: «من» متعلّقة بقدنى لأنه بمعنى لأكتف.

وذهب بعضهم: إلى أن «قدنى» مبتدأ بمعنى: حسبى، والجار والمجرور خبره: والمعنى: حسبى من نصرة هذين الرجلين، أى لا أنصر هما بعده. و«الخبيبين»: قيل مثنى خبيب. وقيل: جمع خُبيب فعلى الأول الياء الثانية مفتوحة وعلى الثانى مكسورة وخُبيب بضم الخاء: مصغر خَبّ. وخبيب هوا بن عبدالله بن الزبير. وفى شرح أبيات المفصل: أراد بالخبيين مثنى عبد الله ومُصْعب ابنَى الزبير.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨٧، ونوادر أبى زيد/ ٥٢٧ وسمط اللآلى / ٦٤٩، وابن الشجرى ١/ ١٤، ٢/ ١٤٢، والإنصاف / ١٣١، وابن بعيش ٣/ ١٢٤، ٧/ ١٤٣، والهمع والدرر رقم ١٦٨، والأشمونى ١/ ١٢٥، واللسان: «لحد» وانظر تفسير القرطبى ١٥/ ١١٨. والأشباه والنظائر رقم ٣٨٨.

ومعنى: «ليس الإمام بالشحيح الملحد»: أن أميره وهو عبد الملك بن مروان ليس بالشحيح ولا بالملحد، وذلك تعريض بعبد الله بن الزبير، فإنهم كانوا يرمونه بالبخل، ويقولون له: الملحد، والملحد كما فى الخزانة: من ألحد فى الحرم إذا استحلّ حرمته وانتهكها، وألحد إلحاداً: حاور ومارى.

(١) فى ظ: «أعنى المحافظة» بدل: أى للمحافظة.

(٢) فى ظ: ويتباعدان».

(٣) فى ظ: «أى» بدل: ففى.

ولفظ «ليس» كـ «ليت»، أى أنّ الإثبات معها أولى كما قال: «عليه رجلاً ليسنى».

وجاء لَيْسى قال:

٤٦٧= * إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِى[١]*

حملاً على: غيرى.

وجاء عساىَ حَمْلاً على لعلى. والأكثر عسانى.

ويجوز إلحاقها فى أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل.

ويجوز تركها أيضًا، لأنها ليست أفعالاً فى الأصل.

حكى يونس: «عَلَيْكَنِى»، وحكى الفراء: «مكانَكَنِى».

وقوله:

٤٦٨= * وليس حامِلَني إلا ابنُ حمّال[٢]*

شاذّ، سواء جعلت النون للوقاية أو تنوينًا - كما ذكرنا فى باب الإضافة.

وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجّب إسقاط النون نحو: ما أقربى منك، وما أحسنى، وما أجملى.

قال السّيرافى: لست أدرى عن العرب: حكوا هذا أم قاسوه على مذهبه فى ماأفعل[٣] زيدًا، لأنه اسم عندهم فى الأصل؟.

★★★

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٥ وهو الشاهد رقم ٣٩٢ فى الخزانة.

(٢) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائتين من باب الإضافة رقم ٣٢٥.

(٣) فى ط: «افعل» من دون «ما» تحريف.

[ضمير الفصل والعماد]

(ص): «ويتوسّط بين المبتدأ أو الخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمّى فصلاً، ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا.

وشرطه: أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا، نحو: كان زيد هو أفضل من عمرو.

ولا موضع عند الخليل وبعض العرب بجعله مبتدأ ما بعده خبره».

(ش): قوله: «قبل العوامل» نحو: زيد هو المنطلق.

قوله: «وبعدها» أي بعد/ دخول عوامل المبتدأ و الخبر، وهو باب ظن نحو: ٢/ ٢٤ ظننته هو الكريم. وباب إنّ نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[1] و«ما» الحجازية، نحو: ما زيدٌ هو القائم[2]، وباب كان نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾[3].

قوله: «صيغة مرفوع» لم يقل: ضمير مرفوع، لأنه اختلف فيه- كما يجيء- هل هو ضمير أوْ لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

قوله: «مطابق للمبتدأ» أي في الإفراد وفرعيه، والتذكير وفرعه، والغيبة والتكلم والخطاب، نحو: ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ﴾[4] و﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾، و﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ﴾[5].

وربما[6] وقع بلفظ الغيبة بعدها حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله:

(١) يوسف/ ٩٨.

(٢) في ظ: «المنطلق» بدل «القائم».

(٣) المائدة/ ١١٧.

(٤) القصص/ ٣٠.

(٥) البقرة/ ١٢٩.

(٦) ط: «ربما» بسقوط الواو.

٤٦٩= وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هو المصُابا[١]

أى يرى مصابى هو المصاب.

قوله: «يسمّى فصلاً» هذا فى اصطلاح البصريين.

قال المتأخرون: إنما سمّى فصْلاً، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتًا، وكونه خبرًا، لأنك إذا قلت: «زيد القائم[٢]» جاز أن يتوهم السامع كون «القائم»[٣] صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعيَّن كونه خبرًا، لا صفة.

وقال الخليل وسيبويه: سمّى فصلاً لفصله الاسم الذى قبله عمّا بعده بدلالته على أنَّ ما بعده[٤] ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شىء واحد [إلاّ أن تقديرهما أحسن من تقديرهم][٥].

والكوفيّون يسمّونه عمادًا لكونه حافظًا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط، فالغرض من الفصل فى الأصل فصل الخبر عن النعّت، فكان القياس ألاّ يجىء إلا بعد المبتدأ الخالى من النواسخ أو الداخل عليه بفعل القلب[٦] بشرط كونه معرفة وكونه[٧] غير ضمير ، وكون

---

(١) هو الشاهد الرابع بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب.

والشاهد لجرير، ديوانه/ ١٧ من قصيدة له مشهورة مطلعها:

سئمت من المواصلة الغيابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٠٦، وابن يعيش ٤/ ١٣٥، والهمع والدرر رقم ١٨٩، والمعنى فى البيت: أى لو أصبت رآنى المصاب بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إياى دون غيره.

(٢ - ٣) فى ظ: «المنطلق».

(٤) فى ط: «قبله أنه عما بعده بدلالته على أنه لبس إلخ وفى العبارة اضطراب والتصويب من المخطوطات.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٦) فى ط: «بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب».

(٧) «وكونه» سقط من ط.

خبره ذا لام[١] [تعريف صالحًا لوصف المبتدأ به ، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميّز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما نحو: «كان» أو «إن»، أو «ما» الحجازية لم يحتج إلى الفصل.

وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل، لأنه يفيد التأكيد، ولاتؤكد النكرة إلا بما سبق استثناؤه فى باب التأكيد][٢].

وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد، لأن معنى: زيد هو القائم: زيد نفسه القائم[٣] لكنه ليس تأكيدًا، لأنه يجىء بعد الظاهر، والضمير لايؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه.

وأيضًا يدخل عليه اللام نحو: ﴿إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ﴾[٤]، ولايقال: إن زيدًا لَنَفْسَهُ قائمٌ[٥].

وقد يجمع بين الفصل والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما، فيقال: ضربتُه هو نَفْسُه وضربته إيّاه نَفْسَهُ، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٦].

ولايقال عند سيبويه: ضربته هو هو، ولاضربته هو إيّاها لاجتماع ضميرين بمعنىً واحد.

---

(١) بعد قوله: «ذا لام» وردت العبارة التالية فى المخطوطات وقد أشير إليها فى هامش ط:

«وإنما قلنا: كان القياس مجيئه بعد المبتدأ الخالى من النواسخ أو الداخل عليه فعل القلب، لأنه إذا دخل على المبتدأ: «كان» و«إنّ» أو «ما» تميز الخبر عن النعت لمخالفة إعرابه لإعراب الاسم..

وإنما قلنا: كان حق المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الفصل يفيد التأكيد».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ظ: «زيد نفسه هو القائم» بزيادة: «هو».

(٤) هو د/ ٨٧.

(٥) فى ط: «قائمًا» بالنصب، تحريف.

(٦) الحجر/ ٣٠.

وأجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظًا نحو: ضربتُه هو إيّاهُ.

[ووافق سيبويه فى منع المتفقين][1]. ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك: ظننته هو إيّاه القائم. وإن جعلت أوّلهما فَصلاً، والثانى تأكيدًا، لأن الفصل كالتأكيد من حيث المعنى ـ كما مرّ.

قال: فإن فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو: أظنه هو لقائم إياه جاز لعدم الاجتماع.

وإنما قلنا: كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ألا يكون ضميرًا[2]، لأنه إن كان ضميرًا أمن من التباس الخبر بالصّفة، لأن الضمير لايوصف.

وقلنا: كان حقّ الخبر الذى بعد الفصْل أن يكون معرّفا باللآم[3]، لأنه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام إن كان معرفًا[4] بلام الجنس فهو مقصورٌ على الخبر كقوله عليه السّلام: «الكرم التقوى، والحسب المال، والدين النصيحة» / ٢/ ٢٥ أى لاكرم إلاّ التقوى، ولا حسب إلاَّ المال، ولادين[5] إلاّ النصيحة لأن المعنى: كل الكرم التقوى.

وإن لم يكن فى المبتدأ لام الجنس فالخبر [المعرّف باللام][6] مقصور على المبتدأ سواء كان اللام فى الخبر للجنس نحو: ﴿ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[7] أى

---

(١) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٢) فى المخطوطات: «أن يكون غير ضمير».

(٣) العبارة فى المخطوطات: «وإنما شرطنا كون الخبر ذا لام اذا كان كذا» لأنه.

(٤) فى المخطوطات: فإن كان المبتدأ فيه لام الجنس فهو مقصور إلخ.

(٥) فى ط: و«دين» بدل: «ولا دين»، تحريف.

(٦) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٧) البقرة/ ١٢٩.

لاعزيز إلاّ أنت فهول للـمبالغة كقولك: أنت الرجل كل الرجـل، أو للعهد نحو: رأيت كريمًا[١] وأنت الـكريم أى أنت ذلـك الكريـم لاغيرك، وسواء كـان اللام موصـولاً نحو: أنت الـقائم، أو زائدًا داخـلاً فى الموصـول نحو: أنت الـذى قال كذا[٢].

ثم إنه اتسع فى الفصل، فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضًا، وذلك عنده تخالف المبتدأ والخبر فى الإعراب نحو: كان زيد هـو القائم، وما زيد هو القائم، وإن زيدًا هو القائم.

وعند كون المبتدأ ضميرًا نحو: ﴿ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[٣].

وعند كون الخبر ذا لام لايصلح لوصفية المبتدأ كقولك: «الدين هو النّصيحة».

وعنـد كون الخبر أفـعل التـفضيل لـمشابهتـه ذا اللام. ووجه الـمشابهة لـه كون مخصّصه حرفًا يقتضيها أفعل التفضيـل معنىً أعنى «منْ» فهى ملتبسة به ومتحدّة معه كما أن مخـصص ذى اللام حرف متحدة معه أى اللام، ومـن ثمة جاز: «وما يحسن بالرجل خيرٌ منك أن يفعل كذا».

ولكون: «من» التفضيلية كاللام معنىً لايجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد ـ كما يجىء فى بابه.

وجوز أهل المديـنة مجىء الفصـل بعد النكرة فـى نحو: ما أظن أحدًا هـو خيرًا منك.

قال الخليل ـ رحمه الله ـ: والله إنه لعظيم فى المعرفة تصييرهم إياه لغوًا، يعنى إذا كان مستبعدًا فى المعرف ـ مع أنه قياسه ـ كما مرّ ـ فما ظنك بالنكرة؟.

(١)فى ط: «الكريم» بدل: «كريما».

(٢) بعد قوله: كـذا اضطراب بين ط والمخطوطات؛ ففـى ط بعد قوله: «كذا» قوله: «ثـم إنه اتسع» وفى المخطوطات بعد قوله: «كذا»: وإنما جىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل ورد النصّ. «ثم» اتسع الخ.
وحيث إن «ط» هى المتداولة بين الناس فسأبقى على ترتيبها حتى لاتضطرب النصوص.

(٣) الحجر/ ٤٩.

وأجاز الجُزولّي وقـوعه بين أفعلـى تفضيل نحـو: خير من زيد هو أفـضل من عمرو، ولست أعرف به شاهدًا قاطعًا.

وجوز بعضهم وقوعه قبل «مثلـك» و«غيرك» نحو: رأيت زيدًا هو مثلك وهو غير.

وكذا جوز نحو: رأيت مثلك هو مثل زيد، لكون نحو مثلك وغيرك فى صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما.

وكذا جوز بعـضهم وقوعه قبل المضـاف إلى المعرفة - كقولـه تعالى: ﴿إِنِّى أَنَا أَخُوكَ ﴾[١].

وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إنى أنا زيد.

والحق أن كل هذا ادعاء، ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن أو كلام موثوق به.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّى أَنَا أَخُوكَ ﴾ ليس بنص، إذ يحـتمل أن يكون: «أنا» مبتدأ ما بـعده خبره، والجملة، خبـر إنّ، بلى لو ثبت فى كلام يـصح الاستدلال به نحو: «ما أظـن أحدًا هو خيرًا منك» و«كـان خير من زيد هو أفضـل من عمرو»، و«رأيت زيدًا هو مثلـك أو غير»، و«كان مثلك هو مثل زيـد» و«كنت أنا أخاك» و«ظننـتك أنت زيدًا» بـنصب ما بعـد صيغة الـضمير المذكـور فى ذلك ـ لحكـمنا بكونها فصلاً.

ولايثبت ذلك بمجرّد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمرهينّ، فينبغى أن يقتصر على موضع السماع.

ولم يثبت إلا بـين معرفتين ثانيتـهما ذات اللام أو بين معرفة ونـكرة هى أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه.

---

(١) يوسف / ٦٩.

وأجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(١).

قال: ولايجوز زيد هو، قال: لأن الماضى لايشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنّه اسم امتنع، دخول اللام عليه.

وهذا الذى قال دعوى أيضًا بلا حجة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ ليس بنص فى كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره.

وقوله: لايجوز زيد هو قال: «ليس بشىء» كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾(٢)./ ٢٦/٢

وروى عن محمد بن مروان، وهو أحد قُرّاء المدينة: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾(٣) بالنصب. وكذا روى عن سعيد بن جبير، قال أبو عمرو: احتبى ابن مروان فى لحنه، يعنى بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبها.

وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: «هذا الحلو هو الحامض» حتى لايلتبس الخبر الثانى بنعت الأوّل.

وأنا لا أعرف به شاهدًا قطعيًا. ولايتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو:

هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصّفة، إذ الصفة لاتتقدم على الموصوف.

---

(١) فاطر / ١٠.

(٢) النجم / ٤٣، ٤٤.

(٣) هود/ ٧٨، وقد قرأبها غير سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السّدّى: الحسن، وزيد بن على، وعيسى بن عمر، ومروان بن الحكم وانظر تفسير الطبرى ١٨/ ٣٣، والمعانى للأخفش ٢/ ٣٥٦، ومعجم القراءات قراءة رقم ٣٦٣٩.

وجوّزه الكسائى كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١] مع الأمن من اللبس.

هذا، وإنما جيىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون فى صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيميزّ بهذا السبب ذو اللام عن النعث، لأن الضمير لايوصف، وليس بمتبدأ حقيقة، إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو: ظننت زيداً هو القائم، وكنت أنت القائم.

ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف[٢]، وهذا هو معنى الحرف، أعنى إفادة المعنى فى غيره صار حرفاً، وانخلع عنه لباس الاسميّة، فلزم صيغة معيّنة، أى صيغة الضمير المرفوع، وإن تغيرّ ما بعده عن الرفع إلى النّصب ـ كما ذكرنا ـ لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقى فيه تصرّف واحد كان فيه حالة الاسمية أعنى كونه مفرداً ومثنىً ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا ومتكلمًا ومخاطبًا وغائباً لعدم عراقته فى الحرفية.

ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لـمّا تجرد عن من الاسمية ودخله معنى الحرفية، أى إفادته فى غيره، وتلك الفائدة - كون اسم الإشارة الذى قبله مخاطبًا به واحدٌ أو مثنّىً أو مجموعٌ مذكر أو مؤنث فإنه صار حرفاً مع بقاء التصرف المذكور فيه.

فإن قلت: فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فهلاً كان الفصل وكاف الخطاب كذلك.

---

(١) المائدة / ١١٧.

(٢) فى ظ: «بعده بوصف ما قبله».

(٣) فى المخطوطات: «فلنا أسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كالأسماء الاستفهامية.

قلت بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط(١) دالة على معنًى فى أنفسها، ودالة على معنى فى غيرهما، وقد تقدم فى حد الاسم أن الحدّ الصحيح للحرف أن يقال: هو الذى لايدلّ إلاّ على معنىً فى غيره، ولايقال: هو مادلّ على معنى فى غيره.

اعلم أنه إنما يتعين فصليّة الصيغة المذكورة إذا كانت بعد اسم ظاهر، وكان ما بعدها منصوبًا نحو: كان زيد هو المنطلق، أو إذا دخلها لام(٢) الابتداء وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضًا بعد مضمر نحو: إن كنت لأنت الكريم، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتداء جاز كونه تأكيدًا لذلك الضمير نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾(٣) فإنه قد يؤكد المتصل المرفوع ـ كما مرّ ـ فى باب الابتداء.

وأمّا إذا كانت بعد ظاهر، وانتصب ما بعدها فإنها لاتكون تأكيدًا لأن المظهر لايؤكد بالمضمر، ولاتكون مبتدأة لانتصاب ما بعدها.

وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها، فإنه لايدخل لام الابتداء على التأكيد، ولايكون مبتدأ مع نصب ما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ﴾(٤) يحتمل أن يكون مبتدأ وفصل، ولايجوز كونه تأكيدًا لأجل اللام ـ كما ذكرنا.

---

(١) بعد قوله: والشرط ورد فى المخطوطات النصّ التّالى:

«وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط بمعنى الحرفية مدلولها ضمنًا لامطابقة، ولم يوضع لمجرّد الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية، ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم فى حدّ الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب فى ذلك، فإن معنى الحرفية؛ أى كون ما بعده خبرًا لاصفة، وكون المخاطب باسم الإشارة واحدًا أو غيره مدلولا الكلمتين مطابقة، ولم يؤت بهما إلا لهذا الغرض فقط، فلذا حكم بحرفيتهما، وهذا الذى ذكرنا هو الغرض من الفصل فى الأصل».

(٢) فى ط: «دخلها لام ألام الابتداء»، تحريف واضح.

(٣) الزمر/ ٥٣.

(٤) هود/ ٨٧.

٢/ ٢٧ قوله: «ولا موضع له عند الخليل»، الأظهر عند البصريّين أنه اسم ملغى لامحل له بمنزلة «مـا» إذا ألغيت/ في نحو: «إنّمـا»، ولهذا قال الخليل: «والله إنه لـعظيم» لأن إلغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف.

وقال بـعض البـصريـين: إنه حرف استـنكار لخـلو الاسم عـن الإعراب لفـظًا ومحلاً، ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه.

والكوفيون يجعـلون له محلاً من الإعراب، ويقولون: هذ تأكـيد لما قبله، فإنّ ضمير المرفـوع قد يؤكد به المنصوب والمجـرور ـ كما مّر ـ فى باب التأكـيد، نحو: ضربتك أنت، ومررت بك أنت.

وبردّ علـيهم أن المضـمر لايؤكد به المـظهر، فلا يقـال: جاءنى زيد هـو على أن الضمير لزيد، ونحن نقول: إن زيدًا هو القائم.

ويرد عليـهم أيضًا أن اللام الداخلة فـى خبر إن لاتدخل فى تأكـيد الاسم، فلا يقال: إن زيدًا لنفسه كريم.

وبعض النحاة يقولون: حكمه فى الإعـراب حكم ما بعده، لأنه يقع مع ما بعده كالشىء الواحد، ولذا يدخل عليه لام الابتداء فى نحو: ﴿إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ﴾ وهو

---

(١) بعد قوله: «فى الإعراب» ورد النص الآتى فى المخطوطات.

وقد سجله الشريف فى هامش ط:

«وإنما تتعيّن فصليّـته إذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبًا، أمّا الأوّل فلأنـه لايحتمل التأكيد إذًا، وأمّا الثانـى فلأنه لايحتمـل إذًا كونه مبتدأ مـا بعده خبره، ويتـعين أيضًا إذا دخلـه لام الابتداء، وانتصب ما بعدها نحو: إن كان زيد لهو المنطلق.

وأمّا فى غير هذين الموضعيـن فيحتمل أيضًا كونه تأكيدًا إن كان قبله ضمـير نحو: «إنه هو الغفور» ومبتدأ إن كـان ما بعده مرفوعًا نـحو: زيد هو المنطلـق، أو دخل عليه لام الابتداء نـحو. إنك لأنت الحليم».

أضعف من قول الكوفية، لأنا لم نر اسمًا يتبع ما بعده فى الإعراب.

قوله: «وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره» فلا ينصب ما بعده فى باب «كان» وباب «علمت» و«ما» الحجازية.

وعليه ما نقل فى غير السبعة: ﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ﴾(١) و﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾(٢) بالرفع.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو يُنَصّرانه» (٣)فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن فى «يكون» ضمير الشأن.

والثانى: أن فى يكون(٤) ضمير المولود، وقوله: «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان [فى الوجهين](٥).

[الثالث: أن يكون «أبواه» اسم كان](٦) وقوله: «هما اللذّان» جملة - خبر كان.

وروى: «هما اللذّان» فـ «أبواه» اسم كان، واللّذين خبره و«هما» فصل».

[ضمير الشأن]

(ص): «ويتقدم قبل الجملة - ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة، بعده، ويكون منفصلاً ومتّصلاً مستترًا وبارزًا على حسب العوامل نحو: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم.

---

(١) الزخرف/ ٧٦، وقد نسبت هذه القراءة لعبد الله بن مسعود وأبو زيد النحوى. انظر إعراب القران للنحاس ٣/ ١٠٨ ومختصر ابن خالويه / ١٣٦. ومعجم القراءات قراءة رقم ٨١٦٥.

(٢) الكهف/ ٣٩، وهى قراءة انفرد بها عيسى بن عمر.
انظر التبيان للطوسى ٧/ ٤١، ومعجم القراءات قراءة رقم ٤٧٧٢.

(٣) رواه مسلم فى باب «القدر» انظر الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم رقم ٢٤١٧٥.

(٤) فى ط: «أن فيه».

(٥ - ٦) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

وحذفه منصوبًا ضعيف إلا مع إنْ إذا خففت فإنه لازم».

(ش) قوله: «ضمير غائب»، إنما لزم كونه غائبًا دون الفصل فإنه يكون غائبًا وحاضرًا ـ كما تقدم ـ لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه فى الغيبة والحضور.

والمراد بهذا الضمير الشأن والقصّة، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمَعُود إليه إمّا مذكرًا وهو الأغلب أومؤنثًا ـ كما يجىء.

وهذا الضمير كأنه راجع فى الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدّر، تقول مثلاً:

هو الأمير مقبلٌ[١]، كأنه سمع ضوضاء وجلية فاستْبهم الأمر، فيسأل: ماالشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أى الشأن هذا.

فلما كان المعود إليه الذى تضمّنه السؤال غير ظاهر قبلُ اكتفى فى التفسير بخبر هذا الضّمير الذى يتعقّبه بلا فصل، لأنه معين للسؤال عنه ومبين له.

فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرَّد التفسير، بل هى كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميِّت تفسيرًا، لما بيَّنته[٢].

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لا بدَّ أن يكون مضمون الجملة المفَسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يقال: مثلاً، هو الذباب يطير.

وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا، بالمفرد، تقول: هو الدهر، حتى لايبقى على صرفه باقية، قال أبو الطيب:

٤٧٠ = * هو البَينُ حتى ما تأنَّى الحزائق[٣] *

(١) فى ط: «مقبلاً» بالنصب.

(٢) فى المخطوطات: لما قررته.

(٣) هو الشاهد الخامس بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يخبر عن ضمير الأمر المستبهم تقديرًا بالمفرد، كما أخبر بالبين هنا عن هو، كأنه قيل: أى شىء وقع من المصائب؟ فقال: هو البين. =

كأنه قال: أى شىء وقع من المصائب، فقال: هـو البين، وقوله: «حتى ما تأَتَّى» مبنى على ما يفـهم من استعظام أمر البين المستفاد من إبـهام الضمير، أى: ارتقى البين فى الصعوبة حتى لا / يتأَتَّى جماعات الإبل أيضًا. ٢/ ٢٨

وأجاز الفراء أن يفسِّـر ضميرَ الشأن، أيضًا، مفردٌ مؤَوَّل بـالجملة نحو[1]: كان قائمًا زيـد، وكان قائمًا الزيـدان أو الزيدون؛على أن قائمـاً فى جميعهـا خبر عن ذلك الضمير وما بـعده مرتفع به. وكذا أجاز نحو: ظننتـه قائماً زيد أو الزيدان أو الزيدون وكذا: ليس بقائم أخواك، وما هو بذاهب الزيدان.

والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يـجوِّزون إلا نحو: ليس بقائمَيْن أخواك، وما هو بـذاهِبَيْن الـزيدان، على أن يـكون[2] أخواك اسم لـيس، وبِقَائميـن خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها.

وذكر السيرافى لتجويز ما أجازه الفـراء من نحو: ما هو بذاهب الزيدان وجهًا،

= وقوله: «حتى ما تأْنى مبنىّ على ما يفهم من استـعظام أمر البين المستفاد من الضمير، أى ارتقى أمر البين فى الصعوبة حتى لاتتأنى جماعات الإبل أيضًا.

وعجزه:

* ويا قلب حتى أنت ممّن أفارق *

وفى ب أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل كذلك و«تأنى» أصله: تتأنى بناءين مضارع من التأنى وهو التثبت.

و«الخزائق» جمع حزيق بالحاء والزاى وهو: الجماعة.

والشاهد مطلع قصيدة لأبى الطيب المتنبى مدح بها الحسين بن إسحاق التنوخى.

(١) فى ظ: «فأجاز» مكان: «نحو».

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «يكون» ورد النص التالى مـختلفًا عن ط ـ فى بعض التعبيرات إلى وأما قوله تـعالى إلخ وهو: «خبـراً مقدمًا، واسم ليس أخواك أو ضـمير الشأن. وأجـاز السيرافـى: ماهو بذاهب أخواك، لأن الصفة مع فاعلها فى نحو: ماضارب الـزيدان جملة لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فتكون الباء دخلت فى خبر «ما»، وفيه نظر، لأن الصفة مع فاعلها إنما تكون جملة إذا اعتمدت على حرف الاستـفهام أو حرف لا على المـبتدأ عند الـبصريين وبعـض البصريـين يمنع من نحـو: ليس بذاهبين أخواك، وماهو بذاهب زيد على أن فى «ليس» ضـمير الشأن، قال لأن الشأن تفسيره جملة، ولايكون فى ابتداء الجمل . واما قوله تعالى: «وما هو بمزحزحه... إلخ.

وذلك أن الصفة مع فاعلها فى نحو: ما ضارب الزيدان، جملة لأنها مبتدأ مستغنٍ عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسَّرًا بجملة.

وفميا ذكر نظر على مذهب البصريين، لأن الصفة عندهم إنما تكون من فاعلها جملة إذا اعتمدت على نفس «ما»، لا على المبتدأ بعدها، فخبر «ما» فى نحو ما زيد بضارب أخوه، مفرد.

وبعض البصريين يمنع من نحو: ليس بذاهبين أخواك، وما هو بذاهب زيد، على أن فى ليس ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، ولا تكون الباء فى خبر «ما» وليس إلا إذا كان مفردًا.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[1]، فيجوز أن يكون «هو» ضمير التعمير الذى تضمنه قوله قبل: «لو يعمر»، و«أن يعمَّر»، بدل من «هو»، أو يكون «هو» راجعًا إلى «أحدهم» و«أن يعمَّر» فاعل «بمزحزحه»، نحو: ما زيد بنافعه فضلُه.

والبصريون يوجبون التصريح بجزأى الجملة المفسِّرة لضمير الشأن لأنها مفسِّره، فالأَوْلى استغناء جزأيها عن مفسِّر[2].

وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأيها، نحو: إنه ضَرَبَتْ، وإنه قامت، وليس لهم به شاهد.

وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدَّرًا إلى أن يفسَّر[3]، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التى هى خبره لما مرَّ فى باب المبتدأ، ولا يقدَّم الخبر عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد، لأنه أشد إبهامًا من المنكر، ولا تؤكد النكرات.

---

(١) البقرة/ ٩٦.

(٢) بعد قوله: «عن مفسر» فى المخطوطات: «خلافًا للكوفيين فإنهم أجازوا: إنه ضرب وإنه قام».

(٣) بعد قوله يفسر فى المخطوطات «الضمير، ولايعود ضمير من خبره اليه مع كونه جملة» لمامرّ.

ويُختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث، أى القصَّة، إذا كان فى الجملة المفسِّرة مؤنث، لقصد المطابقة، لا لأن مفسِّره[١] ذلك المؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[٢]، وقوله:

= ٤٧١

علي أنها تعفو الكلومُ وإنما نُوكَّل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضى[٣]

والشرط: ألاَّ يكون المؤنث فى الجملة فضلة، فلا يُختار: أنها بَنيتُ غرفةً، وألاَّ يكون كالفصلة أيضًا، فلا يُختار: إنها كانَ القرآن معجزة، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلا؛ وذلك لأن الضمير مقصود مهمّ فلا يُراعى مطابقته للفضلات.

وتأنيثه، وإن لم[٤] تتضمَّن الجملة المفسرة مؤنثًا قياس، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بدَّ أن يكون مفسِّره جملة اسمية، وإذا دخلته

(١) فى المخطوطات: «لا أنه راجع الى» ذلك المؤنث.

(٢) الحج/ ٤٦.

(٣) هو الشاهد السادس بعد الأربعمائة - فى الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير فى «أنها» ضمير القصّة.

والشاهد لأبى خراش الهذلى.. انظر شرح أشعار الهذليين / ١٢٣٠ من قصيدة مطلعها.

حَمدْتُ إلهى بعد عروة إذ نجا خِراش وبعض الشرأ هون من بعض

وذكر البغدادى أن «عروة» أخو أبى خِراش، وخراش ابنه.

وقوله: «على أنها تعفوالكلوم» هذا يجرى مجرى الاعتذار منه، والاستدراك على نفسه فيما أطلقه من قوله: لا أنسى قتيلاً رزئته.

و«تعفو» تنمحى وتذهب وتبرأ.

وقوله: «نوكل» بالبناء للمفعول من: وكلته بأمر كذا توكيلاً: إذا فوضته إليه، أى ألزمته به إلزاماً، والأدنى: الأقرب.

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ١١٧، والخصائص ٢/ ١٧٠، والمغنى ١/ ١٥٥، وانظر الكامل للمبرد ٢/ ٧١٣، وأمالى القالى ١/ ٢٧١.

(٤) فى المخطوطات: «وتأنيث هذا الضمير، وإن لم تتضمن»

جاز كونها فعلية أيضًا، كما فى قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾، وتقول: ما هو قام زيد.

قوله: «ويكون منفصلاً»، وذلك إذا كان مبتدأ، أو اسم «ما»، ويكون مُتَّصلاً[١] منصوبًا بارزًا فى بابَى: إن، وظنَّ، ومتصلاً مرفوعاً مستترًا فى بابَى كان، وكاد.

قوله: «وحذفه منصوبًا ضعيف»، لا يجوز حذف هذا الضمير، لعدم الدليل عليه، إذ الخبر مستقل، ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ، ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه ومُجوِّز / حذفه منصوبًا مع ضعفه صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، نحو قوله: ٢/ ٢٩

٤٧٢ = إنَّ مَن يدخل الكنيسةَ يومًا ... يلقَ فيها جآذرًا وظباء[٢]

وقوله:

٤٧٣ = إنَّ مَن لاَمَ فى بَنى بنتِ حسًّا ... نَ أَلُمْه وأعْصِه فى الخُطوبِ[٣]

---

(١) فى ب ٢/ ٤٦٨ «متفصلا» تحريف ظاهر.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون وقد سبق ذكره رقم ٨١.

واستشهد به على اسم إنّ ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها خبرها وإنما لم يجعل «من» اسمها، لأنها شرطيّه بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فى جملته فلا يعمل قبله.

(٣) هو الشاهد السابع بعد الأربعمائه فى الخزانة.

واستشهد به على أن اسم إن ضمير شأن محذوف.

وهو للأعشى، ديوانه / ٣٠ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ومطلعها:

من ديار هضب كهضيب القليب ... فاض ماءُ الشئون فيض الغروب

وفى الديوان ورد الشاهد على النحو الآتى:

* من يلحنى على بنى ابنة حسان *

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد فى البيت.

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٩، وابن الشجرى ١/ ٢٩٥ والإنصاف ١/ ١٨٠، وابن بعيش ٣/ ١١٥، والمغنى ٢/ ٦٧٠ والأشباه والنظائر رقم ٧٦٦.

وذلك الدليل؛ أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كَلم المجازاة، كما مر فى باب المبتدأ.

قوله: «إلاَّ مع أنَّ، إذا خففت فإنه لازم»، إذا خففت المفتوحة جاز إعمالها فى الاسم الظاهر وإهمالها كالمكسورة، على ما قال الجُزولى.

قال ابن جعفر: لكن ترك إعمالها فى الظاهر أكثر.

وقال المصنف، كما يجيىء فى باب الحروف: إعمالها فى البارز[١] شاذ، كقوله:

* فلو أنْك فى يوم الرخاء سألتنى[٢] * =٤٧٤

[والأكثر مع الإلغاء ظاهرًا لأنها][٣] تعمل فى ضمير شأن مقدر، بخلاف المكسورة الملغاة فإنها إذا ألغيت ظاهرًا ألغيت مطلقًا ولم تعمل تقديرًا.

وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا، فى ضمير شأن مقدر، ليحصل بينها وبين الجملة التى تليها رابط [مقدر من حيث اللفظ][٤] بسبب هذا الاسم لأنه يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التى هى خبر اسمها ارتباط، وإنما طلبوا الارتباط اللفظى بينهما، لارتباط بينهما معنوى تامّ،

---

(١) فى المخطوطات: «الظاهر» بدل «البارز».

(٢) هوالشاهد الثامن بعد الاربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن إعمال «أن» المخففة فى الضمير البارز شاذ.

والشاهد قائله مجهول وتمامه:

* طلاقك لم أبْخل وأنت صديقُ *

من شواهد: المنصف ٣/ ١٢٨، والمقرب ١/ ١١١، وابن بعيش ٨/ ٧٣، وابن عقيل ١/ ١٣٩، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ١٠٥. والهمع والدرر رقم ٥٣٨، والأشباه والنظائر رقم ٥١٣ والأشمونى ١/ ٢٩٠، واللسان: «صدق».

وفى ب ٢/ ٤٦٨ ذكر البيت بتمامه، ولم يلتزم بالأصل.

(٣) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات كالآتى:

«ومع الإلغاء ظاهرًا فالأكثر على أنها تعمل»..

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

وذلك أنها حرف موصول، وهى مع صلتها[١] فى تقدير مفرد[٢]، أى[٣] المصدر، إذ هى حرف مصدرى، فكأنَّ «أنْ» وحدها بعض حروف ذلك المفرد، بخلاف «إنَّ» المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد.

هذا هو المشهور من مذهب القوم، أعنى إعمال المفتوحة تقديراً فى حال إلغائها لفظًا، وقد أجاز سيبويه إلغاءها لفظًا وتقديراً كالمكسورة[٤] فتكون كما المصدرية هى مع جملتها فى تقدير المفرد، مع أنه لا ربط[٥] بينهما لفظًا؛ ولا يضرّ ذلك، وهذا المذهب ليس ببعيد.

واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصًا: ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب ويغلَّب الأخصّ فى الاجتماع، نحو: أنا، وأنت، وهو، قلنا، وأنت، وهو، قلتما.



(١) فى المخطوطات: «جملتها» بدل صلتها.
(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٦٩ «المفرد » بـ «أل».
(٣) فى المخطوطات: «هو» بدل «أى».
(٤) وردت العبارة فى المخطوطات: وقد أجاز سيبويه أن يكون الإلغاء فيها كالإلغاء فى المكسورة أعنى لايكون لها عمل لالفظًا ولاتقديراً».
(٥) فى المخطوطات: «لا ارتباط».

[اسم الإشارة]

(ص): «اسم الإشارة: ما وُضعِ لمشار إليه، وهى خمسة: ذا للمذّكر، ولمثناه: ذانِ وذين، وللمؤنث: تا، وتِى، وتهْ، وذهْ، وذِى، ولمثـناه: تانِ وتَيْن، ولجمعهما: أولاء مداً وقصراً، ويلـحقها حَرف التنبيـه، ويتصل بها كاف الخَطاب، وهـى خمسة فى خمـسة، فـيكـون خمسـة وعشـرين، وهى: ذاكَ إلـى ذاكنَّ، وذانـك إلى ذانـكنَّ، وكذلك الـبواقى ويقال: ذا لـلقريب، وذلك لـلبعيـد، وذاك للمتوسـط؛ وتلك، وذانِّك، وتانِّك، مشدَّدتـين، وأولالك مثل ذلك، وأمَّا ثَمَّ وهنا، وهَنَّـا، فللمكان خاصة».

(ش): اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين، لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة، لأنها معنىً من المعانى كالاستفـهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل علـيها، وذلـك أن عادتهـم جارية فى الأغـلب فى كـل معنـى يدخل الـكلام، أو الكلمة[١] أن يُوضع لـه حرف يدل عليـه كالاستفـهام فى: أزيدٌ ضارب؟ والـنفى فى: ما ضرب عمرو، والتمنى، والترجّى، والابتداء، والانتهاء، والتنبيه، والتشبيه، وغيرها، الموضوع لها[٢] نحو ليت ولعلَّ ومِـن وإلى، وها، وكاف الجر؛ أو يوضع لها ما يجرى مجـرى الحرف فى عدم الاستقلال[٣] كالإعراب الدال علـى المعانى المختلفة[٤]، وكتغير الـصيغة فى الجمع والمصغـر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة

(١) فى المخطوطات «أو الكلم بعد ثبوتها» بدل «أو الكلمة».

(٢) فى ط وب ٢/ ٤٧١: «الموضوع لها حروف النفى» وهى زيادة ليست فى المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «فى الاحتياج إلى غيره» بدل «فى عدم الاستقلال».

(٤) بعد قوله: «المختلفة» ورد النص الآتى فى المخطوطات.

«وكياء النسبة، وكتغيير البنية وحده فى نحو: غرفة وغرف وكسرة وكسر. وكتغييرها مع زيادة حرف كما فى التصفير، وبعض جموع التكسير.

وقولنا: فى الأغلب احتراز عن أسماء الإشارة. =

من أصل تضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب.

[وقولنا غير المشتقة احتزاز عن نحو: ضرب وضارب ونحوها][١].

٢/ ٣٠ وفى أسماء / الإشارة معنىً ولم يوضع لهذا المعنى حرف، فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام، على ما ذكرنا فى حدّ الاسم، حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما، فتكون أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف.

وقيل: إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهى: إمَّا الإشارة الحسية، أو الوصف نحو: هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره.

فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فى الحد، لأن المضمر يُشار به إلى المعُود إليه، والمظهرات[٢] إن كان نكرة يُشار بها إلى واحد من الجنس غير معيَّن، وإن كانت معرفة فإلى واحد معيَّن.

فالجواب: ان المراد بقولنا: مشار إليه: ما أشير إليه إشارة حسية[٣] أى بالجوارح

= وبقولنا: يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معانى المصادر المنشق منها الأفعال، والأسماء، لأن تلك المعانى لاتدخل الكلم بعد ثبوتها وصوغها. ثم نقول: لما كانت الإشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس فى قولك: هذا الرجل، وذاك الفرس، ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت أسماء الإشارة كالمتضمنة معنى الحرف.

وقيل: إنما بنيت، لأن وضع بعضها نحو: ذا، وتا، وذى، وتى، وضع الحروف، وحملت البواقى نحو: أولاء وأولى عليها» وقيل بنيت لاحتياجها إلى القرينة إلخ.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٧٢.

(٢) بعد قوله: «والمظهرات» فى المخطوطات الزيادة الآتية:

«كرجل وفرس وزيد وعمرو والرّسول فى قوله تعالى: «فعصي فرعون الرسول» مشاربها إلى ماهية معينّة أو شخص معين» فالجواب أن المراد ... إلخ.

(٣) بعد قوله: «إشارة حسية» زيادة فى المخطوطات وهى: «لا عقليّة. واسم الإشارة هو الموضوع لما يشار إليه إشارة حسّية أعنى إشارة بالجوارح والأعضاء دون غيره من الأسماء، فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية. =

والأعضاء، لا عقلية؛ والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يَحتج فى الحد إلى أن يقول: لمشار إليه إشارة حسِّية، لأن مطلق الإشارة، حقيقة فى الحسِّية دون الذهنية.

فالأصل على هذا: ألاَّ يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس، قريب أو بعيد، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾(١)، فلتصييره كالمشاهد، وكذلك إن أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللَّه﴾(٢)، و: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى﴾(٣).

قال المصنف: ما معناه، إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله: ما وضع لمشار إليه، مما يلزم منه الدّوْر كما لزم من قولهم: العِلْم ما وجَب لمحله كونه عالماً؛ لأن المحدود: هو ما يقال له فى اصطلاح النحاه اسماء(٤) الإشارة؛

وقوله(٥): «المشار إليه» أراد به الإشارة اللغوية لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب(٦)، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدودة، أى أسماء الإشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذى هو العلم، حتى يلزم الدور هنا، كما لزم هناك(٧).

= ولم يحتج فى الحد إلى أن يقول: المشار إليه إشارة حسّية، لأن مطلق الإشارة حقيقة فى الإشارة الحسّية لا فى الذهنية.

فعلى هذا الأصل» ألا يشار بأسماء الإشارة... إلخ.

(١) مريم / ٦٣.

(٢) يونس / ٣.

(٣) يوسف / ٣٧.

(٤) فى ب ٢/ ٤٧٣: اسم».

(٥) فى ب ٢/ ٤٧٣: «وقولنا».

(٦) فى المحظوظات: «ومفهوم الإشارة اللغوية أمر ضرورى لايحتاج إلى اكتسابه».

(٧) بعد قوله: «لزم هناك» ورد النص فى المخطوطات على النحو التالى:

«لأن الدّور لزم هناك من توقّف معرفة المحدود الذى هو العلمْ على معرفة العالم لكونه جزء الحدّ، ومعرفة العالم متوقّفة على معرفة العلم، إذْ معناه: ذو العلم، فحصل الدّور.

وفى مسألتنا معرفة المحدود أى أسماء الإشارة الاصطلاحيّة موقوفة على جزء الحدّ أعنى مشاراً إليه،=

قلت: هذا السؤال غير وارد، والإشارة في قوله: أسماء الإشارة لغوية، إذ معناه: الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية، كما أن قوله: مشار إليه، لغويّ؛ وإنما لم يرد السؤال، لأن الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحدّ، وعلى كل جزء منه، توقف جزء المحدود أيضًا عليهما، إذ ربَّما كانت معرفة ذلك الجزء[1] ضرورية، أو مكتسبة بغير ذلك الحدّ.

قوله: «ذا للمذكر»، قال الأخفش: هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، وليس في كلامهم تركيب حَيَوت[2]، فلامُه أيضًا ياء، وأصله: ذَيَيَ، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها[3] ألفًا؛ وإنما حذفت اللام اعتباطًا أوَّلاً، كما في: يد، ودَم، ثم قلبت العين ألفًا، [لأن المحذوف اعتباطًا كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو: مُرْتَوٍ][4].

فإن قيل: لعلَّه ساكن العين، وهي المحذوفة، لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة؛ قلت: قيل ذلك، لكن الأولى حذف اللام[5] لكونها في موضع التغيير ومن ثَمَّ قلَّ المحذوف العين اعتباطًا، كـ «سَه»، وكثر المحذوف اللام، كيد، ودم، وغد ونحوها[6].

= ومعرفة المشار إليه لاتتوقف على معرفة المحدود الذى هو أسماء الإشارة الاصطلاحية لأن المشار إليه لغة مفهوم لكل أحد غير موقوف على شيء، وإن توقف فرْضًا فلا يتوقف على معرفة أسماء الإشارة الاصطلاحية. هذا هو المقصود من كلامه. فالاولى أن يقال» السؤال غير وارد....

(١) بعد قوله: «ذلك الجزء» زيادة في المخطوطات وهي: «غير مكتسبة أو مكتسبة بغير ذلك».

(٢) في ط «نحيوت» بزيادة نون في أوله، تحريف.
والمراد أن تكون العين ياء، واللام واواً.

(٣) بعد قوله: «قلبها ألفًا» زيادة في المخطوطات وهي: «ثم حذفت اللام اعتباطاً كما في: يد ودم، وقلبت العين ألفًا للعلّة.

(٤) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٥) في المخطوطات بعد قوله: «حذف اللام»: «لأن التغييرات في الآخر أسرع، وحذفها أكثر، ففي موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الأغلب» وقيل أصله ذوى...

(٦) في ب فقط ٢/ ٤٧٣: «وغيرها».

وقيل أصله ذوَى، لأن باب طَوَيْت، أكثر من باب حَيِيَت، ثم إمّا أن نقول: حذفت اللام فقلبت العين ألفًا، والامالة تمنعه، وإمَّا أن نقول: حذفت[1] العين[2]، وحذفها قليل، كما مرَّ؛ فلا جَرَم كان جعله من باب حييت أولى.

وقال الكوفيون: الاسم: الذال وحدها والألف زائدة، لأن تثنيته ذانِ، بحذفها.

والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية، لا من الثنائية: غلبة أحكام الأسماء / المتمكنة عليه، كوصفه، والوصف به، وتثنيته وجمعه، وتحقيره[3]؛ ٢ / ٣١ ويضعف بذلك قول الكوفيين.

والجواب عن حذف الألف فى التثنية، أنه لاجتماع الألفَين.

ولم يُرَدَّ إلى أصله فرقًا بين المتمكن وغيره[4] نحو: فتيان وغيره، كما حذفت الياء فى اللذان.

قال ابن يعيش: لا بأس أن نقول هو ثنائى كـ «ما» وذلك أنك إذا سمَّيت به، قلت: ذاء، فتزيد ألفًا أخرى ثم تقلبها همزة، كما تقول: لاء، إذا سميت بـ «لا»؛ وهذا حكم الأسماء التى لا ثالث لها وضعًا، [إذا كان ثانيها حرف لين][5] وسمِّى بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت: ذاى ردًا له إلى أصله، ومثناه: ذان بحذف الألف للساكنين كما ذكرنا.

قال الأكثرون: إن المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه، كما فى المفرد والجمع،

---

(١) فى ط: «خذفت» بالخاء تحريف ظاهر.

(٢) بعد قوله: «حذفت العين» زيادة فى المخطوطات وهى:

«وقلب اللام، وحذف العين مع وجود اللام غير كثير فلا جرم كان القول الأول أوْلى.

وإن كان يترجح هذا القول بكون باب: «طويت» أكثر من باب «حبيت».

(٣) بعد قوله: «وتحقيره» زيادة فى المخطوطات وهى:

«فحكم عليه بأنه ثلاثى كالأسماء المتمكنّة، وبه يدفع قول الكوفيين» والجواب.. إلخ.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: «فرقًا بين الممتكن وغيره: «كما فى اللذان».

قال ابن بعيش... إلخ.

(٥) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

وذان، صيغة مرتجلة، غير مبنية على واحده، ولو بنيت عليه لقيل: ذَيَان، فذان، صيغة للرفع، وذين صيغة أخرى للنصب والجر.

وقال بعضهم: بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وادِّعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر.

وقال الزجاج: لم يُبن شيء من المثنى، لأنهم قصدوا[١] أن تجرى أصناف المثنى على نهج واحد، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألاَّ تختلف المثنيات إعرابًا وبناءً بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضًا.

والبحث فى اللذان واللذين، كما فى: ذانِ وذين.

وقد جاء: ذان وتان، واللذان، واللتان، فى الأحوال الثلاث، وعليه حَمَل بعضهم قوله تعالى: ﴿إنّ هَذَانِ﴾[٢].

وللمؤنث: تا، وذى، [بقلب ذال «ذا» تاءً، حتى صار «تا»، أو قلب ألفه ياء حتى صار «ذى»[٣]، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث، كضاربة، وتضربين، فـ «تا» من «ذا»، كالتى من الذى، وذِى من ذا كهِى من هوَ.

و: تىِ، بالجمع بين التاء والياء، ولانقول: إن التاء والياء ههنا علامة التأنيث، بل نقول: تخصيص إبدالهما بالمؤنث دون المذكّر لأنهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التأنيث؛ كما فى: أخت، وبنت، وكلتا، فإن تاءها ليست علامة التأنيث.

---

(١) فى المخطوطات: «لإرادة» بدل: «لأنهم قصدوا».

(٢) طه/٦٣.

(٣) وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «بقلب الذال تاء والألف ياء» لأن التاء والياء.. إلخ.

و: ذِه، بقلب ياء «ذى» هاءً[١] وأصل ذلك أن تقلب هاء فى الوقف، لبيان الياء، كما يجىء فى باب الوقف، ثم يجرى الوصل مجرى الوقف، فيقال: ذِه، فى الوصل أيضًا.

و: تِه، بقلب الذال تاءً، وقد تكسر الهاءان، باختلاس، أى من غير صلة، نحو: ذِه وتِه، [فى الوصل خاصة، وهو قليل، والأكثر][٢]: ذِهِى وتِهِى، بياء ساكنة، وفى الوقف تسكن الهاء، وتحذف الياء ـ كما يجىء فى بابه.

وقد يقال فى المؤنث: ذات.

ولمثناه: تانِ وتَين، على الخلاف المذكور فى: ذانِ وذينِ.

ولجمعهما: أولاءِ، عاقلاً كان أو غيره، قال:

ذُمَّ المنازل بعد منزِلة اللِّوى والعَيشَ بعد أولئك الأيامِ[٣] =٤٧٥

وقد ينون مكسورًا، ويكون التنوين للتنكير، كما فى: صه[٤]، وإن كان أولاء معرفة، فيكون فائدتها[٥]: البعد، حتى يصير المشار إليهم كالمنكورين؛ فيكون

---

(١) النص الوارد فى المخطوطات بعد قوله: «هاء»: «كما قالوا فى «هنية»: هنيهة، لأن الهاء يكون عوضًا فى الوقف من علامة التأنيث التى هى التاء، فشبهت الياء بالتاء فى إبدال الهاء عنها، وإن كان فى الوصل» وته إلخ..

(٢) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٣) هو الشاهد التاسع بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أولاء» يشار به إلى جمع عاقلاً كان أو غيره كما فى البيت، فإن «أولاء» أشير به إلى الأيام وهو جمع لغير عاقل.

والشاهد لجرير، ديوانه/ ٤٥٢ برواية «الأقوام» بدل «الأيام».

والشاهد من قصيدة يجيب بها الفرزدق مطلعها.

سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ١٢٦، ١٣٣، والشافية / ١٦٧ والعينى ١/ ٤٠٨، والأشمونى ١/ ١٣٩، وانظر تفسير القرطبى ١/ ١٨١.

(٤) فى ظ: «صفة» مكان: «صه»، تحريف.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٤٧٦: «فائدته».

«أولاء» كأولئك[١].

وقدً يقصر فيكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء، لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة، وهما الضمة فى الأول والواو في الأخير، ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو: القوى والضحى بالياء مع أن أصلها الواو، ومن ثمَّ يثنى بعض العرب مضموم الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه عن واو أيضًا.

وقد تبدل الهمزة الأُولى من «أولاء» هاء، فيقال: هُلاَء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو: أولاءُ، وربَّما تشبع الضمة قبل اللام نحو أُولاء على وزن: طُومار[٢].

وأمَّا قولهم: هَوْلاء على وزن «تَوْراب»[٣]، قال:

٤٧٦ = تجلَّدْ، لا يَقُل هَوْلاء هـذا بكى لما بكى أسفًا وغيظا[٤]

٢/ ٣٢ فليس / بلغة، بل هو تخفيف هَؤُلاءِ، بحذف ألف «ها» وقلب همزة «أولاء» واواً.

قوله: «ويلحق بها حرف التنبيه»، يعنى «ها»[٥]، إنما تلحق من جملة المفردات:

---

(١) فى المخطوظات: «كذلك».

(٢) الطّومار: واحد الطوامير، وهى حفرة يطمر فيها الطعام أى يخبّأ.

(٣) يقال: التراب والتربة والترباء والتيرب، والتيراب والتورب والتوراب. كله بمعنى واحد.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «هَوْلاء» بفتح الهاء وسكون الواو مخفف هؤلاء بحذف ألف «ها» وقلب همزة أولاء واواً.

والشاهد مجهول القائل.

من شواهد: ابن بعيش ٣/ ١٣٦.

(٥) بعد قوله: «يعنى ها» زيادة فى المخطوطات إلى قوله: «لأن تعريف أسماء الإشارة، وهى: «وهى ـ كما يجىء فى الحروف ـ تلحق الجمل فى نحو: «ها إن تاعذرة» على خلاف فيها: هل هى مفصولة من اسم الإشارة أوْلا ـ كما يجىء.

وتلحق من المفردات أسماء الإشارة فقط، وإنما كثر دخولها فيها» لأن تعريف أسماء الإشارة... إلخ.

وفى هذه النسخة أشار إلى جزء مّن شاهد شعرى لم يتمه. =

أسماء الإشارة كثيراً[١] لأن تعريف أسماء الإشارة فى أصل الوضع، بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية فجيىء فى أوائلها بحرف ينبّه به المتكلّمُ المخاطبَ حتى يلتفت إليه وينظر: إلى أى شىء يشير من الأشياء الحاضرة فلا جَرَم لم يُؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره، من الحاضر والمتوسط[٢]، فهذا، أكثر استعمالاً من: هذاك، لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذى يسهل إبصاره أَولى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذى ربما يحول بينه وبينه حائل. ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبِّه العاقل أحداً ليرَى ما ليس فى مَرْأى، فلذلك قالوا: لا تجتمع «ها» مع اللام؛

قوله: «ويتصل بها حرف الخطاب»، قد دلَّلنا عند ذكر الفصل، على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيِّد ذلك من حيث اللفظ: امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك، كما فى كاف: ضربتك[٣].

ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فإن فائدتها قد ذكرناها عند الفصل، فنقول:

إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا، إنه للمشار إليه حسّاً؛ ولا يشار بالإشارة الحسية فى الأغلب[٤] إلا إلى الحاضر القريب الذى يصلح أن

= والشاهد الشعرى بتمامه:

ها إن تاعذْرة إلا تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه فى البلد.

والشاهد للنابغة الذبيانى كما فى اللسان: «عذر».

وعذرة من الاعتذار، يقال: اعتذر فلأن اعتذاراً وعذرة ومعذرة. وشاهد العذرة مثل: الرِّكبة والجلسة قول النابغة السابق ومما يجدر ذكره أن هذه النسخ لم تقع فى يد البغدادى، ولو وقعت لعلق على شاهد النابغة كعادته دائمًا.

والشاهد ليس في ديوان النابغة نشر ـ تونس .

(١) فى المخطوطات: «إشارة المتكلم باليد أو بجارحة أخرى إلى المشار إليه».

(٢) فى المخطوطات: «والمتوسط «لا فى البعيد الغائب».

(٣) فى المخطوطات: ضربتك «وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها».

(٤) فى المخطوطات: بالإشارة الحسية إلا إلى الحاضر» بدون .. «فى الأغلب».

يقع مخاطبا [١] فلما اتصلت كاف الخطاب به[٢]، وكان متمحضاً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية، إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلاَّ أن يجمعا في كلمة الخطاب، نحو: يا زيدانِ فعلتما، وأنتما فعلتما[٣] أو بعطف أحدهما على الآخر نحو: أنت وأنت فعلتما، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه؛ فصار «ذاك»، مثل: غلامك، [يعنى أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطبا كما اخرجت نحو: غلامك[٤]] فلا تقول يا هذاك [٥]، كما لا تقول: يا غلامك، ولا: غلامك قلتَ كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه، نحو: غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربَّما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب،

فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع[٦] للحضور [من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب] [٧]، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته وهي اللام فقلت: ذلك؛

ثم نقول: لفظ ذلك يصح أن يشار به إلى كل غائب عيناً كان أو معنىً، يُحكى عنه أولاً، ثم يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين: جاءني رجل فقلت لذلك الرجل، وفي المعنى: تضاربوا ضرباً بليغاً، فهالني ذلك الضرب.

وإنما يورَد اسم الإشارة بلفظ البعد[٨]؛ لأن المحكيّ عنه غائب.

---

(١) في ب فقط ٢/ ٤٧٧: «الحاضر الذي يصلح لكونه مخاطبًا».

(٢) في المخطوطات: «فلما اتصلت الكاف به» وكان ... إلخ.

(٣) في ب فقط ٢/ ٤٧٨: «فلما» بدل: «فعلتما» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٧٨ صوابه من ط والمخطوطات.

(٥) في ب فقطك «هذاك» بدون ياء.

(٦) في المخطوطات: «وقد كان هو موضوعًا للحضور».

(٧) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٨) العبارة في المخطوطات: «وإنما جيىء باسم الإشارة بلفظ الغيبة».

ويجوز فى هذه الصورة على قلَّة: أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو: قلت لهذا الرجل، وهالنى هذا الضرب، أى: هذا المذكور عن قريب، لأن المحكىّ عنه وإن كان غائباً إلاّ أن ذكره جرَى عن قريب فكأنه حاضر.

وكذا يجوز لك فى القول المسموع عن قريب: ذكر اسم الإشارة بلفظ الغيبة والبعد، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذلك قسم عظيم لأفعلنّ، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾[1] مشيراً بذلك/ إلى ضَرْب المثل ٢/ ٣٣ الحاضر المتقدم، وهو قوله: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ الآية[2]، وإنما جاز ذلك[3]؛لأن ذلك اللفظ زال سماعه فصار فى حكم الغائب البعيد، والأغلب في، مثله: الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول: وهذا قسم عظيم.

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أن المشار إليه شخص قريب نظرًا إلى عظمة المشير أو المشار إليه، وذلك لأنه يُجعل بعد المنزلة بينهما كبُعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدّم بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[4].

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[5] من باب عظمة المشير، أو المشار إليه.

---

(١) محمد/ ٣.

(٢) تكملة الآية السابقة وهذا الجزء من الآية قبلها.

(٣) بعد قوله: «جاز ذلك» وردت العبارة التالية فى المخطوطات.
«لأن المعنى لايدركه الحسّ حتى يشار إليه إشارة حسيّة فهو فى حكم الغائب البعيد» والأغلب... إلخ.

(٤) يوسف / ٣٢.

(٥) البقرة/ ٢.

وقولُه:

٤٧٧ = فقلت له والرُّمْح يأْطِرُ مَتْنَهُ تأمـــّــلْ خُفافًا إنّنى أنا ذلكا[١]

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بـلفظ القريب تقريبًا لحصوله وحضـوره، نحو: هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك.

فنقول: اسم الإشارة لما كان موضوعًا للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا تذركه الإشارة كالشخص البعيد، والمعانـى مجازٌ، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازًا لما بينهما من المناسبة، فلفظ[٢] اسم الإشارة الموضوع للبعيد، إذن، أعنى «ذلك» ونحوه، كـضمير الغائب، يحتاج إلـى مذكور قبلُ[٣]، أو محسوس قبلُ[٤]، حتى يشار إليه، فيكون كضمير[٥] راجع إلى ما قبله[٦].

وقد تلحـق كاف الخطاب الحرفية: بَـلَى، وأبصر، وانظُر، وكلاَّ، ولـيس، ونِعم وبئس، وحـسبته، وكذا: رويدَ، والـنجاءَ، وحيَّهل، وأرأيـت بمعنى أخبرنـى، كما يجيىء.

---

(١) هو الشاهد الحادى عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الإشارة فيه من باب عظمة المشار إليه أى أنا ذلك الفارس الذى سمعت به. نزّل بعْد درجته ورفعة محلّه منزلة بُعْد المسافة.

والشاهـد لخفُاف بن ندبـة. انظر شعر خـفاف بن ندبة/ ٦٤ من جـمله أبيات يـذكر أخاه فيهـا بثأر معاوية بن عمرو أخى الخنساء، وكان ابن عم له وقتله لمالك بن حمّاد سيّد بنى شمخ بن فزارة.

من شواهـد: الإنصاف ١/ ٧٢٠، والكـامل للمـبرد ٣/ ١١٥٠، والهمـع والدرر رقم ٢١٣ وتفـسير القرطبى ١/ ١٨١.

وقد أعرب البغدادى «مـتنه» مفعول «يأطر» أى يعطـف ظهر مالك بن حماد و«يأطر» : يـحنو ويثنى، يقال: أطره أطرًا من باب ضرب: إذا عطفه.

(٢) فى المخطوطات: «فلفظ ذلك إذًا لضمير الغائب».

(٣) و (٤) فى فى المخطوطات: «قبله».

(٥) فى المخطوطات: «الضمير».

(٦) فى المخطوطات: «إلى متقدم».

قوله: «ويقال: ذا للقريب... إلى آخره».

لما رأى المصنف كثرة استعمال ذى للقريب من أسماء الإشارة فى موضع ذى البعيد منها، وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك فى اختصاص بعضها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهبًا ولم يقطع به، بل أحاله على غيره فقال: ويقال: ذا، للقريب يعنى: لم يتحقق عندى ذلك.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خلافًا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك[1]، فاعلم أن لهم مذهبين.

فمذهب بعضهم: أنه لا واسطة بين البعيد والقريب، كما فى حروف النداء ـ على ما يجيىء ـ فيقول، أسماء الأشارة المجردة عن الكاف واللام: للقريب، والمقترنة بهما، أو بالكاف وحدها: للبعيد.

وجمهورهم على أن بين البعيد والقريب واسطة، فقالوا: ذا، ثم ذاك، ثم: ذلك.

وبعضهم يقول آلك؛ وللمؤنث: تى وتاوذى وته وذه، بسكون الهاءين وبكسرهما، أيضًا، إمَّا مع اختلاس[2] أو مع إشباع كما تقدم، وذات، ثم: تِيك، وهى كثيرة الاستعمال، وتاك، وهى دونها.

وأمَّا: ذِيك، فقد أوردها الزمخشرى، وابن مالك.

وفى الصحاح: لا تقل ذِيك فإنه خطأ.

ثم «تلك» وهى كثيرة، و«تَلْك» بفتح التاء، «وتيلك» و«تالك» ثلاثتها قليلة.

وإنما حركت اللام بالكسر فى ذلك، وسكنت فى تلك، لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسرة للساكنين.

وكذا فى: تَيْلِك لأن الياء التى بعد الفتحة قريبة من الألف فى الخفة.

---

(١) فى المخطوطات: «معرفة القريب» بدل: «معرفة ذلك».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٨٠: «الاختلاس» بـ «أل».

وأمّا تِلك فأدخلت اللام التى فيها علـى «تى» ولـم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[١]، وأمَا تَلك بحذف ألف «تا» فلغة قليلة.

وللمثنّى: ذان، وذين وتانِ وتين، وأمّا تشديد النون، فقال المبرد: هو فى المثنيين؛ بدل من اللام فى: ذلكَ/ وتالك[٢] كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى: ذلك، وأولالك، فاجتمع المثلاث[٣]، فقلبت اللام نونًا. والقياس فى الإدغام: قلب أول المثلين[٤] إلى الثانى، لأن المراد تغييره عن حاله بالإدغام فى الثانى، فتغييره بالقلب أولى[٥].

٢ / ٣٤

وإنما قلب ههنا: الثانية إلى الأولى لتبقى النون الدالة على التثنية.

ويجوز أن يدخل اللام قبل النون فيصير ذالنك، فتقلب اللام نونًا وتدغم فيها كما هو القياس، والأوّل أولى لتكون[٦] اللامَ بعد تمام الكلمة وأيضًا إدغام اللام فى النون ليس بقوى كإدغام النون فى اللام ـ كما يجيىء فى التصريف، إن شاء الله تعالى.

وقال غير المبرد: إن التشديد عوض من الألف المحذوفة فى الواحد، وهذا أولى، لأنهم قالوا فى تثنية الذى والتى: اللذانِّ واللتانِّ مشدَّدتى النون عوضًا من الياء المحذوفة.

وأيضًا، لو كان التشديد عوضًا من اللام لم يُقل: هذانّ: بالتشديد مع «ها»، كما لا يقال هذَلِك.

---

(١) فى المخطوطات: «فحذفت الياء للساكن».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤٨١: «وتلك» بدل: «وتالك».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٤٨١: «المتقاربان» بدل «المثلاث».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٤٨١: «المتقاربين» بدل: «المثلين».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٤٨١: «أولا» بدل: «أولى».

(٦) فى ب فقط: «لكون»: بدل: «لتكون».

وقال الأندلسيّ: لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد.

والنحاة فرقوا بينهما، وذلك بناء على مذهب المبرد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنَّيين بلفظ واحد.

وفي جمعهما: أولاء وأولى، ثم: أولئك وأولاك، ثم أولالك وأولاءٍ بالتنوين، كما ذكرنا أن التنوين كاللام في إفادة البعد.

وعلى رأي آخر: أولاءِ ثم أولاك، ثم أولئك وأولالك.

وزعم الفراء أن ترك اللام في الكل لغة تميم، فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها.

وقد يستعمل «ذلك» موضع «ذلكم»، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ﴾(١)، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلاَّ تَعُولُوا﴾(٢)؛ كما قد يشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾(٣)، وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ ﴾(٤)، بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور.

وربَّما استغنى عن الميم في: «ذلكم» بإشباع ضمة الكاف.

ويُفصَل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلاً على العلم باتصاله به لكثرة استعمالها معه، وذلك بأَنَا وأخواته كثيراً نحو: ها أنا ذا، و«ها أنتم أولاء» وها هو ذا، كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل، وذلك إمَّا قَسَم، كقوله:

---

(١) النساء/ ٢٥.

(٢) النساء/ ٣.

(٣) البقرة/ ٦٨.

(٤) الإسراء/ ٣٨.

٤٧٨= * تَعلَّمَنْ ها لعمرُ الله، ذا قَسَماً [١]*

وقولـهم: لا، ها الله ذا ما فـعلت، كـما يجىء فـى باب القـسم. أو غير قـسم كقوله:

٤٧٩= * ها إن تا عِذْرةٌ إن لم تكُن نفعتْ [٢]*

وقوله:

٤٨٠= ونحن اقْتسمْنا المالَ نصفين بيننا فقلت لهم: هذا لها ها وذا لِيا[٣]

---

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهدبه على أن الفصل بين «ها» وبين «ذا» بغير إن وأخواتها كالقسم قليل كما هنا.

وعجزه:

* فاقدُرْ بدرْعك أبن تنسلك *

ومعنى «تعلمن» أى اعلم، و«ها» تنبيه، ونصبَ «قسما» على المصدر المؤكد به معنى اليمين.

وقوله: «فاقـدر لذرعك»: أى قدّر لخطوك والـذّرع: قدر الخطو وانظر أبـن تنسلك»؟ لاتكـلفّ مالا تطيق منى، يتوعده بذلك وانظر اين تنسلك» الانسلاك: الدخول فى الأمر.

والمعنى: لاتدخل نفسك فيما لايعنيك ولايجدى عليك.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى. انظر شعر زهير بن أبى سلمى / ٨٤ من قصيدة يهدد فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٣٢٣، وتفسير القرطبى ٢/ ٥٤.

(٢) هو الشاهد الثالث عشر بعد الأربعمائة ـ فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفصل بن «ها» وبين «تا» بغير إنْ واخواتها قليل.

سواء كان الـفاصل قسمًـا كما تقدم أو غـيره» كما تقـدم أو غيره» كما هـنا، فإن الفاصـل هنا «إنْ» والشاهد للنابغة الذبيانى.

وعجزه:

فإن صاحبها قدتاه فى البلد

وقد تقدم ذكره فـى المخطوطات، ولم يقع هذا الشاهـد فى النسخة التى فى حوزة الـبغدادى ولو وقع لعلقّ عليه فى الموضع السابق.

وهو من شواهد: ابن بعيش ٨/ ١١٣، ١١٤، وشرح شواهد الشافية/ ٨٠، اللسان: «غدر».

وانظر ديوان النابغة/ ٨٩ وعجزه: برواية:

* فإن صاحبها مشارك النكد *

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة. =

أي: هذا لها، وهذا لِيا، ففصل بين «ها» و«ذا» بحرف العطف.

قوله: «تلـك» وذاتِّك، وتانِّك، مشدَّدتـين، وأولالك[١]: مثل ذلـك»، تعرَّض لبيان ما هو مثل «ذلك» الذى للبعيد، لأن الذى للقريب واضح، لأنه: المجرد [عن الكاف واللام][٢] وكذا الذى للمتوسط، إذ هو المقترن[٣] بالكاف وحدها.

وأمَّا هـذه الكلمـات ففيـهـا بعـض الإشكـال لسـقوط الـياء فـى: تـلك، وانقلابهـا نونًا فى: ذانِك وتانـك، وعـدم اتصالهـا باولاءٍ الممدود مـع أنـه أشـهر مـن: أولَى المقصور.

قوله: «وثَمَّ، وهُنَا وهَنَّا للمكان خاصة»؛ يعنى أن ههنا ألفاظًا مختصة بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبلُ صالحة لكل مشار إليه، مكانًا كان أو غيره.

و«هنا» لازم للظرفية، إمَّا منصوبًا، أو مـجروراً بمِن وإلى، فقط؛ فهنا للقريب، وهناك، للمتوسط، وهنالك للبعيد.

وأمَّا ثَمَّ، وهَنَّـا، بفتح الهاء وتـشديد النون، وهو الأفـصح، وهِنَّا بكسـر الهاء، فكهُنَالك للبعيد.

[وقد تنجرّ الثلاثة بمِن][٤]/ وقد تصحب هنَّا المشددة الكاف، ولا تصحب ثمَّ، ٢/ ٣٥ وقولهم: ثمَّك، خطأ.

= واستشهد به على أن الفصل بالواو بين «ها» و«ذا» قليل، والأصل: هذا ليا.
والشاهد نسب للبيد بن ربيعة.
وذكر البغدادى أنه لم يره فى ديوانه.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٩، وابن يعيش ٨/ ١١٤.

(١) فى ب فقط ٢/ ٤٨٣: وأولئك.

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «المقرون» بدل: «المقترن».

(٤) ما بين معقوفين ساقط من المخطوطات.

وقد يراد بـهناك، وهنالك، وهَـنَّا: الزمان، قال الله تـعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[1]؛ أي: حينئذ، قال:

٤٨١= * حنَّت نوارُ، ولاتَ هنَّا حنَّت[2] *

أي: لات حينِ حنَّت، فهـى ظرف زمان، لإضافتها إلى الجملـة، كما يجيء فى باب الظروف المبنيَّة، إن شاء الله تعالى.



(١) الكهف / ٤٤.

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد المائتين وسبق ذكره رقم ٣٠٧ وهو صدر عجزه:

* وبدا الذى كانت نوار أجنّت *

واستشهد به على أن «هَـنَّا» فى الشاهد بمعنى الزمان أى لات حَين حنت، فـهى ظرف زمان لإضافتها إلى الجملة.

[الموصول وصلته]

(ص): «الموصول: ما لا يتّم جزءًا إلا بصلة وعائد».

(ش): انتصاب «جزءًا»[(١)] على أنه خبر «يتمُّ» لتضمنه معنى «يَصير»، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها، على ما يتبيَّن فى بابها، فمعنى يتم جزءًا: يصير جزءًا تامًا.

وكذا تقول: «كان تِسْعةً فكملتها عشرةً» أى: صيَّرتها عشرة كاملة.

قال المصنف: ليس قولنا: الموصول ما لا يتم جزءًا إلا بصلة من قبيل: العالمُ مَن قامَ به العِلم؛ أى مِن باب تعريف الشىء بنفسه [وذلك محال، وذلك، أن][(٢)] المجهول فى قولك: «العالم»: ماهية العِلم لا كونه ذا علم، إذ كان أحد يعلم[(٣)] أن الفاعل: ذو الفعل، فلو بَيَّنَ العلم [فى الحد][(٤)] وقال: العالم مَن قام به الماهية الفلانية لتمَّ الحدُّ، وكذلك ههنا، كل[(٥)] أحَد يعرف أن الموصول[(٦)] الذى يلحق به صلة.

وإنما الإشكال فى ماهية الصلة أى هى[(٧)] فتعريفه الموصول بالصلة تعريف الشىء بمالا يشكل، من ذلك الشىء إلا هو[(٨)].

---

(١) فى المخطوطات: «انتصاب جزءًا منتصب على أنه خبر».

(٢) فى المخوطات: «تعريف الشىء بنفسه لأن المجهول... إلخ.

وما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «يعرف» بدل «يعلم».

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «فإن كل أحد».

(٦) فى المخطوطات: «الموصول ذو صلة وإنما الإشكال ... إلخ.».

(٧) فى المخطوطات: «أى شىء هى؟».

(٨) فى المخطوطات: «بما لايشكل فى المعرف إلا هو».

فقال المصنف: إنما قلت: إنه ليس من هذا الباب[١]، لأن المراد بالموصول: الموصول فى الاصطلاح، لا فى اللغة، ثم قال: إنما قلت «بِصِلة»، ولم أقل بجملة جَرْيًا على اصطلاحهم.

فعلى هذا وقع فيما فرَّ منه لأنَّ معنى كلامه، إذًا أنَّ الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يُسمَّى صلةً فى الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة، شىء واحد.

ثم قال: وفسَّرت الصلة بعد[٢] بقولى: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أقرَّ بأن فى نفس الحدّ إشكالاً من دون التفسير.

قال: ولو جُعِل موضع «بصِلة»: بجملة[٣] لارتفع الإشكال وهذا حقّ.

قوله: «يتمّ جزءًا» أى يصير جزءَ الجملة، ونعنى بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، أو الفاعل[٤].

وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون[٥] أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أنَّ الموصول هو الذى له أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد. قوله: «وعائد»، أى[٦] ضمير يعود إليه.

قال: هو احتراز عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذ وإذا[٧]، [فإنه لايتم إلا بالجملة أيضًا، وليس موصولاً فى الاصطلاح][٨].

---

(١) فى المخطوطات: «إنما قلت: ليس هذا الحد من هذا القبيل».

(٢) كلمة: «بعد» سقطت من ب ٣/ ٦.

(٣) فى المخطوطات: «قولك بجملة».

(٤) فى ط وب ٣/ ٦: «والفاعل» بالواو.

(٥) العبارة فى المخطوطات: «وجميع الموصولات ليست أجزاء الجمل».

(٦) فى المخطوطات: «يعنى ضميراً»

(٧) العبارة فى المخطوطات: «قال: لأن من الأسماء مالا يتم إلا بحملة، وليس بموصول فى الاصطلاح كحيث وإذْ وإذا.

(٨) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

وحدّ الموصول الحرفى: ما أُوِّل مع ما يليه من الجمل بمصدر ـ كما يجىء فى حروف المصدر ـ لا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلته جملة[١] خبرية على قول الأكثر، نحو: أمرتك أَنْ قُم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبريَّة، أى أمرتك بأن قلت لك قم، ويجىء البحث فيه فى نواصب المضارع.

وإنما بنيت الموصولات لأنَّ منها ما وُضِع وضعَ الحرف[٢] نحو «ما» و«مَن» واللام، على ما قيل.

ثم حملت البواقى عليها طردًا للباب؛ أو لاحتياجها فى تمامها جزءًا إلى صلة وعائد كاحتياج الحرف إلى غيره فى الجزئية.

[الصلة والعائد]

(ص): «وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له».

(ش): إنما وجب كون الصلة جملة، لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له، إمَّا مستمرًا، نحو: باسم الله الذى يبقى ويفنى كل شىء، أو: الذى هو باقٍ.

أو فى أحد الأزمنة، نحو: الذى ضربنى، أو أضربه، أو الذى هو ضارب.

أو بكون متعلقه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له / مستمرًا، أو فى أحد الأزمنة؛ نحو: الله الذى يبقى ملكه، أو ملكه باقٍ، وزيدٌ الذى ضرب غلامُه، أو غلامه ضارب. ٢/ ٣٦

أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكمًا على شىء دائمًا أو فى بعض الأزمنة، نحو: الذى أخوك هو، أو الذى أخوك غلامه، أو الذى مضروبك هو أو غلامه.

(١) كلمة: «جملة» سقطت من ب ٣/ ٦.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٧: «الحروف».

فهذا يصلح دليلاً على أشياء:

أحدها: أن الموصولات معارف وضعًا؛ وذلك لما قلنا: إن وضعها على أنْ يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب؛ وهذه خاصَّة المعارف؛ ويسقط به اعتراض مَن اعترض بأن تعريف الموصول إذا كان بصلته وهى جملة، فهلاَّ تعرفت النكرة الموصوفة بها فى نحو: جاءنى رجل ضربته، لأن المعرِّف حاصل، فكان ينبغى ألاَّ يكون فى قولك: لقيت مَن ضربتَه فرقٌ بين كون «مَن» موصولة، وموصوفة.

وذلك لأنا نقول كما سبق: إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارًا به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: لقيت مَن ضربته إذا كانت «مَن» موصولة: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك، فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها.

وأمَّا إذا جعلتها موصوفة فكأنك قلت: لقيت إنسانًا مضروبًا لك، فإنه وإن حصل بقولك: إنسانا تخصيصٌ بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعيّا لأن «إنسانًا» موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف: الذى، ومَن، الموصولة، فإن وضعهما على أن يتخصَّصا بمضمون صلتهما.

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصَّصة: أن تخصيص المعرفة وضعىّ، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص؛ ألاَ ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء آخر، مع أنها لا تسمىّ بذلك معرفة، لكونه غير وضعى[١]، كما تقول: رأيت رجلاً سلَّم[٢] عليك اليومَ وحدَه قبل كل أحد؛ وكذا قولك: إنى أعبد إلهًا خلق السموات والأرض ونحو ذلك.

فإن قيل: إن الجمل نكرات، فكيف تُعرِّف الموصولات وتخصصها؟ قلت: لا نسلم تنكير الجمل ـ كما تقدم فى باب الوصف ـ ولو سلمنا أيضًا فالمخصص فى

(١) فى المخطوطات: «لأن ذلك ليس وضعيًا» بدل: «لكونه غير وضعى».

(٢) فى المخطوطات: «يسلم» بصيغة المضارع.

الحقيقة تقييد[١] الموصول بالصلة، كما أن «رجل»، و«طويل»، لا تخصيص فى كل واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود: أنَّ تقييد الشىء بالشىء تخصيص وإن كان المقيَّد به غير خاص وحدَه.

وقال بعضهم: إنما كانت الصلة مُعرِّفة لأجل ضميرها الذى هو معرفة.

وفيه نظر.

فإن قصدوا بذلك أنها صارت معرفة بسبب الضمير فعرَّفت الموصول لم يَجز لأن الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة أيضًا.

وإن قصدوا أنه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصِّصة للموصول لأنها لم يكن لها به إذًا، تعلّق بوجه نحو: بالذى ضرب عمرو فصحيح.

وثانيها: أن الصلة ينبغى أن تكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، على ما تقدم: أن الحكم الذى تضمنته الصلة، ينبغى أن يعتقد المتكلم فى المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذى دوَّخ البلاد إلاَّ لمن يعلم أنَّ شخصًا دوَّخَها.

وقال بعضهم: لا يجب أن يكون الموصول معلوم الصلة إلا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشىء.

أمَّا أولاً: فلأن وضع الموصول ـ كما ذكرنا ـ على[٢] أن يكون مضمونُ صلته معلومًا للمخاطب / فى اعتقاد المتكلم، وهذا مطرد فى المخبر عنه وغيره. ٢/ ٣٧

(١) العبارة فى المخطوطات: «فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما إن «رجل طويل» كان فى كل منهما العموم، فإذا قلت: رجل طويل تخصص «رجل» باجتماعه مع طويل، فثبت أن العام يتخصص باجتماعه مع عام آخر، فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماعهما» وقال بعضهم: «إنما كانت الصله... إلخ.

(١) «على» سقطت من ب ٣/ ٩.

وأمَّا ثانيًا: فلأن المخبَر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصًا بوجه ـ كما مرَّ فى باب المبتدأ.

وثالثها: أن الصلة ينبغى أن تكون جملة، لأن الحكم على شىء بشىء: من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله.

ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيًا أصليًا لم يستعمل من جميع ما ينضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلاً لا بالشبه، وهو الجملة.

ويغنى عنها: ظرف أو جار ومجرور منوىٌّ معه فعل وفاعل هو العائد.

ورابعها: أنه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكمًا معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب[1].

والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا فى باب الوصف، لا يُعرف مضمونهما[2] إلا بعد إيراد صيغهما[3]، وأمَّا قول الشاعر:

٤٨٢ = وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التى ... لعلِّى وإنْ شَطَّت نواها أزورُها[4]

فمثل قوله:

(١) فى المخطوطات: «قبل حال الخطاب».

(٢) فى ب فقط ٣/ ١٠: «مضمونها».

(٣) فى ب فقط ٣/ ١٠: «صيغها».

(٤) هو الشاهد الخامس عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «لعلى» إلخ صلة التى بتقدير القول، أى التى أقول: لعلى أزورها، وإنما قدر «أقول» لأنها انشائية.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢/ ١٠٦ من قصيدة لامية يمدح بها بلال بن أبى بردة، ومطلعها:

وقائلة لى لم يصبنيِ سهامُها ... رمتنى عَلَى سوداءِ قلبى نبالهُا

ورواية الشاهد فى الديوان.

وإنى لرام رمية قِبَل التى ... لعلِّى وإن شقّت علىّ أنالهُا

من شواهد: شرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ١٦١، والعينى ١/ ٤٧٥، والهمع والدرر رقم / ٢٦٥ والأشمونى ١/ ١٦٥، والمغنى ١/ ٤٣٣.

٤٨٣ـ جاءوا بمذْقٍ هل رأيتَ الذئب قط[١]

أي: التى أقول لعلِّى أزورها.

وقد تقع القسَميّة صلة، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[٢] أى لَمَنْ والله ليبطئن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعًا.

وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلةً من دون اضمار القول، نحو: جاءنى الذى ما أحسنه، ومنعه ابن بابشاذ، وسائر المتأخرين، وهو الوجه. لكونها إنشائية[٣].

وخامسها: أنه لابد فى الصلة من ضمير عائد، وذلك لما قلنا: إن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول، لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه، أو محكوم به هو أو سببه، فلا بدَّ من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول فى الصلة، لبقى الحكم أجنبيًا عنه، لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذى فيها.

وقد يُغنى الظاهر عن العائد، على قلة[٤]، نحو ما جاءنى زيد الذى ضرب زيد.

---

(١) هو الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة وقد تقدم ذكره رقم ١٠٢.
واستشهد به على أن الجملة الاستفهامية وقعت صفة لـ «مذق» بتقدير تقول عند رؤيته: هل رأيت الخ.
وقبله:

مازلت أسعى معهم وأختبط ... حتى إذا جنّ الظلام واختلط

قال البغدادى: يقال: خبطت فلانًا، وأختبطته: أى سألته بغير وسيلة ما. والمعنى: شكا قوما وقال: لم أزل طول النهار أسعى معهم وأسألهم شيئا حتى إذا أظلم الليل واختلط الظلام جاءونى بلبن مخلوط بماء كثير، يضرب لونه لكثرة مائه إلى لون الذئب، فكل من رآه يستفهم عن رؤية الذئب.

(٢) النساء/ ٧٢.

(٣) فى المخطوطات: «كما يجئ» بدل: «لكونها إنشائية».

(٤) فى المخطوطات: «على ما مرّ» بدل: «على قلة».

[صلة الألف واللام]

(ص): «وصلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول».

(ش): لَمَّا ذكَر أن الصلة يجب أن تكون جملة؛ استدرك ذلك، فكأنه[1] قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول:

اعلم أنهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول، فقال المازنى: هى حرف كما فى سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس، وقال غيره: إنها اسم موصول.

وذهب الزمخشرى إلى أنها منقوصة من الذى وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلته التى هى جملة: بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزيئها جملة، فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، فالوا فى الذى: اللَذِ واللَذْ بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام؛ وتارة بحذف بعض الصِلة: إمَّا الضمير، أو نون المثنى والمجموع نحو:

٤٨٤= * الحافظو عورةَ العشيرة[2] *

كما يجيئ.

والأَوْلى أن نقول: اللام الموصولة غير لام الذى لأنّ لام الذى زائدة، بخلاف اللام الموصولة.

---

(١) فى المخطوطات: «فكانه يستثنى وقال: إلا صلة الألف واللام فإنها» اسم فاعل... إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين فى باب الإضافة - تقدم ذكره رقم ٣٢٨.

واستشهد به على أنه حذف بعض الصلة تخفيفًا وهو النون والأصل: الحافظون عورة العشيرة، فـ «أل» موصول اسمى بمعنى الذين، والوصف المجموع صلته، وهذا على رواية نصب «عورة» والبيت بتمامه:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهمُ من ورائهمْ وكفُ

و«الوكف» فى الشاهد بمعنى العيب.

وفى ب ٣/ ١٢ ذكر البيت بتمامه وهو خروج عن الأصل.

قالوا الدليل على أن هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها فى السَّعة نحو: الممرور به زيد.

أجاب المازنى بأنّ الضمير راجع إلى الموصوف المقدرّ فمعنى الضارب غلامه زيدٌ: الرجل[1] الضارب غلامَه زيد.

وفيما ارتكبه يلزمه محذوران:

أحدهما: إعمال اسمَىْ الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرًا على أحد الأمور الخمسة: أى: الموصوف، وذى الحال، والمبتدأ، وحرف النفى، وحرف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد / على شىء: مذهب الأخفش والكوفيين. ٢/ ٣٨

ومذهبه فى هذا غير مذهبهم.

والثانى: رجوع الضمير على موصوف مقدر.

فإن قال: الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع إليه، كما فى قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾[2] فإن «ظالم» عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير فى «لنفسه» راجع إليه.

قلت: الموصوف المقدَّر بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[3] وقوله:

* كانك من جمال بنى أُقَيْشٍ[4] * ٤٨٥

(١) فى المخطوطات: أى الرجل الذى ضرب غلامه زيد» مكان: «الرجل الضاربه غلامه زيد».

(٢) فاطر / ٣٢.

(٣) الجن/ ١١.

(٤) هذا الشاهد أغفله البغدادى فى هذا الموضع ولم يعلق عليه وقد تقدم ذكره رقم ٣٩٠ وهو للنابغة الذبياني من قصيدة نونية، ديوانه/ ٢٥٢ مطلعها:

غشيت منازلاً بعرُيتنات   فأعلى الجِزع للحىّ المبنّ

و«المبن» المقيم، يقال: ابن بالمكان: إذا أقام بهِ (هامش الديوان».

وعجز الشاهد:

[ضرورة][(١)] .

وأيضًا: الجار والمجرور يكفيه رائحه الفعل فعل.

وأما قول النحاة: ياضاربًا غلامُه، ويا حسنًا وجهُه بالإعمال ورجوع الضمير إلى مقدر فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به[(٢)]، ولا يقال فى السعة: جاءنى الحسنُ وجهُهُ على رجوع الضمير إلى الموصوف المقدر، ولا فرق عنده بين اللاّمين كما لا يقال: جاءنى حسنٌ وجههُ فى الاختيار، بَلَى قد يجيىء مثله فى الشعر، نحو قوله:

٤٨٦= بسودٍ نواصيها وحُمْرٍ أكفُّها ... وصُفرٍ تَرَاقيها وبيضٍ خُدُودها[(٣)]

ولو جاز عمل اسم الفاعل أو المفعول ذو اللام [(٤)]لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب إليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرَّد منها، بل كان هو الأولى بترك العمل الفعلى، لأنه دَخله على مذهبه ما هو من خواص الأسماء، أعنى لام التعريف، فتَبَاعَد به عن شَبَه الفعل.

= * يقمع خلف رجليه بشن *

وجمال بنى أقيش غير عتاق وضعاف تنفر من كل شَىء.

والشّن: القربة البالية اليابسة.

وفى ب: ذكر البيت بتمامه وهو خروج عن الأصل.

(١) كلمة: «ضرورة» اسقطت من ط وب ٣/ ١٣.

(٢) العبارة فى المخطوطات: «من كلام مَن يستدل بقوله».

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن رجوع الضمير من «نواصيها» على الموصوف «بسود» المقدر خاص بالضرورة، والقياس بنساءٍ سودٍ نواصيها.

والشاهد أورده القالى فى الأمالى ١/ ١٦٥ ضمن أبيات رقيقة بدأها بقوله:

قد كنت جَلداً قبل أن توقد النوّى ... على كبدى نارًا بطيئاً خمودُها

ولو تركت نار الهوى لتضرمت ... ولكنّ شوقًا كل يوم يزيدها

وأوردها أيضًا الحماسة بشرح المرزوقى / ١٢٣٠.

(٤) العبارة فى المخطوطات: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً» لاعتماده إلخ.

وأيضًا: لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف النون قياسًا فى نحو:

=٤٨٧ *الحافظو عورةَ العشيرة*[١]

كما لا تحذف مع المجرد منها.

فنقول بناءً على مذهب الجمهور: إن أصل: الضارب والمضروب: الْضَرَبَ والضُّرِب، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظًا ومعنىً على صورة الفعل، أمَّا لفظًا فظاهر، وأمَّا معنىً، فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفةً كالحرفية مع ماتدخل عليه، فصيروا الفعل فى صورة الاسم: «الفعل المبنىّ» للفاعل فى صورة اسم الفاعل، والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول، لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى زيد ضارب، زيد ضَرَبَ أو يَضرِب، وزيد مضروب أى زيد ضُرِب أو يُضرَب.

ولكون هذه الصلة فعلاً فى صورة الاسم، عملت بمعنى الماضى، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة[٢] لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرَّد من اللام وكان حقُّ الإعراب أن يكون على الموصول، ـ كما نذكره ـ فلمّا كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية، كما فى «إلاَّ» الكائنة[٣] بمعنى «غير»، على ما مرَّ فى باب الاستثناء؛ فقلت: جاءنى الضاربُ ورأيت الضاربَ ومررت بالضارب.

فإن قيل: ما حَمَلكم على هذا التطويل؟ وهلاَّ قلتم إن صلة اللام ليست بجملة، بل جُعلت صلتها: ما تضمَّن من المفردات الحكمَ المطلوب فى الصِّلات بمشابهة الفعل، لا على وجه الأصالة، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، قضاءً لحقِّ الألف واللام.

---

(١) الشاهد السابق رقم ٤٨٤.

(٢) كلمة: «حقيقة» ليست فى المخطوطات.

(٣) فى المخطوطات: «إذا صارت بمعنى غير «بدل» «الكائنة».

وقلتم: إنما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول، كما يعملان إذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا إلى أن تقولوا إنما عملا بلا اعتماد لكونهما فى الحقيقة فعلين.

فالجواب: أن عملهما بمعنى الماضى مع اللام، دلَّهم على أنهما فى الحقيقة فعلان، ألا ترى أن اسمى الفاعل والمفعول إذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى، مع أن طلبهما للفعل أقوى من طلب الموصول له، لا يعملان بمعنى الماضى.

وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل.

وكذا لم توصل بالمصدر لأنه لا يقدَّر بالفعل إلا مع ضميمة «أنْ» كما مرَّ فى باب الإضافة، [وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لاتكون إلا جملة](١).

قيل: وقد تُوصل فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية(٢)؛ وقد دخلت على الاسميّة على ما حكى الفراء فى غير الشعر:

قال: إن رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعْمَ الها هوذا.

وقد وُصلت فى الشعر بالمضارع فى قوله:

٤٨٨ = فَدَ يُخْرِجُ اليربوعُ من نافقائه ... ومن جُحْرِه بالشِّيخة اليُتَقَصَّع(٣)

---

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) اختلفت ط عن المخطوطات فإنها أوردت حكاية الفراء قبل الشاهد الشعرى وليس فى النسخ اختلاف غير التقديم والتأخير.

وقوله: قد توصل فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية علق عليها فى هامش ط بقوله:

هم القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت قلوب بنى معدّ

أى الذى رسول الله منهم

(٣) هو الشاهد السابع عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على «أل» الموصولة قد وصلت بالمضارع فى ضرورة الشعر فى اليتقصع، واليُجَدّع. =

يقول الخني وأبغض العُجم ناطقًا إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

وقد ذهب أهل الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعرَّف باللام موصولاً، قالوا فى قوله:

٤٨٩ = لعمرى لنعم البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأَقْعُدُ فى أفيائه بالأصائلِ[1]

إن التقدير: لأنت الذى أكرم أهله، لكنَّه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة.

وعند البصريين: اللام غير مقصود قصده، والمضارع صفة له، كما فى قوله:

٤٩٠ = * ولقد أمرّ علَى اللئيم يَسبُّنى[2] *

وإنما جاز: مررت بالرجل القائم أبواه، لا القاعدين، ولم يجز: بالرجل القائم

= والشاهد من مقطوعة هى سبعة أبيات لذى الخرق الطُّهوى.

من شواهد: النوادر/ ٢٧٦، والإنصاف ١/ ١٥٢، وابن يعيش ٣/ ٨٤٣، والهمع والدرر رقم ٢٦١ والأشباه والنظائر رقم ١٩١ وفى ط والمخطوطات «فيستخرج» مكان: وقد يُخرِجُ وهى رواية الخزانة هذا وبعض المصادر رفعت «اليربوع» على الفاعلية ليستخرج بفتح الياء، وبعضها ضم الياء من: «يستخرج» على النيابة عن الفاعل. وفى النوادر: «المتقصع» بالميم، وعلى ذلك فلا شاهد فى البيت وفى المراجع أيضًا: «ذو الشيحة» بالحاء كما ذكر ابن الأعرابى لأنه توهم أن ذا الشيحة»: موضع ينبت الشيح.

وانما الصحيح: من جحره «بالشيخة» بالخاء المعجمة، وهى رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحنظلة». انظر تحقيقات البغدادى فى الخزانة. واليربوع: دويبة تحفر الأرض، وله جحران: أحدهما: القاصعاء وهو الذى يدخل فيه، والاخر: النافقاء وهو الجحر الذى يكتمه ويظهر غيره وفى ب: «حجره» بالحاء والجيم تحريف انظر ٣/ ١٥.

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين جّوزوا أن يكون الاسم الجامد المعْرف باللام موصولاً كما قالوا فى هذا: إن التقدير: لأنت الذى أكرم أهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة.

وعند البصريين اللام غير مقصود قصدُه، والمضارع صفة له.

والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى، انظر ديوان الهذليين ١/ ١٤١، وروايته: وأجلس فى أفيائه.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٧٢٣، والهمع والدرر رقم ٢٥٧.

(٢) هوالشاهد الخامس والخمسون. وتقدم ذكره رقم ٢٣٣.

أبواه، لا اللذَين قَعَدا، لاستتار ضمير المثنى فى: القاعدين، وظهوره فى: قعدا، وخفاء الموصول فى القاعدين، وظهوره فى: اللذين قعدا، [فكأنك قلت: برجل قائم أبواه لا قاعدين](١).

وأعلم أن حقَّ الإعراب أن يدور على الموصول، لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه، والدليل: ظهور الإعراب فى «أى» الموصولة نحو: جاءنى أيُّهم ضربته ورأيت أيَّهم ضربته، ومررت بأيِّهم ضربته، وكذا فى: اللذان واللتان، فيمَن قال بإعرابهما.

وأمَّا الصلة فقال بعضهم: إنها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول لتبيينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات.

وليس بشىء، لأن الموصولات معارف اتفاقًا، والجمل لا تقع صفة للمعارف، كما مرَّ فى الوصف؛

والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب(٢) إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف(٣) إليه. ولا يقدَّر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، [وذلك فى الأربعة المواضع، المذكورة فقط، وذلك لأن الإعراب للاسم فى الأصل أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير](٤).

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) فى المخطوطات بعد كلمة :«الإعراب»: «لأن الجمل إنما يقدر لها إعراب إذا صح وقوع المفرد مكانها».

(٣) بعد كلمة :«والمضاف إليه» : «لأن المعربات من الجمل محصورة فصح جميعها أن تكون مفردة، والصلة لا تصح كونها مفردة»

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

[ألفاظ الأسماء الموصولة]

(ص): «وهى الذى والتى، والـلذان واللتان، بالألف واليـاء، والأُلى، والّذين ، واللاّتـى واللائى واللـواتى، وما، ومَـن، وأىّ، وأية، وذو الطـائية ، وذا، بعـد ما الاستفهامية، والألف واللام».

(ش): هذا حصر لجميع الأسماء الموصولة.

و«الذى» عنـد البصريـين على وزن عم، وشـج، أرادوا الوصف بها مـن بين الأسمـاء الموصـولة، لكـونها عـلى وزن الـصفات ، بـخلاف «مـا» و«مَن»(١) ، [فأدخلـوا عليه الـلام الزائدة تحسـينًا للَّـفظ حتى لا يـكون موصوفـها، كمعـرفة وصفت بالنكرة ، وإنما قلنا بزيـادة اللام ، لما مرَّ من أن الموصولات معارف وضعًا بدليل كـون «مَن» و«مَا» معرفتين بـلا لام، وإنما ألزموها اللام الزائـدة ، لأنها لو نزعت تارة، وأدخلت أخرى ، لأوهم كونها للتعريف ، كما فى: الرجل، ورجل]، وإنما وصف بذو الـطائية ، وإن لم تكن علـى وزن الصفات، نظرًا إلى لـفظها، إذ هى، على لـفظ «ذو» الذى يُتوصَّل به إلـى الوصف بأسماء الأجنـاس [فى نحو: جاءنى رجل ذو مال](٢).

وقال الكـوفيون: أصل الذى، الـذال الساكنة ثـم لما أرادوا إدخال اللام علـيها زادوا قبـلها لامًـا متحركـة ، لئلاّ يـجمعـوا بين الـذال الساكنـة ولام التعـريف/ ٢/ ٤٠ الساكنة، ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبـعوا الكسرة فتولَّدت ياء، كما حركت ذال «ذا» بالفتح وأشبع، فتولدت ألف.

وكل ذا قريب من دَعوى علم الغيبَ.

وتقول فى الواحد المؤنث: التى، بقلب الذال تاءً، كما قلنا فى : ذا، وتا.

(١) فى المخطوطات بعد قوله :«(ما» و«من» وإنمـا وصف بذو الطائيّة إلـى آخر النص المتعلـق بها، ثم ذكرت المخطوطات النص من قوله «فأدخلوا عليـه اللام الزائدة وهو النص المتعلق ب«الذى» والخلاف بين ط والمخطوطات من قبيل التقديم والتأخير .

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ط وب ٣/ ١٧.

وقد تشدَّد ياءاهما، نحو: الذىّ والتىّ، فإذا شُدِّدتا، أعربت الكلمتان عند الجزُولى بأنواع الإعراب، كما فى «أىّ» ولا وجه لإعراب المشدَّد، إذ ليس التشديد يُوجب الإعراب. وعند بعضهم يُبنى المشدَّد على الكسر، إذ هو الأصل فى التقاء الساكنين، قال:

٤٩١= وليس المال فاعْلمه بمال وإن أغناك إلاَّ للذىِّ[1]
ينال به العلاء ويَصْطفيه لأقرب أقربيه وللقصىِّ

وحكى الزمخشرى: أنه يُبنى على الضم كقبل، وبعد.

قال الأندلسى: لعلّ الجزولى سمعه بضم[2] ، كما هو المنقول عن الزمخشرى، ثم رآه فى الشعر المذكور مكسوراً، فحكم بإعرابه.

وقد تحذف الياءان فى الذى والتى مكسوراً ما قبلهما أو ساكنًا، قال الشاعر فى الكسر:

٤٩٢= والَّذِ لو شاء لكنت صخراً أو جبلاً أشمّ مشمخِرّا[3]

وقال آخر فى التسكين:

٤٩٣= * كاللذْ تزبّي زبْيةً فاصطيدا*[4]

---

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة واستشهد به على كسر الياء المشدّدة من الذى كسرة بناء وذكر البغدادى أن البيتين لا علم له بقائلهما.

من شواهد : ابن الشجرى ٢/ ٣٠٥، والإنصاف ٢/ ٦٧٥ والهمع والدرر رقم ٢٣٠.

(٢) فى ب فقط ٣/ ١٨ : «بضم الياء» بزيادة الياء.

(٣) هو الشاهد العشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الياء من الذى والاكتفاء بكسر الذال لغة والبيت مجهول القائل:

من شواهد: أمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٠٥، والإنصاف/ ٦٧٦، والهمع والدرر رقم ٢٣٤.

(٤) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف الياء من «الذى» وتسكين الذال لغة .

وقبله: =

فقل لِلَّتْ تلومُك إنَّ نفسى أُراهــا لا تُعوَّذُ بالتميم[1] =٤٩٤

قال الأندلسىّ: الوجوه الثلاثة فيهما، أى تشديد الياء، وحذفها ساكنًا ما قبلها، أو مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات، إذ المخفف يشدَّد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلاَّ أن ينقلوها فى حال السَّعة ، لا فى الشعر، فسمعًا إذًا وطاعة.

وتثنية: الذى، والتى: اللذان ، واللتان، بحذف الياءين، وجاز تشديد النونين إبدالاً من الياء المحذوفة ، وهل هما[2] معربان أو مبنيان، على الخلاف الذى مرَّ فى : ذان، وتان.

وقد جاء: اللذان واللتان فى الأحوال الثلاثة فى غير الأفصح، والأولى: القول بإعرابهما عند الاختلاف . كما مرَّ.

وأمَّا مثنىَّ الضمير نحو: هما، وكُما، وقلتما، فلمَّا غُيِّر عن وضع واحده، ولم يُزَد فيه النون بعد الألف، لم يُعَرب، لأنه صار صيغة مستأنفة، وخرج عن نسق المثنَّيات.

= فكنت والأمرَ الذى قد كيدا

والزّبى: أماكن مرتفعة، وهى فى الشاهد حفيرة يستتر فيها الرجل للصيد.

والشاهد لرجل من هذيل.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٣٠٥، والإنصاف/ ٦٧٢، وحاشية يس ١/ ٤٢ وشرح السكرى للهذليين/ ٦٥١ .

والشاهد قطعة من الرجز أولها:

أرأيت إن جاءت به أملودًا مُرّجــلا ويلبس البــرودا

والأملود: الأملس الناعم .

وانظر أيضًا اللسان : «زبى»

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الياء حذفت من «التى» وسكن تاؤها .

والشاهد قائله مجهول، والتميم: جمع تميمة» وهى التعويذ.

من شواهد : ابن الشجرى ٢/ ٣٠٨، والهمع والدرر رقم ٢٣٣.

(٢) فى ط: «وهلهما» تحريف ظاهر.

وقد تحذف النونان فى: اللذان واللتان، لاستطالة الموصول بصلته، قال:

٤٩٥ = أَبَنِى كُلَيب إنَّ عمَّىَّ اللَّذَا قَتَلا الملوك وفكَّكا الأغلالا[1]

وقال:

٤٩٦ = هما اللتا لو ولدَتْ تميمُ لقيل فخرٌ لهمُ صميمُ[2]

وجَمع الذى فى ذوى العِلم : الذين فى الأحـوال الثلاثة على الأكثر، واللذون فى الرفع: هذليَّة.

قال جـار الله: إعـراب الجمع لـغة من شـدَّد اليـاء فى الواحـد وهذا كمـا قال الجُزولىّ:

إن الذىّ، مشدد الياء، مـعرب، فكأن أصله: الَّذِيُّون، فحذفـت إحدى الياءين ثم عمل به ما عُمل بقاضُون،

وحكى بعـضهم الَّذيُّون رفعًـا، والَّذيِّين نصبًـا وجرًا، وهى لغة من شـدَّد الياء، فجمعه بلا حذف شىء منه.

وقد تحذف النون من : اللَّذوَن[3]، تخفيفًا، قال:

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف النون من قوله : الّذا، وأصله: اللذان تخفيفًا لاستطالة الموصول بالصلة.

والشاهد للأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرًا، ديوانه/ ٤٤.

من شواهد : سيبويه ١/ ٩٥، والمحتسـب ١/ ١٨٥، وابن الشجرى / ٣٠٦، وابن يـعيش ٣/ ١٥٤، والمنصف ١/ ٦٧، والهمع والدرر رقم / ٨٩. والأشباه والنظائر/ ٢٤٤، والتصريح ١/ ١٣٢.

وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى / ٤٣٨.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون :«اللتان» حذفت لاستطالة الموصول بالصلة تحقيقًا كالبيت .

والشاهد نسبه العينى للأخطل وقال البغدادى: لقد فتشت ديوانه فلم أجده فيه.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٣٠٨، والهمع والدرر رقم ٩٠، والتصريح ١/ ١٣٢.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٢٠: «الَّذون» بلام واحدة.

قومى اللَّذُو بعكاظٍ طَيَّروا شرراً من رُوس قومك ضربًا بالمصَاقيل[١] =٤٩٧

ومن الذين، أيضًا، قال:

وإن الذى حانَتْ بفلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد[٢] =٤٩٨

ويجوز فى هذا، أن يكون مفردًا وُصف به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى: وإن الجمع الذى، أو: إن الجيش الذى، كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[٣] فحمل على اللفظ ، أى الجمع الذى استوقد، ثم قال: «بنورهم»، فحمل على المعنى ولو كان فى الآية مخفَّفًا من «الّذين»، لم يجز إفراد الضمير العائد إليه .

وكذا قوله تعالى : ﴿وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٤] وهذا كثير / أعنى ذكر «الذى» مفردًا موصوفًا به مقدَّرٌ مفرد اللفظ، مجموع المعنى. ٢/ ٤١

---

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه قد تحذف النون من «اللذون».

والشاهد نسبه البغدادى إلى أمية بن الأسكر الكنانى، وذكر البغدادى أنه لم يقف على ما قبله ولا ما بعده.

و«الشرر» بفتحتين هو إما جمع شرَرَة، وهو ما يتطاير من النار، وكذلك الشّرار والشّرارة، وإمّا مصدر شَرْرتَ يا رجل بفتح الراء وكسرها شرّاً وشراراً وشرارة من الشر نقيض الخير.

والمصاقيل: جمع مصقول من الصقل وهو جلاء الحديد.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن أصله: «وإن الّذين» فحذف النون منه تخفيفًا .

والشاهد للأشهب بن رميلة من جملة أبيات. وقيل لحريث بن مُحفِّض يرثى بها قومه .

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٦، والبيان والتبين ٤/ ٥٥، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧، وابن يعيش ٣/ ١٥٤، ١٥٥ وابن الشجرى ٢/ ٣٠٧، والهمع والدرر رقم/ ٩٣. وشواهد المغنى للسيوطى/ ٥١٧.

(٣) البقرة / ١٧.

(٤) الزمر/ ٣٣.

أمَّا حذف النون من الذين، نحو: جاءني الرجال الذى قالوا كذا، فهو قليل كقلَّة «اللذا» فى المثنى.

وقد يقال: لَذِى ولَذان، ولَتِي ولَتان ولاَتى، بلا لام.

وجمع الذى من غير لفظه: الأُلَى بوزن: العُلا، واللائين، رفعًا، ونصبًا وجرًا ويحذف النون فيقال: اللائِي بهمزة بعدها ياء ساكنة، نحو: القاضى ، وهو قليل فى المذكر، قرأ الأخفش: «لِلاَّئى يؤلون من نسائهم»[١].

ويقال : اللاءِ بحذف الياء، وقد جاء: اللاؤون رفعًا ، واللائين نصبًا وجرًا.

وجمع التى: اللاتى على وزن فاعل من التى، وهو اسم جمع ، كالجامل[٢] والباقر[٣]، واللائى بالهمزة مكان التاء، وهو كثير فى جمع التى، دون جمع الذى، واللواتى، واللوائى ، كأنهما جمعا الجمع.

وقد تحذف الياءات من الأربعة فيقال: اللات واللاء واللوات واللواء، وقد تُسهَّل الهمزة من اللاءِ بين الهمزة والياء ، لكونَها مكسَورة ، علَى ما هوَ قراءة وَرْش[٤] ، ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ﴾[٥] وقد يقال: اللاى[٦] بياء ساكنة بعد الألف من غير

(١) البقرة / ٢٢٦، وقراءة حفص : «لِلّذين».
وفى هامش ب ٢/ ٢٠ تعليق رقم ٥، نصه: «هكذا فى الأصل المطبوع وكأنها محرفة عن الأعمش».
والصواب أن نسبة القراءة للأخفش سليمة، لأنه لم يرد فى كتب القراءات والتفسير من نسب هذه القراءة للأعمش.
أما الأخفش فنسبت إليه قراءات متعددة، هذه القراءة ، وقراءات غيرها، انظر فهرس معجم القراءات/ ٨٣ تجد للأخفش ٣٠ قراءة.

(٢) جمع جمل: أجمال وجامل وجُمْل بالضم وجمال بالضم وجمال بالكسر وجِمالة وجمالات مثلثين والجامل: القطيع منها برعاته.

(٣) فى القاموس: البقرة للمذكر والمؤنث والجمع بقر وبقرات وبقر بضمتين وأبقار وأبقُور وبواقر ، وأما باقر وبقير وبيقور وباقور فأسماء للجمع.

(٤) وأيضًا هى قراءة أبى عمرو والبزى وأبى جعفر. انظر: إتحاف فضلاء البشر/ ٤١٨ وانظر قراءة رقم ٩٣٠٤ فى معجم القراءات.

(٥) الطلاق/ ٤

(٦) هى قراءة أبى عمرو والبزى واليزيدى وورش، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٣٠٤.

همزة، كقراءة أبى عمرو والبَزّى، قال أبو عمرو: هى لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياس ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف.

وقد يقال: اللَّوَا، بحذف التاء والياء معًا.

وقد يقال: اللاءَات، كاللاعات[١]، مكسورة التاء، أو معربةً إعراب المسلمات.

والأُلى، جمع التى أيضًا، لا من لفظه، فالذى والتى، يشتركان فى «الأُلى» و«اللائى» إلا أنّ الأُلى فى جمع المذكر أكثر، واللائى بالعكس.

وبمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث: مَن وما وأىّ، مضافًا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إما ظاهرة نحو: اضرب أيَّهم فى الدار، أو مقدرة نحو : لقيت أيّا ضربت.

قال الكسائى: يجب أن يكون عاملها مستقبلاً، وقد نوزع فيه ، فلم يكن له مستند إلا أنه قال:كذا خُلِقَتْ، أى كذا وضعها الواضع، فقال له السائل : استحييتُ لك يا شيخ، يعنى أن هذا أيضًا متنازع فيه.

وقد علَّل له «ابن باذش» بأن قال: أىّ موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا فى المستقبل الذى لا يُدرَى مقطعه، ولا مبدؤه ، بخلاف الماضى والحال، فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره، استعملت معه «أىّ» الموضوعة على الإبهام.

وليس بشىء، لاختلاف الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وعند الكوفيين، يلزم، أيضًا، تقديم عامله عليه. وخالفهم البصريون فى الموضعين، لعدم الدليل على الدعويَين[٢].

وإذا أُريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به، موصولاً كان أو استفهامًا، أو غيرهما،

---

(١) علق عليها فى هامش ب ٣/ ٢١ بقوله: «هذه كلمة أراد بها ضبط ما قبلها بجعل العين مكان الهمزة فى الكلمة المراد ضبطها».

(٣) فى المخطوطات: دعواهم.

نحو: لقيت أيَّتهن، وأيتهن لقيت؟، قال الأندلسى: التاء فيه شاذ ، كما شذ فى: كلَّتهن، وخَيرة الناس وشَرَّة الناس.

وبعض العرب يثنيها ويجمعها أيضًا فى الاستفهام وغيره، نحو أيَّاهم أخواك، وأيُّوهم إخوتك، وهما أشذّ من التأنيث ، ومُجوِّزهما تصرفُهما فى باب الإعراب.

قوله: «وذو الطائية»، والأكثر أن «ذو» الطائية لا تتصرف. نحو: جاءنى ذو فَعَل، وذو فَعَلا، وذو فَعَلوا، وذو فَعَلَتْ وذو فَعَلتا، وذو فَعَلن، قال:

٤٩٩ = *وبئري ذو حفرتُ وذو طويت*(١)

أى التى حفرتها.

ولا تعرب أيضًا ، قال:

٥٠٠ = فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا ... هلُمَّ فإن المشرفيّ الفرائضُ(٢)

ولم يقل: ذى جاء

وفى «ذو» الطائية أربع لغات: أشهرها ما مرَّ، أعنى عدم تصرفها مع بنائها.

والثانية حكاها الجزولى: ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة(٣) لمفرد/ المؤنث ومثناه ومجموعه. ٢/ ٤٢

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

وصدره :

فإن البئر بئر أبى وجدىّ

واستشهد به على أن «ذو» اسم م وصول وهو هنا بمعنى التى، لأن البئر مؤنثة .

والشاهد من أبيات خمسة لسنان بن الفْحل الطائى.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦، وابن يعيش ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥ والتصريح ١/ ١٣٧، والهمع والدرر رقم ٢٤٩، والأشمونى ١/ ١٥٨، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى / ٥٩١.

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وهو ليس فى الأصل.

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة فى باب النعت، وتقدم ذكره رقم ٣٧٨ .

واستشهد به على أن «ذو» بمعنى الذى .

(٣) فى ب فقط ٣/ ٢٣: مضمومة التاء لمفرد» بزيادة «التاء».

والثالثة: حكاها أيضًا، وهى كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة فى الأحوال[١] .

والرابعة: حكاها ابن الدهان، وهى تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرِّفاتها حملاً للموصولة على التى بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية.

قوله: «وذا بد «ما» الاستفهامية» ، أمَّا الكوفيون، فيجوِّزون كون «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد «ما» استفهاميَّة كانت، أو، لا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٢] ، أى: أنتم الذين[٣] تقتلون أنفسكم ، وقوله:

=١٠٥ عدسْ ما لعبَّاد عليك إمارة نجوتِ وهذا تحملين طليق[٤]

أى الّذى تحملينه، وقوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾[٥] أى: ما التى بيمينك؟ ولم يجوِّز البصريون ذلك إلا فى «ذا» بشرط كونه بعد «ما»[٦] الاستفهامية إذا لم تكن زائدة.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٣: مضمومة فى الأحوال الثلاث «بزيادة الثلاث».

(٢) البقرة / ٨٥.

(٣) فى ب ٣/ ٢٣: «أنتم الذى تقتلون» تحريف واضح.

(٤) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن «هذا» عند الكوفيين اسم موصول بمعنى الذى أى الذى تحملينه طليق.
والشاهد ليزيد بن مفرغ ديوانه / ١٧٠، وهو مطلع قصيدة قالها بعد خلاصه من السجن.
من شواهد: شرح الشذور / ١٤٧، والعينى ١/ ٤٤٢، والهمع والدرر رقم ٢٥٢، والأشمونى ١/ ١٦٠، وتفسير القرطبى ١٢/ ٢٠.

(٥) طه / ١٧.

(٦) فى المخطوطات : بعد قوله: «بعد ما» أو من الاستفهاميتين إذا لم يكن زائدًا «كما فى قوله تعالى : ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ أى من الذى وماذا الذى صنع أى ما الذى، و«ذا» فى الموضعين زائد إذ بعده موصول. ويجوز أيضًا فى نحو: من ذا لقيت؟ وماذا لقيت؟ أن يكون زائدًا وموصولا كما يجىء واعتذروا عن المواضع التى استدل بها الكوفيون .. إلخ.

ففى نحو: ماذا صنعت، يحتمل كونها زائدة ، وبمعنى الذى، وقولك: ما ذا الذى صنعت،؟ نص فى الزيادة.

ومثله : «ذا» بعد «مَن» الاستفهامية ، نحو: مَن ذا لقيت؟ وقوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(١).

واعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذى هو خلاف الأصل.

وخالف الأخفش، وابنُ السراج النحاة فى كون «ما» المصدرية حرفًا، وجعلاها اسمًا، فهما يقدِّران فى صلتها ضميرًا راجعًا إليها، و«ما» كناية عن المصدر، ففى قوله تعالى : ﴿بِمَا رَحُبَت﴾(٢): أى بالرحب الذى رحبته.

وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزًا فى موضع والأصل عدم الإضمار، وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية .

[حذف العائد]

(ص): «والعائد المفعول يجوز حذفه»

(ش): عائد الألف واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولاً، لخفاء موصوليَّتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، كما مرَّ فى الخلاف مع المازنى.

ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا فى الصلة نحو: الذى ضربته فى داره: زيد إذ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل.

ثم الضمير إمَّا أن يكون منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا، فالمنصوب يحذف بشرطين ألاَّ يكون منفصلاً بعد «إلاَّ» نحو: جاءنى الذى ما ضربت إلا إياه.

وأمَّا فى غيره، فلا منع، كقولك: ضيَّع الزيدان الذى أعطيتهما، أى أعطيتهما

(١) سورة البقرة / ٢٤٥. (٢) التوبة/ ٢٥ ـ ١١٨.

إياه، وكذا: الذى أنا ضاربٌ زيد، أى ضارب إياهْ. ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجرورًا فى محل النصب، ـ كما يجيئ ـ، أى: الذى أنا ضاربُه.

والشرط الثانى: أن يكون مفعولا[١]، نحو: الذى ضربت: زيد، لأن الضمير، إذًا فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب، فلا يحذف فى نحو: الذى إنه قائم..

وأما المجرور فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: الذى أنا ضارب: زيد ، أى ضاربه كما تقدم، أو ينجر بحرف جرّ متعين[٢]، وإنما شرط التعيين، لأنه لا بدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجارِّ أيضًا، إذ لا يبقى حرفٌ جارّ بلا مجرور، فينبغى أن يتعين، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[٣]، أى: تأمرنا به، وقوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٤] أى: تؤمر به، أى بإظهاره، قال:

فقلت له: لا، والذي حجَّ حاتِمٌ ... أخونك عهدًا إنني غيرُ خوَّان[٥] =٥٠٢

أى حج حاتم إليه.

ويتعيَّن حرف الجر قياسًا إذا جُرَّ الموصول، أو موصوفه بحرف جرّ مثله فى المعنى، وتماثل المتعلقان، نحو: مررت بالذى مررتَ، أى/ : مررتَ به، فالجارَّان ٢/ ٤٣

(١) فى المخطوطات : «أن يتصل بالفعل».

(٢) فى ب فقط ٣/ ٢٥: معين.

(٣) الفرقان / ٦٠.   (٤) الحجر / ٩٤.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه بتقدير: حجّ حاتم إليه فحذف إليه.

والشاهد أحدأبيات ثلاثة أوردها أبو زَيد فى نوادره/ ٢٧٢، وهى للعُريان بن سهلة لكن روايته لست كرواية الجماعة وهى :

مررت على دار امرئ السَّوْء عنده ... لَيوثٌ كعَيْدان بحائط بستان
ومررت على دارامرىء الصِّدق حوله ... مرابطُ أفراس وَمَلْعبُ فتيانَ
فقال مجيبًا والذى حج حاتم ... أخونك عهداً إننى غير خَوّانِ

متماثلان، وكذا ما تعلَّقا بهمـا. ومثال الموصوف: مررتُ بزيد الذى مررتَ، وربَّما يحذف المجرور بحرف وإن لم يتعـيَّن، نحو: الذى مررتُ: زيد، أى الذى مررتُ زيدٌ أى مررت به، وإن احتمل مررت معه أو له، أو نحو ذلك .

ومذهب الـكسائى فى مـثله التدريـج فى الحذف ، وهو أن يحـذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضّمير بالفعل فيصير منصوبًا فيَصحّ حذفه.

ومذهب سيبويـه والأخفش حذفهما معًا، إذ ليس حذف حـرف الجر قياسًا فى كل موضع، والمجوِّز له هـهنا استطالة الصلة، ومع هذا المجـوِّز فلا بأس بحذفه [١] مع المجرور به[٢].

وأمَّا الضمير المرفوع فلا يـحذف إلا إذا كان مبتدأ ، إذ غير[٣] ذلك إمَّا خبره، وكون الضميـر خبرًا لمبتدأ أقل قليـل، فلا يكون فى الكلام إذًا دليـل على أنَّ خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل ذلك على أن المحذوف[٤] هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميرًا.

وإمَّا فاعل، فلا يجوز حذفه.

أو خبر «إن» وأخواتـها ولم يثبت حذفـه إلا قليلاً، ولا يكون ذلـك أيضًا فى الأغلب، إلا إذا كان ظرفًا، كما يجىء وأيضًا، هو فى الأصل خبر المبتدأ .

وإمَّا اسم «ما» الحجازية، فلا يحذف أصلاً لضعف عملها.

ويشـترط فى المـبتدأ المحـذوف: ألاَّ يكون خـبره جمـلة، ولا ظرفـا ، ولا جارًا

(١) فى ط : «بحذفها».

(٢) فى ط : «بها».

(٣) فى المخطوطات :«إذ غيره» بدل : «إذ غير ذلك».

(٤) فى ط : «المحذف» بدل «المحذوف» تحريف واضح.

ومجرورًا ، إذ لو كان أحدَها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حُذِف شيءٌ ، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة.

وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا: إن كان فى صلة «أيّ جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾(١) وقوله :

فسلّم على أيِّهم أفضلُ(٢) =٥٠٣

لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الإضافة ، وإن لم تطل الصلة ، وقال الأندلسى، لأنها لها من التمكن ما ليس لأخواتها، فلهذا تضاف وتعرب فتُصُرِّف فى صلتها أيضًا بحذف بعضها.

وإن لم يكن فى صلة «أيّ»لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلَه﴾(٣) طالت الصلة بالعطف عليها.

وأمَّا الكوفيُّون فيجوِّزون الحذف، بلا شذوذ مطلقًا، فى صلة «أيّ» كان أو فى غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ فى الشواذ: ﴿عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ﴾(٤) ويروى: ما أنا بالذى قائل لك شيئًا.

---

(١) مريم / ٦٩.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أيهم هو أفضل وصدره:

إذا ما لقيتَ بنى مالك

ونُسِب إلى غسان بن وعلة

وفى «أيهم فى البيت روايتان : إحداهما: ضم أي ضمة بناء لحذف صدر صلتها وإضافتها إلى الضمير.

والثانى: جرّها معربة.

من شواهد : الإنصاف ٢/ ٧١٥، وأوضح المسالك ١/ ١٠٨ وشواهد المغنى للسيوطى ١/ ٢٣٦، والهمع والدرر رقم ٢٥٦ وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

(٣) الزخرف / ٨٤.

(٤) الأنعام / ١٥٤، وهى قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبى إسحاق. انظر قراءة ٢٤٠٤ فى معجم القراءات.

واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائبًا وهو الأكثر لأن المظهرات كلها غيب نحو: أنا الذى قال كذا.

وجاز أن يكون متكلمًا حملاً على المعنى ، قال على كرم الله وجهه:

٥٠٤= * أنا الذي سمَّتنِ أُمِّى حَيْدَرَه *[١]

قال المازنى: لو لم أسمعه لم أجوِّزه

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن مخاطب، نحو أنت الرجل الذى قال كذا ، وهو الأكثر، أو قلتَ كذا حملاً على المعنى.

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه، أمَّا مَعَه، فليس إلا الغيبة، كقولك : أنا حاتم الذى وهَبَ المِئين، أى مثل حاتم.

وإن كان ضميران[٢] جاز لك فى غير التشبيه ، حمل أحدهما على اللفظ الآخر على المعنى، نحو: أنا الذى قلت[٣] كذا وضرب زيدًا ، وأنت الرجل الذى

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة واستشهد به على أنه يجوز أن يقال: سمّتنى، والأكثر سمّته وظاهر كلامه أنه غير قبيح.

والشاهد رجز لعلى رضى الله عنه قاله يوم خيبر لما خرج مرحب اليهودى، وهو يخطر وعليه مغفر يمانى، وحَجَرٌ قد ثقبه مثل البيضة على رأسه وهو يرتجز ويقول:

قد علمتْ خيبرُ أنى مرحب   شاكى السلاح بطل مجرَّب

إذ الليوث أقبلت تلهّبُ

فبرز له على عليه السلام وعليه جبة حمراء قد أخرج خَمْلَهَا وهو يقول:

أنا الذى سمتن أمى حيدره   ضِرغام آجامٍ وليثٌ قسورَهْ

إلى آخر الرجز

من شواهد : ابن الشجرى ٢/ ٢٥٢، والهمع والدرر رقم ٢٦٧.

(٢) فى ب فقط: «وإن كان ضميرين».

(٣) فى المخطوطات: «أنا الذى قال كذا

قال كذا وضربت زيدًا[١]. وإن كان الموصول أو موصوفه مخبـراً عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يجز الحمل على المعنى، فلا يجوز : الذى ضربتُ أنا، والذى ضربتَ أنْتَ ، إذ لا فـائدة ، إذًا فى الإخـبار، لأنـك إذا قلت: الـذى ضربتُ ، فـقد عـلم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبـقى الإخبار/ بأَنَا لغواً. وكذا قولك : الذى ٢ / ٤٤ قلتَ أنت، فظهر بهذا أنّ قوله:

* القـــاتلى أنـــت أنا *[٢] =٥٠٥

ليس بوجه، والوجه أن يقال : القاتلُه أنت أنا.

واعْلَـمْ أن حذف الضـمير فى المـعطوفـة على الـصلة، أحسـنُ من حذفـه من المعطوف عـليها نحو: هذا الـذى ضربته وقتلت، فـلهذا حَسُن حذف الضـمير فى المعطوفـة على الجملة التـى هى خبر المبتدأ ، نـحو: زيد ضربته وقتـلت، وإن قبح حذفه من المعطوف عليها.

★★★

(١) فى المخطوطات : «وأنت الذى قال كذا وضرب عمرًا».

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

وصدره :

* كيف يَخْفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت .... *

وهذا بعض بيت وضعه بعض النحاة للتعليم كما قال أبو حيان فى «تذكرة النحاة»

ورواية عجزه فى التذكرة:

أنا أنت الضاربى أنت أنا

انظر تذكرة النحاة لأبى حيان / ٥٩٥

الإخبار بالذى أو بالألف واللام

(ص): «وإذا أخبرت بالذى، صدَّرتـها، وجعلت موضع المخبر عنـه ضميرًا لها وأخرته خـبرًا، فإذا أخبرت عـن زيد من : ضربت زيـدًا قلت: الذى ضربـته زيد وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية خـاصة ليصحَّ بناء اسم الفاعل والمفعول فإن تعـذر أمر منها تـعذر الإخبار، ومن ثـم امتنع فـى ضمير الشـأن والموصوف والصفة والمـصدر العامل والحال والضـمير المستحق لـغيرها[١] والاسم المشـتمل عليه»

(ش): هـذا باب تـسـمِّيـه الـنحـاة باب الإخبـار بالـذى، أو بـالألف والـلام، ومقصـودهم من وضع هذا الـباب ، تمرين المتعـلم فيما تـعلَّمه فى بـعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إياها، كما يـتذكر، مثلاً، بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمـعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما، أنهما لا يـقعان ضميرين[٢]، وبمعرفـة أن ضمير الشـأن لا يخبر عـنه، أنه يجب تصديره لغرض الإبهام قبل التفسير، فنقول:

معنى قولهـم : أخبر عن (أ) الذى فى ضمن الجملة الفـلانية بـ (ب) الموصول أى : صُغْ من هذه الجملـة، جملة أخرى اسمية ، وأخبر فى الـثانية بـ (أ)، أى عن ذات متصفة بما اتصف به (أ) فى الأولى مـعبِّرًا عن تلك الذات بـ (ب) الموصول، ولا تغيِّر الأولى عن وضعها إلا قدر ما يفيد[٣] هذا الإخبار المذكور ، فلابدَّ ، إذًا أن تجعل فى الثانية (ب) مبتدأ مصدَّرًا، لأن المـسئول، منك أن تخبر عن تلك الذات، أى (ب) والمخبر عنه فى الاسميّة مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر.

ولابدَّ أن تجعل مكان (أ) ضميرًا راجعًا إلى (ب)، لأن المسئول: أن تصف (ب)

(١) فى ب ٣/ ٢٩: «لغيره».

(٢) فى ط : «مضمرين».

(٣) فى ط : رلا قدر ويفيد» تحريف، وفى ب ٣/ ٢٩: «بقدر ما يفيد».

بالوصف الذى كان لـ (أ) بلا تغيير شيء من الجملة الأولى ، ولم يمكن أن يكون (ب) مكان (أ) لتصدر (ب) فإن (ب) مبتدأ فلابد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكان (أ) ولابدَّ أن تؤخر (أ) فى الجملة الثانية خبرًا، لأن المسئول أن تخبر عن (ب) بـ(أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ)، إلا أنك لما أخبرت عن (ب) بـ (أ) والمبتدأ فى المعنى هو الخبر، أى يطلق على ما يطلق عليه[1] ، فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت عما يطلق عليه(أ)، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبَر عنه باسم (أ) دون (ب) لأن (أ) هو المذكور فى الجملة الأولى التى هى المصوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤها دون (ب) فـ (أ) هو المشهور قبل صوغ الثانية .

وأمَّا قولك فى السؤال : بـ (ب) الموصول فليس معناه : اجعل (ب) مخبراً به بل الباء فيه للاستعانة، كما فى قولك : كتبت بالقلم، إذ المعنى : أخبر الأخبار المذكور بأن تجعل(ب) الموصول مبتدأ.

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدرِّبه، أو ليجرِّبه : أخبر عن :«زيدًا» من قولك : ضربت زيدًا بالذى، فالمعنى: اجعل الذى مبتدأ خبره زيد ، واجعل تلك الجملة الأولى، وهى ضربت زيدًا صلة للذى بلا تغيير شيء منها إلاَّ أن تجعل مكان «زيدًا» ضميراً عائدًا إلى «الذى» وتؤخر «زيدًا» خبرًا عن «الذى» فتقول: الذى ضربته:زيد./ ٢/ ٤٥

فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت ضربت زيدًا فربَّما تخاطب به مَن لا يعرف أن لك مضروبًا فى الدنيا ، وربَّما تخاطب به مَن يَعرف شخصًا بمضروبيَّتك، لكنه لا يعرف أنه زيد.

---

(١) فى ب ٣/ ٣٠ «على الخبر» مكان :«عليه».

وأمَّا قولك: الذى ضربته زيد، فلا تخاطب به إلاَّ على الوجه الثانى، أى تخاطب به مَن يعرف أن لك مضروبًا، لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلومًا للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد، إذ لو عَرَف ذلك لوقع الأخبار عنه بأنه زيد ضائعًا، فالجملة الثانية نصٌّ فى المحتمل الثانى للجملة الأولى.

قوله: «صدَّرتها» أى: جعلت «الذى» فى الصدر مبتدأ.

قوله: «وأخرَّته خبرًا» «خبرًا» نصب على الحال، أو ضمَّن أخرَّته معنى: جعلته، أى جعلته خبرًا متأخرًا.

قوله: «وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية»، لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصَّة.

قوله: «ليصحَّ بناء اسم الفاعل، والمفعول منها»[1]، قد ذكرنا أنَّ صلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسْبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنيًّا للفاعل[2] إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى: فَعَل ويَفعل، نحو: زيد ضارب، أى ضَرَب أويَضْرب، اسم مفعول مع مرفوعه، إذا كان الفعل مبنيًا للمفعول، إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى، فُعِل ويُفعَل، نحو: زيد مضروب، أى ضُرِب أو يُضرَب.

[وليس شىء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى][3] الجملة الاسمية، حتى يسبك منها أحدهما مع المرفوع، بَلَى، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان فى نحو: أضارب الزيدان، وما مضروب البكران، لكن فى أولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للاّم كما سيجىء بُعَيدُ.

(١) فى ب فقط ٣/ ٣١ : «اسم الفاعل أو المفعول» .

(٢) فى ط : «إنّ» مكان : «إذْ».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

ويجب أن يكون الفعل الذى يُسبك منه صلة الألف واللام متصرفًا إذ غير المتصرف نحو : نعم، وبئس، وحبذا، وعَسَى، وليس، لا يجيئ منه اسم فاعل ولا مفعول ، فلا يُخبَر باللام عن «زيد» فى نحو: ليس زيد منطلقًا.

ويجب ألاَّ يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه، كالسين، وسوف، وحرف النفى والاستفهام.

قوله : «فإن تعذَّر أمرٌ منها» أى أمر من الأمور الثلاثة ، وهى تصدير الموصول، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبرًا.

فبالشرط الأول، وهو تصدير الموصول ، يتعذر الإخبار عن كل اسم فى الجملة الإنشائية والطلبية، لأن الصلة - كما تقدم- لا تكون إلا خبرية .

ويتعذر أيضًا ، عند الكوفيين ، الإخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدَّرة بالذى، لأنهم يأبَون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظًا، أمَّا قوله:

من النفر اللائى الذين إذاهمُ يَهابُ اللئام حَلْقة الباب قعقعوا[1] = ٥٠٦

فيَروُونه: من النفر الشمّ الذين...

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه من باب التكرير اللفظى. على أنه قدرواه الرواة «من النّفر الشمّ الذين» .

قال البغدادى: وحَلْقة الباب وحلْقة القوم، كلتاهما بسكون اللام، وهم الذين يجتمعون مستديرين وأما الحلقة بفتح اللام فهو جمع حالق.

وقعقعوا بمعنى ضربوا الحلقة على الباب لتصوت. والقعقعة: حكاية صوت الحلقة على الباب ونحوها

وهذا الشاهد وقع فى شعرين، فى شعر أبى الرُّبيس التعلبى حينما سرق ناقة عبد الله بن بن جعفر بن ابى طالب وفى شعر أسيلم بن الأحنف الأسدى كما ذكر الجاحظ فى «البيان والتبين».

من شواهد: المقتضب ٣/ ١٣٠، ١٣١، والبيان والتبين للجاحظ ٢/ ٣٠٦ ومما يجدر ذكره أن البغدادى علق على هذا الشاهد بقوله:

«وجميع من روى هذا البيت رواه: «من النفر البيض الذين» أو «من النفر الشمّ الذين». ولم أر من رواه «من النفر اللآئى الذين إلا النحو بين».

والأَولى تجويز الرواية الأُولى، لأنها من باب التكرير اللفظى، كأنه قال من النفر اللائى اللائى. فإن تغايرا نحو: الذى مَن فعل، كان أسهل عندهم.

قال ابن السراج: دخول الموصول على الموصول لم يجىء فى كلامهم، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبًا لهم نحو: الذى الذى فى داره عمرو: زيد فقولك فى داره صلة «الذى» الأخير، وعائده مستتر فى الظرف، وعمرو: خبر «الذى» الأخير، والذى، الأخير مع صلته وخبره صلة «الذى» الأول، وعائد الأول: الهاء المجرور فى داره، وزيد خبر «الذى » الأول، كأنك قلت: الذى ساكن[1] داره عمرو: زيد.

٢/ ٤٥ وتقول: الذى التى اللذان أبواهما قاعدان لديها/ كريمان عزيزة عنده حسن؛ تبتدئ بالموصول الأخير، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما فى حيزّه عما قبله، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته، فتقول:

أبواهما قاعدان: صلة «اللذان»، وعائدُهُ الضمير المجرور فى: أبواهما، وخبره: كريمان، وهذه الجملة، أعنى: اللذان مع صلته وخبره، صلة «التى» والعائد إلى «التى» من صلته: الضمير المجرور فى لديها، فالتى: مبتدأ مع صلته المذكورة، وعزيزة عنده، خبره، والجملة: أعنى: التى مع صلته وخبره: صلة «الذى» والعائد من الصلة إليه: الهاء المجرورة فى: عنده، والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن.

وهكذا العمل إن زادت الموصولات، ولا تقف عند حدّ، فاحذر الغلط وأَعطِ كل موصول حقه.

وبالشرط الثانى، وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل، والجملة، والجار والمجرور والحرف[2] والظرف، إذ لا تضمر هذه الأشياء.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٣: «الذى ساكن فى داره» بزيادة «فى».

(٢) كلمة: «والحرف» سقطت من ط وب ٣/ ٣٣.

ويخرج كل اسم لازم للتنكير، كالمجرور بكَمْ، واسم «لا» التبرئة، وخبرها، والحال، والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: [زيد أيُّما رجل](١)، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما مِن رجل.

وكذا كل اسم يلزمه النفي، نحو: لا أحد، ولا عريب، ولا كتيع(٢).

ويخرج، أيضًا كل اسم جاز تعريفه، لكن يلزم إظهاره، كفاعل «حبَّذا».

والمعارف السادَّة مسدَّ الحال، كالعراك، ووحدَه، وجهدَه، وسائر ما ذكرنا في باب الحال لأنها بلفظها تدل على لفظ الحال، والإضمار يزيله.

وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، لأن لفظ المصدر مُراعًى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل، والاضمار يزيل اللفظ، وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر.

وأمَّا الإخبار عن: (قائم) في زيد قائم فإنما يجوز إذا لم نجعله في الضمير المستكن نظرًا إلى كونه في الأصل اسمًا مُسْتغنيًا عن الفاعل.

وعند المازني: يجوز الإخبار عن المصدر المحذوف عاملُه نحو: إنما أنت سيرًا.

وعند ابن السَّراج لايجوز، لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه؛ وأجاز المازني، على قبح، الإخبار عن «ضَرْبًا»: بمعنى: ضربت ضربًا، ومنعه غيره، إذ صورته صورة المفرد، فلا يصلح لكونه صلة.

ويقبح الإخبار عن المصدر الذي للتأكيد، لعُرِيّ الإخبار عن فائدة معتبرة، وكالمفعول له، إذ يشترط فيه لفظ المصدر، وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه، وحتى، ومذ ومنذ، وكذا المرفوع بعدهما، إذ شرطه لفظ الزمان؛ وكتمييز الأعداد

(١) في ظ كالتفخيم في أيما رجل بسقوط كلمة زيد.

(٢) لاعريب ولاكتيع بمعنى لا أحد. انظر هامش ط.

المجرور، فإن المحققين استقبحوا الاخبار عنه، لوجوب كون المفسِّر صريحًا فى تعيين الجنس، والاضمار يخلٌّ بذلك. وبعضهم جوَّزه نحو: الذى هذا مائته: الدرهم؛ وكالمقادير المبهمة المفسَّرة بما بعدَها نحو: راقود خلاّ، وعشرون درهمًا" فإن ألفاظها معتبرة، وكالمضاف دون المضاف إليه، إذ المضمر لا يضاف، وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه، وكالموصول بدون صلته، وكصلة اللام بدون الموصول، إذا لفظهما[1] شرط.

وأمَّا البدل والمبدل منه، فبعضهم لايجيز الإخبار عن أحدهما وحده، بل عنهما معًا، كالصفة والموصوف، قال: لأن البدل مبيِّن كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه؛ وأيضًا، تخلو الصلة من العائد فى نحو: جاءنى زيد أبوك، إن أُخبر عن البدل عند مَن يجعل البدل فى حكم تكرير العامل.

٢/ ٤٧ وبعضهم / أجاز الإخبار عن كل واحد منهما، فالأول، تقول فى: مررت برجل زيد، مخبرًا عنهما: الذى مررت به رجل زيد، والثانى تقول مخبرًا عن المبدل منه: الذى مررت به زيد رجل، ومخبرًا عن البدل: الذى مررت برجل به: زيد، بإعادة الجار لأن المجرور لامنفصل له. ويجوز أن يقول: مررت برجل هو واضعًا للمرفوع مقام المجرور.

والمجوِّزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال، فأجازه الأخفش إذ الضمير نفس ما بعده.

ومنعه الزيادى إذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول.

وكخبر كاد[2] وأخواتها، وكألفاظ التأكيد فى الأشهر، إذ تلك الألفاظ معتبرة فى إفادة التأكيد، وأيضًا يبقى خبر الموصول تأكيدًا بلا مؤكَّد.

(١) فى ب فقط ٣/ ٣٤: لفظها: بدل «لفظهما» تحريف.

(٢) فى ط وب ٣/ ٣٥: «وكخبر عسى» بدل: «وخبر كاد».

وكعطف البيان دون المعطوف.

وكالمضاف إليه من الكنُى والأعلام، للأناسى وغيرها(١)، كأبى القاسم، وامرىء القيس، وابن آوى، وابن عرس، وابن قترة، وابن مقرض، وأم حُبين، وسام أبرص؛ إذ المضاف إليه فى مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة.

وكذا «قزح» فى قوس قزح.

وككل جزء من جزأى المركب نحو: بيت بيت، وخمسة عشر وبعلبك.

وكمنذ ومذ، فإنهما لايضمران.

وكذا كل ظاهر قام مقام الضمير فى نحو: «الحاقة ما الحاقة»(٢) وقوله:

=٥٠٧ * لا أرى الموتَ يَسْق الموتَ شىء (٣)*

---

(١) فى المخطوطات: «من الأعلام والكنى للوحوش وأجناس الأرض».

ذكر هذه الكنى سيبويه فى كتابه ٢/ ٩٤ ـ ٩٥ تحقيق هارون بتصرّف حينما تعرّض للأشياء الثابتة المقيمة مع الناس، وقال فى ذلك:

«ألا تراهم قد اختصّوا الخيل والابل والغنم والكلاب وما تثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو... ومثل ذلك ابن آوى كأنه قال: هذا الضرب الذى سمعته أورأيته من السّباع فهو ضرب من السباع، ويدلك على أنه معرفة أن «آوى» غير مصروف وليس بصفة.. ومن ذلك ابن قتْرة وهو ضرب من الحيّات، فكانهم إذا قالوا: هذا ابن قترة فقد قالوا: هذا الحيّة الذى من أمره كذا وكذا.

ومثل ذلك ابن عِرْس وأمُّ حبُين وسامُّ أبرص، وبعض العرب يقول: أبو برُيص.. كأنه قال فى كل واحد من هذا الضرب الذى يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا وكأنه قال فى المؤنث نحو: أم حبُين، هذه التى تعرف من أحناش الأرض بصورة كذا.

(٢) الحاقة/ ١.

(٣) هو الشاهد الستون من باب المبتدأ، وقد تقدم ذكره رقم ٦٣.

واستشهد به على أن الظاهر الواقع موقع الضمير يفيد التفخيم، والأصل:

لا أرى الموت يسبقه شىء فلم يضمر للتفخيم

وعجره:

* نغص الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وفى ب أُضِيف العجز الى الصدر، وليس فى الأصل.

مما إظهاره يفيد التفخيم.

ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان، والأصل جوازه، لأنه كخبر المبتدأ.

ويخرج أيضًا، ما جاز إضماره لكن الضمير لا يعود إلى ما تقدم من الموصول، كالمجرور بربَّ، وفاعل نعم وبئس وأخواتهما، فإن هذه الضمائر لاتجيىء إلا مبهمة مميَّزة بما بعدها.

وكذا كل ضمير مستحق لغيره، أى استحقه غير الموصول، كالضمير فى: زيد ضربته، وفى: زيد ضربَ، وفى: زيد قائم، إذ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: الذى زيد ضربته هو، فإن بقى الضمير كما كان راجعًا إلى زيد لم يجز، لأننا قلنا يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول، وأيضًا تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول؛ وقولك «هو» فى الأخير ليس فى الصلة، بل هو خبر الموصول.

وإن جعلناه عائدًا إلى «الذى» بقى خبر المبتدأ، وهو جملة، خاليًا من عائد إلى المبتدأ.

وقولك: «هو» فى الأخير ليس فى حيِّز خبر زيد.

قوله: «والاسم المشتمل عليه»، أى الاسم الذى أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول، كغلامه، فى: زيد ضربت غلامه، فإن المضاف مع المضاف إليه، أعنى لفظ «غلامه» مشتمل على الهاء التى استحقها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أى على الضمير المستحق لغيره؛ قيل[1]: وإن استغنى[2] بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ، وذلك كما فى زيد ضاربه أخوه جاز لك الإخبار عن أى ضمير شئت منهما.

---

(١) فى ط: «قبل» بالياء تحريف.

(٢) فى ب فقط: «إن استغنى» بدون الواو.

وقال الأندلسى: لايجوز ذلك، لا لعدم رجوع عائد من الصلة إلى الموصول، بل لعدم فائدة فى الخبر لم يفدها المبتدأ، لأن فى قولك: [الذى][1] زيد ضاربه أخوهُ هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد، لأنه ضميره وقد أُخِّر وزيد مذكور فى الصدر، فلا يكون فى ذكر ضميره فائدة.

وليس ما قال بشىء، لأن ذكر زيد فى الصَّدر لا يجعل المبتدأ الذى هوالموصول نصًا فى زيد، حتى يخلو الإخبار بزيد عنه من الفائدة.

بيان ذلك: أنك إن أخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذى ضاربه أخو زيد: زيدٌ، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصًا هو مضروب أخى زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخص زيدًا وغيره، فقولك، إذًا فى الخبر: زيدٌ، فيه فائدة مجدَّدة؛ وهى أن زيدًا مضروب أخيه دون عمرو وغيره. وكذا ان أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون/ المعنى: الذى ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذى يجب أن يكون معلومًا للمخاطب أن هاهنا شخصًا أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخص نفس زيد. ٢/ ٤٨

وقال صاحب المغنى[2]: لا يجوز الاخبار عن أحد الضميرين، لأن عودهما على المبتدأ، سابق على استحقاق الموصول لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد.

وليس أيضًا بشىء، إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل؛ بدليل صحة الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به، بل يكتفى بأحدهما.

فنقول: الأَولى جواز الإخبار عن كل واحد من الضميرين، إذ لا مانع.

وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد إلى ما تقدم إن استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير، بأن يكون الضمير فى جملة ثانية بعد ذكر المفسِّر فى جملة أُولى

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٣٦.

(٢) ليس المقصود به مغنى ابن هشام، ولكنّه مغني تقى الدين منصور بن فلاح اليمنى المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. ابى المدرسة النحوية فى مصر والشام/ ٣٧٨.

لاتعلق لهـا بالثانية، كما تقول: زيـد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فـيصح الإخبار عن هاء «ضربته».

وبالشرط الـثالث: وهو تأخيـر المخبر عنه خبـرًا يخرج كلُّ ما لايصـح تأخيره، كضمير الشأن، إذا لو أخَّرته لم يحصل الإبـهام قبل التفسير، وهو الغرض فى[1] الإتيان به كما مرَّ.

وكذا كل مبهم مفسَّر بما بعده للتفخيم[2] كضمير نعم وبئس، وربّ.

ويخرج أيضًا، كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمَن، ومَا، وأيّهم، وكذا، كم الخبرية، وكأيِّن، لتصدرهما، لما فيهما من معنى الإنشاء.

ويخـرج، أيضًا، كل مـا لا يجوز رفـعه كالظـروف غير المتمكـنة، نحو: عـند وسوى، وذات مرة، وبُعَيدات بَين، وكذا: سحر، وعشاء ومساء معينات.

وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما.

قالـوا: وإن أخبرت عـن ظرف متـمكن جئت فـى ضميـره بـ «فى»، كـما إذا أخبرت عن يـوم الجمعة فى قولك: سرت يـوم الجمعة، فتقول: الـذى سرت فيه: يومُ الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسَّعًا فيه.

وهذا القول منهم مبـنى على أن الضمير لا يكون ظرفًا، وقد قدَّمـنا ما عليه فى باب المفعول فيه.

ولا يمتنع، على ما قالوا الإخبار عن المفعول له نحو: الذى ضربت له: تأديب.

هذا، والضمـير القائم مقـام المخبر عنه، إن كان المخـبر عنه مجرورًا فـهو بارز متصل، وإن كان مرفوعًا فضميره إمَّا مـستتر، كما إذا أخبرت عن «زيد» مِن: جاء زيد.

---

(١) فى ب فقط: «من» مكان «فى».

(٢) كلمة: «للتفخيم» سقطت من ٣/ ٣٧.

وإمَّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» فى: ضَرَبَ الزيدان.

وإمَّا منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيد» فى: ما جاءنى إلا زيد.

وينفصل أيضًا المرفوع المتصل الذى كان فى الجملة قبل الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وجَرَت صلته على غير مَن هى له، كما إذا أخبرت عن «زيدًا» فى: ضربت زيدًا باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة.

وقد تقدم فى باب المضمرات أن المنفصل فى مثله تأكيد للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة فى باب المضمر، أعنى المستتر، والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع إليه.

وإن كان منصوبًا فضميره إمَّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن: زيدًا فى ضربت زيدًا.

أو منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيدًا» فى ما ضربت إلا زيدًا؛ لِما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل.

وإذا أخبرت عن أى ضمير كان، فلا بد من تأخيره مرفوعًا منفصلاً، لأنه خبر المبتدأ.

ثم اعلم أنك إذا أخبرت عن ضميرى المتكلّم والمخاطب، فلا بدَّ أن يكون الضمير القائم مقامه غائبًا / لرجوعه إلى الموصول، وهو غائب، كما إذا أخبرت عن أحد ضميرى: ضربتك. ٢/ ٤٩

ولا يجوز الحمل على المعنى، كما فى:

* أنا الذي سمَّتنِ أُمِّي حَيدره[1] * =٥٠٨

لعدم الفائدة، فلا تقول فى الاخبار عن تاء ضربتك: الذى ضربتُك أنا، ولا فى

(١) تقدم ذكره رقم ٥٠٤ .

الاخبار عن الكاف: الذى ضربتك: أنت، فليس، إذن، قوله:

=٥٠٩ * أنا القاتلى أنت أنا [١] *

بصحيح الاخبار عن الكاف[٢]؛ على ما تقدمت الإشارة إليه.

وإنما اختاروا الاخبار بالذى دون مَن، وما، وأىّ، وسائر الموصولات لأنها أمّ الباب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلا موصولاً.

وأمَّا الإخبار بالألف واللام فاختاروه أيضًا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسمَ فاعل أو مفعول، وإبراز الضمير، كما فى: الضاربه أنا: زيد، فى: ضربت زيداً، حتى تحصل الدُّربة فيه أكثر.

[الإخبار فى التنازع]

ولنذكر حكم الإخبار فى التنازع فإن فيه بعض الإشكال فنقول:

الأولى فى باب التنازع: ألاَّ يغيَّر الترتيب، ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما أمكن، لما مرَّ فى بيان حقيقة الإخبار من أنك لا تغيِّر الجملة المتضمنة للمخبر عنه، إلا إذا اضطررت إليه.

فإذا وُجِّه العاملان من جهة الفاعلية، وأُعمل الثانى نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبِرًا بالذى عن المتنازَع فيه: الذى ضرب وأكرم: زيد، قام مقام «زيد» ضمير، فاستتر فى «أكرم»، والضمير فى «ضَرَب» أيضًا. يرجع إلى «الذى»، وقد كان قبلُ راجعًا إلى زيد، إذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين فى الضمير القائم مقام المخبر عنه، كما كان فى المخبر عنه، لما ذكرنا فى التنازع أنه لا تنازع فى الضمير المتصل.

---

(١) تقدم ذكره رقم ٥٠٥. وفى ب ٢/ ٣٩: «أنا أنت القاتلى» بزيادة أنا أنت. وليست فى الأصل.

(٢) فى ط: بصحيح «الإخبار عن الكاف» وهى زيادة ليست فى المخطوطات، وكذلك فى ب٣/ ٣٩ بصحيح «للإخبار عن اللام».

وتقول بالألف واللآم عند الرمَّانى وابن السرَّاج وجماعة من المتأخرين: الضارب وأكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو «أكرم» على «ضارب» لأنه أيضًا، فعل لكن فى «صورة الاسم على ما قدمنا.

والأخفش يدخل اللام فى مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه فى الأخير خبراً عن الموصولين فتقول: الضارب والمكرم: زيد كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه فى الأصل من باب عطف الصفة على الصفة لأن «العاقل» موصوفه مقدَّر، فهو مثل قوله:

إلى الملك القَرمِ وابنِ الهما مِ وليث الكتيبة في المزدَحَمْ[1] =٥١٠

وعزى الرّمّانى إلى المازنى، وليس فى كتابه، أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الأصل فعليتين، لأن المبتدأ والخبر، نظيرا[2] الفعل والفاعل، فنقول فى مسألتنا عند إعمال الثّاني: الضارب هو والمكرم: زيد.

وأول المذاهب أوْلى، لأنه أقلُّ تغييراً، ثم الثانى أولى من الثالث، لمثل ذلك، وما ذكر من قصد التشاكل بالإتيان بالاسميتين فى الفرع، مكان الفعليتين فى الأصل، فممَّا لا يرجح به على المذهب الأول، إذ عطف الفعلية على الفعلية فيه، باقٍ فى الحقيقة مع قلة التغيير.

وأما أبو الحسن، فله أن يقول: الجملتان فى الأصل صارتا كالواحدة من حيث[3] كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما، فهو الرابط بينهما.

وإن أعملت الأول فى مسألتنا، قلت أيضًا فى الإخبار بالذى: الذى ضرب وأكرمَ زيدٌ، جعلت مقامَ زيد ضميراً، فاستتر فى «ضرب»، لأن الفرض أنه فاعله.

---

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة ، وسبق ذكره رقم ٧٨

(٢) فى ب فقط ٣/ ٤٠: «نظير» دون ألف التثنية.

(٣) فى المخطوطات بعد كلمة : «حيث» «لم تستغن إحداهما عن الأخرى لأجل المتنازع بينهما» وبعد هذه العبارة: «وإن أعملت الأول..» إلخ.

وكذا فى الإخبار بالألف واللام نحو: الضارب وأكرم زيد.

وعند الأخفش: الضارب والمكرم زيد، وقياس قول المازنى : الضارب والمكرم هو : زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزأى المعطوف عليها، كما كان فى الأصل: الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزأيها.

٢/ ٥٠ وإذا وجِّه العاملان من جهة المفعولية، وأُعمِل/ الثانى نحو: ضربت وأكرمت زيدًا قلت مخبرًا عن التاء الأولى بالذى : الذى ضرب وأكرم زيدًا، أنا، وإنما جعلت تَاء أكرمت، أيضًا ، ضمير غائب ، وإن كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الأولى فقط ، لأن الثانية عطف على الأولى، فلابدَّ فيها، أيضًا، من ضمير راجع إلى الموصول وقد تقدم أن الموصول إذا كان مبتدأ، وهو متكلم أو مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى، فلا يقال: الذى ذهبتُ: أنا لعدم فائدة الإخبار، والتنازع ههنا باق على حاله، لجواز انتصاب «زيدًا» بضَرَب، وقولك: أكرم، وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلا أنه ليس بأجنبى، كما يجيئ فى هذا الباب.

وتقول مخبرًا باللام: الضارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازع غير باق، لأن «زيداً» لايجوز انتصابه بضارب، إذ لايعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة.

وقياس قول المازنى: الضارب أنا، المكرم زيداً: أنا.

وكذا تخبر عن تاء أكرمت ، بالذى، وبالألف واللام، سواء. على المذاهب الثلاثة.

وتقول فى الإخبار عن «زيد» بالذى: الذى ضربت وأكرمته: زيد، وبالألف واللام : الضارب أنا وأكرمته: زيد، أبرزت ضمير المفعول فى: الضاربه وإن كان محذوفًا فى الأصل، لأن ضمير الألف واللام لا يحذف، كما ذكرنا، وأبرزت «أنا» لجَرْى الصفة على غير مَن هى له».

وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام فى مثله. نظراً إلى الأصل.

وتقول على مذهب الأخفش: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد.

وعند المازنى: الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والمكرمه أنا: زيد، جملة معطوفة على جملة أخرى.

وتقول فى هذه المسألة إذا أُعمل الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً بإبراز [١] الهاء فى «أكرمته» على المختار، كما مرَّ فى باب التنازع، مخبراً عن التاء الأولى بالذى: الذى ضرب وأكرمه زيداً: أنا.

والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواء عند كلهم.

وبالألف واللام : الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باقٍ فى الموضعين.

وعند الأخفش : الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدمت زيداً إلى جنب عامله إذ لايعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته.

وعند المازنى: الضارب زيداً أنا، والمكرمه أنا.

والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواء عند كلهم.

وأما الإخبار عن «زيداً» بالذى فتقول فيه: الذى ضربته وأكرمته زيد، تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله .

وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء فى «الضارب» هو الضمير القائم مقام زيد، وأبرزت «أنا» لجرْى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش[٢]: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد.

وعند المازنى: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو : زيد ، وزيد خبر للضاربه ، لأنه كان فى الأصل مفعول ضربت، والجملة المعطوفة ، أعنى: المكرمه.. متوسطة بين جزأى المعطوف عليها.

---

(١) كلمة : «بإبراز» سقط من ب٢/ ٤٢.

(٢) فى ط: «وعند الأخفش عند» بزيادة: «عند» الثانية، تحريف.

وتقول فى : ضربنى وضـربت زيداً، عند إعمال الثانى مخبـراً عن الياء أو التاء بالـذى: الذى ضربه وضـرب زيداً: أنا، ولا تـقول: ضربـنى ولا ضربت، لمـا مرَّ ، والتنازع باق على حاله.

وتقول فى الـتثنية علـى مذهب البصريـين: الذى ضرباه وضرب الـزيدين أنا، وعند الكسائى: الذى ضربه وضرب الزيدين : أنا، بحذف الفاعل.

وتقـول بالألف واللام: الـضارب هو وضـرب زيداً: أنا، أبرزت «هـو» لجرى الصفة على غير صاحبها، والتنازع باق.

وعلى مذهب الأخفش: الضـاربه هو والضارب زيداً أنا[1]، والأولى أن يقال: الضارب زيد[2] ، لأن الإضمـار قبل الذكـر إنما جاز فى الأصـل لكونه مـن باب التنازع، مع مخالفة الكسائى فيه أيضًا ، وليس بقياس فى جميع المواضع.

وعنـد المازنى فى الإخـبار عن اليـاء : الضاربه هـو : أنا، والضارب زيـدًا، أنا، والأولىَ أن يقال: الـضاربه زيدٌ، لما ذكرنا، وفـى الإخبار عن التاء: الـضاربى هو، مبتدأ وخبر والضارب زيدًا: أنا، والأولى : الضاربى زيداً، لما مرَّ.

وإن أخبرت عن «زيـدًا» بالذى، قلت: الذى ضـربنى وضربته: زيـد، لا يمكن بقاء التنازع، إذ لا تنازع فى ضمير متصل، كما مرَّ.

وبالألف واللام: الضاربى وضربته: زيـد. وعند الأخفش: الضاربى والضارب أنا : زيد، بإبراز «أنا»، لجرى «ضاربه» على غيـر مَن هوله، وعند المازنى: الضاربى هو ـ والأو لى الضاربى زيد ـ والضاربه أنا : زيد.

وإن أعملت الأول، والمختار : ضربتنى وضربتها هند، بإظهار ضمير المفعول.

(١) فى ب ٣/ ٤٣: «والضارب زيدٌ» صوابه من ط والمخطوطات .

(٢) فى ط : «الضارب زيدًا» بالنصب.

كما مرّ فى بـاب التنازع قلت فى الإخبـار عن الياء [١] أو التاء بالذى : الذى ضربته وضربها هند أنا[٢] والتنازع باق.

وبالألف واللام : الضاربته وضربها هند: أنا، وهند فاعل ضاربته.

وعند الأخفش: الضاربـته هند والضار بها : أنا، قدَّمت هنـدًا إلى جنب عامله، لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالأجنبى.

وعند المازنى: الضاربته هند: أنا، والضاربها : أنا.

وفى الإخبار عن هند بالتى: التى ضربتنى وضربتها: هند.

وبالألف واللام: الضاربتى وضربتها هند.

وعند الأخفش: الضاربتى والضار بها أنا: هند.

وعند المازنى: الضاربتى والضار بها أنا: هند[٣].

وتقول مخبرًا عـن التاء أو الياء فى : ضربتنى وضـربت: هند [بالذى][٤] عند إعمال الثانى، الذى ضَرَب وضربته هند: أنا، ولا يجوز: ضربتنى لما تقدم.

وبالألف واللام: الضارب وضربته هند: أنا.

وعند الأخفش: الضارب والضاربته هند : أنا.

ويقول المازنى مخبرًا عن التاء: الضارب والـضاربتى هند: أنا، والضارب مبتدأ وأنا خبره، وعن الياء: الضارب أنا، والضاربته هند: أنا.

وإن أخبـرت عن هنـد قلت: الـتى ضَرَبْتُ وضـرَبَتْنـى: هند، والـضار بهـا أنا وضربتـنى هند، أظـهرت المفعـول فى: ضار بهـا، لأن عائد [٥] [اللام] الموصولة

(١) فى ب فقط ٣/ ٤٣: «عن الياء والتاء» بواو العطف.

(٢) فى المخطوطات: بعد وضربها هند أنا: «وهند فاعل ضربته» زيادة فى المخطوطات.

(٣) علق فى هامش ط بقوله : «أنا خبر الضاربها، وهند خبر لضاربتها».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٤٤.

(٥) فى ب ٣/ ٤٤ : «هند» بالضم.

لايحذف، وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للأصل، وأبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: الضار بها أنا والضاربتى: هند، وعند المازنى: الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والضاربتى: هند.

وإن أعملت الأول، قلت مخبرًا بالذى عن التاء أو الياء: الذى ضَرَبَ وضَرَبَتْه[1] هندًا: أنا، وبالألف واللام: الضارب وضربته هنداً: أنا، والتنازع باق فيهما ، وعند الأخفش: الضارب هنداً والضاربته هى: أنا، بتقديم «هندًا» إلى جنب عامله، كما مرَّ، ويقول المازنى: مخبراً عن التاء : الضارب هنداً والضاربتى هى: أنا، وأنا : خبر: الضارب، وعن الياء: الضارب هندًا: أنا، والضاربته هى: أنا.

وتقول مخبراً عن «هندًا» بالتى: التى ضربتها وضربتنى هند، وباللام: الضاربها أنا وضربتنى: هند. وعند الأخفش: الضار بها أنا والضاربتى: هند، وعند المازنى: الضاربها ، والضاربتى هى: هند، وهند خبر: الضاربها.

وتقول فى : أعطيت وأعطانى زيد درهمًا، مخبرًا عن التاء أو الياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهمًا: أنا، وباللام: المعطِى وأعطاه زيد درهمًا: أنا، والتنازع باق فى الصورتين

وعند الأخفش: المعطى والمعطيه زيد درهمًا: أنا، وأمَّا المازنى فإنه يرد فى مثله كلَّ ما حذف منه، فيرد مفعولى الأول نحو: المعطى زيدًا درهمًا ، والمعطيه هو إياه : أنا، وليس بوجه لمخالفته الأصل فى الفعل الأول بردِّ مفعولَيه، وفى الثانى بإقامة الضميرين/ مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة: ولو سلك فى هذا الباب سبيله فى المتعدى إلى واحد أعنى جعل الكلام جملتين لقال: المعطى زيدًا درهمًا: أنا، والمعطيه هو إياه: أنا.

٢/ ٥٢

(١) فى ب ٣/ ٤٤: «وهند» بالضم.

وإن أخبرت عن زيد، قلت: الذى أعطيت وأعطانى درهمًا زيد، والمعطيه أنا وأعطانى درهماً زيدٌ بإبراز عائد اللام، وبعض المتقدمين يجوِّز حذفه لمطابقة الأصل، كما مرَّ، وبإبراز «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: المعطيه أنا والمعطِيَّ بالإضافة، أو المعطى إيَّاى[1] أنا ـ كما تبيَّن فى المضمرات ـ درهمًا: زيد، ويجوز: المعطى أنا، مراعاة للأصل.

والمازنى يقول: مَن أظهر الضمير فى المعطيه، أظهر المفعول الثانى، وليس بوجه، لأن إبراز الضمير لأجل اللام فإنه لا يُحذف عائده، كما مرَّ، وليس «أعطى» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الأول.

فإن رددنا مفعولى الأول، كما هو مذهب المازنى قلنا: المعطيه أنا درهمًا، والمعطيه أو المعطىَّ إياه: زيد، كما ذكرنا فى المضمرات فى نحو: ضربى إياك وضربيك. ولو قلت: المعطيه أنا إياه والمعطىّ درهمًا : زيد، على أن يكون «إياه» عائداً إلى «درهمًا» لأضمرت المفعول قبل الذكر فى غير باب التنازع، وهذا لا يجوز فى باب التنازع، كما مرَّ.

وإن أخبْرت عن الدرهم قلت: الذى أعطيت وأعطانيه زيد: درهم ، وَصَلْت الضمير، إذ لا موجب للفصل.

وباللام: المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم.

وعند الأخفش: المعطيه أنا[2]، أو المعطى أنا، بحذف الضمير، والمعطيه أو المعطِى إياه زيد: درهم، كضربيك وضربى إيَّاك .

والمازنى يرد المحذوف، نحو: المعطيه أنا زيداً، والمعطيه أو المعطى إياه هو : درهم.

---

(١) كلمة «أنا » سقط من ط وب ٣/ ٤٥.

(٢)فى ط : «المعطيه أنا المعطيه أنا» بالتكرار تحريف.

وتقول فى : ظننــت وظنَّنى زيدٌ أخاك، مخبراً عن التـاء أو الياء، بالذى : الذى ظنَّ وظنَّه زيد أخاك: أنا.

وباللام : الظـانُّ وظنه زيد أخاك: أنا، بحذف مـفعولى(١) الأول، كما كـان فى الأصل.

وعند الأخفش: الظانّ والظانّه زيدٌ أخاك: أنا.

والمازنى: لو جعله جملتيـن وردَّ المحذوف، قال: الظانّ زيدًا أخاك: أنا، والظانُّه هو إياه: أنا، فالمتصل ضمير اللام والمنـفصل ضمير «أخاك»، و «هو» ضمير زيد، أبرزته لجرى الصفة على غير صاحبها.

وإن أخبرت عن زيد قلـت: الذى ظننت وظننى أخاك: زيد، والـظانه أنا أخاك وظنـنى إيـاه أو ظنـنيـه : زيد، نحـو: خلـتكـه وخلتـك إياه عـلى مـا مضـى فى المضمرات، أظهرت ضمـير المفعول فى : الظانه، لكونه ضـمير اللام فلا يحذف ، وبعضـهم يحذفـه مراعاة للأصـل، وأظهرت ثانـى مفعولـى: الظانّه، لأن أفـعال القلوب يجب فـى الأغلب بذكر أحد مفعوليهـا ذكر الآخر، وأبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: الظانه أنا أخاك والظانِّيه أو الظانِّى إيَّاه :زيد.

وإن أخبرت عن «أخاك». قلـت: الذى ظننتُ وظنَّنيه زيد، أو ظـننى زيد إياه: أخوك، والظان أنا زيدًا إياه وظنَّنيه أو ظننى إياه : أخوكَ.

وأجاز بعضـهم : الظانه أنا زيدًا، والأولـى أنه لا يجوز ذلك لما ذكـرنا فى باب الضمائر فى ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما.

وعند الأخفش : الظان أنا زيدًا إياه، والظانِّى هو إيَّاه : أخوك، أو : الظانِّيه هو: أخوك كما مرّ فى خلتكه وضربيك.

---

(١) فى ط وب ٣/ ٤٦ : «المفعول» بدل «مفعولى».

وإبراز الضمير فى : الظانيه هو، والظانّى[١] هو إياه لكون الصفة للألف واللام التى هى الأخ والضمير لزيد، وزيد، وإن كان الأخَ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب.

وتقول فى: أعلمت وأعلمنى زيد عمراً منطلقًا، مخبرًا عن التاء أو الياء بالذى: الّذى أعْلَمَ وأعلَمه زيد عمراً منطلقًا: أنا.

وباللام: المُعْلِم وأعلمه زيدٌ/ عمراً منطلقًا: أنا. ٢/ ٥٣

وعند الأخفش: المعلِم والمعلمه زيدٌ عمراً منطلقًا : أنا.

وإن أخبرت عن «زيد» بالذى، قلت: الذى أعلمتُ وأعلمنى عمرًا منطلقًا: زيد.

وباللام : المعلمه أنا وأعلمنى عمراً منطلقًا: زيد، هذا عند مَن يجيز الاقتصار على المفعول الأول.

وعند سيبويه المعلمه أنا عمراً منطلقًا وأعلمنيه إياه : زيد.

وعند الأخفش : المعلمه أنا والمعلمى عمراً منطلقًا : زيد، إذا اقتصر على أول المفاعيل، وإن لم يقتصر: فالمعلمه أنا عمراً منطلقًا والمعلمى إياه إياه : زيد، فإياه الأول لعمرو، والثانى لمنطلقًا ، ويجوز: المعلميه إياه: زيد، نحوضربيك وضربى إياك.

وإن أخبرت عن عمرو، بالذى، قلت: الذى أعلمتُ وأعلمنيه زيد منطلقًا: عمرو .

وباللام: المعلم أنا زيد إياه منطلقًا، وأعلمنيه إياه زيد: عمرو، أبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها، وإيَّاه ضمير اللام لم يجز حذفه، لأن عائد اللام لا يحذف على الأصح، وجعلته منفصلاً، إذ لو قدَّمته ووصلته بالمُعْلم فقلت: المعلمة أنا، لالتبس بالمفعول الأول: كما مرَّ، فى مفعول ما لم يسمَّ فاعلَه.

---

(١) كلمة «هو» سقطت من ب ٣/ ٤٧.

وإنما ذكرت «منطلقًا» لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث.

قيل: ووَجَب هنا ذكر المفعول الأول أعنى« زيدًا» لئَّلا يلتبس الثانى بالأول، ولقائل أن يقول: إذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول، والثانى أحد الباقين ، لأن ذكر أحد الباقين يوجب ذكر الثانى.

فيتعيَّن أن المفعولين هما الثانى والثالث، بَلَى يمكن أن يقال: وجب ههنا ذكر الأول ليتبيَّن من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الأول.

وتقول على مذهب الأخفش: المعلم أنا زيدًا إياه منطلقًا، والمعلمى هو إياه، إياه: عمرو.

فإياه الذى بعد«هو» ضمير اللام، وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه ، والثانى: ضمير «منطلقًا»[1].

وإن أخبرت عن «منطلقًا» بالذى قلت: الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرًا[2] إياه : منطلق والمعلم أنا زيدًا عمرًا إياه وأعلمنى إياه: منطلق، أبرزت «أنا» لجرى الصفة على غير صاحبها، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعنى : إياه ، الذى بعد «عمرًا» لئلا يلتبس لو اتصل، بالمفعول الأول، وذكرت الثانى أعنى «عمرًا» لذكرك الثالث، أعنى ضمير اللام.

وأمَّا ذكر الأول، أعنى «زيدًا» ففيه النظر المذكور، ويجوز: أعلمنيه إياه.

وعند الأخفش: المعلم أنا زيدًا عمرًا إياه، والمعلمى هو إياه: منطلق، أو : المعلميه إياه هو.

وإنما أبرزت «هو» لجرى الصفة على غير صاحبها.

وهذا القدر من التمرين كافٍ لَمن له بصيرة.

★★★

(١) فى المخطوطات : «منطلق » مكان «منطلقًا».

(٢) كلمة : «عمرًا» سقطت من ب ٣/ ٤٨.

[ما الاسمية]

(ص): «وما، الاسمية: موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة ، وتامّة بمعنى شيء وصفة».

(ش): لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظَ الموصول ، لم يُجعل له باب برأسه، بل بُيِّن فى ضمن الموصولات، كما بُيِّن ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى أسماء الأفعال، كباب «فجار» وباب «فساق» وباب «قطام»، الموافقة لباب «نزال»، ولولا قصد الاختصار، ورعاية المناسبة اللفظية، لكان القياس يقتضى أن تُجعل أبوابًا برأسها.

فمنها «ما»، قوله: «وما الاسمية»، اعلم أن «ما» تكون حرفية أيضاً، وهى ، حينئذ على أقسام، أيضًا، ولما كان هو فى قسم الأسماء، تعرَّض لأقسام «ما» الاسمية، وترك أقسام الحرفية إلى قسم الحروف.

قوله: «موصولة»، كما ذكرنا، والاستفهامية نحو: ما صناعتك؟ وما صنعت؟ ويدخلها معنى التحقير، كقوله:

ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفخرُ[1]. =٥١١

ومعنى التعظيم كقوله:

---

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه ما الاستفهامية يدخلها معنى التحقير.

واستشهد به سيبويه على أنه عطف «الفخر» على «أنت» مع ما فيه من معنى مع، وامتناع النصب إذ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه. وصدره:

* يا زبْرقان أخابنى خَلَفٍ *

والبيت للمخبل السعدى يهجو به الزبرقان.

من شواهد : سيبويه ١/ ١٥١، وابن يعيش ١/ ١٢١ ,٢/ ٥١، والهمع والدرر رقم ١٦٦٦.

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

وفى الخزانة : «ويب أبيك» معناه «ألزمك الله هلاك أبيك أى فقدته .

٥١٢= *يا سيِّداً ما أنت من سيِّد* [١]

و:﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٢]، ومعنى الإنكار نحو : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾[٣]

٣/ ٥٤ أى : لا تذكرهـا، على أحد التـأويلات/ وقد تحذف ألف «مـا» الاستفهامـية فى الأغلب عند انجرارهـا بحرف جر أو مضاف ، وذلك لأن لها صدر الـكلام لكونها استفهـامًا، ولم يـمكن تأخيـر الجارِّ عنهـا فقدّم علـيها وركب معـها حتى يـصير المجموع ككلمة[٤] موضوعة للاستفهام، فلا يسـقط الاستفهام عن الصدر، وجُعل حذف الألف دليل التركيب.

ولم يحذف آخر «مَن» وكمْ، الاستفهاميتَيْن مجرورتين، لكونه حرفًا صحيحًا.

ولا آخر «أىّ»، لجريه مجرى الصحيح فى تحمُّل الحركات.

وقد جاء الألف ثابتًاقال:

٥١٣= على ما قام يشْتُمنى لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغ فى رَماد[٥]

وهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» الاستفهامية يدخلها معنى التعظيم كما فى البيت فإنها استفهامية تعجبية.

وعجزه :

* موطّأ البيت رحيبِ الذراعْ *

وفى ب أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل.

والشاهد من قـصيدة للسفّاح بن بُكَـير رثى بها يحيى بـن شداد أحد بنى ثعلبة بـن يربوع. وقال أبو عبيدة هى لرجل من بنى قريع رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير.

من شواهد : شرح شذور الذهب / ٢٣٠، والتصـريح ١/ ٣٩٩، وهمع الهوامع والدرر رقم ٦٧٣، ٩٧٢، ١٤٤٧، والأشباه والنظائر رقم ٣٢٨.

(٢) الحاقة / ١

(٢) النازعات / ٤٣.

(٤) فى ب فقط ٣/ ٥٠ : «ككلمة واحدة موضوعة» بزيادة : «واحدة» .

(٥) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن ثبوت الألف فى «ما» الاستفهامية ، المجرورة فى غير الأغلب مفهومه أن إثباتها فيها غالب.

=

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية ، لم تحذف ألفها، نحو: بماذا تشتغل؟ وذلك لأن «ذا» لَمَّا لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلا مع «ما»، صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه فى وسط الكلمة، والحذف قليل فى الوسط، لتحصنه من الحوادث، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطية المجرورة، وإذا شاركت الاستفهامية فى التصدر فى نحو: ما تصنع أصنع.

والنكرة الموصوفة، إمَّا بمفرد، نحو: مررت بما معجبٍ لك، وإمَّا بجملة، كقوله:

ربَّما تكره النفوسُ من الأمـْـ ـــر له فَرجَةٌ كحلِّ العقالِ[1] =٥١٤

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافة، كما فى قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] .

قال المصنف: إلاَّ أن النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلاَّ يلزم حذف الموصوف

= والشاهد لحسابن بن ثابت من قصيدة يهجو بها بنى عباد ديوانه / ٢٥٨، مطلعها:

فإن تصلح فإنك عابدى وصلح العابدى إلى فساد

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢٣٣، والشافية ٤/ ٢٤٤، وابن يعيش ٤/ ٩ ، والعينى ٤/ ٥٥٤، والهمع والدرر رقم ١٨١١، والأشمونى ٤/ ٥٢١٦ وانظر تفسير القرطبى ١٣/ ٢٠٠.

وفى ط والمخطرطات:

كخنزير تمرَّغ فى دمَان

والدمان كالرّماد وزنًا ومعنىً.

وروى فى «الدهان» وروى فى «دمال» وروى فى «تراب» .

وهذا كله كما يقول البغدادى خلاف الصواب.

(١) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» نكرة موصوفة بجملة :تكره النفوس. فحكم على كونها نكرة . بدخول «رب» عليها.

وذكر البغدادى أن المشهور نسبة البيت لأمية بن أبى الصلت.

انظر ديوانه/ ٦٣ من قصيدة طويلة مطلعها:

اصبر النفس عند كل مُلِمٍّ إن فى الصبر حيلة المحتال

(٢) الحجر/ ٢.

وإقامة الجار والمجرور، وهو «من الأمر» مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة.

هذا قوله، ولا يمتنع أن تكون «من» متعلقة بـ «تكره» وهي للتبعيض كما في أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئًا، فكذا هنا، معناه: تكره من الأمر شيئًا، وقوله : له فرجة ، صفة للأمر، لأن اللام غير مقصود قصدُهُ.

ويجوز أيضًا تضمين «كره» معنى : تشمئز وتنقبض.

ويعني بالتامة : نكرة غير موصوفة، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه، ونعمّا هيَ، أي نعم شيئًا هي، عند الزمخشري وأبي علي.

وتكون، أيضًا معرفة تامة، أي غير موصوفة ، ولا موصولة عند سيبويه، بمعنى الشيء ، قال في : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] أي: نعم الشيء هي ، وكذا في : دققته دقًّا نِعمًّا، أي : نعم الشيء ونعم الدقُّ.

و«ما» المصدرية: حرف عند سيبويه ، اسم موصول عند الأخفش والرمّاني، والمبرد، كما مرّ قبل.

وأمّا «الذي» المصدرية فلا خلاف في اسميتها للاّم فيها، نحو قول علي رضي الله عنه في النهج: «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء» أي نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء.

قوله: وصفة، اختلف في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتوكيد[2] التنكير.

فقال بعضهم: اسم: فمعنى قوله تعالى : ﴿ مَثَلاً مَّا﴾[3] أيَّ مَثَل.

---

(١) البقرة / ٢٧١.

(٢) كلمة :«وتوكيد» سقطت من ب٣/ ٥٢.

(٣) البقرة / ٢٦

وقال بعضهم : زائدة فتكون حرفًا، لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء ، لاستبدادها بالجزئية .

ولهذا استعظم الخليل وتعجَّب من الفصل لكونه اسمًا زيد لفائدة الفصل ، وأيضًا ثبتت زيادتها ، نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[١] ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما ثبت، في موضع الالتباس: أولى.

وفائدة «ما» هذه: إمَّا التحقير ، نحو: هل أعطيت إلاَّ عطية ما،[٢] أو للتعظيم نحو «لأمر مَّا جَدَعَ قصير أنفه[٢]» و:

*لأمر ما يُسوَّد من يسود *[٣] =٥١٥

ولتنويع ، نحو: اضربه ضربًا ما، أى نوعًا من أنواع الضرب أى نوع كان.

وتجتمع هذه المعانى كلها فى الإبهام وتأكيد التنكير، أى عطيَّة لا تعرف من حقارتها، وأمر مجهول لعظمته/ وضربًا مجهولاً غير معيَّن. ٣/ ٥٥

★★★

(١) آل عمران / ١٥٩.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٥٢ : «عطاء ما» بدل : «عطية ما».

(٣) هذا مثل قالته الزباء لما رأت قصيراً مجدوعاً . انظر مجمع الأمثال ٢/ ١٩٦.

(٣) هو الشاهد السبعون بعد المائة ، وسبق ذكره رقم ١٨٠.

[استعمالات من]

(ص): «ومَن كذلك إلا فى التمام والصفة».

(ش): أمَّا «مَن» الموصولة فنحو: لقيت مَن جاءك، والشرطية نحو: مَن تضربْ أضرب، والاستفهامية نحو: مَنْ غلامُك ومَن ضربتَ؟ والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله:

=٥١٦ فكفى بنا فضلاً على مَن غَيرِنا حُبُّ النبى محمدٍ إيَّانا[1]

وبالجملة ، كقوله:

=٥١٧ رُبَّ مَن أنضَجْتُ غيظًا صدره قد تمنَّى لِىَ موتًا لم يُطعْ[2]

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد على أن «من» نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله :«غيرنا» .
والشاهد لكعب بن مالك شاعر الرسول ﷺ.
وذكر البغدادى أن الشاهد مع كثرة وجوده فى كتب النحو لم يذكر أحد ما قبله إلا السيّوطى فى شرح شواهد المغنى وهو :

نصروا نبيّهم بنصر وليه فالله عز بنصره سمّانا

وفى المغنى : ويروى برفع «غير» فيحتمل أن «من» على حالها ، ويحتمل الموصولية.
وعليها فالتقدير : من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة.
وقال الكسائى : «من هنا زائدة» و«غيرنا» مجرور بعلى نقله العينى عنه .
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٣٩، وهمع الهوامع والدرر رقم ٣٠٣، ومجالس ثعلب١/ ٢٧٣، والجمل للزجاجى / ٣٢٣، وابن الشجرى ٢/ ١٦٩، ٣١١، وابن يعيش ٤/ ١٢، والمقَّرب ١/ ٢٠٣.

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن جملة :«أنضجت» فى موضع جر على أنها صفة لـ «من» لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رُبّ عليها.
وذكر البغدادى أن الشاهد روى أيضًا

ربما أنضجتُ غيظًا قلب من قدتمنى ....إلخ

فلا شاهد فيه و«ما» حينئذ كافة مهيئة لدخول «رُبّ» على الجملة .
والشاهد من قصيدة طويلة عدتها مائة بيت وثمانية أبيات لسويد بن أبى كاهل اليشكرى مطلعها:

بسطت رابعةُ الحبل لنا فوصلنا الحبل ما اتسّعْ

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٦٩ ، وابن يعيش ٤/ ١١، وشرح الشذور / ١٧٠، والهمع والدرر رقم ٤٣٩ وانظر المفضليات/ ١٩٨.

ولا تجيء تامة أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة إلا عند أبي علي، فإنه جوَّز كونها نكرة غير موصوفة.

وتجيء عند الكوفيين حرفًا زائدًا. وأنشدوا.

آلُ الزّبير سَنامُ المجْد قد علِمتْ ذاك العشيرةُ، والأثْرَوْنَ مَن عَدَدا[1] =٥١٨

وهي عند البصريين موصوفة، أي: الأثرون إنسانًا معدودًا.

وأنشدوا أيضًا:

يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَن حلَّت له حَرُمتْ عليَّ وليتها لم تحْرُمِ[2] =٥١٩

والمشهور: يا شاةَ ما قنصٍ.

وعلة بناء «ما» و«مَن» الشرطيتين، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة، وأما الموصوفتان، فإمَّا لاحتياجهما إلى الصفة وجوبًا، وإمَّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظًا[3] وكذا: «ما» التامة.

---

(١) هو الشاهد الموفى الأربعين بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مَن» عند الكوفيين حرف زائد أي: والأثْرون عددًا وهي عند البصريين موصوفة أي والأثْرون إنسانًا معدودًا.

وذكر البغدادي أن هذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يعرف له قائل.

من شواهد: ابن الشجري ٢/ ٣١٢، والمغني ٢/ ١٩، والهمع والدرر رقم ٣٥٦.

(٢) هو الشاهد الحادي والأربعون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مَنْ» عند الكوفيين زائدة.

وقال ابن هشام في المغني: «من» هنا أيضًا نكرة موصوفة بمفرد أي يا شاة إنسان قَنَصٍ على أنه من الوصف بالمصدر للمبالغة.

والشاة هنا كناية عن امرأة، والعرب تكنى عنها بالنعجة أيضًا.

والشاهد لعنترة ديوانه / ١٦٤، وروايته «ما قنص» من معلقته المشهورة.

من شواهد: المغني ١/ ٣٩٦، والأشباه والنظائر رقم ٤٠٢.

(٣) بعد قوله: «لفظًا» سقط من ط وب النص التالي وصوابه من المخطوطات: «وإمّا لأن وضعهما وضع الحروف كما قيل، وهذه الأخيرة تعمهما في وجوههما، «وما» التامة أيضًا».

و«مَن» فى وجوهها لذى العلم، ولا تفرد لما لا يعلم خلافًا لقطرب .

وتقع على ما لا يعلم تغليبًا. كقوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾(١) .

وتقول : اشترِ مَن فى الدار، غلامًا كان أو جارية أو فرسًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾(٢) وذلك لأنه قال تعالى : ومنهم، والضمير عائد إلى : كل دابة ، فغلَّب العلماء فى الضمير، ثم بنى على هذا التغليب، فقال: مَن يمشى على بطنه، ومَن يمشى على أربع.

و:«مَا» فى الغالب ، لما لا يعلم ، وقد جاء فى العالم قليلاً، حكى أبو زيد: «سبحان من سخركن لنا، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده، وقال تعالى : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾(٣) .

وتستعمل، أيضًا فى الغالب فى صفات العالم نحو : زيد ما هو؟ وما هذا الرجل؟ فهو سؤال عن صفته، والجواب : عالم، أو غير ذلك.

وتستعمل أيضًا استفهامًا كانت أو غيره ، فى المجهول ماهيته وحقيقته، ولهذا يقال لحقيقة الشىء: ماهيَّته، وهى منسوبة إلى «ما» والماهية مقلوبة الهمزة هاء، والأصل: المائية، أو نقول: إنه منسوب إلى : ما هو، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، كقولهم: كنتىّ(٤).

(١) الحجر/ ٢٠.

(٢) النور/ ٤٥.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط : «وما ملكت أيمانكم» بالواو [النساء/ ٣٦].
وفى ب لفظ ٣/ ٥٦: «أو ما ملكت أيمانكم » بـ «أو» [النساء ٣].
والتزام الأصل أولى فى باب التحقيق.

(٤) فى اللسان : «كون» رجل كنتى نسب إلى كنت، أى رجل كبير ومعناه : كنت فى ثيابى كذا ومنه قول الشاعر :

فأصبحت كنتيًا وأصبحت عاجِنًا وشر خصال المرء كنتُ وعاجنُ

تقول: ما هذا؟أفرس أم بقر أم إنسان، فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً، وشككت أنه زيد أو عمرو، لم تقل : ما هو، وقلت : مَن هو؟

وقول فرعون: ﴿فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾(١) يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف، ولهذا قال موسى عليه السلام: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾(٢).

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية ويكون موسى عليه السلام أجابه ببيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيهًا لفرعون إلى أنه تعالى لا يُعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر.

وقولهم : سبحان ما سخركنّ لنا، وسبحان ما سبَّح الرعد بحمده، يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية.

و«مَن» و«ما» فى اللفظ مفردان [مذكران](٣) صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عُنى بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبَّر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما، أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وُصْلة إلى المعنى، وكذا فى غير «مَن» و«ما».

تقول: ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثًا، قال تعالى : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾(٤) والمراد آدم عليه السلام، ونقول: ثلاث أنفس من الرجال وثلاثة أشخص من النساء.

فهذا أوَلى من العكس، كما يجىء فى باب العدد.

وإن تقدم على المحمول على «مَن» و«ما» وشبههما من المحتملات ما يعضد

---

(١) الشعراء / ٢٣.

(٢) الشعراء / ٢٤ وفى ب فقط ٣/ ٥٦ بزيادة :«والأرض».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٥٦.

(٤) النساء / ١ ، والأعراف / ١٨٩.

المعنى اختير مراعاة المعنى فى ذلك المحمول، كقولك: منهنَّ مَن أُحبُّها ، فهو أَولى من قولـك : أحبّه [١]، لتقدم لفظـة «منهنَّ»، فلهذا لم يختلف الـقراء فى تذكير: ﴿ومَن يَقْنُتْ منكُن﴾[٢] و: ﴿مَن يَأْت﴾[٣] بخلاف قوله تعالى : ﴿ وتَعْمَلْ﴾[٤] ، لأنه جاء بعد قوله منكن، وهو عاضد للمعنى، فلذا قال: «نؤتها أجرها».

وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول : لقيت مَن أحبُّه، وأنت تريد من النسوان إلا أن يكون هناك قرينة.

ويجب أيضًا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى، نحو: مَن هى محسنة أمُّك، ولا يـجوز : محسن، لأنه خبر لهِى المحمولـة على معنى «مَن» الذى بمعنـى التى، والخبر المشـتق يجب مطابـقته للمبـتدأ تذكيرًا وتأنـيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا.

وأجاز ابن الـسرَّاج : مَن هى محسـنٌ.. نظرًا إلى أن «هى» مراد بـه «مَن» الذى يجوز اعتبار لفظه ومعناه، فإن حذف «هى» التى هى صدر الصلة، كما فى قولهم: ما أنا بالذى قائل لك شيئًا، وقيل: من مـحسن أُمُّك، سهل التذكير، لأن المقدر لم يعيَّن[٥] كونه بلفظ المذكر أو المؤنث، والأصل: الحمل على اللفظ ، كما مرَّ، فيقدَّر مذكرًا.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٥٧: «من أحبه» بزيادة «من».

(٢) الآية بتمـامها: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ منكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِه وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ الأحزاب / ٣١.

(٣) الأحزاب/ ٣٠ والآية بتـمامها: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ وفى ب : ﴿ومن يـأت بفاحشة﴾ بزيـادة بفاحشة وليـست فى الأصل.

(٤) وتعـمل جـزء من الاية رقـم ٣١ وفى ب فـقط : ﴿ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ بزيادة : «صـالحًا» وليسـت فى الأصل.

(٥) فى المخطوطات : يتعين مكان «يعيّن».

ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى كان إذا اجتمع المراعاتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس، قال تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[1] حملاً على اللفظ، ثم قال: «خَالِدِينَ» حملاً على المعنى، ولكونها أولى أيضًا[2] رجع سبحانه بعد قوله : «خَالِدِينَ» إلى الحمل على اللفظ فقال: «خالدين فيها أبدًا قد أحسن الله له رزقا».

وأمَّا تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعَه.

والأَوْلى الجواز على ضعف إلا في اللام الموصولة، فإنه يمتنع ذلك فيها، فلا يقال: الضاربة جاء، لخفاء موصوليتها.

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما، وهم المؤدَّب خُدَّامهم لم يجز فيما يعبِّر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كـ«مَن»، وما للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وذلك لخفاء موصوليتها، وكونها كلام التعريف في نحو: هما الحسن غلامهما، فكأن الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها.

وإن لم تجيء بصاحبها، جاز مراعاة لفظها، كقوله:

أو تُصْبحي في الظاعن المُوَلِّي[3] =٥٢٠

---

(١) الطلاق / ١١.

(٢) في المخطوطات : «ولكون الحمل على اللفظ أولى رجع.. إلخ.

(٣) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أل» الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها كما هنا إذ المراد: في الظاعنين المولِّين.

ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أن موصوفها المقدّر مفرد اللفظ أي في الجمع الظاعن. وإنما حمل «أل» في الوصفين على الجمع لأن المعنى دلّ على أن المراد: إن تصبحي راحلة مع الظاعين، وليس لإفرادهما معنى بدون ما ذكره الشارح المحقق. =

أى فى الظاعنين المولِّين، ويجوز أن يكون إفـراده لكونه صفة(١).

[مبحث أىّ، وأيّة، وكائن]

(ص): «وأىّ، وأيَّة: كمن، وهى معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها».

(ش): قد ذكرنا حكم «أىّ» فى التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

فأىّ، الموصولة نحو: اضرب أيُّهم لقيت(٢).

والاستفهامية نحو: أيُّهم أخوك؟ وأيَّهم لقيت؟.

والشرطية نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(٣).

والموصـوفة نحو: يـا أيها الـرجل، ولا أعرف كونـها معـرفة موصوفـة إلا فى النداء.

وأجاز الأخفش: كونها نكرة موصوفة، كما، فى نحو: مررت بأىٍّ معجبٍ لك؛ قيل، وجاء الذى نكرة موصوفة، نحو: بالذى محسنٍ إليك.

و«أىّ» تقع صفة أيضًا بالاتفاق، لا، كـ «ما» فإن فيها خلافاً كما مرَّ، فلا أدرى لِمَ لَمْ يذكـره المصنف ههنـا؟ بل جعلها كمَـن، التى لا تقع صفـة، ولعلَّه رأى أنَّ الصفة فى الأصل استفهامية، لأن معـنى برجل أىٍّ رجل: أى برجل/ عظيم يُسأل ٢/ ٥٧

= والشاهد من أرجوزه أورد بعضها أبو زيد فى نوادره. وقبله:

إن تَبْخلى يا جُمْل أوتعتلِّى

والشاهد لمنظورين مَرْثد الأسدى. ونسبه الصاغانى فى «العباب» لمنظور من حية الأسدى وهما واحد، فإن مرثداً أبوه، وحيَّة أمهّ.

من شواهد: النوادر لأبى زيد / ٢٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى، ٢٤٩ وهامش سر الصناعة لابن جنّي طبع عيسى الحلبى / ١٧٩.

(١) بعد قوله: «لكونه صفة» زيادة فى المخطوطات وهى: «مقدر مفرد اللفظ أى فى الجمع الظاعن».

(٢) فى المخطوطات: «لقيت أيهّم ضربت».

(٣) الإسراء/ ١١٠.

عن حالـه، لأنه لايعرفه كل أحـد حتى يسأل عنـه، ثم نقلتـه عن الاستفهامـية إلى الصفة فاعتور عليها إعراب الموصوف.

وأىّ، معربة مِـن بين أخواتها الموصـولات على اختلاف فى: اللـذان واللتان، وذو الطائية، ومِن بين أخواتها المتضـمنة لمعنى الاستفهام أو الشرط[١]، وإنما ذلك لإلزامهـم لها الإضافـة المرجحة لجانـب الاسمية، وليـس كل مضاف بمـعرب، بل ماهو[٢] لازم الإضافة[٣]، ألا ترى إلى عـدم إعراب: خمسة عشـرك، وكـم رجل، لعدم لـزومهما الإضافة، وكـذا يضاف «لدن» إلى الفـعل أيضاً، كما يـضاف إلى الاسم، والإضافة إليه كلا إضافة، كما يجيىء فى الظروف المبنية.

وإنما ألـزموها الإضـافة لأن وضعـها لتـفيـد بعضـاً من كل، كـما مرَّ فـى باب الوصف، فإذا حذف المضاف إليه، فـإن لـم يكن مقدَّراً لم يعرب[٤] كما فى النداء وإن كان مقدَّرًا بقـى على إعرابه[٥]؛ كما فى قولـه تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[٦]، إلا فى: كأيِّن، فإنه مقـطوع عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يصير كـالمبنىّ على ما يجيئ فى الكنايات.

قوله: ﴿إلا إذا حذف صـدر صلتها﴾، صلـتها: إمَّا اسميـة أو فعلية؛ والفـعلية لايحذف منها شىء، فلا تبنى «أى» معها.

والاسمية قد يحـذف صدرها، أعنى المبتدأ، بشرط أن يكون ضـميراً راجعاً إلى «أىّ»، فلا يحذف المبتدأ فى نحو: اضرب أيهم غلامُهُ قائم، وأيهم زيد غلامه.

---

(١) فى ط وب ٣/ ٦٠: «والشرط» بالواو.

(٢) فى المخطوطات: «بل هو لازم الإضافة» بحذف «ما».

(٣) بعد قوله: «لازم الإضافة» وردت عبارة المخطوطات على النحو التالى:

«فخمسة عشرك غير معرب. وأمّاكم رجل فإنه قد ينتصب مابعد «كم» الخبرية. وأما لدن فإنه يضاف إلى الفعل أيضاً» والإضافة إليه .... إلخ.

(٤) فى ب فقط ٣/ ٦٠: «تعرب» بالتاء.

(٥) فى ب فقط ٣/ ٦٠: «بقيت على إعرابها».

(٦) الإسراء/ ١١٠.

وإنما يحذف(١) كثيراً مع «أى» دون سائر الموصولات لكونـه مستقلاً بنفسه مع صلته بلـزوم إضافته، وإنما لـم يحذف أحـد جزئى الفعلية، لأن الـتصاف الجزأين فيها أشد.

وإنّما حذف المـبتدأ إذا كان ضمير الموصـول لأنه بالنظر إلى المـوصول كالاسم المكرر.

فإذا حذف المبتدأ صار مبنيًا كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئًا إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. وبنى على الضم تشبيهًا بقبـل وبعد، لأنه حذف منـه بعض ما يوضحـه ويبيِّنه أعنـى الصلة، [لأنها المـبيِّن للموصول كما مرّ](٢) كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبيِّن للمضاف.

هذا هو مذهـب سيبويه، وهو الأكـثر أعنى كونه مبـنيًا على الضـم عند حذف المبتدأ، قال سـيبويه: والإعراب مع حذف الصدر لـغة جيدة، وجاء(٣) فى الشواذّ «أيَّهم أشد على الـرحمن عتيّا»(٤)، بنصب «أيَّـهم» وذلك لأنه لم تحذف الـصلة بكمالها، بل حُذف أحد جزأَيها، وقد بقى ما هو معتمد الفائدة، أى الخبر.

قال الجرمى: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة، فلم أسمع أحداً يقول فى نحو: اضرب أيهم أفضل إلا منصوباً.

وإن لم تـضَف مـع حذف المـبتـدأ، نحـو: أكرم أيّـا أفضـلُ، فكـلام العـرب: الإعراب.

---

(١) فى المخطـوطات بعد قولـه: «وإنما يحذف» وردت العـبارة التالية: «لـكونه ضميـراً والضمائر كـثيرة الحذف فى الصلة، ولبقاء مـاهو معتمد الفائدة أى الخبر، ولقيام المضاف إليـه مقامه، ولتمكن أى» فى نفسها.

«وإنما يحذف كثيرًا إلى قوله: «فإذا حذف المبتدأ صار كأخواته» ليس فى ظ.

(٢) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ٣/ ١٦ ليست فى المخطوطات.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٦١: «وجاءنى».

(٤) مريم/ ٦٩، وهى قراءة هارون، ومعـاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف. انـظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٠٤٥.

وأجاز بعضهم البناء قياسًا لا سماعًا، فتقول: أكرم أىُّ أفضل: مضمومًا بلا تنوين.

والخليل ويونس يقولان: اضرب أىٌّ أفضل مرفوعًا[1]، إمَّا على الحكاية أو التعليق، كما يجىء من مذهبهما.

قال سيبويه: لا يرفع نحو: اضرب أيّا أفضل ولا يبنى أيضًا على الضم قياسًا على: اضرب أيهُّم أَفضل، لأن ذلك مخالف للقياس، [ولم يسمع من العرب إلا: «أيّا أفضل، منصوبًا]»[2]، ولو قالوهُ[3] لقلنا، [أى لو رفعوا، أو ضموا، لاتبعناهم][4].

قال الجزولى: إعرابه مع حذف المضاف إليه دليل على أنه كان مع المضاف إليه أيضًا معربًا، لأنَّ حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية كما فى: قبل وبعد.

وذهب الكوفيون والخليل إلى أن نحو: أيهم، فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة، على أن ما بعدها خبرها، وهى استفهامية لا موصولة، قالوا: وهى فى الآية مبتدأ، خبره: أشدّ، ومن كلِ / شيعة: معمول لننزعنَّ، كما تقول: أكلت من كُلّ طعام، قال تعالى: ﴿وَأُوتِيتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾[5]، فتكون «من» للتبعيض، والكلام محكىّ، أعنى أن «أيهم أشد صفة شيعة، على إضمار القول، أى كل شيعة مقول فيهم: أيُّهم أشد، كقوله: ٢/ ٥٨

جاءوا بمَذْق هل رأيتَ الذئب قط[1]؟ =٥٢١

قال الخليل: وأيهم على هذا استفهامية نحو قولهم: اضرب أيُّهم أفضل؟ أى اضرب الذى يقال له: أيهم أفضل، كما قال الأخطل:

---

(١) فى المخطوطات: «معرباً» وهو أوضح.

(٢) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ٣/ ٦٢.

(٣) فى ط وب: «ولو قالوا» بدون الضمير.

(٤) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب ٣/ ٦٢.

(٥) النمل/ ٢٣.

(٦) هو الشاهد السادس والتسعون، وسبق ذكره رقم.١٠٢

٥٢٢ = ولقد أبِيتُ مِـن الفتاة بمنزلٍ   فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محـرومُ[(١)]

أي: أبيت مقولاً فيَّ: لا حرج ولا محروم، أَى هو لا حرج ولا محروم.

قال سيبويه: «لو جاز: اضرب أيُّهم أفضـلُ على الحكاية، لجاز: اضرب الفاسقُ الخبيـثُ، أى اضرب الذى يقـال له: الفاسق الخـبيث بَلَى مـثل ذلك يجـيىء فى ضرورة الشعر، لا فى سَعَة الكلام».

ومذهب يونس فـى مثله أن الفعل الذى قـبل: «أىّ» معلق عن العمـل ويجيز التعليـق فى غير أفعال القلوب، أيـضًا، نحو: اضرب أو اقتل: أيهـم أفضل؛ كما يجىء، فى باب أفعال القلوب.

وليـس بشىء، لأن المـعلِّق يـجب كونه فـى صدر جمـلة، والمنـصوب بنـحو: اضرب، واقتل، لا يكون جملة.

والمعلَّق أمَّا استفهام أو نفى أو لام الابتداء.

و«أى» بعد: اضـرب واقتل لاتكـون استفهـامية إذ لا معـنى لها إلا عـلى وجه الحكاية، كما قال الخليل، بل هى موصولة بعده[(٢)].

وقال الأخـفش فى الآية: «مِـن» زائدة[(٣)] كما هـو مذهبه من زيـادة «مِن» فى

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «لاحرِج عند الخليل مرفوع على أنـه خبر مبتدأ محذوف والجملة محكيّة بقول محذوف، أى أبيت مقولاً فيَ: هولا حرج ولا محروم .
والشاهد للأخطل ديوانه / ٦١٦ من قَصيدة فى هجاء رجـل يدعى: جُميعًا وقدم لها بمقدّمات طويلة فى الغزل والوصف، مطلعها:
صَرَمتْ أمامةُ حبْلهَا ورعُوم   وبدا المُجَمجمُ منهما المكتومُ
و«أمامة ورعوم: هما ابنتا سعيد بن أياس بن هانىء بن قبيصة و«المجمجم» المخفىّ فى الصدور.
من شـواهد: سيبويه ١/ ٢٥٩، ٣٩٨، وابـن الشـجرى ٢/ ٢٩٧ والإنصـاف/ ٧١٠ ، وابن يعـيش ٣/ ١٤٦، ٧/ ٨٧.
(٢) «بعده» زيادة فى ط وب ٣/ ٦٣.
(٣) فى ط وب ٣/ ٦: «من فيها زائدة» بزيادة «فيها».

الموجَب، وكل شيعة مفعول لننزعنَّ(١)، وأيهم أشد، جملة مستأنفة، لا تعلّق لها بالفعل.

وقال المبرد: أيُّهم فاعل «شيعة». أي لننزعن من كل فريق يشيع أيهّم هو أشد، وأى بمعنى الذى.

وعند أبى عمرو: أيَّة إذا حذف منها ما تضاف إليه منعت الصرف، نحو: اضرب أيَّةَ لقيتها، قال: لتعرفها بالصلّة والتأنيث، فزاد على مذهبه فى التعريف المانع من الصرف: [تعريفَ الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علميَّة](٢)؛ وغيره يصرفها وهو القياس.



(١) فى ب ٣/ ٦٣: «لتنزعن» بالتاء، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[بحث ماذا، ومن ذا، وما هذا، ومن هذا]

(ص): «وفي: ماذا صنَعت، وجهان: أحدهما: ما الذي، وجوابه رفع والآخر: أيّ شيء؟، وجوابه نصب».

(ش): اعلم أن «ذا»، لا تجيء موصولة، ولا زائدة، إلا مع «ما» و«من» الاستفهاميتين؛ والأولى في قولك(١): ماذا هو؟ وقولك(٢): من ذا خير منك»: الزيادة، ويجوز، على بُعد، أن تكون بمعنى الذي، أي: ما الذي هو خير منك، على حذف المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل: [وأمَّا قولك: مَن ذا قائمًا، فذا، فيه: اسم الإشارة لا غير. ويحتمل في: ﴿ مَن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(٣)](٤) وماذا الذي أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة، كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾(٥)؛ وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة فيقال: ما هذا الذي تقول:

وقد جاءت «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولة، قال:

٥٢٣= دَعِي ماذا عَلِمْتُ سأتّقِيه ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئينى(٦)

---

(١) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٣/ ٦٤.

(٢) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٣/ ٦٤.

(٣) البقرة/ ٢٤٥.

(٤) ما بين معقوفين سقطت من ظ.

(٥) الملك/ ٢٠.

(٦) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الأربعمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن ذا «هنا زائدة بعد «ما» الموصولة.
والبيت قائلة مجهول، ونسبته إلى المثقب لعبدى كما زعم العيني، وشواهد المغني للسيوطي غير صحيحة لأن البغدادي ذكر أن قصيدة المثقب العبدى وإن كانت على هذا الروى والوزن لم يروافيها هذا الشاهد وقصيدة المثقب العبدى رواها المفضل الضّبّى في المفضّليّات، وأبو علي القالي في أماليه ولم يرد ذكر الشاهد فيها. ولم يعزه إليه أحد من خدمة كتاب سيبويه، وهم أدرى بهذه الأمور.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٠٥، وشواهد المغني للسيوطي ٢/ ١١٤ والهمع والدرر رقم ٢٥٤.

ولقائل أن يمنع مجيئ «ذا» موصولة مطلقًا: ويحكم فى نحو: ماذا صنعت بزيادتها.

وأمَّا رفع الجواب فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾(١)، ورفع البدل فى قوله:

ألا تسألان المرْءَ ماذا يُحاوِل أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطل(٢) =٥٢٤

فلأن: «ما» مبتدأ والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر «ما».

والذى حملهم على ادّعاء كون «ذا» ههنا موصولة: رفع الجواب والبدل، فى الفصيح المشهور.

ولو جاز أن يُدَّعى فى الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيراً لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل/ منه، فوجب أن يكون «ماذا يحاول» جملة اسمية، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ فعلية. ٢/ ٥٩

وأمَّا ما ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدأ فقليل نادر(٣)؛ كما تقدم فى باب المبتدأ، تجرُّد الجملة الخبرية فى نحو: ماذا يحاول كثير غالب، فعرفنا أن الجملة

(١) البقرة/ ٢١٩.

(٢) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» مبتدأ و«ذا» زائدة. وحجلة «يحاول» خبر المبتدأ، والرابط محذوف، أى يحاوله

والشاهد للبيد بن عامر الصحابى، وهو أول بيت فى قصيدته، انظر ديوانه / ١٣١.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٠٥، ومعانى الفرّاء ١/ ١٣٩، والجمل للزجاجى / ٣٤٩ والمخصص ١٤/ ١٠٣، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ١٧١، ٣٠٥، وابن يعيش ٣/ ١٤٩، ٤/ ٢٣، والعينى ١/ ٧، ٤٤٠، واللسان: «حول».

(٣) العبارة فى المخطوطات: «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية فقليل نادر.

صلة لـ«ذا» لاخبر لـ «ما» لأن حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، كما مرَّ فى المبتدأ.

وإنما قلَّ إظهار[١] الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد «ذا» من بين الموصولات للزومها لما الاستفهاميَّة، أو مَن، لأن «ذا»[٢] لاتكون موصولة، إلا وقبلها احداهما[٣]، فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر، فكان التخفيف بحذف الضمير [الذى هو فضلة][٤] أولى.

وهذا كما[٥] جاز حذف المبتدأ فى صلة «أيهم» فى السَّعة دون صلة غيرها، وذلك لتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا.

وإنما كان الجواب أو البدل مرفوعًا إذا كان «ذا» موصولاً، لأن «ماذا» إذًا، جملة ابتدائية: «ذا» مبتدأ و«ما» خبر، مقدَّم لكونه نكرة.

وعند سيبويه: «ما» مبتدأ، مع تنكيره، و«ذا» خبره، على ما مَّر فى باب المبتدأ.

والأوْلى فى الجواب: مطابقة السؤال؛ فرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى «ذا» الموصولة.

فقول تعالى: ﴿ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِين﴾، ليس بجواب لقوله: ﴿مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[٦]، إذ لو كان جوابًا له، لكان المعنى: ﴿ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِين﴾، أى: الذى أنزله ربنا: أساطير الأوَّلين، والكفار لايُقِرُّون بالإنزال، فهو إذًا كلام مستأنف، أى ليس ما تدَّعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين.

---

(١) فى المخطوطات: «مجىء» بدل «إظهار».

(٢) فى المخطوطات: «لأنها» بدل: «لأن ذا».

(٣) فى المخطوطات: «وقبلها ما أومن» بدل: وقبلها إحداهما».

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٥) فى المخطوطات: «ومن ثمّ».

(٦) النحل/ ٢٤.

وإذا كانت «ذا» مزيدة، فـ «ما»، منصوبة المحل، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال إذًا جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية أولى للتطابق، فيُنصَب الاسم على إضمار مثل الفعل الذى انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه، فقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[١]، أى: أنزل خيرًا، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفًا لجواب الكفار، لأن النصب تصريح[٢] بكون «أنزل» مقدرًا، والرفع يحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا فى: «أساطير الأولين»، ويحتمل تقدير الموصول المذكور فى السؤال مبتدأ، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾[٣].

وإن اشتغل الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو: ماذا تفعله، أو، بمتعلقه، نحو: ماذا تقضى حقه، فكون «ما» مبتدأ، أولى، وإن جعلت[٤] «ذا» زائدة، أيضًا، لأن الرفع في: زيد لقيته، أوْلَى من النصب، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير؛ فرفْع الجواب إذًا، أَولى، كانت «ذا» موصولة، أو زائدة[٥].

وأمَّا فى نحو: ماذا قِيل، وماذا عَرَض[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾[٧] و: ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾[٨]، مما ليس بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا

(١) النحل/ ٣٠.

(٢) بعد قوله: «تصريح» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: تصريح: «بتقدير الإنزال، والرفع كان محتملاً، لأن تقدير الموصول المذكور فى السؤال مبتدأ كما فى قوله: «العفو» وأن يكون المبتدأ غيره والكلام مستأنف كما ذكرنا فى قوله: «أساطير الأولين» إلى قوله: وإن اشتغل الفعل إلخ.

(٣) البقرة/ ٢١٩.

(٤) فى المخطوطات: «وإن كان» بدل: «وإن جعلت».

(٥) فى المخطوطات بعد قوله: «أولى»: «على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة».

(٦) فى المخطوطات بعد قوله: «وماذا عرض» إلى قوله: «وقول الشاعر» وردت العبارة التالية: «وماذا حدث، فما كان الفعل فيه لازمًا فهى جملة اسمية سواء كانت «ذا» مزيدة أو موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال، ومثله قول: «وماذا عليهم لو آمنوا» وقول الشاعر..إلخ.

(٧) النساء/ ٣٩.

(٨) المائدة / ٤.

مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه، فالجملة ابتدائية، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة، فرفع البدل، إذًا، واجب، ورفع الجواب مختار، على كل حال.

وقول الشاعر:

٥٢٥= وماذا عسى الواشون أن يتحدَّثُوا سوى أن يقولوا إنّنى لك عاشق[1]

فقيل: «ذا» فيه، زائدة لاموصولة، إذ الصلة لاتكون إلا خبرية، و: «عسى» ليس بخبر؛ وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ، أيضًا.

فإن قيل: خبر المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[2] و: زيدٌ اضربه.

قيل: الصلة أيضًا جاءت «لعلَّ» مع جزأيها، كقوله:

٥٢٦= وإنى لراجٍ نظرةً قِبَلَ التى لعلِّى، وإن شطَّتْ نواها أُزورهُا[3]

وعسى ولعل متقاربان.

٢/ ٦٠ فإن قدِّر القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدِّره أيضًا فى / خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعول: أن يتحدثوا، لكون «أن» موصولة [فالتقدير: أن يتحدثوا به][4].

★★★

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «ذا» قيل: إنها زائدة لا موصولة.
والشاهد أورده أبو تمام فى الحماسة وبعده بيت ثان ونسبهما الجميل العذرىّ ديوانه/ ٤٨ وهو:
نعم صدق الواشون أنت كريمة علينا وإنْ لم تصف منك الخلائق
من شواهد: الحماسة للمرزوقى/ ١٣٨٣ برواية: «وامق» والأشمونى ١/ ١٦٣ وتفسير القرطبى ٣/ ٣٧.

(٢) صَ/ ٦٠.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد الأربعمائة، وتقدم ذكره رقم ٤٨٢.
واستشهد على أن جملة: لعلّى إلخ مقولة بقول محذوف هو الصلة أى قيل التى أقول ..على إلخ.

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

[ذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول و«ما» و«أى» فى الاستفهام]

هذا[١] ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وأحكام مَن، وما، وأىّ، فى الاستفهام، وما يناسبها، فنقول:

الموصول والصلة كجزأى اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبيِّنة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة وما يتعلق[٢] بها، فيما قبل الموصول، لأن ذلك المعمول، إذًا جزؤها [وقد تقرَّر أن جزءًا منها لا يتقدم على الموصول][٣].

ولا تتعلّق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدَّرة ببَل، أو لكن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما لَه تعلق بما قبل الموصول، لأن ذلك المتعلَّق به المتقدم إذن جزء الصلة[٤].

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بخَبر عن الموصول ولا باستثناء منه، إذ هذه الأشياء لا تجىء إلا بعد تمام الكلمة.

وقد جاء، فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة.

وما بعدهما: إمَّا صلة لهما معًا، أو صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلولة بالظاهر عليها[٥] كما يجيىء بعد، من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل، وذلك نحو قوله:

---

(١) كلمة: «هذا» سقطت من ب ٣/ ٦٨.

(٢) فى ب فقط: «ولا ما يتعلق».

(٣) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٤) فى المخطوطات مكان: لأن ذلك المتعلق المتقدم إذاً جزء الصلة»: لأنها جزء الموصول وليست جزءاً لغيره.

(٥) فى ب فقط ٣/ ٦٩: «مدلول عليها بالظاهر».

٥٢٧= من اللَّـواتى والتّـى واللاّتــى زَعَمْنَ أن قد كَبِرتُ لِداتى(١)

وقد يفصل بيـن الموصول والصلة بمعمول الصلة نـحو: الذى إيَّاه ضربت، لأن الفصل ليس بأجنبىّ منهما، ولا يجوز مثله(٢) إذا كان الموصول حرفًـا، فلا يقال: أعجبنـى أَنْ زيدًا ضربت، لأن الحروف الموصـولة حروف مصدرية، هـى والجملة التى(٣) بعدها بتأويل المصدر، فيطلب قـربها من متضمِّن المصدر. وكذا فى الألف واللام الموصولة، إذ لا تدخل إلا على فعل فـى صورة اسم الفاعل أو المفعول كما مرَّ، [فيـكون هو وما دخـل عليه، كـاللام الحرفيـة مع ما دخلـت عليه، لايُـفصل بينهما](٤).

وكذا يجـوز الفصل بين بـعض الصلة وبـعض بالعطـف على الجملة الـتى هى صلة، كما تقول فـى باب التنازع مُعملاً للأول: الذى ضربت وضـربونى غلمانَه: زيد، إذ ليس الفصل بأجنبى من الصلة.

وكذا يتـقدم بعض الصلـة على بعض، كمـا تقول: جاءنى الذى قـائم أبوه(٥)، والذى ضَرَبَ زيدًا أخوه، والذى زيدًا ضرب أبوه، إذ لا مانع منه.

فإن قيل: أليس كما أن الموصول والصلـة كجزأى اسم: بعض الصلة والبعض

---

(١) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشـهد به على أن جمـلة: «زعموا» الخ صلـة الموصول الأخير وصلـة كل من الموصوليـن الأوّلين محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث، والتقدير: من اللواتى زعمن ومن النساء التى زعمن، ويجوز أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها، ولايجوز أن تكون صلة للثانى فقط.

وذكر البغدادى أن البيت لايعرف قائله مع كثرة وجوده فى كتب النحو.

من شواهد: ابـن الشجرى ١/ ٢٤، وتفسيـر القرطبى ١/ ٢٣٥. وفى الـقرطبى: ومن اللتـى» بلا مين تحريف.

(٢) فى المخطوطات: «مثل ذلك» بدل «مثله».

(٣) كلمة التى سقطت من ب ٣/ ١٩.

(٤) من بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فى المخطوطات: جاءنى الذى منطلق أبوه.

الآخر كالجزأين، فكان ينبغى ألاَّ يتقدّم بعضها على بعض، كما لا تتقدم الصلة على الموصول؟.

قلت: بَلَى، هما أيضًا كالجزأين، إلا أنهما كجزأين لايجب ترتيب أحدهما على الآخر، بَلْ كجزأين يجوز تعقب كل منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول فإن تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبيِّنة للموصول كما مرَّ، فتبيّن بهذا فساد قول من قال: إن خبر مادام لايتقدم على اسمه.

ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمى غير الألف واللام، إذا عُلمت، قال:

فإن أَدَعِ اللَّواتي مِنْ أناسٍ أضاعوهنَّ لا أدَعِ الَّذينا[1] =٥٢٨

وقد التزم حذفها مع: اللَّتيا معطوفًا عليها: التى، إذا قصد بهما الدواهى ليفيد حذفها أن الداهيتين: الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حدٍّ من العظم لايمكن شرحه، ولا يدخل فى حيِّز البيان، فلذلك تُرِكَتا على إبهامهما بغير صلة مبيِّنة. ويجوز كون تصغير: اللتيَّا للتعظيم، كما فى قوله:

* دويهيَةَ تصفرّ منها الأنامل *[2] =٥٢٩

---

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً.

والشاهدللكُمَيْت بن زيد من قصيدة طويلة هجابها قحطان أعنى قبائل اليمن انظر ديوانه ٢/ ١٣٠.

من شواهد: فصل المقال لأبى عبيد البكرى / ٣٧١.

وعلق أبو عبيد على الشاهد بأن الذينا هنا لاصلة لها، يقول: إن أدع ذكر النساء، لا أدع ذكر الرجال.

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تصغير «دُوَيْهِيَةُ» للتعظيم، فإنّه أراد بها الموت ولا داهية أعظم منها. والتصغير غير مناسب لذكر الموت.

والدليل على أنه أراد بها الموت قوله تصفر منها الأنامل، والمراد من الأنامل: الأظفار، فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت وصدر البيت:

* وكل أناس سوف تدخُل بينهم * =

٢/ ٦١ وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من / الموصولات الاسمية خلافًا للبصريين؛ قالوا فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[1]، أى إلا مَن له مقام معلوم، ونحوه قول المتنبى:

٥٣٠= * بِئْسَ الليالى سَهِدْتُ من طربى*[2]

ويجوز أن يكون من هذا:

٥٣١= لعمرى لأنت البيت أُكرِمُ أهلَه وأَقعُد فى أَفيائه بالأصائل[3]

ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض

= وفى ب أضاف الصدر إلى العجز وليس فى الأصل.

والشاهد للبيدين ربيعة، ديوانه/ ٢٥٦.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٥، ٢/ ٤٩، ١٣١، والإنصاف/ ١٣٩. وابن يعيش ٥/ ١١٤، والشافية ٤/ ٨٥، والمغنى رقم / ٦٧ - ٢٢٨ - ٣٥٧، والعينى ٤/ ٥٣٥، والأشمونى ٤/ ١٥، والهمع والدرر رقم ١٧٧٩.

(١) الصافات/ ١٦٤.

(٢) هو الشاهد الموفى الخمسين بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يُخرّج بحذف الموصول، والتقدير: بِئْس الليالى التى سهدت قياسًا على تخريج الكوفيين قوله وتعالى: «وما مِنّا إلا له مقام معلوم» أى إلاّ من له مقام، فإن الموصول يجوز حذفه عندهم.

والشاهد صدر عجزه:

* شوقاً إلى من يبيتُ يرقدُها *

من قصيدة للمتنبى يمدح بها أبا الحسن محمد بن عبدالله.

وفى ب ٣/ ٧٠ أضاف العجز إلى الصدر، وهذا خروج عن الأصل.

من شواهد: دلائل الإعجاز/ ٣٢٧.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة وتقدم ذكره رقم ٤٨٩.

واستشهد به على أن فيه حذف موصول عند الكوفيين.

والتقدير: لأنت البيت الذى أكرم أهله.

حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عينًا، كشيَة[١]، وسَهٍ[٢]، وليس الموصول بألزق منهما.

ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا «أَنْ» فى المواضع المخصوصة ـ كما يجيىء فى الأفعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها، وكون الحروف التى قبلها كالنائبة عنها.

[مبحث فى «من»، و«ما»، و«أى»]

وأمَّا أحكام مَن، وما، وأىّ فى الاستفهام فنقول:

إذا استفهمت بمَن عن مذكور منكور عاقل، ووقفت على «مَن» جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور، وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظ «مَن».

تقول: منُو، إذا قيل : جاءنى رجل.

ومنَا، إذا قيل رأيت رجلاً، ومَنِى إذا قيل: مررت برجلٍ، ومنانِ ومَنَيْن إذا قيل جاءنى رجلان، ورأيت رجلين ومررت برجلين.

ومنُون، إذا قيل: جاءنى مسلمون، أو رجال، أو قوم؛ وفى النصب والجر: مَنِينَ.

ومَنَة، إذا قيل جاءتنى ضاربة أو طالق. وكذا فى النصب والجر، لا يختلف، ومنتان إذا قيل: جاءتنى ضاربتان أو طالقان، وفى النصب والجر: منتَين؛ ومَنات إذا قيل: جاءتنى مسلمات أو ضوارب. وكذا فى النصب والجر، لا يختلف.

أمَّا اشتراط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية، فلأن حكاية هذه العلامات لابدَّ فيها من محكىٍّ مذكور قبل الحكاية، ثبتتْ فيه تلك العلامات حتى يحكى.

---

(١) فى أساس البلاغة: «وشى» يقال: هو يلبس الوشى.

وقد وشاه يشيه شِية ووشياً، وما أحسن شية هذا الفرس.

(٢) فى القاموس: «سيه» .. سية القوس مخففة : ما عُطف من طرفها وجمعه: سيات».

وغرضهم فى الحكاية أن يتيقّن المخاطب أن المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصًا.

وإنما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بـ«مَن» كونها سؤالاً عن نكرة، لأن المعارف إذا استفهم بها عنها، ذكرت فى الأغلب إمَّا محكية أو غير محكية، كما يجيىء، لأن الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات، فلم يطلب التخفيف بحذف[1] المسئول عنه.

ولو كررت أيضًا، النكرات لم يجز حكايتها إلا بعد «مَن»؛ لأن النكرة المكررة[2] إذا كررت، فلا بدَّ فى الثانية من لام العهد، ليُعرف أن المذكورة ثانياً هى المذكورة أوَّلا، تقول: مَن الرجل؟ لمن قال: جاءنى رجل.

ومع زيادة اللام عليها لم تمكن الحكاية، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ولا نقصان.

فلما لم يمكن حكايتها، فإن لم تقصد الحكاية قلت: مَن الرجل؟، أو مَن هو؟ أو: مَن ذلك؛ وإن قصدتها، وهو الكثير، حذفت النكرة، وأثبتَّ العلامات فى لفظ «مَن» وسهل حذفها قصد التخفيف، لأن الاستفهام عن النكرة أكثر من الاستفهام عن المعرفة[3]، فلذا كان حذفها بعد «مَن» أكثر من إثباتها، ومع الحذف

(١) فى المخطوطات بعد كلمة: «بحذف»: «المعارف كما طلب بحذف النكرات، ولو كررت» إلخ.

(٢) كلمة: «المكررة» سقطت من ب ٣/ ٧٢.

(٣) بعد كلمة المعرفة فى المخطوطات: «وإنما كثرت الحكاية فى السؤال عن المنكر لأن السؤال عنه ـ كما ذكرنا ـ كثير غالب، والحكاية نص فى كون المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ المخاطب.

وإن قلت: من الرجل أو من هو، فربما أوهم هذا اللفظ أنَّ المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور فى كلام المخاطب، وإزالة الإبهام بإيراد ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال مناسبة» فلذا كان حذفها إلخ.

ومن قوله: «فلذا كان حذفها إلى قوله: وأما اشتراط العقل ساقط من ظ.

فالحكاية فى «مَن» أَوْلى، لأجل التنصيص من أوَّل الأمر على أن المستفهم عنه هو النكرة المذكورة، لأنك إذا لم تحكِ فى لفظ «مَن» فـربَّما توهم السامع أن المستفهم عنه يورده[1] بعدها.

وأمَّا اشتراط العقل فى هذه الحكاية، فظاهر، لأن «مَن» للعقلاء وأمَّا اشتراط الوقف على «مَن»، ولم يشترط ذلك فى «أىّ» بل تقول فيها: أىٌّ يافتى، وأيّا يافتى، وبأىٍّ يا فتى، كما يجيئ؛ فلأن «مَن» مبنيّة مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكاية العلامات[2]، عليها فى حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر فى الأغلب [وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث][3]/ ٢/ ٦٢ إعراب ولاتنوين وهى حالة الوقف، لأن الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين.

وأمَّا «أىّ» فإنها كانت معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وصلاً ولا وقفًا.

وإنما زادوا فى المفرد المذكر: الواو والألف والياء بدل الحركات، لأنهم لو حَكَوْا حركات المنكرّ كما هى، لكانت الكلمة فى حالة الوقف محركة[4] [بصورة الرفع والجر، وهذا خلاف عادة الوقف][5] فابدلوا من الحركات حروفاً تشبهها ساكنة، وجاءوا قبلها بحركات تناسبها. هذا مذهب المبّرد.

---

(١) فى ب : «ثورده» ٣/ ٧٢ بالثاء تحريف.

(٢) فى ط وب ٣/ ٧٢: «الاعراب» بدل: «العلامات».

(٣) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: «محركة»: ولايجوز فأثبتوا بدل الحركات حرفاً.. إلخ.

(٥) وما بين معقوفين سقط من ظ.

وقال السيرافى: بل أثبتوا فيهـا الحركات لحكاية الإعراب، كما فى «أىّ» ثم لما كان الحال حـال الوقف، وآخر الموقـوف عليه ساكن، أشـبعوا الحركات فـتولدت الحروف؛ وكلا القولين ممكن.

ولم يمكن إثبات حروف المد الـدالة على الإعراب فى «مَنَه»[١] إذ هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكـنة، فاكتفوا بحكاية التأنيـث، وتركوا حكاية الإعراب [وكان هذا أَولى من الـعكس، لأن الإعراب][٢] فرع الذات، فإذا امتـنع اجتماع مراعاة الفرع والأصل، كان حفظ الأصل أَولى.

وأجروا «مَنَات» فى ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنة بالإتيان بحروف المد، مجرى واحدها[٣] [مسـلمات وهنـدات فى الوقف، فـإنه لايثـبت فيه شـىء من حركاته، بخلاف: مَنُو، ومَنِى، ومَنَا، فإنه بمنزلة نحو: زيد، ورجل، ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها، أعنى الفتح، نحو: زيداً، فلم يُستنكر فى «مَن» الجارى مجراه، عند قصد الحكاية إثبات الحركات والمدَّات بعدها][٤].

وإسكان النـون فى: مَنْتان ومنْتيـن، تنبيه على أن التـاء ليست لتأنيث الـكلمة اللاحقة هى بها، بل هى لحكاية تأنيث كلمـة أخرى، فلم يتلزموا فيما قبلها الحركة التى تلزم ما قبل تاء التأنيث.

وقريـب من ذلـك: إسكـان ما قبـل التـاء فى: بنـت، وأخت، وهـنت، لمـا لَم

---

(١) فى ط وب ٣/ ٧٣: «منة» بالتاء صوابه من المخطوطات.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ظ.

(٣) «واحدها» سقطت من ط وب ٣/ ٧٣.

(٤) ومن قوله: «مسلمات» إلى قوله: «وإسكان النون فى منتان ليس فى المخطوطات».

تتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلاً من اللام، وربما سكنت النون فى المفرد، نحو: مَنْت، والأكثر تحريكها فيه(١).

لأنك لم تَقدر فى المفرد على حكاية الإعراب، كما ذكرنا، فلا أقلَّ من حكاية تاء التأنيث، كما هو حقه.

وأمَّا فى المثنى فقد حكيت الإعراب لمجيئك فى الرفع بالألف، وفى النصب والجر بالياء، نحو: منتان ومنتين وقد جاء نحو مَنَتان محرك النون التى قبل التاء.

هذا، ولك فى «مَن» الموقوف عليها، المستفهم بها عن النكرة، وجهان آخران: أحدهما: أن تزيد على «مَن» حروف المد واللين، كما ذكرنا فى الوجه الأول فى المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط.

ولا تحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها؛ اجراءً لـ«مَنْ» على أصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد، فتقول: إذا قيل: جاءنى رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نسوة: منُو، وعلى هذا قياس النصب والجر.

(١) بعد: «تحريكها فيه» فى المخطوطات وردتْ العبارة التالية:

«لأنهم زادوا التاء دلالة ونصاً على أن السؤال عن مؤنث، وكون تاء التأنيث مفتوحًا ما قبلها، ومنقلبا هاء فى الوقف أدلّ على كونها للتأنيث.

وأما نحو قوله:

بل جَوْزتيهاء كظهر الجحفَتْ

وكتاء بنت وأخت فقليلان».

والبغدادى لم يطلع على هذه المخطوطات، ولو اطلع لكتب تعليقاً على هذا الشاهد.

وتفسير الشاهد فى هذا النص الساقط من ط وب ٣/ ٧٤ ما يأتى.

قائل هذا الرجز سور الذئب كما فى اللسان «جحف» وشواهد الشافية/ ٢٠٠.

و«جوز التّيهاء: وسطها والجحفة: الترس من الجلد.

وقوله: كظهر الجحفت أى فى الاستواء. انظر الخصائص ١/ ٣٠٤ وهامشه.

والثانى: افراد «مَن» على كل حال، بلا حكاية لإعراب ولا لعلامات أخر، كما فى حال الوصل.

هذا حكم «مَن» المستفهم بها عن المنكور.

وأمَّا: «أىّ»، فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جاز لك، أيضًا، حكاية الإعراب وعلامات المثنى والمجموع [والمؤنث][1] فى لفظها إلاَّ أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر، بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو: أىٌّ يافتى، وأيّا يا فتى، وأىٍّ يا فتى، وفى الوقف تُسَكِّن ياءَه فى الرفع والجر، وتقلب التنوين ألفًا فى حالة النصب، كما فى الوقف على سائر المعربات[2]، لأن «أيّا» معرب، فسقط[3] فى جواز الحكاية / فى لفظ «أى» شرطان كانا فى الحكاية بـ «من»، وهما العقل والوقف، أمَّا العقل فلأن أصل «أىّ» أن تستعمل فى العقلاء وغيرهم بخلاف «مَن». وأمَّا الوقف فلما مرَّ فى «مَن». ٢/ ٦٣

وإنما اشترط فى حكايتها كون المحكى مذكورًا منكورًا لما مرَّ فى «مَن» أيضًا. ولك فى «أىّ» وجه آخر وصلاً[4]، وهو الاقتصار على إعراب «أى» مفردة فتقول: أىٌّ، وأيّا، وأىٍّ، فى المفرد والمثنى والمجموع مذكرًا كان أو مؤنثًا.

وفى الحركات اللاحقة لأىّ، فى حال الحكاية وجهان:

أحدهما: أنها إعرابها، فتكون مبتدأة محذوفة الخبر، ومفعولة محذوفة الفعل، ومجرورة مضمرة الجار.

وهذا ضعيف، لأن إضمار الجارّ قليل نادر؛ وأيضًا، تثنية «أىّ» وجمعها لغير الحكاية ضعيفان، كما مرَّ.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣/ ٧٤.

(٢) ب فقط ٣/ ٧٤: على سائر المنصوبات المعربة.

(٣) فى ظ فقط: «فقط» بالقاف والكاف، تحريف.

(٤) بعده فى المخطوطات: «ويعرف من ذلك حال الوقف عليها، لأنها كسائر المعربات كما مرّ».

والأَوْلى[١] أن يقال: كما فى «مَن» إن هذه العلامات اتباعات للَفظ المتكلم على وجه الحكاية، ومحلها رفع على الابتداء، والتقدير: مَن هو؟، وأيٌّ هو؟ أى: أىّ رجل هو؟.

وأجاز يونس الحكاية بمَن وصلاً، قياساً على «أىّ» فيقول: مَنٌ يافتى، ومناً يافتى، ومَنٍ يافتى، وعليه حمل قول الشاعر:

أتَوْا ناري فقُلْتُ مَنُون أنْتُمْ فقالوا الجنُّ قلت: عِمُوا ظلاماً[٢] =٥٣٢

وليس بشىء لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى.

وحكمى يونس أنه سُمِع: ضَرَبَ مَنٌ منًا؟ استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبويه: هذا بعيد.

وقال يونس أيضًا: هذا لايقبله كل أحد، وذلك لتقدّم الفعل على كلمة الاستفهام.

وأمّاَ إعرابها، فقيل: حكاية، كأنه سمع رجلاً يقول: ضرب رجلٌ رجلاً، وإلا، فكيف يعربها مع قيام علة البناء؟

والظاهر أنه ليس بحكاية، وأنه يجوز فى بعض اللغات إعرابها، لا على وجه

(١) علق الشريف فى هامش ط بقوله: «والأولى» هذا هو الوجه الثانى.

(٢) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الأربعمان فى الخزانة.

واستشهد به على أن يونس يجوّز الحكاية بـ «من» وصلاً كما فى البيت.

والشاهد من أبيات أربعة نسبت ـ لشُمَيْر بن الحارث الضبى كما فى الخزانة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٠٢، والنوادر / ٣٨٠ بيروت، والمقتضب ٢/ ٣٠٦، والخصائص ١/ ١٢٩، وابن يعيش ٤/ ١٦، والمقرّب ١/ ٣٠٠، والعينى ٤/ ٤٩٨، ٥٥٧، والهمع والدرر رقم ١٧٤٢ والتصريح ٢/ ٢٨٣، والأشمونى ٤/ ٩٠، ٢٢٠.

الحكايـة، ألا ترى إلى قولـه: مَنُون أنتـم، وليس بمحـكىّ، كما زعـم يونس، إذ لا منكر مذكور قبله، والعلامات المذكورة لاتـلحق «مَن» إلا فى آخر الكلام لأنها فى حالة الوقف.

فإذا قيل: رأيت رجلاً وامرأة، قلت: مَن ومَنه[١]، وإذا قيل رأيت امرأة ورجلاً، قلت: مَن ومنا، وفى جاءنى رجل وامرأتان: مَن ومنتان، وعليه فقِس.

وإذا اجتمع مَن يعقـل ومَن لا يعقل، جعلت السؤال عن العـاقل بمَن وعن غير العاقل بأىّ، نحو: مَن وأيِّين، فيمن قال: رأيت رجلاً وحمارين وعليه فقِس.

[المعارف بعد مَنْ]

وأمَّا المعارف بعد «مَن» فنقول:

هى إمَّا أعلام، وإمَّا غيرها، فغير الأعلام فيها ثلاثة أوجه:

أشهرها: أنه لا حكاية فيها، ولا فى مَن، بعد حذفها.

وحكى المبرد عن يونـس، ولـم يحكه عن سيبويه، أنها تذكر بـعد «مَن» محكية كالأعلام، إذا قال القائل: رأيت أخا زيد قلت: مَن أخا زيد؟

وأجاز ذلـك سيبويـه، لا على وجـه الاختيار، كـما قيـل: دعنى من تمـرتان[٢] وليس بقرشيًا[٣]؛ كما يجيئ.

وثالثها: أن تحذف وتثبت علامات الحكـاية فى «مَن» كما فى النكرات، وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولـة كالنكرة، وذلك كما حكيى سيبويه أنه

(١) فى ط وب: «منة» بالتاء تحريف.

(٢) على حكاية سيذكرهـا الرضى بعد قليل وهى حكاية قول من قال: «ما عندنـا تمرتان» فقال بعضهم: «دعنا من تمرتان».

(٣) قال سيبويه: سمعت أعرابيًا يقول الرجال سأله: فقال: أليس قُرشيًا؟ فقال: ليس بقرشيًا.

يقال: ذهبت معهم، فيقال: مع منين، ويقال: قد رأيته فتقول: منَا، ويقال: خلف دار عبدالله، فيقال: دارمنى.

أمَّا الأعلام المذكورة بعد «مَن»، ففيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز، ومذهب بنى تميم.

فأهل الحجاز يحكون العَلَم بعد «مَن» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعَلَم، دون غيره من المعارف[1].

[لأن وضع الأعلام على عدم الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فإن كلَّ واحد منها لأىِّ معيَّن كان، كما يأتى فى باب المعارف، والحكاية لدفع الاشتراك، فكانت بالأعلام أنسب][2].

والشروط المذكورة: ألاَّ يكون المسئول عنه منعوتًا ولا مؤكدًا ولا مبدلاً منه/ ولا معطوفًا عليه عطف البيان، فإن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية إعرابها، إذ يعرف المخاطب أن المسئول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه، فتقول لمن قال: رأيت زيدًا الظريف، أو: زيدًا أبا محمد: مَن زيدٌ الظريف، ومَن زيد نفسه ومَن زيدٌ أبو محمد، بالرفع لاغير. ٢/ ٦٤

نَعم، لو وُصف بابن وأسقط تنوينه لوقوعه بين عَلَمين، لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز، لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضًا، كسائر الأوصاف، إلا أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من

---

(١) بعد قوله: «من المعارف» زيادة فى المخطوطات، وهى: «لكونه أكثر استعمالاً من غيره، لكونه أدل على المسمى، والمراد من الحكاية تنصيص المذكور، وقد مرّ أن رفع الإبهام بكثير الاستعمال أنسب.
وأيضًا الأعلام غير متصرفة فى ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى فى باب غير المتصرف، فناسب أن لايتصرف فى إعرابها أيضًا وهو معنى الحكاية» إلى قوله: «والشروط المذكورة.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى ظ.

الموصوف، ونصب الموصوف فى المنادى جوَّز الحكاية فيه؛ فتقول لمن قال رأيت زيدَ بنَ عمرو: مَن زيدَ بنَ عمرو، بالنصب، وإن قال: رأيت زيدًا ابن أخى عمرو، قلت: مَن زيدٌ ابن أخى عمرو[١]، بالرفع لاغير.

وأمَّا عطف النسق بلا تكرير «مَن» فهو كسائر التوابع عند يونس فى امتناع الحكاية معه، سواء كانا عَلَمين أو أحدهما.

وحَكى سيبويه عن قوم، واستحسنه أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه عَلَمًا، سواء كان المعطوف عَلَمًا أو، لا، نحو: مَن زيدًا وعمرًا، ومَن زيدًا وأخا عمرو، لمن قال: لقيت زيدًا وعمرًا، ولقيت زيدًا وأخا عمرو.

والفرق بينه وبين سائر التوابع، أن الثانى فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وأمَّا سائر التوابع فهى فى الحقيقة: متبوعاتها.

وإن لم يكن المعطوف عليه عَلَمًا، كما إذا قيل: مررت بأخيك وزيد، لم تجز الحكاية فى السؤال اتفاقًا، بل يجب الرفع، لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع.

وأمَّا إن أَعَدْتَ: «مَن» فى المعطوف، نحو: مَن زيدًا ومَن عمرًا، أو مَن زيدًا ومَن أخوه، أو مَن أخوه ومَن زيدًا، فإنه تجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعلَم وذلك[٢] لكونه كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه [استفهامًا مستقلاً، فيكون لكل واحد منهما][٣] حكم نفسه، كما لو انفرد.

ومن الشروط: ألاَّ يدخل حرف العطف على «مَن» نحو: وَمَن زيد، أو: فمَن زيد، فلا تجوز الحكاية اتفاقًا، لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمَّن ذكره دون غيره.

---

(١) فى ط: «زيدا بن عمرو» تحريف.

(٢) بعد قوله: «وذلك» زيادة فى المخطوطات، وهى «لانقطاع الثانى عن الأول صريحًا فيكون لكل... إلخ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس فى ظ.

وتجوز حكاية اللقب اتفاقًا، وفى الكُنية خلاف، والوجه جوازها، لأنها عَلَم أيضًا، على ما يجيىء بيانه.

وكذا اختلف فى حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوِّز نظر إلى واحدهما، والمانع نظر إلى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجىء فى باب العلم.

ثم نقول: إذا حكى ما بعد «مَن»، فمَن مرفوع الموضع بالابتداء [فإن كان ما بعده مرفوعًا، فهو على الحكاية](١) لا على أنه خبره، بل الرفع الذى يكون لأجل الخبرية مقدَّر فيه، وإن كان مجرورًا أو منصوبًا فهو مرفوع الموضوع على الخبرية، فالكل معرب مرفوع الموضع، تعذَّر إعرابه(٢)، لاشتغال محل الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية، كما ذكرنا فى أول الكتاب(٣).

وقيل ان ما بعد «مَن» فى الأحوال معمول لعامل محذوف، كما مرَّ فى «أيّ»، وهو ضعيف(٤) لما مرَّ هناك.

[وقد جاءَ حذف العَلَم بعد «مَنْ»، وإثبات علامة الحكاية فيها؛ قيل: خلفَ دار عبد الله، فقال السامع: دارَ منِى](٥).

وأمَّا بنو تميم، فإنه سلكوا بالعَلَم فى الاستفهام عنه بمَن، مسلكَ غيره من الأسماء، فأتوا به مرفوعًا على كل حال بالابتداء جريًا على القياس.

وأمَّا إذا سألت بأىّ عن المعارف، فلا خلاف بينهم فى أن ما بعدها لا يُحكى/ ، ٢/ ٦٥ فإذا قيل: رأيت زيدًا، ومرت بزيد، قلت: أيُّ زيدٌ، بالرفع لاغير لأن الإعراب

---

(١) ما بين المعقوفين مكانه فى المخطوطات: «فإن كان إعراب ما بعده رفعًا فهو مرفوع على الحكاية.

(٢) فى المخطوطات: «بقدر إعرابه» بدل: «تعذر إعرابه».

(٣) فى المخطوطات: بدل «لما ذكرنا فى أول الكتاب: «كما ذكرنا فى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٤) العبارة فى المخطوطات: وهو ضعيف للزوم الجرّ بجارّ مقدر لما مضى هناك».

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

يظهر فى «أىّ» فكرهوا أن يخالفه الثانى، بخلاف: مَن زيداً، ومَن زيد.

هذا، وربَّما حَكَى بعض العرب الاسم، علماً كان أو غيره، دون سؤال، أيضاً، كما قال بعضهم: دعنا من تمرتان، على حكاية قول من قال: ما عندنا تمرتان؛ قال سيبويه: سمعت اعرابيًا يقول لرجل سأله، فقال: أليس قرشيًا، فقال: ليس بقرشيًا؛ فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية إذا اسألت بـ «من» أو أىّ من غير العلم أيضًا كما حكى عن يونس كما مرّ.

وإذا سألت بمَن عن عاقل ينسب إليه علَم، سواء كان المنسوب علَم عاقل أو، لا[١]، بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلاً، كما يقال لقيت زيداً أو ركبت أعوج[٢]، جاز لك أن تقول: آلمنىّ، أى: آلبكرى أو: آلقرشى[٣]، تأتى بمَن مكان المنسوب إليه العاقل، وتدخل عليه الألف واللام لأنه كذلك فى المسئول عنه، أعنى البكرىّ مثلاً، لأن صفة العلم المنسوب إلى من[٤] لابدَّ فيها من الألف واللام.

وتلحق ياء النسب آخر «مَن» كما كان آخر المسئول عنه، والأكثر الأشهر إدخال همزة الاستفهام على[٥] الألف واللام فتقول: آلمنى، بالمدّ أو التسهيل، كما يجيئ

(١) العبارة فى المخطوطات: سواء كان العلم المنسوب عاقلاً أولا».

(٢) فى اللسان: «عوج» أعوج: فرس سابق ركب صغيراً فاعوجّت قوائمه، والأعوجية منسوبة إليه. قال الأزهرى: والخيل الأعوجيّة منسوبة إلى فحل كان يقال له: أعوج يقال: هذا الحصان من بنات أعوج. وفى حديث أم زرع: «ركب أعوجيًا فرسًا منسوبًا إلى أعوج، وهو فحل كريم تنسب الخيل الكرام إليه».

(٣) فى المخطوطات: التميمىّ» مكان: «آلقرشىٌّ».

(٤) فى ب فقط ٣/ ٨٠ «شىء» مكان «من».

(٥) بعد قوله: «على» زيادة فى المخطوطات وهى: على «آلمنى، تقول: آلمنى بالمد، لأنه كذلك فى المسئول عنه، لأنك تقول آلقرشى أو آلهاشمى. وأيضًا فإن مَنْ ضعَّف تضمنها للاستفهام لصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات التى لاتتضمن معنى الحرف وهى دخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها، فأتى بحرف الاستفهام» وبعضهم إلخ.

فى التصريف فى باب تخفيف الهمـزة إن شاء الله تعالى، وإنما أدخلتها لأنه كذلك فى المسئول عـنه لو صرَّحت به نحو: آلـبكرىّ، أو: آلقرشىّ، وإنما جاز الجـمع بين «مَن» الاستفهامية وهمزة الاستفهام، لضعف تضمـنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات الـتى لا تتضمن معنـى الحروف، وذلك بإدخال اللام عليـها، وإلحاق ياء النسب بآخرها.

وبعضهم لا يأتى بهمزة الاستفهام، فيـقول: المنىّ، اكتفاءً بما فى «مَن» مِن معنى الاستفهام؛ ويحكى فى لفظ «أَلمنىّ»(١) إعراب العلم المسئول عن نسبته، سواء كان السائل واصلاً أو اقفاً كالحكاية فى لـفظ «أىّ» سواء، فتقول لمن قال: جاءنى زيدٌ: آلمنى يافتى، وكذا: آلمنىَّ، وآلمنىٍّ، وكذا: آلمنيَّان، وآلـمنييِّنِ، وآلمنيون وآلمنييِّنَ، وآلمنيَّة، وآلمنيتان وآلمنيَّات.

ويأتى المـسئول بالجواب عـلى وفق إعراب آلمنـى، تقول: رأيت زيدًا، فـيقول: آلمنىَّ، فتـقول: القرشىَّ، على أنـه وصف لزيد، المذكور أولاً فى كـلامك، ويجوز الرفع فـى الكل، علـى إضمار المبتـدأ، أى هو القرشىّ لانـفصاله عـن الموصوف بتوسط الاستفهام.

قال مبرمان: سألت المبرد: إذا قـال لك رجل: رأيت زيدًا وأردت أن تسأله عن صفته؛ قال أقول(٢) آلمنىّ، كأنى قلت: آلظريفىّ، أو: العالِمىّ، أو: البزَّازى.

قال السيرافى: هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع.

قلت كـأنه جَعَل الـياء فى: الظّريـفىّ ونحوه لـلتأكيد، كـما قيل فـى: أحمرىّ ودوَّارىّ(٣).

---

(١) فى ط: «المعنى» بدل «المنى» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٨١: «تقول» مكان: «أقول».

(٣) فى هامش ط: «الدوّارى»: الدهر يدور بالناس أحوالاً.

وإن كانت صفة العلـم منسوبة إلى ما لايعقل، كالمكـىّ والبصرىّ، فلا يجوز: آلمنىّ، اتفاقًا.

قال المبرد: القياس: آلمائىّ، أو: الماوىّ.

قال السيرافى: هو تفريع منه وليس بمسموع.

وأجاز الأخفش الاستفهام بأىّ، على وفق: آلمنىّ، قياسًا، فيقال: آلآيى، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره.

والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات والله أعلم.

★★★

انتهى -بعون الله وتوفيقه- الجزء الثالث ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع، وأوله أسماء الأفعال

فهرس شواهد الجزء الثالث مرتبة بحسب الأبواب

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
باب النعت			
ربّاءُ شمّاءَ لا يأوي لقُلّتها إلاّ السحابُ وإلاّ الأوْبُ والسَّبَلُ	٣٣٢	٣٧١	١٥
وذُبيانيّةٍ أوْصَتْ بنيها بأنْ كَذَبَ القراطفُ والقُروف	٣٣٣	٣٧٢	٢٠
وليلٍ يقــول الناس من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها	٣٣٤	٣٧٣	٢٢
ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّنى	٥٥	٣٧٤	٢٦
جاءوا بمذق، هل رأيت الذئب قط	٩٦	٣٧٥	٢٨
ونَظَرْنَ من خلَلِ السُّتور بأعينٍ مَرْضَي مخالطها السِّقامُ صحاحِ	٣٣٥	٣٧٦	٣١
حَمِيْنَ العراقيب العصا وتَرَكْنَهُ به نفَسٌ عالٍ مخالطهُ بُهْرُ	٣٣٦	٣٧٧	٣١
قولا لهذا المرء ذُو جاء ساعياً هلمّ فإنّ المشرفيّ الفرائضُ	٣٣٧	٣٧٨	٤٢
لهذا المرء ذو جاء ساعياً	٣٣٧	٣٧٩	٤٤
ولا تَجْعلي ضَيْفيَّ ضَيْفٌ مُقرّبٌ وآخرُ معزولٌ عن البيت جانبُ	٣٣٨	٣٨٠	٤٩
فأصْبَحَ في حيثُ التقينا شَريدُهم طَليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ	٣٣٩	٣٨١	٤٩
كأنَّ حُمولَهم لـمَّا استقلت ثــلاثةُ أكـلبٍ متُطـاردان	٣٤٠	٣٨٢	٥٠
ويأوى إلى نسْــوةٍ عُطَّلٍ وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالى	١٥٣	٣٨٣	٥٢
لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سـمُّ العُداة وآفة الجُزْرِ النازلـين بكــل معتَـركٍ والطيِّبُـون معاقـد الأُزْرِ	٣٤١	٣٨٤	٥٢
وما الدّهرُ إلاّ تارتان فمنهما أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكْدحُ	٣٤٢	٣٨٥	٥٤
وَكلمتُها ثنتيْن كالماء منهما وأخرى على لَوْحٍ أحرَّ من الجَمْرِ	٣٤٢	٣٨٦	٥٤
لو قُلْتَ ما في قومها، لم تيثَم يَفْضُلها في حَسَبٍ وميسَمِ	٣٤٤	٣٨٧	٥٥
أنا ابن جَلاَ وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعْرفونى	٣٨	٣٨٨	٥٥
مالك عندى غيْرُ سهمٍ وحجرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدة الوَتَرْ ترمى بكفيّ كان مِنْ أرمى البشرْ	٣٤٥	٣٨٩	٥٥
كأنّك من جمال بنى أُقيش يُقعْقَعُ خَلْف رجْلَيْه بشَنِ	٣٤٦	٣٩٠	٥٦
والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يمْسَحُها رُكبانُ مكّةَ بين الغيل والسَّنَدِ	٣٤٧	٣٩١	٥٦

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب	١٣٧	٣٩٢	٥٧
أَلاَ أيها الطّير المُرِبَّة بالضُّحى على خالدٍ لقد وَقَعْت على لَحْمِ	٣٤٨	٣٩٣	٥٨
فإيّاكُم وحيَّةَ بطنِ وادٍ هَموزِ النّاب ليس لكم بِسيِّ	٣٤٩	٣٩٤	٥٩
كبيرُ أناسٍ في بجاد مزمل	٣٥٠	٣٩٥	٦٠
عطف النسق			
إلى الملك القَرْم وابن الهمام وليثَ الكتيبة في المزدحمْ	٧٥	٣٩٦	٦٢
يا لَهْف زَيَّابةَ للحارث الـ صَّابح فالغانم فالآيب	٣٥١	٣٩٧	٦٢
فَلَسْتُ بنازلٍ إلاَّ أَلَمَّتْ برَحْلِي أو خيالَتُها الكذوب	٣٥٢	٣٩٨	٦٤
الحافظـــــو عـــورةَ	٢٩٨	٣٩٩	٦٤
فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتُمنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عَجبِ	٣٥٣	٤٠٠	٦٦
الواهبُ المائة الهجان وعبْدها	٢٩٤	٤٠١	٧٠
عَلَفْتها تبنًا وماءً باردًا	١٨١	٤٠٢	٧٠
متقلدًا سيْفًا ورمحا	—	٤٠٣	٧٠
أَتعْرِفُ أم لا رَسْمَ دار مُعَطَّلا مِنَ العام يغشاهُ ومن عامِ أوّلا قِطارٌ وتاراتٍ خـريقٌ كأنها مُضلَّةُ بوٍّ في رعَيلٍ تعجّلا	٣٥٤	٤٠٤	٧٧
وكان سِيَّان ألاَّ يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبرّت السُّوحُ	٣٥٥	٤٠٥	٨٦
باتَ يُغَشّيها بعَضْب باترٍ يَقْصد في أَسْوُقِها وجائر	٣٥٦	٤٠٦	٨٧
وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسحتًا أو مُجلَّف	٣٥٧	٤٠٧	٨٨
التأكيد			
أقسمَ بالله أبو حفصٍ عمرْ	٣٥٨	٤٠٨	٩٦
فلا والله لا يُلْفَى لما بى ولا للما بهم أبدًا دواءُ	١٣٤	٤٠٩	٩٨
وصَـــاليات ككَما يُؤَثْفَيْنْ	١٣٥	٤١٠	٩٨
فأين إلي أين النّجاء ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقون احْبسِ احْبس	٣٥٩	٤١١	١٠٠
لا لا أبوح بحب بثنة إنّها أخذَتْ عليّ مواثقًا وعُهودا	٣٦٠	٤١٢	١٠٠
تَراكِها من إبلٍ تَراكِها	٣٦١	٤١٣	١٠١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
أقبلن من ثَهْلان أو وادى خيَمْ على قِلاص مثل خيطان السَّلَم	٣٦٢	٤١٤	١٠٥
يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذّلفاء حولاً أكتعا	٣٦٣	٤١٥	١٠٨
قد صرَّت البَكْرة يوما أجمعا	٢٥	٤١٦	١٠٨
أولاك بنو خَيْرٍ وشرٍّ كليهما جميعا ومعروف ألمَّ ومُنْكَر	٣٦٤	٤١٧	١٠٩
البدل			
ياميّ إن تَفْقدي قوما ولدْتهمُ أو تُخْلَسيهمْ فإن الدَّهر خلاَّس	٣٦٥	٤١٨	١١٣
عمروٌ وعبدُ منافٍ والذي عَهِدَتْ ببطن عَرْعَر آبي الضيم عبّاسُ			
أقسم بالله أبو حفص عمر	٣٥٨	٤١٩	١١٥
فـلا وأبيــكِ خيْــرٍ منــك أني ليؤْذيني التّحمحُمُ والصّهيلُ	٣٦٦	٤٢٠	١١٦
العائذاتالطير	٣٤٧	٤٢١	١١٦
أنا ابن التّارك البكرىّ بشر	٢٩٩	٤٢٢	١١٧
إنّا وَجَدْنا بنى جِلاّنَ كلَّهُمُ كساعد الضّبّ لا طولٍ ولا قِصَرِ	٣٦٧	٤٢٣	١٢٣
فلا وأبيك خير منك...	٣٦٦	٤٢٤	١٢٣
لحافي لِحافُ الضَّيْف والبُرْدِ بُردُه ولم يُلْهِني عنه غزالٌ مُقَنَّعُ	٢٩٣	٤٢٥	١٢٦
أوعدنى بالسِّجن والأداهم رِجلي فرِجلى شَثنةُ المناسم	٣٦٨	٤٢٦	١٢٦
ذَرينى إن أمرَك لن يُطاعا وما ألفيتَنى حلمى مضاعا	٣٦٩	٤٢٧	١٢٦
وكأنَّهُ لَهِقُ السَّراة كأنّه ما حَاجبَيْه مُعَيَّن بسَواد	٣٧٠	٤٢٨	١٢٩
إن السيوف غدوَّها ورَواحَها تركَتْ هوازنَ مثلَ قَرْن الأعضَب	٣٧١	٤٢٩	١٢٩
إن عليَّ اللهأن تُبايعــا تؤخذَ كَرْهاً أو تجئَ طائعا	٣٧٢	٤٣٠	١٣٠
وكنت كذى رِجلين: رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٌ رمي فيها الزّمان فشلَّت	٣٧٣	٤٣١	١٣١
أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نقب ولا دبر	٣٥٨	٤٣٢	١٣٣
اغفر له اللّهم إن كان فجر			
أنا ابن التارك البكري بشر	٢٩٩	٤٣٣	١٣٣
هذا سراقة للقرآن يدرسه	٨٢	٤٣٤	١٤١
إذا زُجِرَ السّفيه جرَى إليه	٣٧٤	٤٣٥	١٤٢

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
فـلول أنَّ الأطبَّا كانُ حولي وكان مع الأطبَّاء الأساةُ	٣٧٥	٤٣٦	١٥١
بحَوْرانَ يَعصِرْنَ السليط أقاربُه	٣٧٦	٤٣٧	١٥٢
إنْ كنت أدْرى فعليَّ بدنَهْ من كثرة التخليط أنّي مَن أنهْ	٣٧٧	٤٣٨	١٥٥
أنا سيف العشيرة فاعرفونى حُميـــداً قد تذرَّيت السَّناما	٣٧٨	٤٣٩	١٥٦
فقلت أهْي سرَتْ أم عادنى حلم	٣٧٩	٤٤٠	١٥٨
فبيناه يَشْرى رحلَهُ قال قائل لِمَنْ جملٌ رِخوُ الملاط نجيبُ	٣٨٠	٤٤١	١٥٩
دار لسعدى إذه من هواكا	٨٣	٤٤٢	١٥٩
وإن لسانى شُهدَة يشتَفى بها وهُوَّ على من صبَّهُ اللهُ علقمُ	٣٨١	٤٤٣	١٥٩
رمَيْتِيه فأقصَدْتِ وما أخْطأتِ الرَّمْيَه	٣٨٢	٤٤٤	١٦٠
فبتُّ لَدَى البيت العتيق أُريغُهُ ومطْوايَ مشتاقان لَهْ أرقَان	٣٨٣	٤٤٥	١٦٢
وما نبالي إذا ما كنت جارتنَا ألاَّ يـجُاورنَا إلاَّك ديَّار	٣٨٤	٤٤٦	١٧٠
كأنّا يوم قُرَّى إنّمـــ ما نقْتُل إيّانا	٣٨٥	٤٤٧	١٧١
تراكها من إبل تراكها	٣٦١	٤٤٨	١٧٥
ضمنت ... إيَّاهم الأرض	٣٨٦	٤٤٩	١٧٧
وإنّ امرأً أسري إليكَ ودونه من الأرض مَوْماةٌ وبيداء سَمْلَق	٣٨٧	٤٥٠	١٧٨
لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمى أن المعـُان مُوَفَقُ			
فلا تَطْمَعْ أبيتَ اللعن فيها ومَنْعُكَها بشيء يُستْطاع	٣٨٨	٤٥١	١٨٣
قد جعَلَتْ نفسي تَطيبُ لضَغْمَةٍ لضَغْمِهماها يقرَعُ العظْمَ نابُها	٣٨٩	٤٥٢	١٨٤
لئن كان إيّاهُ لقد حال بعدنَا عــن العهد والإنسان قد يتغيَّر	٣٩٠	٤٥٣	١٨٦
ليت هذا الـليلَ شهرٌ لا نري فيه عَريبا	٣٩١	٤٥٤	١٨٦
ليس إياي وإيا ك، ولا نـخشى رقيبا			
عَدَدْت قومي كعديـد الطَّيْس إذْ ذهــب القَوم الكرامُ ليسى	٣٩٢	٤٥٥	١٨٦
فإن لا يَكُنْــها أو تكُنْهُ فإنه أخوها غذَتْه أُمُّه بلبانها	٣٩٣	٤٥٦	١٨٧
لولاك في ذا العام لم أحجُج	٣٩٤	٤٥٧	١٨٧
وكَمْ موطنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هوى بأجرامِه من قلّة النّيق مُنْهوى	٣٩٥	٤٥٨	١٨٨

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
لعلك يوماً أن تلمَّ ملمة	٣٩٦	٤٥٩	١٩٠
ولى نفس أقول لها إذا ما تُنازعنى لعلّى أو عسانى	٣٩٧	٤٦٠	١٩١
يا أبتـا علّك أو عسـاكا	٣٩٨	٤٦١	١٩١
هَلْ تُبْلغنّى دارها شـَدَنيَّةٌ لُعنتْ بمحروم الشّراب مُصرَّم	٣٩٩	٤٦٢	١٩٥
تراه كالثَّغام يُعَلُّ مسكًا يَسوء الفاليات إذا فَلَيْنى	٤٠٠	٤٦٣	١٩٦
كَمُنْية جابرٍ إذْ قالَ لَيْتى أصادفُه وأَفْقد بَعْضَ مالى	٤٠١	٤٦٤	١٩٨
أيّها السّائل عنهُمْ وعنى لستُ من قَيْس ولا قيسُ منى	٤٠٢	٤٦٥	١٩٨
قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبين قَدي ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحد	٤٠٣	٤٦٦	١٩٨
إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسي	٣٩٢	٤٦٧	٢٠٠
وليس حاملَني إلا ابنُ حمّالِ	٢٩٥	٤٦٨	٢٠٠
وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أُصبْت هو المصَابا	٤٠٤	٤٦٩	٢٠٢
هو البَينُ حتي ما تأنّي الحزائق	٤٠٥	٤٧٠	٢١٢
علي أنها تعفو الكلومُ وإنما نُوكَّل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضى	٤٠٦	٤٧١	٢١٥
إنَّ مَن يدخل الكنيسةَ يوماً يلـقَ فيهـا جآذراً وظبـاء	٧٨	٤٧٢	٢١٦
إنَّ مَن لامَ فى بَنـى بنت حسَّا نَ أَلُمْه وأَعْصِه فى الخُطوب	٤٠٧	٤٧٣	٢١٦
فلو أَنْكَ فى يوم الرخاء سألتنى	٤٠٨	٤٧٤	٢١٧
ذُمَّ المنازلِ بعد منزلة اللّوى والعَيْشَ بعدَ أولئك الأيام	٤٠٩	٤٧٥	٢٢٥
تجلّدْ، لا يَقُل هؤلاء هـذا بكى لما بكى أسفاً وغيظاً	٤١٠	٤٧٦	٢٢٦
فقلت له والرُّمْح يأْطِرُ مَتْنَهُ تأمـّـلْ خُفافًا إنّنى أنا ذلكا	٤١١	٤٧٧	٢٣٠
تَعلَّمَنْ ها لعمرُ الله، ذا قَسَمَا	٤١٢	٤٧٨	٢٣٤
ها إن تا عذْرةٌ إن لم تَكُن نفعتْ	٤١٣	٤٧٩	٢٣٤
ونحن اقْتسمْنا المالَ نصفين بيننا فقلت لهم: هذا لها ها وذا ليا	٤١٤	٤٨٠	٢٣٤
حنَّت نوارِ، ولاتَ هنَّا حنَّت	٢٨٣	٤٨١	٢٣٦
وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وإنْ شَطَّت نواها أزورُها	٤١٥	٤٨٢	٢٤٢
جاءوا بمذْق هل رأيتَ الذئبَ قط	٩٦	٤٨٣	٢٤٣
الحافظو عورةَ العشيرة	٢٩٨	٤٨٤	٢٤٤

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
كانك من جمال بنى أُقَيْشٍ	—	٤٨٥	٢٤٥
بسودٍ نواصيها وحُمْرٍ أكفُّها وصُفرٍ تراقيها وبيضٍ خُدودُها	٤١٦	٤٨٦	٢٤٦
الحافظو عورةَ العشيرة	٢٩٨	٤٨٧	٢٤٧
فَدَ يُخرِجُ اليربوعُ من نافقائه ومن جُحْره بالشِّيخة اليُتَقصَّعُ	٤١٧	٤٨٨	٢٤٨
يقول الخني وأبغض العُجم ناطقًا إلى ربّنا صوتُ الحمار اليُجدَّعُ			
لعمرى لنعم البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأَقْعُدُ فى أفيائه بالأصائل	٤١٨	٤٨٩	٢٤٩
ولقد أمرّ على اللئيم يَسبُّنى	٥٥	٤٩٠	٢٤٩
وليس المال فاعْلمه بمال وإن أغناك إلاَّ للذىّ	٤١٩	٤٩١	٢٥٢
ينال به العلاءَ ويَصْطفيه لأقرب أقربيه وللقَصىّ			
والَّذِ لو شاء لكنت صخرًا أو جبلاً أشمّ مشمخرًا	٤٢٠	٤٩٢	٢٥٢
كاللذْ تزبَّي زبْيةً فاصطيدا	٤٢١	٤٩٣	٢٥٢
فقل للَّتْ تلومُك إنَّ نفسى أُراهـا لا تُعوَّذُ بالتميم	٤٢٢	٤٩٤	٢٥٣
أَبنِى كُلَيب إنَّ عمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا الملوك وفكَّكا الأغلالا	٤٢٣	٤٩٥	٢٥٤
هما اللتا لو ولدَتْ تميمُ لقيل فخرٌ لهمُ صميمُ	٤٢٤	٤٩٦	٢٥٤
قومى اللُّذُو بعكاظ طيَّروا شررًا من رُوس قومك ضربًا بالمصاقيل	٤٢٥	٤٩٧	٢٥٥
وإن الذى حانَتْ بفلْجٍ دماؤهم همُ القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد	٤٢٦	٤٩٨	٢٥٥
وبئري ذو حفرتُ وذو طويت	٤٢٧	٤٩٩	٢٥٨
فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا هلُمَّ فإن المشرفيّ الفرائضُ	٣٣٧	٥٠٠	٢٥٨
عدسْ ما لعبَّاد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق	٤٢٨	٥٠١	٢٥٩
فقلت له: لا، والذي حجَّ حاتمٌ أخونكَ عهدًا إنني غيرُ خوَّان	٤٢٩	٥٠٢	٢٦١
فسلِّم على أيِّهم أفضلُ	٤٣٠	٥٠٣	٢٦٣
أنا الذي سمَّتنِ أُمِّي حيْدَرَه	٤٣١	٥٠٤	٢٦٤
القــاتلي أَنــت أنا	٤٣٢	٥٠٥	٢٦٥
من النفر اللائى الذين إذاهمُ يَهابُ اللئام حلْقة الباب قعقعوا	٤٣٣	٥٠٦	٢٦٩
لا أرى الموتَ يَسْق الموتَ شيء	٦٠	٥٠٧	٢٧٣
أنا الذي سمَّتنِ أُمِّي حيَدره	٤٣١	٥٠٤	٢٧٧

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
أنا القاتلي أنت أنا	٤٣٢	٥٠٩	٢٧٨
إلى الملكِ القَرْمِ وابنِ الهما م وليث الكتيبة في المزدَحَمْ	٧٥	٥١٠	٢٧٩
ما أنتَ ويَبَ أبيك والفخرُ	٤٣٤	١١٥	٢٨٩
يا سيِّداً ما أنت من سيِّد	٤٣٥	٥١٢	٢٩٠
على ما قام يشتُمنى لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغ فى رَماد	٤٣٦	٥١٣	٢٩٠
ربَّما تكره النفوسُ من الأمـــ ـــر له فَرجة كحلِّ العقال	٤٣٧	٥١٤	٢٩١
لأمر ما يُسوَّد من يسود	١٧٠	٥١٥	٢٩٣
فكفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا حُبُّ النبى محمدٍ إيَّانا	٤٣٨	٥١٦	٢٩٤
رُبَّ مَن أنضَجْتُ غيظاً صدره قد تمنَّى لى موتاً لم يُطعْ	٤٣٩	٥١٧	٢٩٤
آلُ الزَّبير سَنامُ المجْد قد علِمَتْ ذاك العشيرةُ، والأثْرَوْنَ مَن عَددا	٤٤٠	٥١٨	٢٩٥
يا شاةَ من قَنَصٍ لمَن حلَّت له حَرُمتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ	٤٤١	٥١٩	٢٩٥
أو تُصبْحى فى الظاعن المُوَلِّى	٤٤٢	٥٢٠	٢٩٩
جاءوا بمَذْق هل رأيتَ الذئب قط	٩٦	٥٢١	٣٠٣
ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ	٤٤٣	٥٢٢	٣٠٤
دَعى ماذا علِمْتُ سأتّقيه ولكنْ بالمُغَيَّب نبِّئينى	٤٤٤	٥٢٣	٣٠٦
ألا تسألَان المرْءَ مَاذا يُحاولُ أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطل	٤٤٥	٥٢٤	٣٠٧
وماذا عسى الواشون أن يتحدَّثوا سوي أن يقولوا إنّني لك عاشق	٤٤٦	٥٢٥	٣١٠
وإني لراجٍ نظرةً قِبَل التي لعلّي، وإن شطَّتْ نواها أزُورهُا	٤١٥	٥٢٦	٣١٠
من اللـواتي والتـي واللاَّتـي زَعَمْنَ أن قد كَبِرتُ لداتي	٤٤٧	٥٢٧	٣١٢
فإن أدَعِ اللَّواتي منْ أناسٍ أضاعوهنَّ لا أدعَ الَّذينَا	٤٤٨	٥٢٨	٣١٣
دويهيَة تصفرّ منها الأنامل	٤٤٩	٥٢٩	٣١٣
بئْسَ الليالي سَهدْتُ من طربى	٤٥٠	٥٣٠	٣١٤
لعمرى لأنت البَيت أُكرِمُ أهلَهَ وأقعُد فى أفيائه بالأصائل	٤١٨	٥٣١	٣١٤
أتوْا ناري فقُلْتُ منُون أنْتمْ فقالوا الجنُّ قلت: عِمُوا ظلاماً	٤٥١	٥٣٢	٣٢١

★ ★ ★ أ. هـ فهرس الشواهد

الجزء الثالث فهرس الموضوعات

الصفحة

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ١١/٣٣٨٢٤٢

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com